

ناتج النكاح العراقي

لما بعد العهد العباسي

من سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م

الى سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م

يحتوي على مطالب تاريخية وتحقيقات

سياسية ومالية وادارية

واجتماعية

بقلم

الحامي عباس الغزاوي

ساعدت وزارة المعارف على نشر هذا الكتاب

طبع شركة التجارة والطباعة (ذ.م.م.م.)

الصالحية - بغداد

١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م

وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ

- آية كريمة -

وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ

- آية كريمة -

فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ

- آية كريمة -

أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالْدِرْهَمُ

- حديث شريف -

أَعْطَيْتَنِي وَرَقًا لَمْ تَعْطِنِي وَرَقًا

قُلْ لِي بِلَا وَرَقٍ مَا يَنْفَعُ الْوَرَقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على صفوة خلقه محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .

وبعد فهذه مجموعة توالى نشر الكثير منها فى (مجلة غرفة التجارة) ، وتابعت متلاحقة وبفواصل ، كان الغرض منها تثبيت حالات (النقود العراقية) لمختلف العصور ، توضيح أوضاعنا سياسيا ، ومالياً ، وادارياً ، واجتماعياً ولو بصورة محملة ، وب نظرة سريعة دون توغل فى تفصيل ، أو فى ايراد مطالعات كثيرة . حاولنا بها أن نجتمع بين (النصوص التاريخية) ، وبين (ما كتب على النقود) ، و (ما شاع من اسمائها) تقريباً للصلات ، وتأكيذاً للمعلومات . . . ولما تكاثرت وكشفت صفحة عن (ماضى النقود) لم أر من الصواب اهمالها ، أو ابقاءها مفرقة الاوصال ، لا سيما وقد وجدت الرغبة متوفرة عليها والالحاح مشهودا من كثيرين من أرباب التتبع فى الحصول عليها ، فرجعت اليها ، وعاودتها ، ونظرت فيما كان قد جرى عليها من تعليقات واستدراكات لمطالبها الكثيرة ، ومن تحقيقات تاريخية كتبها عليها فى وقتها أو فى أوقات أخرى فتكوّن ما اقدمه من مجموع فى النقود . هذا وأرجو أن يتفع به ليكون عند رغبة الافاضل .

نظرة عامة

التاريخ فى مختلف صفحاته غير مقصور على حادث بعينه ، أو ما هو من نوع بخصوصه ، وانما يتناول نواحي لا تحصى فى الدول ، والاقطار ، والامم ، والاشخاص ، والثقافة ، والعقائد ، والصناعة . . . الى غير ذلك . وقام مؤرخونا فى ايضاح حالات خاصة من ظواهر الامم والدول مثل (النقود) فأفردوها بالبحث والعناية ، وتناولوا مطالبها من أقدم العصور

الاسلامية للعلاقة الشرعية في اداء الزكاة وفي الضرائب أو الاتصال بالمعاملات ، وبالمجتمع من جراء انها ثروة الامة ، وعليها يدور محور ماليتها ، وسلطة الدولة بها ، فهي من أكثر الثروات تداولاً .

تتجدد في حوادثها ، وترتبط بالدول وما يلحقها من تغير ، وب حياة الامة في معاملاتها الاقتصادية ، ولا تخلو من مطالب عديدة تتعلق بالسياسة ، وتاريخ القطر أو الأمة من حيث الوضع المالي ، وتتصل بأمر كثيرة .

ومن الصعب الا حاطة بتاريخ النقود ، بل لا يدرك تاريخها بسهولة ، ولا يتيسر جمعها بسرعة . فكانت من أجل أعمال المتاحف في انتقائها ، وترتيبها ، واظهار (المجاميع النقدية) فيها ، بذلت الامم والافراد جهوداً عظيمة في التدوين عنها ، وجمعت نصوصاً لا تحصى ومادة وأسست متاحف ونشرت مجلات ومؤلفات ... ولا يزال النقص بادياً يحتاج الى عمل كبير وضم جهود متوالية لنقص مشهود في الا حاطة . وقلة في التبع من ناحية الجمع بين النصوص التاريخية والنقود نفسها ...

ولا مجال للبحث في نقود الامم جميعها ، فهذا أمر يطول ، وانما تناول موضوعنا (النقود العراقية) في تاريخ تطوراتها ، وبيان حوادثها الخاصة لا سيما ما يتعلق بما بعد العصور العباسية لقلة التدوين فيها ، دون التعرض لنقود الاقطار الاخرى الا بقدر العلاقات ، والصلات ، ودرجة التحول ، والاضاع الضرورية للبحث ...

لم يمنعنا من الخوض في هذا الموضوع قلة المراجع ، ولا نقص المدونات المتوالية والبحوث المطردة ، وخطتنا مصروفة الى ان العمل وان كان ضئيلاً فمن الواجب تدوين ما عرف ، وثبت ما حصل الاطلاع عليه ، والضرورة تدعو لملاحقة المطالب ، وما وصل اليها من خبر وقد قيل قديماً « كل مجتهد مصيب » .

ولا شك أن النقود تعدّ من أهم شارات الدولة ، وعنوان مجدها ، وتتصل باقتصاديات المملكة ، وبسياساتها وتشريعها وسائر أوضاعها من أمور تجارية ،

ومعاملات مدنية ، وعلاقات بمجاورين فانها تميّط اللثام عن خفايا كثيرة ، وتعد صفحة كاشفة عن ادارات الدول المتعاقبة لا يستغنى عنها في تاريخ حياة القطر ، أو في تعيين مآلته ولو بوجه التقريب ، فهي واسطة المعرفة من جهة أن المآليات غير مدونة في الغالب ، والاحصاءات مفقودة نوعاً ، بل هناك مجاهيل عديدة تتعلق بالمال . والتنف القليلة لا تفي بالغرض ، فكانت النقود قد قامت بقسط كبير من المهمة التاريخية ، بل عدت من أجل المصادر .

كانت النقود في وضعها وعيارها مما يساعد أحياناً على ادراك المآلية اجمالاً ولو من وجه ، فقد بان لنا بسبب النقود أمور كثيرة فسّرت التاريخ ، وأوضحت بعض نصوصه الغامضة أو مبهماته ، وجاءت بجملة من وقائعه المشهورة فولدت فكرة صحيحة ، وهكذا علمنا منها أوضاعاً سياسية فأدركنا العلاقة وكل ما أمكن من طريقها من روابط اقتصادية وصلات اجتماعية .

وفي النقود تتجلى ظواهر الدولة ، فنعلم الحالة السياسية ، والمعاملات المدنية ، والعلاقات الشرعية ، والاوزان المعتادة ، والخطوط وتطوراتها ، وسائر وسائل الحضارة مما له اتصال بها ، فهي من أجل أنار المجتمع في عصوره العديدة ، ولو بطريق الاستنتاج ، والانتقال الفكري .

وسبيل المعرفة يعتبر واضحاً من طريق هذا الاتصال بالحوادث ، ومن تأكيد النتائج ليزول الابهام ، وينجلي الغامض ، وترتفع الأوهام ولا تزال مباحث كثيرة تستدعي النظر وباب الاشتغال مفتوح ومن التيسر الاضافة . وهذه المجموعة تقلل من العناء ، وأرجو أن تقوم بقسط من الخدمة فالمجال واسع جداً لمطلب الزيادة .

هذا . ولا أراني بحاجة الى استعراض كل المطالب . أو التلخيص عنها . فاكفي بتقديمها الى القراء الافاضل للمرة الثانية بزيادة مشهودة لم يسبق بيانها ، وهذا أوان الشروع في المقصود .

الدينار والدرهم^(١)

الدينار والدرهم معروفان قديماً بين العرب ، ولا نعلم بالتحقيق تاريخ التسمية بهما عندهم . وجاء في القرآن الكريم : « ومنهم من إن تأمنه دينار لا يؤدرك إلا ما دمت عليه قائماً » « وشروءه بثمانٍ بخسٍ دراهمٍ معدودة » ، وفي الحديث : « أهلك الناس الدينار والدرهم » من جراء الحرص والطمع في سبيل الحصول عليهما . وهكذا ورد في الكتاب العزيز لفظ « الورق » ويراد به النقود الفضية ، قال تعالى ، « فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة » ، ويقال الرقة أيضاً ، والنقود أو المسكوكات (السكة) وكانت النقود تسمى (المعاملة) فقد أطلق الفقهاء عليها ذلك ويقصد به واسطة المبادلة أو ما يصلح ثمناً وكثرة الملازمة دعت أن تكون المعاملة بمعنى النقود أو الثمن ... فلا مانع من استعمالها .

ففي (بداية المجتهد) ذكر (المعاملة) واطلقها على ما هو ملازم لها وهو التبر والفضة ، وفرق بينها وبين العروض التي يقصد منها الانتفاع بها في بحث الزكاة ، فإن العروض لا تجب فيها الزكاة وأما (المعاملة) فتجب فيها . لأن العروض إذا كانت تجارية فحيثئذ تؤخذ منها الصدقة وأما (المعاملة) فلا يشترط فيها ذلك ... وتفرع من هذا أمر الحلبي عند الفقهاء فإن من عده من العروض فلا يأخذ منه زكاة وإن من عده من المعاملة (النقد) أخذ . وهذا منشأ الخلاف ..

وفي هذا ما يعين أن (المعاملة) يقصد بها النقد أو ما يصلح أن يكون ثمناً وهو واسطة المبادلة وطريق التوصل إلى العروض بأمل الانتفاع وهو من باب الملازمة .

قال ابن رشد : « وأعني بالمعاملة كونها ثمناً ... » اهـ^(٢)
وجاء ذكرها في كتاب (الف ليلة وليلة) بما نصه :

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ج ٤ ص ١٢١ لسنة ١٩٤١ م .
(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٢٨ طبعة محمد علي صبيح ... وكذا جاء في صبح الاعشى ج ٥ ص ٨٤ وفي صفحات أخرى .

« كانت تلك الكبشة نصف ما معه ، فأعطاهما للخباز ، وقال له أعطني شيئاً من (المعاملة) أصرفه في هذا اليوم حتى أبيع هذه المعادن ، فأعطاه كل ما كان تحت يده من الدراهم ... الخ ^(١) » اهـ .

وهذه عامية ولا نستطيع أن نعين تاريخها بالضبط .. وهي متأخرة .
ولكن النصوص الفقهية سبقتها بكثير .

وأما العملة فإنها مستعملة حديثاً وهي معروفة في مجرى اللغة كالتحفة والنخبة والسلطة ... فلا تأبأها قواعدها وإن لم ترد صراحة ... وكانت الأمم قبل الإسلام تستخدم النقود كواسطة لتبادل الثروة (معاملة) بعد أن مضت مدة في طريق المقايضة . ثم السبائك ، والاصل في ذلك الوزن ، ثم اطرء في الدينار والدرهم المعلومى الوزن ، فكان لشيوعها أهمية اقتصادية كبيرة في التداول . ومن زمن بعيد جدا سيطرت الحكومات على النقود فلم تدع لاحد حق ضربها الا في دار ضربها وبالسكة السلطانية ^(٢) .

وفي النقود ^(٣) نرى ظواهر الحكومة ، وعنوان الادارة المستقلة بادية ، وهي دليل القدرة الاقتصادية ، وقد ترضى بعض الممالك من السيطرة على غيرها بالخطبة والسكة أو النقود المضروبة . وقضية النقود أحدثت غوائل في عصور مختلفة في هذه المملكة وفي الممالك الاخرى ، وسأقت الى أخطار وبيلة حاقت بالحكومات كما وقع ابان صدور (الجاو) واشتداد الازمة من جرائه . ومثلها أو قريب منها ما كان أيام سعيد باشا والي بغداد (من المماليك) حينما ضرب النقود باسمه ، فأدى أمره الى ما أدى اليه ^(٤) . وكذا أيام العثمانيين الاخيرة حينما أصدرت « الاوراق النقدية » ، فقد ولدت مصائب مؤلمة من قتل وحبس مما لا يحصى تعدادها .

(١) الف ليلة وليلة ج ٤ ص ٣٣٦ .

(٢) الاحكام السلطانية : ابن ابي يعلى ص ١٦٥ . والسكة السلطانية آلة الضرب وتطلق السكة على المسكوكات أى النقود بصورة عامة .

(٣) للدراهم ثم عمت المسكوكات بأجمعها والفلوس للنقد النحاسي ويطلق على النقود عامة ، عند العوام .

(٤) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٦ ص ٢٣١ .

والنقود والبحث فيها جزء مهم من مالية الدولة وربما كانت أحيانا
ركنا ركيننا من هذه المالية .

كانت سياسة النقود متحولة الا انها تمضى ببطء ، ولم تكسب وضعا
أمميا في العصور السابقة كما في عصورنا هذه . فهي اليوم من المضلات ،
وعندنا استقرت بالوجه المرضي بصدور « النقود العراقية » لحكومتنا الحاضرة .
وكان أثرها في النفوس عميقا لما ولدته من فرح وسرور ، ولما شوهدها فيها من
شارة الاستقلال ، فهي رمز الادارة الحرة وعلامة الحياة الجديدة ، وتعد في
صدورها من أكبر الحوادث التاريخية للعراق الجديد .

ولا عبرة تشاؤم البعض ، أو الخوف من هذا الحادث العظيم ، فلم يظهر
ما قاله الشاعر الاستاذ جميل صدقي الزهاوي رحمه الله :

قالوا ستصدر عمله للناس فيها تعلقه
فقلت ان صح هذا تزيد في الطين بلة

وقد نجحت نجاحا باهرا .

المراجع

أحاول في هذا أن أبحث في « النقود عندنا » لما يخص العهد التالي
للعهود العباسية حتى أيامنا الأخيرة المنتهية بظهور « العملة العراقية » ، أما
العهود السابقة فانها مدونة في كتب الفقه في مباحث الزكاة ، وفي كتب
الخراج وفي الاحكام السلطانية لابن أبي يعلى وللماوردي ، وكتاب الاموال ،
وكتب تاريخية عديدة ، وأوضحتها أكثر النقود الموجودة في المتاحف
والرسائل والكتب المدونة فيها . وربما أوضحت عنها في مطالب خاصة . . .

وعن العصور الأخيرة نجد الشكوى كبيرة من قلة المراجع . ولا تفيدنا
هذه الشكوى ولا تجدنا نفعا ، وانما يهمنا التعريف بالموجود منها وان نسعى
لتتبع ما فات واظهاره دوما .

ومما يتعلق بعهد المغول والتركيان المراجع الآتية :

- ١ - جهان گشاي جويني .
- ٢ - تاريخ وصاف الحضرة .
- ٣ - جامع التواريخ .
- ٤ - تاريخ كزیده .
- ٥ - نزهة القلوب .
- ٦ - مسالك الابصار^(١) .

وكتب عديدة منها ما هو مذكور في كتاب التعريف بالمؤرخين ، وتاريخ العراق بين احتلالين . وكتب أخرى تذكرها عند النقل منها . وأما عهد العثمانيين فانه طويل الذيل واسع الاطراف ، ومراجعته كثيرة وهي غالب الكتب التاريخية . ومن الآثار الخاصة والعامة :

١ - المسكوكات الاسلامية التركية :

هذه في مجلدات عديدة ، نشرها المتحف التركي باستنبول من مؤلفات الاساتذة اسماعيل غالب ، واحمد توحيد ، و خليل أدهم ، ومحمد مبارك وغيرهم . واستوعبت هذه (تاريخ النقود الاسلامية) وتطوراتها وعينت النقود الموجودة فيها . وتناولت صفحات مهمة مما يتعلق ببحثنا ، وتعرضت لتبعات الغربيين كثيرا ، ومحضت ونقدت . وهذه طبعت في سنين مختلفة سنة ١٣٠٧هـ و ١٣٠٩هـ و ١٣١١هـ و ١٣١٢هـ و ١٣١٨هـ و ١٣٢١هـ و ١٣٣٤هـ^(٢) .

٢ - عيون الاخبار في النقود والآثار :

تأليف صبحي باشا في سنة ١٢٧٩هـ - ١٨٦٤م ، وفيها بيان عن النقود المضروبة في الممالك الاسلامية وتاريخها ، ونقود الخلفاء ، أوضح فيها مؤلفها تتبعات المؤرخين قبله بصورة مجملية . ترجمت هذه الرسالة الى

(١) في كتابنا المجلد الاول من التعريف بالمؤرخين وصف موسع لهذه المراجع . طبع سنة ١٩٥٧م في بغداد .

(٢) عندي نسخها المطبوعة ، وغالبها في خزانة المتحف العراقي في بغداد .

اللغات الاجنبية ، ترجمها البارون شاخت والمسيو مورتمان • وفي تاريخ احمد جودت باشا جاء تفصيل عن النقود التي رآها لدى صبحي باشا ^(١) ، هذا ووصفها استطرادا ، رأينا خلاصتها في المجلد الاول منه ولم نرها في المجلد الخامس كما قال صاحب المسكوكات ، ولعلها كانت موجودة في طبعة سنة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦٢ م • وفي تاريخ احمد جودت باشا مباحث مهمة في النقود جاءت في المجلد السادس صفحة ٢١ وصفحات أخرى ، وفي مجلدات عديدة منه ، نقلا عن مشاهير معروفين ، وفيه نقد لتاريخ واصف البغدادي ، ونقل من غيره • وما كتبه احمد جودت باشا لا يفهم منه انه نقل الرسالة بعينها ، وانما ذكر أن صبحي باشا كان صديقه وله رغبة زائدة في جمع النقود ، وانه رأى عنده ما وصفه •

وأما تأليفه « عيون الاخبار » فقد نشرته جريدة « تصوير أفكار » بصورة متتالية ، ثم طبع برسالة على حدة في ١٥ المحرم سنة ١٢٧٩ هـ وعندي نسخة منها •

٣ - كتاب النقود العربية :

للاستاذ الكرملی ^(٢) ، وهو آخر من كتب في النقود • وجمع في كتابه وثائق عديدة وحقق الالفاظ الواردة ، وصحح الاغلاط ، فهو مفيد جدا في تحقيق الالفاظ من حيث اللغة ولو كان ذكر النقود المضروبة لمختلف العصور لاستكمل العدة ، ولكن حب الاختصار ساقه أن يظهر بهذا الوضع ، وله الفضل الكبير فيما أسدى للعرب والعراق من عمل صالح لتاريخه •

(١) تاريخ احمد جودت باشا ج ١ ص ٢٤٧ • وترجمته في كتاب (عثمانلي مؤلفري) ج ٣ ص ٨١ وتوفي سنة ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٥ م وله مؤلفات عديدة • وفيه ترجمة احمد جودت باشا وفي مواطن عديدة ، ووصفنا كتابه في تاريخ العراق بين احتلالين ج ٦ ص ٩ و ١٠ وتوفي احمد جودت باشا سنة ١٣١٢ هـ - ١٨٩٤ م •

(٢) توفي الاستاذ الكرملی في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ م ودفن في الجانب الغربي من الكنيسة في الساعة الرابعة من ذلك اليوم ، وأجريت له مراسيم الدفن ، وألقيت الخطب في تأبينه كما احتفل في يوم أربعينه ، ويعد من رجال الثقافة في هذا البلد ، ومن علماء اللغة المعروفين في أيامنا •

و كنت كتبت مقالات في مجلة غرفة التجارة في بغداد لما شاهدته من نقص فيه دون تعرض مباشر لنقصه • وان كان ما كتبت توضيح واستدراك وتعليق لما كتب في الحقيقة • ولما قلت له لماذا لم تكتب عن (نقود المغول) شيئاً •؟ قال لي : فأتيت لانني كتبه في مصر ولم تكن كتبك عندي بل كانت في بغداد واعتذر بهذه الصورة ، فجاء كتابي تعديلاً وتحقيقاً لما دون •

ثم جاء الاستاذ يعقوب سر كيس فكتب نقداً عليه ولم يأخذ بما اخذت من المصادر المحلية بل زاد ذكر المراجع الاجنبية ليستر الاخذ عني ويظهر انه غير مسبوق بما كتب فنشر رسالة في مجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد الاول) ثم استلها ونشرها على حدة • وعنوانها (نظرة في كتاب النقود العربية) ونقدتها في جريدة الآراء البغدادية وبينت طريقته وعينت أغلاطه • ولا ينكر انه عين ما كتبه الرحالون وان كان لم يأت بشيء جديد •

توالى الآثار ، وزادت التدقيقات ، وكثرت التعليقات مما جعل ذلك ثروة الاخلاف ، ومادة البحث ، وطريق التتبع ••• وممن تعرض لهذه المباحث أحمد راسم في تاريخ الدولة العثمانية وآخرون مثل صاحب « نتائج الوقوعات » وصاحب « مرآت الحرمين » • والموضوع خرج من نطاق النصوص التاريخية والاكتفاء بها وحدها بل صار يشته في كل منها ، ولا يعول على النص وحده ، فدخلها التمهيص ونالها التحقيق ، وصارت الجهود تبذل في جمع النقود وتمحيص ما فيها سواء في المتاحف الشرقية أو الغربية ، واختص علماء أفاضل كانت لهم المساعي المحمودة • الا ان المطالب لا تزال ناقصة ، ولم تيسر المعرفة الكاملة في النقود لمختلف الاقطار والبلدان في كافة سني ضربها بل وجدت آثار بعض البلدان ، فاتخذها العلماء أصلاً ، وبنوا عليها على حد (وليقيس مالم يقل) مما أدى بنا حتما الى الشعور بالنقص في التتبع ، فوقع الكثيرون باغلاط ساق اليها القياس الفاسد • ومن هؤلاء الباحثين أجانب ومسلمون ، كتبوا ما رأوا ، وحققوا ما تمكنوا من تحقيقه ونقدوا ما شاءوا ، وبحثوا ومحصوا كما وقعوا فيما يصح أن يستدرك •••

فبرزت لهم آثار عديدة كما جمعوا نقوداً أشاروا إليها ، ودونوا عنها في رسائل . تكونت منها مجموعات لا يستهان بها . واحتفظت خزانة المتحف العراقي في بغداد بمجموعة^(١) لا يستهان بها لكتاب أجنب ، وهكذا احتفظت أيضاً بمجموعة كبيرة من النقود المختلفة ، لم ينلها التمهيد بعد ، وتستحق كل عناية وبحث ، ونحن في حاجة لمعرفة ما فيها من نقود قديمة لم يتطرق لها الباحثون . وكان الاستاذ ناصر النقشبندى أصدر كتاباً في الدينار الاسلامي للعهد العباسي نشره المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٣م . وهو لا يخص مباحثنا كما انه لم يجعل علاقة للنقود بالتاريخ وباسعمال الناس .

ولا تزال النقود في حالة لم يقطع في أمرها وهي قيد الدرس والتمحيص والتتبع المتوالى ، فلم تستقص حوادثها .

والامل أن يتكامل التحقيق العلمي من طريقه . وقد انكشفت فعلاً كثير من المبهمات ، الامر الذي أدى بالمتأخر أن تقوم بالمهمة خير قيام في سبيل جمع المادة والكشف عنها . فلم تكف بالنقول وتضاربها ، ولا بمجاميع النقود ومباحثها . ولا تقبل من أحد قولاً بدون دليل ، ولا تنقد أثراً حتى تتجلى براهين قاطعة ، والفقهاء عندنا والمؤرخون قد ثبتوا أوزان النقود ، وعينوا مقادير النقود العربية منها وغير العربية ، ووجهوا المطالب نحو الوجهة العلمية . والغربون في مباحثهم واطلاعاتهم على اللغة الهيولية قد عرفوا بأثر نقود الايرانيين في المملكة الاسلامية الى أن استقلت عنها ، وهكذا عرف منها ما تداول في عهد المسلمين وما في غيره ، والصابي (الحالص) من المغشوش . وفي هذا كله ما أدى الى حل غوامض عديدة .

(١) عرف بغالب مؤلفاتها المستشرق الاستاذ ل . ا . ماير ، واستدرك عليها الاستاذ الفاضل كوركيس عواد جملة كتب ومقالات في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ج ١٩ لسنة ١٩٤٤م ص ٣٧٥ - ٣٨٠ ، وتعرضت لمؤلفات اخرى لم يذكرها كمراجع وقد تناولتها في بحوثي هذه .

ولا تتجاوز في مباحثنا عن « النقود العراقية » عهداً خاصة ، لئلا يتشوش الموضوع . وكل ما أقوله هنا ان نقود ايران الكسروية كانت شائعة في العراق عند الفتح الاسلامي وان الدينار والدرهم قد شاعا في بلاد العرب قبل ظهور الاسلام فتغلب اسمهما على نقود ايران أيضا . وفي خلافة عمر (رض) في سنة ٢٠هـ - ٦٤١م أجري التعديل في وزنيهما فعم سائر الممالك الاسلامية . وهكذا أصابهما التعديل في العصر الاموي .

جاء في تاريخ ابن واضح اليعقوبى أنه في أيام عبد الملك نقشت الدراهم والدنانير بالعربية وكان الذي فعل ذلك الحجاج بن يوسف^(١) .

وما جاء في كتاب الحراج للإمام أبى يوسف عن جباية العراق قبل أن يموت عمر (رض) بعام ، من أنها بلغت مائة ألف ألف درهم والدرهم يومئذ درهم ودانقان ونصف . وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثلقال انتهى^(٢) . فهذا يدل على أن النقود المتداولة كانت غير اسلامية . وشائعة قبل التعديل فبقيت متعاملا بها .

وقال ظهير الدين الكازرونى :

« ... وكتب - أبو الوليد عبد الملك بن مروان - الى الحجاج بولاية العراق ، فسار اليها سنة ٧٥ هـ ، وهو أول من نقش الدراهم والدنانير بالعربية ، أمر بنقشها وكتب عليها (قل هو الله أحد) . وذلك في سنة ٧٦ هـ ، وكان عليها قبل ذلك كتابة بالرومية ، وعلى الدرهم بالفارسية . وكان الذي فعل ذلك الحجاج واتخذ دار الصرف ، ولم يكن عيارها جيدا . فلما ولّى عمر ابن هبيرة جواده ، وكانت في أيام الفرس مختلفة الوزن ، ضرب منها وزن العشرة عشرة مثاقيل ، وضرب وزن العشرة خمسة ، وضرب وزن العشرة ستة ، ف ضرب في الاسلام وزن العشرة سبعة^(٣) . » اهـ .

(١) اليعقوبى طبعة أوربا ج ٣ ص ٣٣٦ .

(٢) ص ٣١ طبعة مصر سنة ١٣٤٦هـ .

(٣) مختصر التاريخ من أول الزمان الى منتهى دولة بنى العباس

ص ٣٤ مخطوطة عندي نسخته .

هذا وقد حصلت تطورات أخرى في العهد العباسي حتى بدأ أمر المغول • ومن ثم أحاول تدوين ما هنالك ، فلا أتوغل بأكثر من هذا •

النقود العباسية في العراق

لما بعد العهد العباسي^(١) -

في أيام الأمويين والعباسيين ضربت في العراق نقود كثيرة ، وانتشرت ، ولا تزال المتاحف تحوى كميات وافرة منها • وهذه جلت عن صفحات تاريخية مهمة ، وحلت مكانة لائقة بين النقود العالمية ، لما حوت من أوصاف معتبرة ، بحيث صارت نموذجاً للنقود الإسلامية ، وأدت الى تثبيت نواح عديدة من خط ونقش أو محل ضرب وتاريخ أشخاص ، وهكذا ما فيها من مادة ووزن وعيار •

ولا يكفي أن نعرف النقود الموجودة في المتاحف وحدها لنعين مزاياها العلمية والفنية ، وإنما يقتضى أن نرجع الى النصوص التاريخية ونلاحظ العلاقة مما ثبتت الحالة ، ومن ثم نعلم ما هنالك من نقود مفتعلة • فلا يجوز ترك إحدى الجهتين دون تمحيص ، أو النظر الى المادة أو الشكل الهندسي والخط ، مما يقرر رغبات الخلفاء ونفسياتهم والحالة العلمية •

والامر الجدير بالاهتمام هو « النقد التاريخي » ، ومثله مالية الدولة والاضاع الاقتصادية مما يستدعى الاتصال بأمور واستنطاق وثائق قد تخرج بنا عما نحاول بيانه ، الا اننا نقصر على المطالب بقدر ، ولا نتجاوز حدود النقود العباسية المستعملة في عهد المغول ، مع بيان مجمل التطورات كتمهيد للمباحث •

وكل ما نقول هنا : ان العراق ضرب النقود العربية الإسلامية فجعلها خالصة ، فله حق السبق ، وهي نتيجة ضرورية لاقتصاد المملكة • والملاحظ أن ما في المتاحف منها لا يعين المتداول ، والأموى المقرض عاد تاريخياً وان

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ج ٤ ص ٢٢٠ •

أظهرته الدفائن التي عثر عليها ، وهكذا النقود العباسية لم تستمر متداولة في كافة العصور ، وإنما انتشر منها في عهد المفلح ما كان من أيام الخليفة المستنجد حتى أواخر الدولة العباسية ببغداد ، والا فلم يكن نقدا شائعا بل تابعا للوزن والصفاء .

الدرهم والدنانير والفلس

علمنا ان الحجاج ضرب النقود في العراق باللغة العربية ، كما قلب الدواوين من الفارسية الى العربية أيام عبدالملك سنة ٧٦ هـ - ٦٩٥ م والدنانير العبدية نسبت اليه^(١) . وان عمر بن هبيرة جودها . ولا نرى فرقا بين الدينار والدرهم فانهما سارا الى تحسن العيار ، فكان ذلك أول خطوة . ونرى نماذج هذه النقود في المتاحف العديدة الى انقراض الدولة الاموية سنة ١٣٢ هـ - ٧٤٩ م . ومنها ما عثر عليه أخيرا في متحف دمشق من أيام عبدالملك بن مروان الى آخر عهد الدولة الاموية وهي ناطقة بما جرى من ضرب الدنانير خاصة وقد رأيتها في المتحف المذكور في آب سنة ١٩٥٧ م وهي أعظم مجموعة ذهبية من النقود عرفت لحد الآن^(٢) .

والملاحظ ان النقود الموجودة صححت كثيرا من أقوال المؤرخين . وأزيلت التردد فيها . ويصح أن يمثل لذلك بما جاء في كتاب النقود للمقرئ ان الحجاج كتب اسمه عليها واتخذ فيه كلمات لا صوراً فهذا غير صحيح . بما شوهد من كتابة في نقوده . ثم مضت على ما كانت عليه الا قليلا حتى أيام الخليفة المهدي . والنصوص التاريخية متضاربة على تأييد ذلك ، وما كان من النقود العربية قبل الحجاج فهو مقلع ومطعون فيه . ومن ثم جعل البلاذري يورد في كتابه « فتوح البلدان » ماهية بعض النقود ويعين قيمتها التاريخية بما نصه :

« قال داود الناقد : رأيت درهما عليه ضرب هذه الدرهم - دراهم

(١) رسالة الغفران ص ١٩٦ والدرهم الأحدي من ضرب الحجاج كما تقدم .

(٢) جاء وصفها في مجلة الحوليات الاثرية السورية .

الحجاج - بالكوفة سنة ٧٣ هـ فأجمع انتقاد (النقاد) انه معمول ، ورأيت درهما شاذاً لم ير مثله عليه (عبدالله بن زياد) فأنكر أيضاً^(١) ، اهـ .

وفي هذا ما يدل على « النقد التاريخي » ، وان التزييف كان معروفاً ولا نزال نسمع به . والنقود لحقتها تحولات تاريخية نرجع اليها عند الحاجة ونشاهد ما يعرف أو يعرض من تمحيص أو نقد .

يوضح ذلك مثال آخر دعا الى مثل هذا النقد ، واضطربت آراء الباحثين فيه . فقد جاء في رسالة « عيون الاخبار في النقود والآثار » أن صبحى باشا عثر في مجموعته على درهم وصل اليه من العراق سنة ١٢٧٧ هـ - ١٨٦٠ م ، كتب عليه انه ضرب بالبصرة سنة أربعين ، ولا يختلف عما كتب في أيام عبد الملك الا في التاريخ ، فكأنه واحد من نقوده بلا تغيير ولا تبديل^(٢) . فتنازعت الآراء اذ لم يجد بعض الباحثين ما يستدعي تكذيبه من مادته أو كتابته ، وآخرون قطعوا بانه مقتول كما نبه الى مثل ذلك البلاذري . ويرجع الخلاف الى الاعتماد على الوجهة التاريخية أو عدم الاعتماد عليها . ومن ثم تولد الاختلاف والرد في حين انه لم تكن في سنة ٤٠ هـ - ٦٦٠ م (دار ضرب) عربية ، ومن هنا نقطع باقتمال هذا النقد . ومن مؤيدات ذلك ان النقود في المتاحف موافقة لسنة الضرب باللغة العربية .

ولعل صوابه (تسعين) فظن انه (أربعين) أي سنة أربعين ، فالتبس أمره على القارىء . ومن ثم يزول الاشكال ، ولا يبقى محل لزعم تزويره ويكون من ضرب الامويين وهناك نقد من هذا النوع ضرب أيام ابي المظفر سليمان خان . وهذا دعا الى الاشتباه ثم توضح أمره بعد معرفة تاريخ سلطته فزال اللبس

وبعد انقراض الدولة الاموية استمر الضرب على تلك الوتيرة الى أيام الخليفة المهدي ، فوضع هذا الخليفة اسمه على النقود ، حدث تبدل قليل في

(١) فتوح البلدان طبعة أوربا ص ٤٦٨ .

(٢) عيون الاخبار ص ٩ .

الدرهم كما حصل تحوير في شكل الكتابة والوزن والعيار ، ومجموعات ذلك موجودة ومشهودة . ودامت الى ظهور المتغلبة ، فانقطعت النقود المستقلة باسماء الخلفاء من سنة ٣٣٤هـ وتطور عيارها خلال المدة حتى صار الخالص في النقدين أكثر أيام المطيع لله الخليفة مما ضرب سنة ٣٦١هـ - ٩٧١م . وكانت تضرب الدنانير وانصافها وأثلثها . ومن ثم دام التغلب الى سنة ٥٤٧هـ . ففي أيام الخليفة المستنجد سنة ٥٥٥هـ - ١١٦٠م . أصابت النقود جدّة ولحقها استقلال ونالها النشاط أيام الخليفة الناصر لدين الله وصارت تضرب ببغداد وحدها . الا في بعض حالات استثنائية في أيامه في (دقوقا) وفي عهد الخليفة المستعصم بابل . وحدث فيها بعض التبدل ، وشاعت هذه النقود الاخيرة في الاغلب أيام المغول ومن بعدهم دون غيرها .

ويهمنا بيان قيمة الدينار والدرهم الشائعين أيام المغول . والملحوظ ان الوزن هو الاساس ، وقد يكون من طريق المقابلة بين النقود ، فكان المعول عليه . ولكن هذا مختلف ، ونحن في هذه الحالة بحاجة الى استنطاق النصوص التاريخية وايرادها لتكون أصلا يرجع اليه . وخير ما يصح ايراده ما نقل عن بغداديين ، قال في « مسالك الابصار » :

« وبها - بغداد - ديناران أحدهما يسمى (العوال^(١)) ، عنه اثنا عشر درهما . والدرهم بقيراط وحبّتين . وذلك أن الدينار عشرون قيراطا ، كل قيراط ثلاث حبات ، كل حبة أربعة فلوس نقرة ، عن كل فلس فلسان أحمران . والثاني (الدينار المرسل) وبه أكثر مبيعاتهم ومعاملاتهم ، عنه عشرة دراهم^(٢) » اهـ .

ومن هذا نعلم أنواع الدنانير ووزنها وسعرها ، وكذا الدرهم والفلس النقرة ، والفلس الأحمر . فلم يبق مجال للبحث في الفلس فقد تبين من

(١) العوال ربما كانت من العول أي زائدة للدلالة على ان وزنها يزيد على سائر النقود ، ومثلها العول في الفرائض وهو زيادة في الانصباء . والمرسل لم تكن فيه زيادة .

(٢) مسالك الانصار ، مخطوط أيا صوفيا ج ٢ ص ٦٤ .

النص المذكور ، ومنه نعلم ان الدرهم يساوي ٣٠ فلسا نقرة ، و ٤٠ فلسا احمر . ونرى التلازم في القيمة بين هذه النقود معروفا ، وان تداولها على وتيرة اكسبها هذه القيمة الثابتة ، وكان للارتباط موقعه ووضعها العلمي^(١) .

والملاحظ أن هذه النقود هي المضروبة في العراق والمتداولة فيه أيام المقل ، أو التي وصلت إلينا من نقود الدولة العباسية من أيام المستنجد إلى أن انقرضت ، وان النقود المختلفة كشفت عن النقود العباسية والمغولية . وكذا نرى المؤرخين لم يبينوا تفاوتاً بين هذه النقود . وعلى كل يتجلى لنا تطور النقود من جهات :

- ١ - التعديل في الوزن أيام الخلفاء الراشدين .
- ٢ - التحويل في الكتابة .
- ٣ - تبديلها إلى عربية .
- ٤ - تحول العيار .
- ٥ - أنواع الدنانير والدرهم والفلس .

جرى ذلك كله بأزمان مختلفة سارت فيها من حسن إلى أحسن تبعاً للحالات الاقتصادية ، ثم طرأ ما طرأ ، حتى جاء دور المستنجد ، ومنه إلى انقراض الدولة العباسية وبقيت شائعة لما بعد انقراض الدولة من بغداد .

وصار من السهل جداً تقديم قوائم لسني ضرب النقود على اختلاف أنواعها وان يضاف إليها كل ما يظهر من النقود ، إلا ان المجال الآن لا يسع مثل هذه ، والموضوع يخص الشائع وقيمه . وإلى الآن لم يتم تعيين النقود العراقية المضروبة بالنظر :

- ١ - لحكوماتها .
- ٢ - لتاريخ الضرب .

(١) القاموس المحيط في مادة (مكوك) جاء ذكر الاوزان وضبطها ، وكذا في تاج العروس ، وعندى رسائل عديدة في الاوزان تعيين مقاييسها ، يأتي الكلام عليها .

- ٣ - محل ضربها .
- ٤ - لتصوير ذلك بالترتيب .
- ٥ - لبيان المكتوب على النقود .
- ٦ - للسجلات الزجاجية .
- ٧ - للخرايب . جمع (خروبة)^(١) .

فلو تم ذلك لتمكن المرء من اضافة ما يجده ، أو يعرف ما عثر عليه ويدرك قيمته مما لا يزال مجهولاً من أمور تاريخية يصح الاستفادة منها . فإذا علمنا تاريخياً ان فلاناً كان يضرب نقوده ويكتب عليها كذا وكذا ، ثم رأينا نقوده بصورة مقطوع بها تمكنا من معرفة الصواب بحيث لا نرتاب ، خصوصاً اذا اضطربت النصوص التاريخية كما في نقود (خدا بنده) .

دور الضرب

هذه في بداية أمرها تابعة لبلدان عديدة من جراء البعد وصعوبة المواصلات ولها رسوم مقررة ، وهذه تكاثرت وتعددت ومالت الى التقدم أيام الدولة العباسية . ويصح أن نقول ان أماكن الضرب قاربت المائة والخمسين أو زادت عليها ، وكلما ظهر نقد في موطن أضيف الى العدد . والدولة العباسية من أيام الخليفة الناصر حصرت الضرب في العاصمة ، ودام فيها الا ما حدث من بعض مستثنيات ، ولعل لهذا دخلاً في أن نطاق الحكومة قد ضاق ، والامارات صارت تضرب لنفسها . والنقود الموجودة تعين دور الضرب .

وتتبع طريقة السبك ، فلا تباين بين مختلف السكك التي تضرب في الاقطار ، بل كانت سائرة على قاعدة واحدة الا في تقدير العيار .

وفي كتاب الحاوي للأعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية بحث مهم بعنوان (دار الذهب العراقي) وفيه ما لم يوجد في غيره . والكتاب في

(١) قاموس (دوزي) ودائرة المعارف الاسلامية في مادة (فلس) .

قسم المخطوطات العربية من الخزانة الوطنية (الاهلية) بباريس • نقل هذا البحث منه في مجلة الفنون الاسلامية ج ١٦ ص ٢٥ فجاء كاشفا عما نلتمس دون أن نرجع الى مصادر بعيدة عن العراق نوعاً ومنفصلة عنه سياسة مثل متسر • فالطريقة السلوكية واحدة تقريبا ، والتأثير مشهود • فأتينا رأينا البحث موسعا في كتاب « قوانين الدواوين ^(١) » لابن مماتي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ - ١٢٠٩ م ، وعليه وعلى أمثاله عوّل القلقشندي في « صبح الاعشى » • والتقارب في الامور العامة مثل النقود وغيرها مشهود بين الاقطار الاسلامية ، وهي على اتصال دوما في تبادل الصناعة والتعاون لتقويتها وتحسينها • ومن هذه المباحث يعرف أمر العناية بالنقود ودرجة الاهتمام بها وتحقيق مادتها وتعديلها • وكتاب الحاوي جاء دافعا لكل لبس موضحا عن دار الذهب في العراق كاشفا لما عندنا خاصة • فزالَت مبهمات عديدة •

ودور الضرب ببغداد استمرت الى ما بعد الدولة العباسية ، ومن ثم تعددت أحيانا دور الضرب في العراق ، وكانت تسمى (دار الصرف) ودامت أيام العثمانيين حتى أواسط القرن الثالث عشر ، وتاريخ دار الضرب في الدولة العثمانية وتطوراتها مذكورة في مؤلفات عديدة ، وفي التقاويم ، وفي كتاب السجل العثماني ج ٤ ص ٨٢١ وذلك ان الضرب في الدولة العثمانية لم يكن محصورا في العاصمة ، وانما كان لكل بلدة مهمة دار ضرب خاصة بها ، وفي الدولة العثمانية لم تكن للدولة أمانة لدار الضرب ، وانما كانت تنظر من الدفترين ثم صار يقوم بأمرها الوزراء المعروفون بوزراء الغرفة أي الذين يلازمونها ، فانتزعت من الدفترية ، ثم تكونت دائرة للدولة في شعبة من الديوان ، وأودعت الى أمين يقوم بها بل الى معاون خاص يرجع الى دار الصرف السلطانية وصار يتعهد أمرها أكابر رجال الدولة ، وعدّ رجال

(١) طبع « قوانين الدواوين » في ٤ رجب سنة ١٢٩٩ هـ راجع صحيفة ٢٥ ، ورأيت منه مخطوطين في مكتبة أيا صوفيا برقم ٣٣٦٠ و ٤١٨٩ ، ويظهر أن المخطوط أوسع مما هو مطبوع • ثم طبع طبعة جديدة في سنة ١٩٤٤ م ، وهي من أنفس ما طبع • وجاء ذكرها ونقدها في مجلة (القضاء) البغدادية في مقال لي ، وفي كتاب (الميزان) للدكتور محمد مندور •

دار الضرب في السجل العثماني ، فلا مجال لايراد من كانوا هناك • راجع النص المذكور • ثم ظهر كتاب يوضح دور الضرب وادارتها وتفصيلات كثيرة اسمه (مسكوكات عثمانيه « شاهانيه » اداره سي ضربخانه عامره) طبع في المطبعة العامرة سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩٢١ م في استنبول والعراق لم يخرج عنها أما في بغداد فقد كانت تعرف في أيامها الاخيرة بـ (السكه خانه) وهي (دار السكه) أو (دار الضرب) • ولا يزال سوق السكه معروفًا ، تجاه (خان الاورتمه) من جانب السوق •

وآخر من عرفنا أمين الضرب باسم (سكه أمينى) أى أمين السكه أحمد اغا ابن عبدالله أمين السكه سابقًا • وهذا ورد اسمه بهذه الصفة وكان متوليا على أوقاف جامع نازنده خاتون في محلة الميدان ببغداد سنة ١٢٦٩ هـ^(١) • والوقف عليه وعلى أولاده من آل الجبيه جى •

وكانت في بغداد (محلة السكه خانه) داخل القلعة في الجانب الشرقى من بغداد وهذه كانت معروفة قديما من أيام العباسيين وأيام السلطان سليمان القانونى • وفي هذه المحلة أى محلة السكه خانه (جامع القلعة) المعروف بهذا الاسم الى اليوم ، وتكية الملا سعد الدين ابن السيد عبدالجليل الدورى ، وهذه مجاورة لجامع القلعة ولا ندرى بالضبط تاريخ تحويل السكه منها الى محلها المعروفة اليوم به ، وهو تجاه باب خان الاورتمه من أوقاف مرجان من جهة السوق وهو السوق المقابل له • • والمعلوم أن السكه خانه كانت أخيرا هناك • وأما البيوت والدور في محلة السكه خانه في القلعة فقد اندثرت • • • وهذا نعلمه من (وقفية جامع القلعة) •

ومن هذا نفهم ان الضرب كان معروفًا في تلك المحلة ، ثم انتقل الى محله الاخير قرب (خان الزرور) في سوق السكه خانه فقد توضحت المواقع ، وعرفت مواطن الضرب •

(١) (جامع نازنده) ذكرته في كتاب (تاريخ المعاهد الخيرية) • وهناك توضيح عنه بصفته متوليا • وجرت تصفية هذا الوقف سنة ١٢٥٨ م •

ويلاحظ أن المحتمل في الضرب أنه كان أيام الدولة العباسية في ذلك المحل والا فلا مجال لتفسير ما هنالك ولم نجد من النصوص ما يعين المحل بالضبط والتحقيق القطعي عنه .

ومن هذا نعلم أن دار الضرب لم تنعدم من العراق إلا لمدة قليلة ، ومن الضروري أعادتها عندنا بالوجه الفني ، لتكون الخطوة إلى الاستقلال أوسع . والامم المجاورة زاولت ذلك ، ولها دور ضرب ، وتصدر نقودها ، فلا ينبغي للعراق أن يقف دون تحقيق استقلاله المالي .

ودار الضرب كان يتولى أمرها الخلفاء إلا أنها أيام موسى الهادي الخليفة أودعت إلى وزيره علي بن ماهان . وفي أيام الخليفة هرون أودعت إلى وزيره جعفر البرمكي . وفي أيام التغلب صار الضرب بيد المتغلبة من البويهيين والسلجوقيين . وفي سنة ٤٦٢ هـ صارت دار الضرب في يد وكلاء الخليفة وسبب ذلك أن التهرج كثر في أيدي الناس على السكك السلطانية . وضرب اسم ولي العهد على الدينار وسمي (الاميرى) ، ومنع التعامل بسواه . اهـ^(١) .

الوزن والسنجات

تقررت أوزان الدراهم والدنانير في الكتب الفقهية والكتب التاريخية ، ولم تختلف إلا في الأجزاء والاضعاف . وأما الفلوس فإن الفقهاء لم يتعرضوا لها من جهة تحقيق قيمتها لأنها لا تدخل في النصاب الشرعي ولأنها لا تعد ثروة وأما الدراهم فيساوي الواحد منها خمس حبات ذهباً ، والحبة أربعة فلوس نقرة . فتعينت قيمتها كما تقدم .

وهذه تكون متبدلة بالنظر لقيمة الفضة . أو الفلوس النحاسية ، فلا يكفي أن نعلم أنها بوزن كذا ، وتتفاوت قيمة الدينار بين ١٢ درهماً أو ١٠ دراهم ، فيصعب تحقيقها . ومن حين ضربت النقود العربية ، أوصى أن يعين

(١) الكامل لابن الأثير ج ١٠ ص ٢٢ والدينار الاميرى ورد ذكره مكرراً في مواطن عديدة من (تاريخ أتابكة الموصل) .

لها سنجات (سنجات^(١)) زجاجية على شكل الدرهم وعليها نقوشه ، وكذا سنجات الدنانير ، وكتب عليها ما يكتب على تلك النقود . واتخذت من زجاج من جهة أن لا يؤثر فيها الحرّ والبرد تأثيراً ظاهراً ، فصارت أصلاً لتعيين الوزن كما جرى الأمر في تحقيق الموازين والمقاييس العشرية عند الفرنسيين . ولعل هذا هو المراد بما يسمى بـ (الامام) وهو الاصل والا فليس لدينا ما نرجع اليه سوى ما يسمى بـ (السنجات) فالظاهر أنها نسخة طبق الاصل . وهو الامام دون غيره ، والفرنسيون لا يكتفون بالمقياس الفني الذي أوضحوه ، وانما ثبتوا ذلك بما هو شبيه بالسنجات أو ما يقال له (الامام)^(٢) . .

وهذه هي (سنجة الخزانة) وكانت راجحة نصف قيراط في المئقال ، يقبضون بها ويعطون بسنجة البلد وهي المتعامل عليها ، فخرج خط الخليفة الظاهر ابن الخليفة الناصر الى الوزير بلزوم مراعاة ما يتعامل به الناس ولم يلتفت الى التفاوت الذي تخسر به خزانة الدولة (٣٥) الف دينار في السنة^(٣) .

ومن الغريب ان الدولة العثمانية كانت تراعى هذه السنجة أو ما في معناها بلا فرق والطريقة المسلوكة ، تراعى الفرق بين سعر الدولة للنقود ، والسعر الذي جرى التعامل به بين الناس فالليرة كانت تعطى بسعر الناس (١٠٢) من القروش فتأخذها بسعر ١٠٠ قرش في قبض الصندوق فالحادث تكرر بعينه . ومثله كان في النقود الاخرى ، ولا يزال الى اليوم يشاهد التبدل في السعر . وأصل هذه الاوزان المشار اليها .

ومن هذا النوع ما جرى في أيام الخليفة المستنصر سنة ٦٣٢ هـ أمر الولاة والتجار والصيارفة وفرشت الانطاع ، وافرغ عليها الدراهم وذلك

(١) السنجة في الاصل (سَنَك ترازو) أي حجر الميزان وجاء التفصيل في الكنز المدفون والفلك المشحون ص ١٠٦ وفي ميزان الحكمة ص ٥ الهامش ، وكذا في مجلة بيمان ج ٤ ص ٣٧٩ . أصدرها الاستاذ أحمد كسروى في طهران .

(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٤ ص ٣٧٧ .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي طبعة سنة ١٩٥٢ م ص ٤٥٩ .

على يد الوزير • جلس فأحضر هؤلاء وقال: قد رسم مولانا أمير المؤمنين لمعاملتكم بهذه الدراهم عوضاً عن (قراضة الذهب) وفقاً بكم وانقاذاً لكم من التعامل بالحرام من الصرف الربوى • فأعلنوا بالدعاء • ثم أديرى بالعراق وسعرت كل عشرة دراهم بدينار • فقال الموفق أبو المعالى القاسم بن أبى الحديد :

لأعدمتنا جميل رأيك فينا

أنت باعدتنا عن التطفيف

ورسمت اللجين حتى ألفنا -

وما كان قبل بالمألوف

ليس للجمع كان منعك للمصر -

فر ولكن للعدل والتعريف^(١)

وبهذه منع من الاجحاف الذى يقع فيه الناس ، ولعل لجمع هؤلاء مغزى أن لا يدعوا وجهاً لقبول مثل ذلك فلا يرتكبوا مثل هذه الاحوال • والاوزان عندنا متعينة سواء العراقية منها وغير العراقية • والشئقة وزن النقود بمثلها من كاملة الوزن •

وأما الفلوس فقد وضعوا لها سنجات أيضاً دعوها (خروبة) وجمعوها على خرايب فكانت قياس الفلوس كما تستعمل سنجات للدنانير بما يعادل الدينار ، ونصفه وثله ، وأخرى للدراهم بوزن درهمين ، ودرهم ، ونصف درهم • والفلوس أوزانها متفاوتة تبعاً لمقدار ما يجرى التعامل به ، فتكون الخروبة مقابلة لما هنالك ، وهى وزن للفلس المتعامل به • والملاحظ اننا اذا قابلنا بين السنجات على اختلاف أدوارها وبين النقود المضروبة والموجودة فى المتاحف ، علمنا الاضعاف والاجزاء للنقود وعثرنا على نقود لم نقف عليها بعد على أقوى احتمال بمراجعة جميع السنجات المعروفة • ولكن لم تسفر التدقيقات عن هذه المقابلة أو لم نجد لها أثراً ، وبحث ذلك واسع الاطراف • هذا • وكان يظن ان هذه السنجات (نقود زجاجية)^(٢) ، وكذا (الخروبة) ،

(١) تاريخ الخلفاء ص ٤٦٢ •

(٢) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ج ١٢ ص ٢٧٨ •

فلم يكن ذلك صواباً ، وإنما هي قياس الوزن •

وممن ظن هذا الفطن الأستاذ يوسف اليان سر كيس صاحب معجم المطبوعات العربية • وكان اعتماده فيما كتب على الأستاذ جرجي زيدان في تاريخ مصر الحديث الجزء الاول الطبعة الثانية ص ٢٦١ ونقل ذلك عن مؤرخ فرنسي هو المسيو مارسيل وبهذا عارض العلامة الأستاذ أحمد زكي باشا فانه يرى - كما رأينا - انها (سججات) أو كما عبر عنه أوزان وعتارات •

العتار

ان المقادير الخالصة في النقود من فضة وذهب لها نسبة ثابتة ومعينة ، فلم يكتف القوم بالاوزان وحدها ، ويسمى ذلك (عتاراً) • فلا يعول على الوزن لتحرير النقود ، وإنما يجب أن يراعى هذا العيار • كانت النقود غير خالصة في بادىء الامر وتابعة لما جرى عليه الضرب قبل الفتح ، وحوادث تجويده جرت باطراد حتى تحسنت ، فاكسبت أيام الخليفة المطيع الحدّ اللائق ، فكان عيار الذهب قد اختلف وتحوّل حتى صار خالصاً تقريباً • ففي أول أمره كان عياره ٨٧٩/ • فتحوّل تدريجاً حتى بلغ ٩٧٩/ • فصار الى الصفاء • وكذا عيار الفضة كان يتراوح بين ٩١٢/ • و ٩٧٢/ • فاكسب الصفاء نوعاً في نسبة تحوله ، الا اننى أقول : في دور الضرب طريقة للتصفية والمزج من كل نوع وتعيين درجته ، كما اوضح ذلك ابن مماتي والقلقشندي •

وبحث العيار وتحقيقه ومعرفة الصلاح من الفساد مبسوط في كتاب (ميزان الحكمة^(١)) بسعة زائدة كما في ص ١٤١ وما يليها وفيه بحث عن الموازين وأجزائها المتكونة منها والقبان الذى يدعوه القفان • • وأكثر ما أوضح العيار في ص ١٤٧ وما بعدها •

(١) من أجل الآثار • طبع في الهند ومؤلفه ابو الفتح عبدالرحمن المنصور الخازنى • ويعدّ من أجل علماء الطبيعات كما انه فلكى معروف • وهو صاحب الزيج السنجرى • وقد أوضحت في تاريخ علم الفلك في العراق • وترجمة المؤلف مذكورة في (تراث العرب العلمى) ص ١٧٨ الا انه سماه (الخازن) •

وفى مجلة المقتبس ج ٧ ص ٩١٥ بحث عن (دار العيار) وعلاقته بالحسبة . . وعن العيارات والصنجات .

وفى أيام الدولة الاموية جرى اصلاح العيار فى أوقات مختلفة ، وفى أيام العباسيين ، الا ان المشهور بصورة واضحة جداً وبمقياس واسع كان أيام أحمد بن طولون وساقى فى (الخطط التوفيقية) عن المقرئى سبب هذا التعديل فى العيار واصلاحه بمقياس واسع . وهكذا كان فى أيام الفاطميين فى عهد خلافة المعز ، وفى العباسيين أيام المعتصم ومثله الدنانير الايريزية مما لا محل لاستيعابه . . . ولم يكن ذلك الاصلاح الا تابعا لحالة الدولة المالية ، وأوضاعها الاقتصادية وسلطانها السياسية مما هو معروف . . .

وكل ما يقال ان النقود فى أيام اصلاحها سارت سيرة علمية فى عيارها ، وبحث القوم فى العيار وما يترتب عليه .

وقبل انهاء القول أشير الى ان الاستفادة من تدقيقات النقود لا تقتصر على الوجهة الاقتصادية والفنية ، وانما هناك نواح تاريخية لا تقل أهمية عن الوثائق الاخرى من تحقيق أعلام الاشخاص والبلدان وكذا الخطوط . وكلها تجلو عن صفحات تاريخية عزيزة المنال ، لما يعترى النصوص التاريخية من أغلاط نساخ وتشوّه فى الاعلام أو تشوش واضطراب فى النقل ، كما نرى فى (يحكم) و (يجكم) ، فقد اختلفت النصوص ، وعاد المرء لا يقطع بصحة اللفظ ، فجاءت فى النقود بلفظ « أبو الحسين يحكم » بالياء وصوابها بجكم بباء فجيم . والنصوص فى النقود متعينة ومعروفة ، واذا حصل فى بعضها الغلط فلا يقع فى الكل .

النقود الاموية والعباسية فى مختلف العصور انقطع تداولها من مدة . وان المتاحف الموجودة فى الغرب نهت الى لزوم جمعها وتحقيق ما ذكر أعلاه من وجوه النظر .

كانت النقود متداولة فى العهد المغولى ثم زالت من الين وارتفعت من

التداول ولكننا لا نعدم العثور على كنوزها أو على مقادير مختلفة في الضرب
نثر عليها بين حين وآخر • ولا تزال تنتشر بين الافراد والمتاحف •
ومنها ظهرت قيمة الحضارة من طريق النقود التي عثر عليها في مختلف
الازمان وتكونت منها مجموعات كبيرة جدا وان المؤلفات في النقود تكاثرت
وبصرت بنواح عديدة تستوقف النظر • وفيها فوائد علمية تدعو الى الانتباه
التاريخي والاقتصادي والفني وغيرها •

والعهد العباسي ترك نقودا كثيرة ومثله العهد الاموي • ومن أيام
المستنجد شاعت نقود العباسيين في عهد المغول • وان هولاكو سلطان المغول
ضيق على الخليفة في اخراج كنوز الدولة •
ومن الحوادث المهمة :

١ - عثر الامير سيدي علي أيام والي العراق الامير (يربوداق) سنة
٨٦٧ هـ - ١٤٦٢ م على كنز للخليفة الناصر لدين الله العباسي وسمى بحجر
القنول^(١) •

٢ - عثر يوم السبت ١٤ شعبان سنة ١٣١٧ هـ على شاطيء دجلة من
خضر الياس في الكرخ على دفيئة (كنز) مرّ (قفاف) اراد أن يعبر قفته من
هناك فصادف بستیوة فلما مسها بغرافته انكسرت فانصبت النقود الذهبية في
الشط فأخبرت الحكومة بذلك فوافت الضابطة وجاء موظفو المعارف ، فحافظوا
على المحل وبواسطة غواصين اخرجوا النقود الذهبية من الماء ، فبلغت نحو
ثلاثة آلاف قطعة من المسكوكات العباسية ، وبينها ظهرت قطعة بثقل نحو
عشرين ليرة بصورة (سيكة) ذهبية^(٢) •

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ١٦٥ •
(٢) الزوراء عدد ١٨٤٥ في ١٨ شعبان سنة ١٣١٧ هـ المصادف ٢٢
كانون الاول سنة ١٨٩٩ م وعدد ١٨٥٢ في ١٤ شوال سنة ١٣١٧ هـ المصادف
١٩ شباط سنة ١٩٠٠ •

وجاء في مجلة سومر ج ١٠ ص ١٨٠ - ١٩٦ عن محتويات النقود التي
عثر عليها وهي ٣٢٦١ ديناراً ذهباً و ١٥ قطعة حلي وقطعة واحدة فضة و ٨٤
كسرة من دنانير الذهب و ٥ دنانير ذهب وجدت في جانب الحفرة فيكون المجموع
٣٣٦٥ وهي تعود الى ١٦ دولة اسلامية جاء تفصيلها في المجلة المذكورة •

ان (القفاف) الحاج صالح (الحلف) المشهداني ، نسبة الى عشيرة المشاهدة القاطنين شمال الكاظمية (وهو من أبو شيتي) وكان (حادورة) في (القفة) المحمل فيها القرع • والكنز وجد في حب كبير ضربه في مرديه فانهاالت الدنانير ، فلم يعلم احد وفرغ القفة • وفي هزيع من الليل عاد فاخذ ما تمكن من أخذه في كفية (منديل) وثلاثة أكياس • ومن ثم عرف بالمعتصم باسم نقود هذا الخليفة التي عثر عليها وعرف بيته بـ (بيت المعتصم) وتوفي في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٤٨ هـ وصارت له ثروة حكاها ابنه السيد محمد^(١) . وجاء في (مسكوكات عثمانيه) عن هذا الحادث ما ترجمته :

« عثر على هذه النقود في شاطئ محلة خضر الياس ، وقد تناهبها الناس ، فعلمت الحكومة بذلك ، وهذه اخذت الى استنبول وان ناظر المالية آنذ أصر على لزوم اذابتها لما أصابت الدولة آنذ من ضائقة مالية وحينئذ اضطر مدير المتحف الاسبق حمدي بك الذي كان اشغل هذا المنصب نحو ٣٠ سنة ان يذهب الى الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) خليل رفعت باشا فكان سعيه في سبيل منع وزير المالية مثمرا ، فأصدر أمره بأن لا يتعرض لهذه النقود^(٢) .

٣ - عثر في بغداد على ما يزيد على ألف قطعة من المسكوكات الفضية التي تخص (آق قوينلو) و(قره قوينلو) في دار التاجر اليهودي سلمان صالح حينما كان يعمرها ، فارسلت الى نظارة (وزارة) المعارف وتبين ان ليس لها قيمة ، فأخذ نصفها للمتحف ، والباقي اعيد لصاحبها فلم يقبلها وتركها للمكاتب الابتدائية الاسلامية^(٣) .

(١) جريدة الشعب المؤرخة ٢ مارت سنة ١٩٥٥ م من مقال للسيد محمد بن صالح المعتصم ، تعليقا وتصحيحا على ما جاء في مقال الاستاذ ناصر النقشبندی وكنتم أوضحت ذلك في مقال لي نشر في جريدة الحرية في ٢٢ مارت ١٩٥٥ م وبعدد ٢٤١ تحت عنوان (قصة النقود الذهبية العباسية) .

(٢) من مقدمة كتاب (مسكوكات عثمانية) : خليل أدهم • سنة ١٣٣٤ هـ .

(٣) الزوراء عدد ١٨٥٨ في ٩ ذي القعدة سنة ١٣١٧ هـ - ١٩٠٦ م .

وكان الواجب ان يحتفظ بهذه النقود فان المكرر لا يهمل وأقل ما يفيد المبادلة بين المتاحف الاخرى لارتفاع ثمنها عندهم من مكررات أيضا .
والحاصل ان النقود الشائعة من أيام الدولة العباسية وكذا المضروبة في العراق بعد احتلال المغول لا تختلف بعضها عن بعض في القيمة ، وانما هي بالوجه المبين في النص المنقول عن « مسالك الابصار » . ومن السهل المقابلة بين نقود الدولة العباسية في أواخر أيامها وبين النقود المضروبة ببغداد أيام هولاكو وأخلافه .

نقود المغول (١)

لم تكن للعراق ولا لسائر العرب والمسلمين صلة مباشرة بالمغول من حيث التجارة والسياسة أو الحالات الحربية والجوارية ، وانما تولدت الروابط أيام جنكزخان في أوائل القرن السابع الهجري أي سنة ٦١٥ هـ - واستمرت .
ونقود المغول في العراق لا تتعين من تاريخ الاستيلاء على بغداد ، وانما كانت معروفة في الممالك الاسلامية المجاورة ، وذكرها المؤرخون ، وهي جديدة لم نألفها ، ومن المعلوم انها من عداد (نقود الشرق الأقصى) وما والاه ، ومن هذه الجهة جديدة بالبحث لمعرفة (تطور النقود عندنا) مما شاع استعماله أو ضرب في العراق .

وهذه جاءت معهم وعرفت بأسماء خاصة عندهم وتداولت مدة ، ومن تواريخ معاصرة وغير معاصرة تقطع بشيوع هذه النقود في الاقطار الاسلامية . ولا شك أنها جديدة في ظهورها ، ويهمننا الاطلاع على ماهيتها ومكانتها بين النقود الاسلامية مما تتطلبه المعرفة الصحيحة .

ذكرت في تاريخ العراق جملة من هذه النقود أثناء المباحث ، ولكن هذه لا تكفي لمن أراد ملاحظة الصفحات مجموعة ، لتكون المعرفة شاملة والمعلومات منظمة (علمية) ، فقد حدث من جراء العلاقات تداول نقودهم والتعامل بها .

١ - البالش :

لم نشاهد نقدا بهذا الاسم من ذهب أو فضة أو قرطاس الا ما سيجيء الكلام عليه . وينطق به (بالشة) أيضا وتجمع على بوالش ، ومن مراجع مختلفة نعلم أن له أنواعا ، وتلفظ (بالش) باشباع الحركة ، وفي تحفة النظار (بالشت) . وأنواعه :

(١) البالش الذهبي : ورد أثناء الكلام على التجار الذين ذهبوا من خوارزم الى بلاد المغول ، فعرضوا سلعتهم للبيع ، وكان التعامل بالبالش الذهبي والفضي . ومن نصوص تاريخية ولغوية عديدة نعلم أن البالش الذهبي بوزن ٥٠٠ مثقال ، ويساوي الفى دينار ومنهم من يرى غير ذلك ، وهو (٢٥) جزءاً (قطعة) ، فيكون الجزء (٨٠) دينارا^(١) . ولا شك ان التعامل بالدينار كان مألوفاً في قطر خوارزم وما جاوره ، ولم يتعين بوجه الصحة مقداره ، ولعله يختلف عن دنانير ايران ، والا فلا يأتلف مقدار الدنانير التي يساوي كل منها ربع دينار وما عرف عن الدنانير الايرانية ومقاديرها الثابتة بوثائق عديدة .

ولعل هذه كتبت ما كان شائعاً في انحاءها من النقود المستعملة . وهناك أمر لا ريب فيه وهو ان هذا النقد (البالش) مغولى معروف في الصين وبلاد الحظا ، وجرى التعامل به أيام خوارزم شاه وجنكز ، واستمر تداوله بين المغول الى أن تمزقت مملكتهم .

(٢) البالش الفضي : وهذا أيضا ذكر أثناء المساومة مع تجار خوارزم ولم نتبين له قيمة ، وفي تاريخ وصاف ولغة جغتاي جاءت قيمته مائتي دينار وبوزن ٥٠٠ مثقال أيضا . والقياس يقتضى أن يكون (٢٥) قطعة ، كل واحدة منها تساوي (٨) دنانير^(٢) ، ولم يتعرض المؤرخون في كتبهم المتداولة للتفصيل عنه ، وان كانت تعينت قيمته العامة ، ولا يزال الغموض حائماً حول أمور

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٩٢ - ٩٣ ، وتاريخ وصاف ج ١ ص ٤٢ طبعة ايران ، وج ١ ص ٢٢ طبعة الهند ، وتحفة النظار ج ٢ ص ١٥٥ .
(٢) (لغة جغتاي) ص ٧٢ وتاريخ وصاف .

كثيرة ، وكل ما نعلمه دوام استعماله في المملكة (القآنية) الى ما بعد جنگز ،
جاء في جامع التواريخ ما نصّه :

« ... كان من عادات المغول ورسوم الاتراك في الربيع والصيف ان
لا ينزل أحد منهم عريانا الى المياه للفصل ، ولا يغسل يديه ورجليه فيها ، ولا
يغرف منها بالآواني الذهبية والفضية ، ولا يسطون الثياب المغسولة في الصحراء
بالنهار ، ويزعمون ان ذلك موجب لزيادة الرعد والبرق وحدوث الصواعق ،
وهم يخافون منها غاية الخوف ، فاتفق ان (قان) كان يوماً قد رجع من الصيد
هو وجفتاي فرأيا شخصاً من المسلمين قد نزل الى الماء يغتسل فيه ، فذهب
اليه جفتاي وشرع ليقّته لانه كان أشد الناس محافظة على الرسوم والعادات ،
فقال (قان) : نحن الآن قد مللنا وتعبنا من الصيد ، وهو آخر النهار ، فاحفظوه
الى أن تصبح ونسأل حديثه ونقتله ، وسلّمه الى رجل من حجابيه اسمه
(دانشمند) . وأمر بعض الخواص أن يرمى (بالشّة) من الفضة مكان غسله ،
ودّس ، فأوصل في الخفية الى المسلم من يعلمه يقول في وقت احضاره ليسأل :
اني رجل قليل البضاعة ، وكل ما كان معي من المال وقع في الماء ، ونزلت الى
الماء لآخذه .

فلما أحضر وسئل احتج بتلك الحجة الملقنة ، فأرسل الى ذلك الموضع
وفتش ، فوجدت البالشّة . فقال عند ذلك (أوكتاي قان) : من الذي يقدر على
مخالفة العادات والرسوم وتغيير الاحكام القديمة ؟ لكن هذا المسكين المضطر لما
عجز من ترك هذا المحقر (التقد) ولم يكن له غيره شيء يعيش به ، جعل نفسه
فداء لهذا المحقر فأقدم على هذا الذنب ، فينبغي لنا أن نعفو عنه . وأمر أن
يعطى من الخزانة فوق هذه البالشّة عشرة أخرى يعيش بها ، وتؤخذ عليه
حجة أن لا يرتكب بعد هذه مثل هذا الذنب ، ولا يقدم عليه . » اهـ^(١) .

(٣) البالش الكاغدى : كان هذا معروفاً أيضاً في الصين وبلاد الخطا وفي
دولة المغول (مملكة القآن) ، وتعرض له المؤرخون في مبحث (الجاو) ، وجاء
ذكره في تاريخ وصاف عند الكلام على البالش فقال (بالش جاو) . وهو

الذي ذكره ابن بطوطة بلفظ (بالشت) دون غيره . وقال : بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها يقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الـ (٢٥) قطعة منها (بالشت) . وإذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضا عنها جديداً ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجرة ولا سواها ، لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الامراء ، وبين أنه لا يتعامل بغيره من ذهب أو فضة حتى يبيع ما عنده ويشترى به (بالشت) .

هذا ، في حين اننا نعلم ان التعامل بالذهب والفضة جار عند المغول ، ولعله شاهده في مملكة الحطا كذلك ، ولم يتوغل ابن بطوطة في تثبيت ما كان عليه التعامل ولا أوضح قيمته .

وفي سياحة (ماركوبولو) السياح المعروف ان الاوراق النقدية يعاقب بالاعدام كل من قلدها وزورها . أو امتنع من التعامل بها . وكذا التجار اذا ذهبوا الى تلك الانحاء وحاولوا التعامل أبدلوا ما عندهم من ذهب وفضة ومجوهرات بهذه الاوراق واشتروا ما يرغبون به من شاي وحرير وسائر الامتعة المرغوب فيها عندهم . . وعادوا لمملكتهم . .^(١)

وبين أن هذه النقود استمر التعامل بها مدة ، الا انها أخيرا أسبى استعمالها فأدت الى الافلاس وسقوط الدولة .

والملاحظ أن الباش لم يتداول في الممالك الاسلامية ولم يستعمل عندنا من أنواعه الا (الجاو) مدة قصيرة ثم طوى خبره .

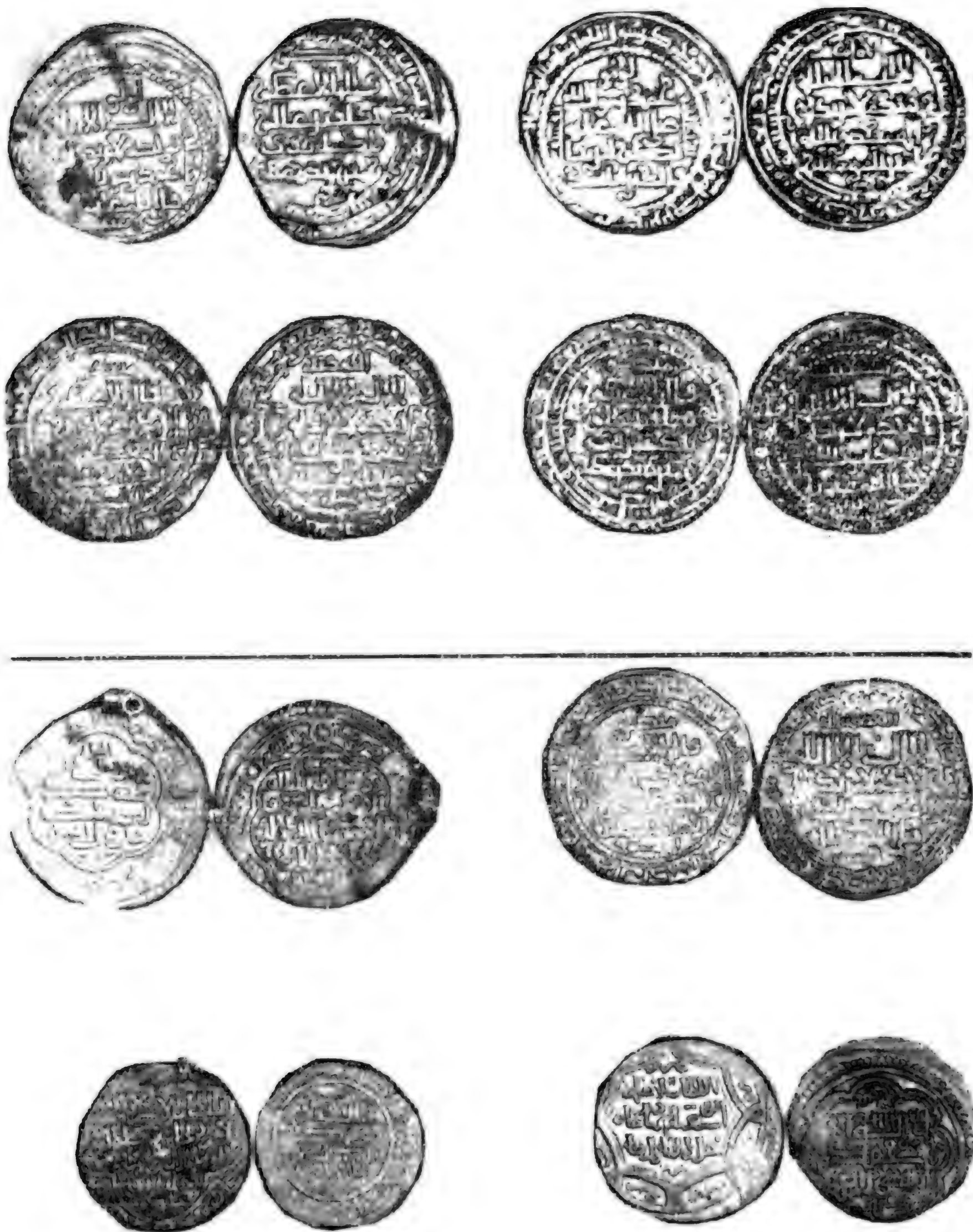
٢ - الجاو :

نقد مغولي من كاغد ، وورد بلفظ (چاد) أيضا ، ويعني قطعة من المقوى مستطيلة عليها طابع السلطان (تمغة) ، فصارت بدل السكة على الذهب والفضة . وهو عين ما سماه وصاف الحضرة بـ (بالش چاو^(٢)) ويقصد بالبش من

(١) كتاب (نقد واعتبار مالي) ج ٢ الاوراق النقدية ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) الدكتور مصطفى جواد : مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ٥٠ . وهناك

ما يصنع منه من ورق الشجر .



(لوحة رقم ١)

نماذج : ١ - نقود الاتابكة - ٢ - نقود الايلخانيين •

متحف الآثار العراقي - بغداد

الكاغد ، فخفف الى (جاو) ، أيد ذلك صاحب (برهان قاطع) من أنه قطعة من المقوى ، ضرب عليها اسم سلطان المغول^(١) .

وكان بقيمة عشرة دنانير الى ما دون ذلك حتى ينتهى الى درهم ونصف الدرهم ورבעه ، وبين صاحب حوادث المائة السابعة انه من وضع صدرالدين احمد بن عبدالرزاق الخالدي^(٢) (صدر جهان) ، صاحب ديوان الممالك بتبريز ، أظهر هذا الجاو وقسر الناس على المعاملة به .

البالش من الكاغد أو الجاو عثر على ورقة منسه صادرة في سنة ٨٥٣ هـ - ١٤٥٠م عن السلسلة الحادية والعشرين من الامبراطورية الصينية في أيام (هونغ وو) ، وهذا وضع في التداول ولا يشابه أمثاله مما يصدر في هذه الايام وكتب عليه بخط عرضاني وبحروف كبيرة ان مقلده (مفتعله) يعدم ، ومن هذا نرى الاوراق النقدية ظهرت في الصين ولم تظهر في استقھولم الا بعد عصور ومن هذا البالش نسخة في المتحفه البريطانية ، وهي أقدم ما عرف مما عثر عليه منها ، وان كانت موجودة من أيام جنگز سنة ٦١٥ هـ - ١٢١٩م ، بل هي معروفة ومتداولة قبل هذا التاريخ . . .

تعامل أهل تبريز بالجاو اضطرارا لا اختيارا ، وبالقسر والقهر ، فاضطربت أحوالهم حتى تعذرت الاقوات وسائر الاشياء ، وانقطعت المواد من كل نوع ، فكان الرجل يضع الدراهم في يده تحت الجاو ، ويعطي الخباز والقصاب وغيرهما ويأخذ حاجته خوفا من أعوان السلطان .

ثم حمل منه عدة أحمال الى بغداد صحبة الامير (لكزى بن أرغون آغا) ، فلما بلغ ذلك اهلها استعدوا بالاقوات وغيرها حيث عرفوا ما جرى في تبريز ، فلما أنهى ذلك الى السلطان (كيخاتو) أمر بإبطاله فأبطل قبل وصول لكزى الى بغداد^(٣) .

(١) ترجمة برهان قاطع بالتركية ص ٢٨٤ .

(٢) أمر بقتله غازان سنة ٦٩٧ هـ .

(٣) حوادث المائة السابعة ص ٤٧٧ و ٤٩٥ .

ومن نصوص كثيرة تقطع بأنه لم يكن من وضع الخالدي ، وإنما أشار به معاونه أو مستشاره عز الدين مظفر بن محمد بن عميد علمدار شريه^(١) ، فصدر العمل به كما هو الشأن في مملكة القآن والخطا أملا بأن يزول العجز عن خزانة الدولة ، فاتخذ كتدير .

قالوا : إن انعامات السلطان على الاشراف والاعيان كبيرة ، وهباته وافرة (اسرافه وتبذيره) مما أدى الى أن تصبح الخزانة بهذه الحالة من الضيق المالي ، لحد انها عجزت عن المصاريف الضرورية ، الامر الذي دعا الى وضعه للخلاص من هذا المأزق ومن المبررات انه كان رائجاً في بلاد المغول والخطا^(٢) . وقالوا ان الممالك لا تقبل بالضرائب الجديدة ولا تتحملها وإنما تفتح باباً للمعارضة يستفيد منها أهل الفساد والشغب ، فهو خير ما يسد العجز وينقذ الدولة فتكون الاموال في تصرفها . . وتعود الثروة لها فلا يضرها عجز^(٣) . .

وافق عليه رجال الدولة ، وقبلت كلمة عز الدين مظفر ، ولم يكن للدولة تدبير آخر ، ومن جملة من كان حاضراً أثناء المذاكرة يولاذ (چينكسك) سفير القآن ، استطلع رأيه ، فأبدى انه مألوف متداول في انحاءهم .

ثم اصدر السلطان أمره في أن تؤسس له دار ضرب للجاو (چاوخانه) ، فأعلن العمل به في ذي القعدة سنة ٦٩٣هـ - ١٢٩٤م . وقيلت بعض الاشعار في تحييده ، من ذلك :

(جاو) اگر در جهان روان گردد

رونق ملک جاودان گردد^(٤)

(١) (نقد مالی) ص ٢٠١ وورد في تاريخ وصاف ولم يذكر (علمدار شريه) راجع ج ٣ ص ٢٧٠ .

(٢) تاريخ كزیده ، وروضة الصفا ج ٥ ص ١١٠ ، والاستاذ براون : تاريخ ادبيات ايران ج ٢ ص ٣٧ .

(٣) تاريخ وصاف ج ٣ ص ٢٧٣ .

(٤) كذا في روضة الصفا ومثله في تاريخ وصاف ج ٣ ص ٢٧٣ . وجاء في (الشرفنامه) لفظ « باشد » بدل « گردد » الثانية .

كان يوم اعلانه شؤماً على الناس ، فذهب الاكثر الى بلاد الروم وغلقوا
الخوانيت ، وجأهروا بلعن (عزالدين مظفر) الذي أوصى به ، ورددوا الخبر
المأثور « من سن سنة سيئة فله وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة » ،
فأدى الأمر الى مصائب • وفي يوم جمعة دعوا بالويل والثبور لما نالهم منه ،
وقبضوا على عزالدين مظفر ، وقطعوه ارباً ارباً ، فشفوا غليلهم منه ، وعاد أمر
تداوله غير ميسور ، بل عدّ خطراً ، لا يستقيم أمر المملكة من طريق التعامل
به ، فحذروا السلطان العواقب من جراء بقائه ، فاضطر على ابطاله • فاستراح
الناس ، وتنفسوا الصعداء ، وأخذ المهاجرون يعودون الى أوطانهم •

ومن أوسع ما رأينا في وصف الجاو انه كاغد مستطيل ، فيه بضع
كلمات بالخط « الخطائي » ، وعلى وجهه « لا اله الا الله محمد رسول الله » ، وزاد
في الشرفنامه (« علي ولي الله » ، ولفظ « ايريجي » ، درجي » ، وكان ملوك
الخطا يلقبون أنفسهم بها وتعني « التاج الثمين » ، وهو لقب أو عنوان أعطاه
رهبان (تبت) للسلطان (كيخاتوخان) •

أصدر سلطان العالم هذا الجاو المبارك للتداول ، فكل من أحدث فيه تغييرا
نال حكم « الياسا » وكذا زوجه وولده ، وصودرت أمواله وصارت في تصرف
الديوان^(١) •

والملاحظ أن صاحب (المسكوكات القديمة الاسلامية) أورد أن الجاو
تداول أيام بايدو خان ، واستمر الى أوائل سلطنة غازان خان • وليس هذا
بصواب ، وانما كان اصداره في سلطنة (كيخا توخان) ، والقي في أيامه
أيضاً^(٢) • مر بنا تاريخ الاصدار والالغاء •

وبحث في الاوراق النقدية وزير المعارف الاسبق في الدولة العثمانية

(١) الشرفنامه : حوادث سنة ٦٩٣ هـ ، كما في المخطوطة المحتوية على
وقائع السنين ، وهذه لم تطبع في الطبعة المصرية • وكذا في تاريخ وصاف
بين ما كان يكتب في صفحاته راجع ج ٣ ص ٢٧٢ وروضة الصفا •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٣٥٩ ، والمسكوكات القديمة
الاسلامية : محمد مبارك ص ٤٠ •

سنة ١٢٧٦هـ - ١٨٥٩م بمناسبة القوائم النقدية نقلا عن وصاف وغيره^(١) ،
وبين أن ملك المغول (قبلاي قآن) اتخذ النقود الورقية من الكاغد المعمول من
ورق التوت بصورة متقنة وقوية ومصدرة بختم وامضاء الموكنين بعملها وعليها
الختم الرسمي للسلطان وتكتب بحبر أحمر •• وذكر النص المنقول عن
(ماركوبولو) ، وبين أن خزانة الدولة استفادت من هذا كثيرا وخزنت الذهب
والفضة •• وسدت مصارف الدولة بنجاح ولم يبق عجز إلا أنها بعد أن
تداولت بضعة عصور داخلها الخل وأصابها سوء الاستعمال فاضطرت الدولة
أن تعلن إفلاسها بل أدت إلى سقوط الامبراطورية المغولية ، وعين أن شيوع
الاوراق النقدية في الصين والمغول أدى إلى قبولها في إيران والعراق سنة
٦٩٣هـ - ١٢٩٢م أيام (كيخا توخان) ، فشاع النقد المذكور باسم (چاو)
وفصل هذه الجهة مما مرّ الكلام عليه في حينه •

وبين ان في حاشية هذا النقد بعض الالفاظ المغولية الايغورية ، وفي أعلى
هذا كلمة الشهادة بحروف عربية ثم لفظ (سكه) سبيكه نقد وواسطه فرائد
عقد ثم الطغراء الايلخانية وتحتها لقطة « ايريجي ديرجي » وفي الوسط
الرقم المشعر قيمته من نصف درهم الى عشرة دراهم ، وتحت ذلك التهديد
بالاعدام لمن يقلده •• وفيه بيان عن محل العمل المعروف بـ (چاوخانه) وانه
ليس لاحد أن يشتري من كاغده^(٢) • وروعت الشروط كما كانت عند
الصين •

ولعل الحلي المعروف عندنا بـ (داخل بالش) له علاقة بالش من جهة
نقشه وهو المنقوش على الكاغد للزينة ، وأعني به (بالش چاو) ، وأصل
البالش من ذهب وفضة •

(١) مجموعة الفنون العدد ٣ - ١٠ • وفي السنة الثالثة من هذه
المجموعة مقال للاستاذ منيف باشا في الجاو والكاغد لم يخرج فيه عن النصوص
المذكورة •

(٢) (نقد واعتبار مالي) ص ٢٠٧ ، وفيه تفصيل •

٣ - دناكش : (تنكه - تنكجه)

ورد في كتاب حوادث المائة السابعة انه في سنة ٦٨٢هـ - ١٢٨٣م أبطلت الفلوس النحاس ، وضرب عوضها فلوس فضة ، وجعلت كل اثني عشر فلسا بدرهم ، وسميت بـ (دناكش) ، ثم أبطلت في سنة ٦٨٣هـ ، واعيدت الفلوس المس (النحاسية) ، وتعامل الناس بها ، كل ثلاثين فلسا بدرهم^(١) .

وهذه النقود سكة متداولة ، معروفة في بلاد المغول والترك ، ومن طريقهم شاعت في ايران والهند وروسية الا انها جرى التعامل بها في بغداد مدة قصيرة . ولم نجد في بادىء الامر من تعرض للبيان عنها . واضطربت الافهام في ماهيتها ، وكان يظن ان اللفظة لا تخلو من تصحيف حتى رأيت في لغة جغتاي لفظ (تنكه) و (تنكجه) ، والاخير مصغرها ، فجمعت على (تناكج) فسهلت أو عربت الى (دناكش) ، ومن ثم عرف أصلها وأمكن مراجعتها في مظانها .

ضبطها صاحب (برهان قاطع) بفتح فسكون ، وبين انها نقد معين من الفلوس ، ثم اصطلح بها لعموم الدراهم ، وضبطها (فوللرس) بفتح وسكون أو بفتحين . ثم قال : وفي التركية بكسر التاء ، وتعني نقدا صغيرا^(٢) .

واعتقد أن (تنكه) الهندية بالكاف العربية مأخوذة منها ، ثم حرفت الى (طاقة) وجاء في صبح الاعشى ان الهنود لهم أربعة دراهم يتعاملون بها :

١ - الهشتكاني . وهو وزن الدرهم النقرة بمعاملة مصر وهو ثمان جتيلات كل جتيل ٤ فلوس .

٢ - الدرهم السلطاني ويسمى (وكانى) وهو ربع درهم من الدراهم المصرية ويساوى جتيلان . ولهذا الدرهم نصف يسمى (جتيل) واحد .

٣ - الششتكاني . وهو نصف وربع درهم هشتكاني . ويكون تقديره بالدراهم السلطانية ثلاثة دراهم .

(١) حوادث المائة السابعة ص ٤٣٠ .

(٢) ترجمة برهان قاطع ص ٢٥٢ .

٤ - الدرهم الدراز دهكاني • وجوازه بنصف وربع درهم هشتكاني
فيكون بمقدار الششتكاني •

٥ - كل ثمانية دراهم هشتكانية تسمى (تنكه) •

أما الذهب عندهم فبالمقال • وكل ثلاثة مثاقيل تسمى (تنكه) ويعبر عن
(تنكه) الذهب بالتنكه الحمراء ، وعن (تنكه) الفضة بالتنكه البيضاء • وكل مائة
الف تنكه من الذهب أو الفضة تسمى (لكا) إلا أنه يعبر عن الذهب باللك
الأحمر وعن اللك الفضة باللك الأبيض • وأما رطلهم فيسمى عندهم (ستر)
وزنته سبعون مثقالا فتكون زنته بالدراهم المصرية ١٠٢ من الدراهم وثلاثي
الدرهم وكل ٤ ستر من واحد وجميع مبيعاتهم بالوزن أما الكيل فلا يعرف
عندهم^(١) اهـ •

هذا ومنه علمنا (التنكه) وهو من أقدم النصوص بتوضيح زائد • وكذا
استعملت في إيران ، وفي المملكة التركية في آسيا الوسطى وبخارى كما
ذكر صاحب لغة جغتاي ، ولفظه الروس (دنگه) ، فالت شيوعا زائدا ، ويقال
ان تمغا (تمغة) مأخوذة من (تنكه) • ولعل هذا هو الصواب باعتبار ان الرسوم
المستوفاة عليها تنكه • فالاحتمال قوى •

وعلى كل حال تعين لنا انه نقد مغولي أو تركي تداول أيام المغول في
العراق • وكذا تداول بعدهم بمدة • وعثرت على (حجة بيع) أو (وثيقة بيع
ملك) في القلوجة مؤرخة في شهر ربيع الثاني سنة ٨٨٩ هـ وجاء فيها ذكر
بدل المبيع انه بـ (١٦٠ تنكه) نصف ذلك حفظا لأصله ثمانون تنكه ونعت
بانه مبلغ من العين الفضة فلم يبق ريب في دوام استعمال هذا النقد ، ويصح
أن يكون قد أريد به الدرهم إلا أنه شاع باسمه المغولي ولم يذكر درهما بل
ذكره باسمه الشائع عند الترك والمتغلب كما تغلبت (آقچه) على الدرهم في أيام
العثمانيين •

هذا ويلاحظ ان (تنكه) شاعت عندنا قديما معربة ، والظاهر انها (الدانق) وأصلها (تنكه) لا كما ظن الآخرون من أنه معرب (دانه) والنقد أقرب لتفسيره بالنقد دون الوزن . وان الترك انتشروا في أيام المنصور الخليفة وقبله في بلاد الاسلام ونطقوا بما يقارب نقودهم فقالوا (تنكه) فعربت الى (دانق) . والتفسير بأن أصلها (دانه) بعيد . وأرى الأصوب تفسيرها بـ (تنكه) وعندنا قد شاع كثيرا استعمال (قران) وهو نقد إيراني فصرنا نسمى في العهد العثماني ما يقاربه من نقودهم بهذا الاسم لما يساوى قرشين صحيحين وفي عهد الدولة الاحتلالية كان يطلق على (ربع الروبية) ، وفي أيام الدولة العراقية الحاضرة على ما يساوى (٢٠) فلما من النقد الفضي الذي هو نحو نصف الدرهم . ولم نستطع ان نمنع الناس من الاستعمال وما شاع عندهم . وعلى كل حال شاعت عندنا (الدناكش) ، و(التنكه) بنصوص لا تقبل الارتياب وان التدوين شملها احيانا ولم تهمل الا في أيام العثمانيين وان تاريخ استعمالها مؤيد لذلك .

ومن المهم ذكره ان (التنكه) عندنا تسمى بالدرهم الا انها استعملت من تاريخ المغول الى آخر دولة (آق قوينلو) بلفظها (تنكه) وضربت اجزاؤها عندنا باسم (دناكش) ثم أهملت ، والاسم المغولي والتركي بقي شائعاً . . . ويتوضح أمره بمراجعة ما قيل عنه في موطنه الاصلى وطريق انتشاره واستعماله في ايران والعراق والهند وروسية وكلها تعين انتشار الترك وشيوع نقدهم . . .

٤ - التومان :

وهذا أكبر من البالش قيمة ، وهو منتهى ما عرف عند المغول ، والظاهر أن قيمته عددية ، وليس لديهم نقد بقيمته ، ويراد به عندنا (البدره) ، أو (الربوة) ، وقدره عشرة آلاف درهم^(١) وشاع نقد باسم تومان في ايران من ذهب أو من فضة أو من نحاس .

وفي لغة وصاف : اللفظة تركية وتعنى عشرة آلاف بصورة عامة أو

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٤٦٤ .

عشرة آلاف دينار (منقال) • وجاء في (الشرفنامه) ان مائة تومان تساوى مائتي ألف (آقچه عثمانى^(١)) •

وجاء ذكره فى مواطن عديدة من التواريخ لعصور المغول ، منها ان الخواجه رشيدالدين فضل الله الهمداني وزير المغول كان أعطاء السلطان (خداينده) جائزة قدرها (٥٠) تومانا عن تأليفه (جامع التواريخ^(٢)) • وعندنا مقدار معروف نسميه بـ (لك) وقدره مائة ألف من العدد • والتومان نقد ايراني من ذهب أو من فضة يساوى خمس منگات أو عشرة قرانات • وهو من النقود الشائعة والمتداولة عندنا فى أيام العثمانيين • ولا تزال التسمية به شائعة فى ايران فى نقودها الحديثة ولا يزال رائجاً عندنا فى الحال الحاضر •

وجاء فى يمان : ان التومان تركى مغولى بمعنى عشرة آلاف ، ويرادف (بيور) الفارسية التى قيل انها معروفة قبل المغول ، وشائعة من عهد آل سلجوق فى ايران فما كان تومانا فى عهد المغول يساوى اليوم عشرة آلاف تومان^(٣) • والشائع المتداول ان التومان من الذهب يساوى ما ذكر مما يقابله من الفضة •

النقود فى ايران وما جاورها^(٤)

كانت النقود الايرانية قبل دخول المغول اسلامية ، لا تختلف عن غيرها الا بدرجة اتقان الضرب والعمار ، وعرفت اسمائها القديمة ، وطريق استعمالها ، وسعرها فى مختلف التواريخ والسياحات وكتب النقود • ولم

(١) تاريخ وصاف ص ٦٧٢ والشرفنامه ج ١ ص ٤٥٨ ترجمة المرحوم الاستاذ محمد علي عونى طبعة سنة ١٩٥٨ م فى مصر •

(٢) وفى مسالك الابصار نقلا عن أبى الشناء محمود (ترجمته فى منتخب المختار) • ان الوزير لما قدم كتابه للسلطان (خداينده) قال له : ان ارسطو عمل كتابه المسمى (لم يذكر اسمه) وقدمه لالاسكندر فاجازه عليه ألف ألف دينار ، وأما أنت فممن لا يرضى أن يكون دون الاسكندر فقبل (خداينده) الكتاب وأمر له بنظير ما أمر به الاسكندر لارسطو فأخذ به أملاكاً وعقاراً قيمتها قدر المبلغ ثلاث مرات • قال : والاملاك الى الآن فى يد ذريته •

(٣) مجلة (بيمان) ج ٤ ص ٣٨٠ •

(٤) مجلة غرفة التجارة ج ٤ ص ٣٨٤ •

يقع تبدل كبير الا في أيام المغول فقد دخلت نقودهم ، وغطت على غيرها وظهرت عليها شارة دولتهم . وان كانت المضروبات من دنانير ودراهم روعى فيها المضرب الاسلامي ، ولكنها تأثرت بالمغول تأثرا مشهودا

ومن حين دخل المغول ايران وما والاها ضربت فيها النقود باسم سلطانهم وكتبت بحروف عربية ، أو مغولية وذكرت بعض ألقابه كذلك ، ولكنها لم تختلف عن النقود الاسلامية قبل دخولهم ، وهي ليست من نوع نقودهم الخاصة ، وانما هي اسلامية - مغولية . وشاعت في الاصقاع الاسلامية ، ولا تزال بقاياها في المتاحف ، كشفت عنها الحفريات والدفائن التي عثر عليها .

وهذه النقود تغلبت على نقود الفاتحين وتداولت . والمغول أول من تأثروا بها ، ثم بالاسلام وثقافة المسلمين ، واثقفوا بالاهلين وعقائدهم فلم يتعصبوا على ما عندهم كثيرا كما هو الشأن في الغربيين ، بل قبلوا الدين الاسلامي بسرعة . والدنانير المعروفة في ايران آنذ هي (الدنانير الرائجة) ، والواحد منها ستة دراهم ، وجاء في (مسالك الابصار) بيان قائمة رواتب الموظفين عن أبي الفضائل يحيى بن الحكيم :

« المقرر من قديم لكل نوين - أمير تومان - (تومان) وهو عشرة آلاف دينار رائج عنها ستون ألف درهم . وأما اليوم (أوائل عهد الجلايرية) فما يقنع النوين منهم الا بخمسين تومانا وهي خمسمائة ألف دينار رائج عنها ثلاثة آلاف درهم ، ومن خمسين تومانا الى اربعين تومانا . . . » . الى أن قال :

« هذا هو المقرر الجاري من القديم » اهـ^(١)

يريد بذلك المستقر في دواوينهم من زمان هو لاكو . ومن الامثلة ما جاء في مجلة (المقتبس) أن قطب الدين الشيرازي^(٢) كان قد شرح كليات القانون في الطب لابن سينا وسماه (التحفة السعدية) باسم سعد الدين محمد

(١) مسالك الابصار . مخطوطة أيا صوفيا برقم ٣٤١٥ في استنبول .

(٢) ترجمة الشيخ قطب الدين في منتخب المختار ص ٢١٩ .

الساوحي^(١) وزير الملك غازان ، وبعده (خربنده) ، واتفق ان هذا الكتاب تم شرحه ، وسيره الى الوزير المذكور ، وفي أثناء هذه الحال توفي الشيخ قطب الدين ووقع الترسيم والتوكيل على الوزير المذكور وطولب بالاموال وذلك في أذربيجان سنة عشر وسبعمائة وقصد (خربنده) العراق والوزير صحبته لتحصيل المطلوب منه الى أن قتله ليلة السبت ١١ شوال سنة ٧١١ هـ بالمحول قريب بغداد . ومع ما كان فيه هذا الوزير من المضايقة رسم لقطب الدين جائزة هذا الشرح مبلغ ستة آلاف دينار رائج عنها من الدراهم ستة وثلاثون ألف درهم . وراجعوا الوزير سعد الدين في ذلك وعرفوه بوفاة الشيخ قطب الدين ، قال الوزير : أنا لا أعود في هبتي وخصوصا لمثله وفي مثل كتابه^(٢) .

وجاء في صبح الاعشى :

« توزير (تبريز) قاعدة أذربيجان وسائر المملكة غير بغداد وخراسان فمعاملاتها بدينار يسمى عندهم بالرائج عن ستة دراهم . وخراسان دينارها أربعة دراهم ، وفي بعضها الدينار الرائج المقدم ذكره » اهـ^(٣) .

ودينار خوارزم^(٤) رائج كما في غالب مملكة ايران على ما في الصبح أيضا . ومثلها ما وراء النهر ومملكة القفجاق .

وفي هذا ما يدفع التردد في سعر الدينار من انه قد يساوي ٣ دراهم ، ولعل سعره المذكور سابقا يخص المواطن القريبة من المغول ، فكان يتعامل الناس بها ، ليألف المعنى ، لان بعض الممالك تعاملت بالدينار عن أربعة دراهم ، فلا يعد أن يكون في البعض الآخر عن ثلاثة دراهم .

(١) ترجمته في تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٤٢٣ .

(٢) مجلة المقتبس ج ٢ ص ٤ .

(٣) صبح الاعشى ج ٤ ص ٤٧٠ .

(٤) ان ياقوت الحموي رأى دراهم خوارزم مزيفة ، ورصاصا وزيوفا وصفرا . ويسمون الدرهم (طازجة) وزنه أربعة دنانق ونصف . معجم البلدان ج ٣ ص ٤٧٧ وص ٤٧٨ مادة خوارزم .

ومن ثم نعلم سعر النقود ، وكانت الحكومة الايلخانية تتعامل بنقود ايران في العراق وغيره ، وهذه غير ما هو شائع في نفس العراق من الدينار العوال ، والدينار المرسله ، وغير ما هو معروف في خراسان . وتعرف نقود ايران عندهم بـ (زر رائج) ، وتعني الدينار الراج وتكرر وروده بلفظ دينار رائج في (نزهة القلوب^(١)) وما جاء في صبح الأعشى بلفظ (دينار رايح) بالباء الموحدة غير صواب . واعتبرت الكتب التاريخية الايرانية الدرهم أربعة دوانق منها النصف ونصف الدانق مغشوش ، وأما الدينار فنصف مثقال من الذهب صافٍ والباقي مغشوش ايضاً ، ووزن الدينار والدرهم واحد ، وبهذا تعينت المقادير لكل منها . وأما النقود النحاسية فلا شك أنها من حيث القيمة اعتبارية ومتبدلة .

ومن مراجعة نفس النقود الايرانية نقطع بأنها متأثرة بالنقود العباسية كسائر النقود الاسلامية ، ولكنها حصل فيها تغير بما كان يكتب عليها ، فلم يغيروا كل شيء بل أن أوضاعهم تغيرت حتى انقلبت اسلامية واختفت أسماء نقودهم ولقي بعضها تغلب كتغلب الدولة وهكذا كان أمرهم عظيماً في التأثير ظاهراً في النقود وكأنها عنوان التغير . . .

ففي أيام جنكز لم نثر على ما ضرب من النقود بكثرة ولمختلف الاقطار ، وكل ما نعلم أن بعض النقود الفضية والنحاسية كتب في وجه منها (الناصر لدين الله أمير المؤمنين) ، وفي الآخر (العاذل الاعظم جنكز خان) ، وفي سكة نحاسية ورد (عدل الحاقان الاعظم) في صفحة ، وفي الاخرى عين ما ذكر^(٢) ، وضربت في (كرمان) . وبعده عرفت بعض النقود وكتب عليها (لا اله الا الله ، محمد رسول الله) ، أو (لا اله الا الله وحده لا شريك له) في وجه وفي الآخر منه بعض التصاوير .

(١) نزهة القلوب لحمد الله المستوفى في صفحات عديدة .
(٢) من نماذجها في المتحف البريطاني راجع ص ١٦٠ من كتاب (نقد واعتبار مالي) ، وكذا في المسكوكات القديمة أيام جنكز في المتحف التركي باستنبول .

وفى أيام منكو (مونككا) قآن عشر على نقود عديدة باسمه أو مع هولاكو وفيها (الملك لله ، لا اله الا الله ، محمد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم) فى وجهه وكان فى حافته (قل اللهم مالك الملك الى آخر الآية) ، وفى ظهرها فى الوسط (القآن الاعظم مونككا قآن ، هولاكوخان) وفى الهامش (قل اللهم مالك الملك الى آخر الآية) .

ونقود (مونككا) تشبه نقود الاتابكة والسلاجقة فى خطها ونقشها ، والمشاركة مع هولاكو كتبت بخط كوفى يشبه ما عند العباسيين^(١) . ومن هذا نعلم ان النقود ضربت على مثال ما عند المسلمين من وجوه عديدة ، فتغلبت هذه على نقود المغول الخاصة ونماذجها موجودة فى المتاحف بوفرة ، وفى المتحف العراقى كثير من نقود المغول .

وما جاء فى بعضها من ذكر الاب والابن وروح القدس اله واحد كما فى متحف دمشق وغيره فانها لم يذكر فيها محل الضرب ولعلها من ضرب الامارات النصرانية أو لسياسة جرت قبل التأثير بالمسلمين .

النقود فى عهد المغول

لم يكن حكم العباسيين فى أيامهم الاخيرة شاملا لجميع البقاع العراقية ، وانما كانت هناك امارات منها ما هو داخل تحت نقود المغول مثل (أتابكة الموصل) ، ومنها ما صار تحت سلطة الدولة العباسية كاربيل ، وقد خلص العراق للدولة المغولية فى ٥ صفر سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م .

١ - نقود الايلخانيين

١ - هولاكو خان : (ابن تولى بن جنكز)

استولى على بغداد فى ٥ صفر سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م ودام حكمه الى ١٩ ربيع الآخر سنة ٦٦٣ هـ - ١٢٦٥ م ويقال له هولاوو ، وهولاوون ، وقولاخو ، وفى أيامه لم نثر على مواطن الضرب فى نقوده الا قليلا ، فقد وجدت بعض النقود الذهبية (الدنانير)

(١) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) ص ٣ - ١٠

مضروبة ببغداد سنة ٦٦١ هـ ، الا انها محدودة جداً ، والفضية (الدراهم) شاهدنا بعضها ، وكذا النحاسية الا أننا لم نستطع أن نعين مواطن ضربها ، وكل ما علمناه انها كان في جانب منها (لا اله الا الله وحده لا شريك له ، محمد رسول الله) والتاريخ في الهامش ، وفي الجانب الآخر في الوسط (قآن الاعظم ، هولاءكو ايلخان^(١) المعظم) وفي الحاشية (قل اللهم مالك الملك الخ) ، فلم يذكر فيها اسم خليفة ، ولا اسم الخلفاء الراشدين والنقود مهما كان صقعها تعين الاوضاع ، والنقود الفضية (الدراهم) في أيامه تكاد تكون الواحدة عين الاخرى لولا انها تختلف في حجمها ، والنحاسية (الفلوس) تضاهي الفضية الا انها في الغالب تحوى تصوير انسان أو أرنب وما مائل ، ولم تتمكن من معرفة ما ضرب منها ببغداد ، وخط النقود في أيام هولاءكو جميل جداً ، وهكذا نقود سائر الايلخانية وتعد من خير النقود في عصرها . .

وفي الموصل أيام بدرالدين لؤلؤ عشر على دينار ضرب فيها سنة ٦٥٧ هـ - ١٢٥٩ م ، وفي المتحف العراقي دينار ضرب فيها سنة ٦٥٨ هـ جاء في صفحة منه (الحمد لله لا اله الا الله وحده لا شريك له ، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي هامش تلك الصفحة من جهة (وعلى) ومن أخرى (آله) .

وفي الصفحة الثانية منه (منكو قآن) الاعظم ، هولاءكو المعظم زيدت عظمتها) ثم يأتي في جانب (مالك) وفي جانب آخر (رقاب) وفي الاسفل (الامم) أي مالك رقاب الامم ، وفي القسم الاعلى من الهامش في صفحة : بسم الله ضرب هذا الدينار المبارك بالموصل سنة ثمان وخمسين وستمائة وفي الصفحة الاخرى : لله الامر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ، وليس فيه ذكر الاتابك^(٢) .

(١) مجلة سومر العراقية الجزء الاول سنة ١٩٥٥ م .
 (٢) ايلخان والخان يراد به أمير قطر أو سلطان مملكة كما يفهم من معنى (ايل) والقآن اكبر منه وهو ملك الملوك . (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) - قسم ثالث ص ١٢ .

وفي أيام ركن الدين اسماعيل ضرب دينار في الموصل سنة ٦٥٩ هـ ،
وعليه اسم هولاكو ، وفي اربل ضربت نقود نحاسية في
سنة ٦٦١ هـ وفي غيرها مما لم يعرف تاريخ ضربه ، والمهم أن تشير هنا اننا
لما وجدنا ذكر بغداد واربل علمنا المضروب في العراق ، ولم يعرف من
مجال الضرب أيام هولاكو في العراق الا بغداد والموصل واربل وسنجار ،
وفي هذه الاخيرة تصوير انسان وبيان محل الضرب وهو سنجار وفي
الوجه الآخر (القآن الاعظم ، هولاكو ايلخان المعظم) ولم يقرأ ما في
حواشيها .

ومن نقوده درهم لم يعرف محل ضربه ولا تاريخه رأيته في متحف
دمشق جاء فيه : (الملك لله ، لا اله الا الله ، محمد رسول الله ، صلى الله
عليه وسلم) في المتن . وفي الهامش : (قل اللهم مالك الملك النخ) .
وفي الوجه الآخر (القآن الاعظم مونككا قآن ، هلاكو خان) .
وفي الهامش : (قل اللهم النخ) .

ودينار ضرب سنة ٦٥٦ هـ ولم يعرف محل ضربه جاء في وسطه (بسم الله
ضرب هذا الدينار سنة ٦٥٦ ، قآن الاعظم) وفي الوجه الآخر (الحمد لله ،
لا اله الا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي
الهامش (توث الملك من تشاء . . .) وهذا الدينار رأيته لدى الصديق الفاضل
السيد صالح طعمة .

ومن حوادث النقود في الموصل : ان منها ما كان يسمى (دراهم السواد) ،
وكل أربعين درهما منها بدينار فهذه أبطلت سنة ٦٦٠ هـ - ١٢٦٢ م وضرب
بالموصل دراهم نقرة وقلوس جاء ذلك في حوادث المائة السابعة ، ولم يعين
سعرها بالنظر للدينار^(١) .

وباقى النقود يرجح انها ضربت خارج العراق ، وهي خالية من محل
الضرب وتاريخه ، ومن هذه في متحف استنبول وفي متحف بغداد ، وفي
متحف دمشق والمتاحف الاخرى . والنقود المضروبة في أيامه باسم

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٢٤٤ .

(القآآن مونككا) أو (منكو) ، أو (القآآن الاعظم) ، (وهولاكو ايلخان) ،
ذكر فيها اسمه بعد القآآن للدلالة على أنه تابع له ومنقاد لامره .

ويلاحظ هنا اننا علمنا أن قد ضربت في الموصل سنة ٦٧٢ هـ - ١٢٨٣ م
بعض النقود باسم هولأكو بعد وفاته وانقضاء حكمه ، وكان ديناراً وما
كتب فيه كان عين ما ذكر اعلاه نقلاً عن المتحف العراقي في بغداد .
وهذه يشتهر فيها كثيراً ، بل يقطع بأنها مقتعلة ، والا فلا يعقل أن يضرب
في بلد مثل الموصل ، ولا يعلم فيه تاريخ وفاته ومنها ما ضرب سنة
٦٦٨ هـ - ١٢٦٩ م . وفي ماردن ضرب دينار ذهباً سنة ٦٧٢ هـ ^(١) والتفاوت
كبير يدل على تزويره ، ومثله ما ضرب سنة ٦٥٢ هـ أي قبل فتح قلاع
الاسماعيلية فهذا لا يعول عليه كما لا يعول على النقود المضروبة بعد وفاته مما
جعلنا نجزم بافتعال هذه النقود .

٢ - اباقا (ابغا) و (ابقا) : ابن (هولاكو)

حكم من ٢٥ ربيع الاول سنة ٦٦٣ هـ - ١٢٦٥ م الى ذى الحجة سنة
٦٨٠ هـ - ١٢٨٢ م .

وفي أيامه لم نثر في مجموعات المتاحف على ما ضرب ببغداد منها
الا قليلاً جداً وفي كلها تقريباً ذكر (القآآن العادل) ، أو (القآآن الاعظم) ، اباقا
ايلخان المعظم ، مالك رقاب الامم خلد الله ملكهما) ، وفي الصفحة الاخرى
كلمة (لا اله الا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) .
ومنها ما جاء فيه اسم السلطان بحروف اويغورية ، وبعضها جاء في أعلاه (أبو
بكر) وفي جانبها مسح .

ورأينا بين هذه ما ضرب في الموصل ففي وجه منه تصوير ، وتاريخ ،
وفي الآخر في المتن (القآآن الاعظم ، اباقا ايلخان المعظم ، زيد عظمتها)
وفي الحاشية (لا اله الا الله ، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(١) نقود دار الآثار العراقية ببغداد . والدينار الوارد في مجلة سومر
العراقية الجزء الاول لسنة ١٩٥٥ م ص ٦٤ وهذا مكرر . وكان الاولى أن لا يعاد
ذكر ما وجد مكرراً أو يشار الى أنه مكرر .

وكان السلطان (أبغا) اول من ضرب النقود باللغة العربية في وجهه ، وباللغة الايفورية^(١) (المغولية) في وجه آخر . وله أيضاً نقود باللغة العربية خالصة ، ونقوده الذهبية (الدنانير) قليلة جداً ، وكذا النقود النحاسية (الفلوس) في أيامه ، وخطها كوفي كما هو الشأن أيام هولاءكو ، والدراهم تختلف خطوطها بالنظر لمواطن ضربها ، ولا محل هنا لتحليل اللفاظ المغولية ، فاننا لا نقطع بوجودها في النقود العراقية المعروفة ، والامل ان تظهر نماذج نقوده جميعها ، وفي أيام أباقا لم يسم القآن ، ولعله أراد الاختصار لا المعارضة .

وجاء في وقائع سنة ٦٦٦ هـ - ١٢٦٧ م ان الحكومة أمرت بضرب فلوس من المس (النحاس) ليتعامل بها الناس ببغداد وغيرها وجعل كل ٢٤ فلساً منها بدرهم وكل دينار بخمسة أرطال^(٢) .

ومن ثم نعلم علاقة الوزن بالنقود ، وفي أيامه زيفت نقود في بغداد سنة ٦٧٨ هـ - ١٢٧٩ م وقطعت أيدي جماعة منهم ابن الاخضر وكان ينقش السكة ، وبينهم نجم الدين حيدر بن الايسر وكان من أعيان المتصرفين ، فقرر عليه مال فأداه . . . فقد ضرب هؤلاء الجماعة دراهم زيوفاً فكتشف أمرهم وعرف حالهم حينما أخذ بعضهم فضرب . فأقر على جماعته^(٣) .

٣ - السلطان احمد تكو دار :

تلك من ١٦ المحرم سنة ٦٨١ هـ - ١٢٨٢ م الى ١١ جمادى الاولى سنة ٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م . وقتل في ٢٦ جمادى الاولى من تلك السنة وهو ابن هلاكو .

وفي أيام هذا السلطان لم نعثر له الا على نقد ضرب في الموصل وهو لا يختلف عما هو معروف للسلطان أباقا خان من ذكر القآن الاعظم ،

(١) وردت (الاويغورية) والحال ان الواو تحذف لالتقاء الساكنين فيقال (ايغورية) . ومثله ايلخان والخان والاخير هو الصواب ولكن الاستعمال له حكمه .

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٢٦٤ .

(٣) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٢٩٥ .

أحمد ايلخان المعظم في جهة والشهادة في الجهة الاخرى ، فلم تنقطع
العلاقة بينه وبين القآن •

وفي أيامه أبطلت الفلوس النحاسية وضرب بدلها فلوس فضة وجعلت
كل اثني عشر فلساً بدرهم وسميت (دناكش) وقد مر ذكرها عند الكلام
على نقود المغول •

ثم أبطلت في سنة ٦٨٣ هـ وكان ضربها سنة ٦٨٢ هـ - ١٢٨٣ م فلم
يطل بقاؤها^(١) •

٤ - السلطان أرغون : (ابن اباقا)

ولي السلطنة في ١١ جمادى الاولى سنة ٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م ودام حكمه
الى أن توفي في ٦ ربيع الاول سنة ٦٩٠ هـ - ١٢٩١ م •

وعثر على نقود فضية وذهبية ضربت في زمانه ببغداد ، في جانب منها
كلمة الشهادة وتاريخ الضرب ومحلّه ، وفي الصفحة الثانية خطوط مغولية -
(اويغورية) وكذا في الموصل واربل ، وله مسكوكات عديدة في مختلف
المتاحف ، وبعض نقوده كتبت بلغة واحدة وهي اللغة العربية ، والخطوط
العربية ليست الا تقليد الكوفي في النقود العباسية •

ومن حوادث النقود في أيامه أنه أبطل في سنة ٦٨٤ هـ - ١٢٨٥ م
الدراهم وتعطلت أمور الناس وبطلت معاشهم وضرب دراهم غيرها وقرر
سعرها ثمانية مثاقيل بدينار ، واختلفت قيمة الدراهم الاولى ، وكانت منها
عشرة مثاقيل بدينار ، ومنها اثنا عشر مثقالاً بدينار ، فذهب من الناس شيء كثير •
ثم ضرب دراهم مثل الدراهم (الابقائية) ، وأمر أن يتعامل الناس بها عدداً كما
تعاملوا بالابقائية •

ومن هنا نعلم ما يؤيد هذه النصوص التاريخية مما عرف من نقود
مضروبة في أيامه^(٢) • هذا وإن النقود ضربت متساوية ليتعامل بها بالعدد •

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٣١٧ •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٣٣٤ •

٥ - كيخا توخان : (ابن اياقا)

تسلطن من ٢٣ رجب سنة ٦٩٠ هـ - ١٢٩١ م - الى ٦ جمادى الاولى سنة ٦٩١ هـ - ١٢٩٥ م . وصحيح اسمه (كيخاتو) وورد (كيختو) ، و (كيفاتو) .

وفى أيامه لم نجد الا نقدا ضرب فى اربل ، من النقود العراقية فى أيامه . وفى نقوده كلمة الشهادة ، والقآن الاعظم ، ودرجي المعظم ، وهى نادرة جدا ، وبينها ما كتب باللفتين العربية والايفورية ، الا ان أيامه قد اختلت فيها مالية الدولة فأصدر (الاوراق النقدية) المسماة بـ (الچاو) . وهذه أول عهد النقود الورقية ، ولم تعرف عند المسلمين نقود قبلها الا ما نقل عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه . وقع فى رسالة السيد توفيق البكرى الصديقي المصرى منقولة من شرح كتابه (صهاريج اللؤلؤ) أن عمر بن الخطاب (رض) كان يستعمل الورق والجلود مكان النقود فى وقت الحاجة . وقال أبو تمام :

لم يتدب عمر للابل يجعل من

جلودها النقد حين عزه الذهب اه^(١)

وفى كتاب النقود للبلاذرى عن ابن الناقذ فى نقله عن عمر ابن الخطاب (رض) انه قال : هممت أن أجعل الدراهم من جلود الابل ، فقبل له : اذا لا بعير ، فأمسك^(٢) .

ومن هذا يفهم انه فعل عمر (رض) لما رأى من حاجة ولكنه عدل عن اعتبارها معتادة لما نهى . . وعرف المحذور من هلاك الابل ، وكانت الحاجة اليها كبيرة جدا .

ومن ثم كان أول استعمال الاوراق من الجلود مكان النقود لدى المسلمين ، فصح أن تسمى مؤخرا بالاوراق النقدية ، والاوراق هنا يراد بها

(١) كتاب التراثيب الادارية ج ١ ص ٤٢٢ وصهاريج اللؤلؤ ص ٢٦٠ وديوان ابى تمام ص ٤٩ . طبعة بيروت سنة ١٨٨٩ م .
(٢) كتاب النقود العربية ص ١٨ .

ورق الكاغد ، لا الورق الوارد في الكتاب العزيز (فابعثوا أحدكم بورقكم
هذه الى المدينة) .

وقال الشاعر :

أعطيتني ورقاً لم تعطني ورقاً
قل لي بلا ورقٍ ما ينفع الورق

٦ - السلطان بايدو :

من جمادى الاولى سنة ٦٩٤هـ - ١٢٩٥م الى ٢٣ ذى القعدة سنة
٦٩٤هـ - ١٢٩٥م .

وورد (بيدو) . وهو ابن (طراغاي) ابن هولاكو .

كانت مدة سلطنته قليلة لم تتجاوز الثمانية أشهر ، فكانت النقود
المضروبة في أيامه نادرة ، لا يشاهد في المتاحف منها الا النزر ، ولم يعثر
الا على نقد فضي ضرب في تبريز سنة ٦٩٤هـ محرر في اللفتين ، وكسدا
عرف عنه نقد نحاسي لم يعرف تاريخ ضربه ولا محله . ونقوده تشبه نقود
(أرغون) و (كيخاتو) ، وتحت اللغة المغولية جاء ذكر اسمه بحروف
عربية (بايدو) .

٧ - السلطان محمود غازان :

حكم من سلخ ذى الحجة سنة ٦٩٤هـ - ١٢٩٥م الى ١١ شوال سنة
٧٠٣هـ - ١٣٠٤م . وهو ابن (أرغون) .

طالت مدة سلطنته ، وكثرت نقوده ، والمضروب منها في بغداد والانحاء
العراقية متعدد ، وكتب على النقود الذهبية المضروبة كلمتا الشهادة ومحل
الضرب وتاريخه ، وفي الصفحة الاخرى كتابة مغولية في وسطها (غازان
محمود) ، وفي اربل مثلها وكذا الموصل والبصرة ، وليس لدينا ما يمين
الضرب مطردا في بغداد والانحاء العراقية . وتمتاز نقوده في انها لا تحوى
اسم القآن ولا ذكره على النقود . وكان وثياً كأسلافه الا انه في سنة ٦٩٤هـ

أسلم بجيوشه ، وهو الذي وضع التاريخ المعروف بـ (التاريخ الايلخاني^(١)) وجعل مبدأه من ١٣ رجب سنة ٧٠١ هـ فجعلها سنة شمسية • ولم يضرب الا مرة واحدة على السنة الايلخانية نقدا في ارزنجان سنة ٧٠٢ هـ ، ومشى على ذلك السلطان أبو سعيد • فضرب السلطان غازان النقود وعدل وزنها وأطنب وصاف والحواجه رشيد الدين في ذلك وكان وزنها ٩/٠ ، فتنازل حتى بلغ ٨/٠ ، فأعادها الى ما كانت عليه •

وفي سنة ٦٩٨ هـ - ١٢٩٨ م أمر أن يصفى الذهب والفضة من الفس ويبلغ في ذلك وتضرب الدراهم متساوية الوزن ليتعامل بها الناس عددا يكون وزن الدرهم نصف مثقال وعملت دراهم وزن الدرهم ثلاثة مثاقيل ومثقال يخرج بنسبة ذلك ويكون كل مثقال من الذهب بأربعة وعشرين درهماً وحينئذ يكون مثقال الذهب بـ (١٢) مثقالاً من الفضة وضرب من الذهب نقوداً مختلفة الوزن خمسة مثاقيل وثلاثة مثاقيل ومثقالان ومثقال ونصف مثقال وربع مثقال • وأمر أن يعمل ذلك في جميع الممالك فعمل وانتفع به الناس^(٢) •

وما ضرب في بغداد والبصرة موجود في المتاحف وبعضها قبل هذا التاريخ أي سنة ٦٩٦ هـ و٦٩٧ هـ وما يلي من السنين الا ان هذا الحادث يعد اصلاحاً^(٣) •

٨ - اوجايتو محمد خدابنده :

ولي من ٢ ذي الحجة سنة ٧٠٣ هـ - ١٣٠٤ م • الى غرة شوال سنة ٧١٦ هـ - ١٣١٦ م • وهو اخو محمود غازان • ويقال له (خرينده) • مشى على سيرة من كان قبله وهو السلطان محمود غازان فاستقل ايضا بضرب النقود ، وأوضاع نقوده مختلفة : ففي سنة ٧٠٤ هـ شوهدت بعض

(١) ان (التاريخ الايلخاني) منسوب الى الدولة الايلخانية وكذا الزيج الايلخاني •

(٢) حوادث المائة السابعة ص ٤٩٨ •

(٣) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٢٨٣ •

النقود عليها كلمة الشهادة ومحل الضرب وفي حواشيها الحلفاء الراشدون ، وفي الصفحة الاخرى (غياث الدنيا والدين خدابنده محمد خلد الله ملكه) وفي الهامش تاريخ الضرب وفي تاريخ العراق بين احتلالين أنه أعلن تشيعه، وصار يضرب النقود باسماء الأئمة من سنة ٧٠٧ هـ . ورأيت في المتحف العراقي ما ضرب في هذه السنة باسم الأئمة فمن الضروري معرفة النقود للقطع في هذه القضية . والاطلاع على تاريخ دوامها ، ولم نقف على تاريخ الاستمرار وان نعلم درجة تأثير هذا الحادث على البلدان والاقطار والى أى تاريخ بقي مع العلم بان بعض البلدان شيعية لا شك أنها استمرت والاخرى عدلت بعدول الدولة . ولعل الاسباب كانت مبنية على ما شوهد من تأثير ، أو تحول في سيرة الدولة وسياستها والتاريخ ينطق عندنا بلزوم تطبيق الحوادث على النصوص فقد كان يشتبه من الشائعات والدعايات القائلة بان محمد (خدابنده) المعروف ب (اوجايتو) عاد في سنة ٧١٦ هـ (هى سنة وفاته) الى التسنن ثم توفي في أواخر شهر رمضان من تلك السنة وشاع :

رأيت لخرينده اللعين دراهماً

يشابهها في خفة العقل وزنه

عليها اسم خير المرسلين وصحبه

لقد رايت هذا التسنن كله^(١)

وكنتم اتحرى النصوص التاريخية فلم أظفر بنقد يدل على ذلك وهذا لم يكن من السلطان حباً في التسنن ولا رغبة في التشيع وانما كان لامر سياسى والاعمال التى ارتكبها لا يرتضيها أهل السنة ولا الشيعة^(٢) .

وفي سنة ٧٠٧ هـ وما بعدها يشاهد تبدل في ذكر (علي ولي الله) بعد الشهادة وفي الاطراف صلوات على محمد والأئمة الاثني عشر بأسمائهم ، وفي الوجه الآخر اسم السلطان ولقبه . . ولكن هذا لا يشاهد عاما في جميع

(١) الدرر الكامنة ج ٣ ص ٣٧٨ .

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين . المجلد الاول وفيه تفصيل .

النقود ، وانما نرى ان قد ضربت في بغداد الى نهاية سنة ٧١٥هـ على هذا النمط ، وفي البعض الآخر نرى ذكر الخلفاء الاربعة الا انها ليس لها تاريخ ، والظاهر انها قبل سنة ٧٠٧هـ أو بعدها . ولعل في النقود الموجودة ما يؤدي في التتبع الى المعرفة الصحيحة لما وجد هناك من النقود المضروبة في أيامه .

ومن أهم ما هنالك ان هذا السلطان ضرب النقود وحسن في وزنها وعيارها فكانت في أيامه على أحسن ما يكون بحيث جمع النقود المضروبة سابقا فأعاد ضربها ، وأظهرها في أحسن وضع . ويعد عصره في النقود من العصور المهمة في تحسينها ثم سارت بعده الى الكمال .

٩ - السلطان ابو سعيد بهادر خان :

ويقال له (بو سعيد^(١)) ايضا ولي من ١٣ ربيع الاول سنة ٧١٧هـ - ١٣١٧م الى ١٣ ربيع الآخر سنة ٧٣٦هـ - ١٣٣٥م . وهو ابن خدابنده .

وفي أيامه ضربت النقود بكثرة ، ولعلها تعين جميع سنيه . وعليها كلمة الشهادة وبأطرافها الخلفاء الراشدون ، ولا شك ان عوامل ذلك اضطراب الامر وضرورة العودة الى ما كانت عليه الحالة . فاضطرت الدولة على العدول وذكرت الخلفاء الراشدين ، حاولت أن تجعل لها كيانا خاليا من تأثير الخلافة العباسية فأدى الامر الى نتائج سيئة كانت سبب العدول والعودة الى ما كانت عليه الدولة قبل اعلان المذهب الشيعي ، والحق أن الدولة لا تستطيع أن تتدخل في العقائد وتخالف مألوف الاهلين . والقسر مخطر ، وعواقبه غير محمودة .

وفي الجانب الآخر من نقوده (ضرب السلطان الاعظم ، أبو سعيد بهادرخان ، خلد الله ملكه ، بغداد) مع ذكر سنة الضرب ، ومثلها في البصرة واربل وواسط والموصل . وفي بعضها ذكر بعض الآيات مثل (تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير) . ويلاحظ ان السنة التي ضرب فيها تشير

(١) مسالك الابصار . المخطوط

الى انها (الخانية^(١)) أحيانا للدلالة على انها السنة الشمسية • وتنوع القوم في النقود أيامه وأيام سلفه تنوعا كبيرا من نقوش وزينة وخطوط مركبة مما لا مجال لاستقصائه ، ويمينه تصاوير النقود • وكان أكثر سلاطين المغول ضربا للنقود •

٢ - نقود المتغلبة

توفي ابو سعيد بلا عقب فظهر التغلب من كل صوب • صار رجال الدولة كل واحد منهم يدعو من التزم جانبه من الايلخانيين وناضل باسمه • ومن هؤلاء :

١ - ارباخان

أعلن الوزير محمد غياث الدين ابن الخواجه رشيد الدين سلطنته في ١٣ ربيع الآخر سنة ٧٣٦هـ - ١٣٣٥م وجاء ذكره في تاريخ العراق ج ١ ص ٥٢١ ودامت حكومته الى غرة شوال من نفس السنة وكانت نقوده نادرة فقد عرف منها درهم ضرب في تفليس وكتب عليه « السلطان الاعظم ارباخان خلد الله ملكه وأيد دولته ذكره (فون روبرت) في مجموعة نقوده ضمن نقود (آرولف وايل) ووصف هذا النقد العالم بالمسكوكات (فرهن) في مجلة المسكوكات بلجيكا^(٢) ويقال ان اسم ارباخان (ارپكون) أو (ارپكاون) • وهو ابن سوسه بن سנגقان بن ملك تيمور ابن هولاکو خان •

(١) ابتدأت السنة الايلخانية سنة ٧٠١هـ • وشوهدت نقود (ابو سعيد) مشيرة الى هذه السنة • وهذه النقود عندي بعضها مما ضرب سنة ٣٣ ايلخانية أيام هذا السلطان (ابو سعيد) ، والملاحظ أن في بعض النقود الموجودة في متحف الآثار العراقية ذكر السنة الايلخانية وما يقابلها من هجرية • وهذه قليلة • وجاء ذكر (الخانية) بلا ياء فلا يكتب (الايلخانية) ولا شك ان الصواب (الخانية) لان الياء تحذف لالتقاء الساكنين ولكن تشبيتها يعرف بها أكثر وينتقل الفكر اليها دون عناء ولا يبقى اشكال بعد التنبية •

(٢) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) - قسم ثالث ص ١٥٤ •

٢ - موسى خان :

هو ابن علي بن بايدو بو طراغاي بن هولاكو ولي في غرة شوال سنة ٧٣٦ هـ - ١٣٣٦ م أعلن علي باشا الاويرات سلطته ولم تطل كثيرا بل هرب في نفس السنة . ولم يعثر الا على سكة نحاسية ضربت باسمه في تبريز سنة ٧٣٦ هـ ووصفها الاستاذ (ستانلي لين بول) في مجموعة نقوده وكذا عثر على دينار ونقد نحاسي ضرب في أيامه^(١) .

٣ - السلطان محمد :

ابن يولقتغ بن تيمور بن أنبارجي (عبرجي) ابن منكو تيمور ابن هولاكو خان . وهذا قام بواسطة الشيخ حسن الكبير فهاجم جيش موسى خان وعلي باشا الاويرات فهرب موسى خان وقتل علي باشا في سنة ٧٣٦ هـ ودام حكمه الى سنة ٧٣٨ هـ ولا تختلف نقوده عن نقود ابي سعيد وبينها ما ضرب في اخلاط وفي ارزن الروم وفي تبريز والجزيرة وسيواس وكرمان ومواطن أخرى (لم تقرأ في النقود) لأنها ممسوحة وكتبت نقوده باللغتين العربية والاويغورية ومنها باللغة العربية وحدها . وله نقود ذهبية في مجموعة ستانلي لين بول وفي مجلة سومر العراقية دينار باللغة العربية ضرب في البصرة سنة ٧٣٨ هـ وآخر في تبريز^(٢) . وكذا له نقود نحاسية ودرهمان في مجموعة (آدولف وايل) وكل هذه لا يوجد فيها ما يخص العراق الا قليلا .

٤ - طغا تيمور خان :

من ذرية ابن اخي جنكيز خان . من سنة ٧٣٧ هـ - ١٣٣٦ م الى سنة ٧٥٣ هـ - ١٣٥٠ م .

ومن نقوده ما هو مضروب في الحلة وهي اشبه بنقود ابي سعيد ومنها ما ضرب في حصن كيفا وفي قيصرية وفي همذان ومنها في بغداد ولم يظهر

(١) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) - قسم ثالث ص ٥٤ .

(٢) مجلة سومر الجزء الاول سنة ١٩٥٥ م ص ٨١ .

تاريخه ونقود هذا السلطان موجودة بكثرة وكلها كتبت باللغة العربية (دراهم) وله نقود ذهبية منها ما ضرب في (قرقيسية) وفي قيصرية^(١) وله عدا (الدراهم) و (الدنانير) نقود نحاسية^(٢) .

٥ - عزالدین جهان تیمور :

ابن الأفرانك بن كيخا توخان • حكم من سنة ٧٣٩ هـ - ١٣٣٨ م الى سنة ٧٤٠ هـ - ١٣٣٩ م •

عثر على نقوده المضروبة في ارزنجان وهي قريبة من نقود أبي سعيد وان نقود هذا السلطان في مجاميع الغرب قليلة منها في (فرهن) درهم وفي (لين بول) درهمان احدهما ضرب في خلاط والآخر في ارزنجان سنة ٧٤٠ هـ وكذا في مجموعة أخرى درهمان وليس فيها ما ضرب في العراق^(٣) .

٦ - صاتي بك خاتون :

حكمت من سنة ٧٣٩ هـ - ١٣٣٨ م الى سنة ٧٤١ هـ - ١٣٤٠ م •

وضربت نقودها في كازرون وبابورت وتبريز وحسن كيفا وسمنان وليس لها نقود مضروبة في العراق وهي بنت محمد خدا بنده واخت السلطان أبي سعيد • ومن نقودها جملة في مجموعة (لين بول) وكلها كتبت باللغة العربية ومنها دينار ذكر في مجموعة (فرهن) وكذا درهم • وجاء في نقودها « السلطانة العادلة صاتي بك خان خلد الله ملكها » •

٧ - سليمان خان :

ابن محمد بن سينكه بن يشموت بن هولكو خان • له دينار ضرب سنة ٧٥٠ هـ وفي جانب منه لا اله الا الله محمد رسول الله وفي الجانب الآخر كتب بالخط (الايغوري) وله دراهم منها ما ضرب في ماردين سنة ٧٤٠ هـ وهو شبيه بنقود أبي سعيد وله دراهم أخرى ضربت في اوزن الروم سنة ٧٤١ هـ

(١) مجلة سومر الجزء الاول سنة ١٩٥٥ م ص ٨٣ •

(٢) (مسكوكات قديمة اسلامية قتالوغى) قسم ثالث ص ١٦٢ •

(٣) (مسكوكات قديمة اسلامية قتالوغى) قسم ثالث ص ١٦٤ •

وفي تبريز وفي خلاط في السنة المذكورة وجاء اسمه بالحروف
(الايغورية) وفي (مرو رود) وفي (انكورية) سنة ٧٤٢ هـ وفي سيواس وفي
حصن كيفا وقيصرية وبايبورت وغيرها وكلها لا يتجاوز تاريخها سنة ٧٤٨ هـ
وغالب نقوده باللغتين العربية والايغورية .

٨ - انو شروان خان :

من الايرانيين القدماء . قاله ميرخواند ، وعلى قول آخر من القبچاق^(١) .
من سنة ٧٤٥ هـ - ١٣٤٤ م .

له دنانير ودراهم ضربت خارج العراق وكتبت باللغتين العربية
(الايغورية) ومنها في مجموعة (فرهن) وفي المجاميع الاخرى غالب نقوده
دراهم وبخط كوفي ومربع .

٩ - الشيخ حسن الكبير :

يأتي البحث عنه .

٣ - نقود الجلايرية

الجلايرية من المفلول ايضا ، ومؤسس حكومتهم (الشيخ حسن) الكبير
كان من المتغلبة . تسلطن ببغداد ، وشاعت نقوده . وكان قد ناصر بعض
امراء المفلول ممن أعلن سلطتهم ، ثم استقل بنفسه . وتدعى حكومته
بالجلايرية . نسبة الى قبيلتهم (الجلاير) . ويقال لها (الايلكانية) .

ان الشيخ حسن لم يشاهد اسمه على النقود المضروبة في أيامه ، وانما
جاء نص المكتوب في كتاب (مسكوكات قديمه اسلامية قتالوغى) في القسم
الثالث منه وهو للاستاذ محمد مبارك المطبوع سنة ١٣١٨ هـ ص ١٩١ وهناك
تصويرها في آخر الكتاب . وعندى عدد من دراهمه الا ان تاريخه سنة خمس
 وخمسين أو ست وخمسين أو سبع وخمسين وسبعمئة . وجاء في كتاب
(مسكوكات اسلامية تقويمى) للاستاذ أحمد ضيا نقد فضي واحد (درهم)

(١) (مسكوكات قديمه اسلامية قتالوغى) قسم ثالث ص المقدمة -
المشجر .

ص ٩٧ ولا يختلف عن المذكورات أعلاه ضرب في البصرة • وأما نقود
الجلالرية بعد السلطان الشيخ حسن فانها تختلف عن تلك ، وذكر فيها
أسماء السلاطين وألقابهم •••

ومن نقود الشيخ حسن مما هو من ضرب بغداد سنة ٧٥٥ هـ والبصرة
وشوشتر (تستر) وكلها في تلك السنة وأخرى في بغداد سنة ٧٥٦ هـ وسنة
٧٥٧ هـ وفي الحلة وهذه لم يقرأ تاريخها ومنها يفهم ان الذي عثر عليه كان
سنة ٧٥٥ هـ الى سنة ٧٥٧ هـ فلم يتجاوز ذلك وفيها ذكر الخلفاء الاربعة • ولعل
الايام تكشف عن نقود أخرى له ••• والظاهر أنه اكفى مدة حكمه بنقود
المغول المنتشرة فلم يحتاج الى ضرب جديد • أما السلاطين بعده فقد جاء عنهم
ايضاح أكثر وتفصيل زائد •••

ومن الغريب ان الشيخ حسن لم يذكر انه سلطان ولا تعرض لبيان
اسمه ••• فقد جاء في صفحة من دراهمه (لا اله الا الله وحده لا شريك له)
وفي الهامش (سنة خمس وخمسين وسبعمائة) وفي الصفحة الاخرى (ضرب
بغداد ، محمد رسول الله صلى الله عليه) بخط كوفي مضلع وهكذا كان خط
باقي نقوده المعروفة •

وأما ابنه أويس بهادرخان فقد جاء ذكر اسمه ، وضرب نقوده ببغداد
والبصرة وتبريز والحلة وشيراز وعليها أسماء الخلفاء الراشدين ، وفي بعضها
نعت نفسه بالوائق بالملك الديان شيخ اويس بهادرخان • وكتب نقوده بالعربية
والمغولية و(الاويغورية) • ومنها بالعربية الكوفية أو الاعتيادية •

وعندى نقد من فضة كتب عليه في وجهه (لا اله الا الله محمد رسول الله)
وفي هامشه أسماء الخلفاء الاربعة • وفي الصفحة الاخرى (السلطان الاعظم
شيخ اويس بهادرخان خلد ملكه) وفي الهامش (ضرب في الحلة سنة ثلاث
وستين وسبعمائة) • والخط كوفي جميل •

وهكذا كانت نقود السلطان جلال الدين حسين بهادرخان مضروبة في
بغداد فضية وزهية ، وكذا نقود السلطان أحمد بهادرخان في بغداد واربل

وتبريز والحلة والعمادية والموصل وواسط ، ولا تختلف عن سابقتها سواء
في حكومته الاولى أو الثانية بعد استيلاء تيمور لك .

والنقود لهذا العهد ولايام التغلبة تعين نطاق كل حكومة وسعة دولتها
مما لا مجال للتوسع فيه .

ويلاحظ أن النقود العراقية في هذا العهد لا تختلف عن النقود العباسية
في وضعها وقيمتها ، وهي النقود المعروفة بالدنانير العوال ولا شك انها عباسية
معمول بها ومتداولة ، والدنانير المرسلة الرائجة المتداولة للدولة الجلايرية ،
وكذا الدراهم ، كل هذه حررتها بالنقل عن رجال العراق ، والعلماء
المجاورين فأوردنا النصوص المؤيدة . ومنها نعلم أنه حدث تبدل
في النقود في سنين مختلفة ، الا اننا نشير هنا الى أن هناك (ديناراً أحمر) ورد
ذكره في نزهة القلوب لحمد الله المستوفى وعين مقداره وسعره فقال : « هو ديناران
ودانقان » اهـ ، أي من الدنانير الرائجة . ولا شك أن الدينار الأحمر يراد به
ما هو المقصود من الدنانير العوال للمقاربة في الوزن والمقدار ، وهو بعينه قد
بينه (وصاف) أثناء الكلام على النهر الذي حفره علاء الدين الجويني لايصال
الماء الى مشهد الامام علي وكان صرف عليه ما يزيد على مائة ألف دينار أحمر ،
فأثنى على عمله هذا ، وبين أن أحد فضلاء العصر تاج الدين علي ابن الامير
الدقندي كتب رسالة في هذا المشروع أطرى بها الصاحب الجويني كما قرظها
عديدون^(١) .

والدنانير الرائجة هي دنانير الدول التي جاءت بغداد بعد الدولة العباسية
بالوجه المذكور سابقا . وأما الدنانير (العوال) أو الدنانير الأحمر فانها من ضرب
العباسيين ولم تكن من ضرب هذه الحكومات . وذكرها بخصوصيتها دليل على
انها لم تكن من دنانير هذه الدول . وقد أشرنا الى ذلك فيما سبق . ولم نجد
ما كان من العوال وهو من ضربهم والا فان شيوع النقيدين أدى الى القول

(١) التفصيل في تاريخ وصاف - ١ ص ٥٩ وما يليها ، تاريخ العراق
بين احتلالين ج ١ ص ٣١٠ ونزهة القلوب طبعة ورثا ص ٢٧ .

بأن العوال من ضربهم أيضا ، ولما لم نقف على سند فمن الضروري أن نقبل بهذا الرأي للعول لما ذكرنا أعلاه .

وهنا يلاحظ ان النقود العراقية عاصرتها امارات من أهمها (آل مظفر) فهذه ينبغي أن تذكر نقودها لا سيما ما ذكر فيه اسم الخليفة العباسي في مصر ، أو اقتصر على ذكر (الخليفة) فقد دعت الى اشتباه في الموضوع ، وأدت الى ارتباك ممن لا يعرف مصطلحات النقود مثل الاستاذ أحمد كسروي فقد جاء فيها سطر باسم (الخليفة) ، وبعده (السلطان شاه شجاع) وآخر (خلد الله ملكه) فظن ان السلطان هو الخليفة . وهذا غير صواب وانما المقصود ذكر الخليفة ثم ذكر السلطان للدلالة على انه تابع له ، بدليل التصريح باسمه ، وعدم بيان انه أعلن السلطنة لنفسه وكذا الخلافة بل جاءت النقود ، وبعض الكتب وذكر اسم الخليفة أحيانا بصراحة كل هذه تدحض بطلان هذا الرأي .

٤ - نقود آل تيمور

ان الامير تيمور ظهر في انحاءنا فاتحا عظيما ، اكتسح ممالك عديدة ومهمة . دوح العالم الاسلامي واعاد الى الازدهار حوادث جنكيز واولاده .

ولد في (كش) من بلاد ما وراء النهر في ٢٧ شعبان سنة ٧٣٦ هـ - ١٣٣٦ م ويقال له (آق ساق تيمور) و (تيمور لك) لعرج كان فيه ويدعى (تيمور كوركان) لمصاهرته للامير حسين من امراء ما وراء النهر تزوج بنته وفي سنة ٧٦١ هـ اكتسح قوتلق خان ما وراء النهر فنصب تيمور واليا ثم حاول أن يحكم جفتاي فتمكن من ذلك ونصب سيورغتمش خان أميرا وهو من احفاد اوكتاي قآن أي انه ابن دانشمندجه بن قايدو بن قاتى بن اوكتاي وجعل نفسه وزيرا له سنة ٧٧١ هـ - ١٣٧٠ م فظهر تيمور ظهوراً بيّناً في امارته ودام انقياده للامير سيورغتمش الى سنة ٧٩٠ هـ فتوفي سيورغتمش فخلفه ابنه محمود ودام تيمور على الطاعة الاسمية له الى سنة ٨٠٠ هـ ومن ثم انقرض هؤلاء ب وفاة محمود .

ابتدأ ضرب النقود في أيام تيمور سنة ٧٧١ هـ الى سنة ٧٩٠ هـ باسم

سيورغتمش وتيمور گورگان معا ثم الى سنة ٨٠٠هـ باسم محمود وتيمور ومن هذا التاريخ الاخير ابتداء بضرب النقود مستقلا الى تاريخ وفاته سنة ٨٠٧هـ وبعد ذلك ضربت باسماء اخلافه وخلال حياته استولى على ممالك كثيرة وهزم سلاطين عديدين منهم توقتمش أمير آلتون اوردو والسلطان احمد الجلايرى فاكسح بغداد فى ١١ شوال سنة ٧٩٥هـ - ١٣٨٣م كما استولى على الجزيرة وعلى أقسام كبيرة من الهند وكذا استولى على أقسام من الاناضول سنة ٨٠٣هـ - ١٤٠٠م وفى أثناء عودته من الاناضول خرب ماردین والجزيرة وعاد الى بغداد فاستولى عليها ثانية فلم يبق ولم يذر وكان ذلك فى ٢٦ ذى القعدة سنة ٨٠٣هـ وعاد الى ايران وعاث فيها ورجع الكرة الى الاناضول وجرى له مصاف فى ١٩ ذى الحجة سنة ٨٠٤هـ - تموز سنة ١٤٠٢م فى صحراء جوبوق من انقرة فانتصر الامير تيمور وأسر السلطان يلدرم بايزيد فتم له الاستيلاء على غالب الاناضول ثم توفي الامير تيمور فى شعبان سنة ٨٠٧هـ شباط سنة ١٤٠٥م .

وبعد الاستيلاء على بغداد وعودة الامير تيمور صارت بغداد للسلطان أحمد الجلايرى ثم الى حكومة آق قوينلو ولم تنقطع الانحاء العراقية من الجلايرية مدة ثم انقرضوا بالوجه المبين فى تاريخ العراق بين احتلالين بتفصيل . ويهمنى ذكر نقود آل تيمور مدة بقائهم فى العراق وهذه المدة قليلة جداً . ويؤسفنا اننا لم نثر لهم على نقود عراقية الا اننا عثرنا على نقود كثيرة ضربت فى انحاء اخرى خارج العراق فانتشرت فى العراق وتناول المدة أيام الامير سيورغتمش من سنة ٧٧١هـ الى سنة ٧٩٠هـ وفى أيام الامير محمود ضربت من سنة ٧٩٠هـ الى سنة ٨٠٠هـ ثم استقلت نقود تيمور حاملة اسمه وحده ثم أسماء السلاطين بعده من اولاده واحفاده الى ان انقطعوا عنا وانقرضوا من انحاء ما وراء النهر بامارة آل شيان الجغتائية وانحصرت دولة احفاده فى ملوك الهند حتى انقرضوا سنة ١٢٧٩هـ - ١٨٦٢م على يد الانكليز^(١) .

وكانت قد ضربت النقود في عهد الأمير تيمور سنة ٧٧١هـ ولم نشر على نماذجها الا في سنة ٧٧٥هـ - ١٣٧٠م ودام ضرب الأمير تيمور نقوده الى تاريخ وفاته ثم خلفه السلطان خليل فالسلطان شاه رخ ثم السلطان اولوغ بك وهكذا توالوا وأكثر ما انتشر في العراق نقود تيمور وشاه رخ وأولوغ بك الى آخره وذكرت اسماء السلاطين مستقلة الا أن بعض أولاده وأحفاده كانوا امراء في بعض الاقطار فذكروا نقودهم باسم سلطان الوقت ثم الامير الذي حكم القطر أو البقعة وقد انتشرت نقودهم في ربوعنا كثيراً واشتهر نقود شاروخ في الموصل ويراد به السلطان شاه رخ و(كينك) من نقوده .

ومن هذه كلها نجد نواحي كثيرة لا تزال بكراتستحق التدقيق ، ومن أهمها تحليل مادة النقود بتعين عيارها ووزنها وثبيت التواريخ المتبسة أو المضطربة ...

التاريخ السياسي والنقود

العلاقات السياسية ومثلها الاقتصادية تعينها آثار عديدة جداً ، يتحصل من مجموعها التاريخ بصفحاته المتنوعة الا اننا نقرأ في النقود نواحي بارزة منه ومشهودة . ففي العصور العباسية الاولى كانت تضرب النقود بلا ذكر اسماء الخلفاء ثم ضربت بأسماء الخلفاء وحدهم ، ثم صار يذكر الخليفة ويشار الى الامير وبعد ذلك صارت تذكر السلطة المتغلبة أيام البويهيين والسلاجقة والحوارزميين . واستمرت كذلك حتى في الحالات الحربية كما وقع أيام خوارزم شاه والخليفة الناصر لدين الله ، فلم يحدث تغير ما في هذه السياسة . وهؤلاء المتغلبة لم يذكروا أسماءهم مستقلة ، من جهة ان الرأي العام في الحكومات الاسلامية كان يعارض تبديل الوضع ، ويناصر الخليفة دائماً بلا قيد ولا شرط ، فيضطر الملك ان ينشر اسم الخليفة بألقابه على النقود ، كما يراعي اسلوب المخاطبة ، أو المعتاد في نص الخطبة . فلا يجراً أن يخالف المعهود ، وان شق عصا الطاعة في القيام بخصام وحرب .

وفي عهد المغول نقرأ في النقود رموزاً تاريخية تشعر أكثر بسياسة

العصر وتاريخه لما خالَج نفسياته من تطورات ، أو اعتري من حالات ، فهناك مجمل التاريخ واضح في صفوة المغزى ، وعقد القلادة ، فلا يخفى ما في هذه الخطوط ، فهي تاريخ ناطق ، بل أصدق تاريخ لمجرى السياسة والاقتصاد ، مفصحة في البيان ، لا يغنى عنها رمز أو ركن هيكل أو نصب ، تعلن عن الغرض في أوجز عبارة ، أو قل ان تاريخ القوم في نقودهم .

نرى التحول عندهم في النقود كبيرا لمختلف الايام . فلنحظ فيها تطورات هي أصول التاريخ وأمهاته ، وعنوان الحكومة ، وتبدل سياساتها .

١ - ففي أيام جنكيز شاهد اسم الخليفة مكتوبا ، وقد زيد عليه اسم سلطان المغول ، فجرى الامر على ما هو الشأن أيام المتغلبة في عهد الخلافة ، وأبقى الوضع على حاله ، وهل كانت لهذا علاقة بالصلات السياسية ، للإشارة الى أمر الخليفة الناصر وجنكيز من جراء اتفاق خفي بينهما على خوارزم شاه الذي أبدى ما أبدى من عصيان على الخليفة ؟! ذلك ما لا نقطع به ، وان كان الوضع يحتمله ، وجل ما هناك انه لا خلاف بينهما فمضى جنكيز على المعتاد ، فلا نعول على تأويل ان هناك اتفاقا سياسيا . وغاية ما يستفاد ان جنكيز لا يرغب ان يحارب عدوين في آن واحد ، فمن مصلحته أن يسالم واحدا ويناضل الآخر تأكيدا للخلاف الناجم بين الخليفة وخوارزم شاه . ويصح ان يصرف على المهادنة .

وأكثر المؤرخين على عدم وجود اتفاق بينهما لموانع عديدة من أهمها ان الخليفة لا يصح أن يغري على مملكة اسلامية ، وهو بمثابة الرئيس الديني الاعلى ، الذي تهمة مصلحة المسلمين أكثر من غيره ، فلا يمالىء على المسلمين وان كان سلطانهم قام بما قام به . والا فلم تتحقق له تلك الصفة التي عرفوها له ، فلا يقدم على اتفاق مثل هذا . وكل ما يصح أن يقال ان جنكيز لم ير من الخليفة ما يمنع قبول الوضع تجاهه كسائر المتغلبين .

وأما الآخرون فقد اتهموا الخليفة ، ولهم أن يقرأوا حيثئذ من النقود ما تجلت به تلك السياسة ، فهناك زبدتها وصفوتها ، فتشير الى ما وراءها بإشارة خفيفة ، وتعد من مؤيدات التاريخ ، فهي تبدو في رمزها كما تبدو اسارير



(لوح رقم ٢)

نماذج : ١ - نقود المتغلبة - ٢ - نقود الجلايرية - ٣ - نقود قره قوينلو
٤ - نقود الصفوية

متحف الآثار العراقي - بغداد

المرء وابتساماته الصادقة والكاذبة فتعين ما خلف الستار • فالتقود والنصوص متلازمة كلها في الأيضاح وقد قيل : (الكناية أبلغ من التصريح) ، فإذا كان اسم الخليفة في التقود مقرونا باسم سلطان المغول ، فقد جاءت النصوص التاريخية مؤيدة لهذه الصلة نوعا ، على أنها - كما بينا - لا تدل إلا على أنه لا توجد علاقة توتر ونفرة • وكل ما يتمسك به من المنازعات بين الخوارزمين والخليفة ، وأغراء الغورية على خوارزم شاه ، وتحريك (الاسماعيلية) عليه ، وإظهار أن أم سلطان الاسماعيلية ذهبت للحج ، وأعلن هو إسلامه • فصار يدعى (نو مسلمان) • • وهكذا يقال عن ملوك قراخطا ، وأنه يطير لهم الأخبار في دفع سلطان خوارزم^(١) • ومثله مراسلاته مع سلاطين الغورية ، وفيها تحريض على سلاطين خوارزم^(٢) •

ولا محل لايراد الشبه ، وتعداد النصوص ، والأمر كما ذكرت لم يكن مقطوعا به ، وإنما تجرى بين الدول عهود أو اتفاقيات لا يعلم عنها شيء إلا بعد حين من جراء ظهور ما يستدعي ظهورها والا بقيت في طي الحفاء • وكل ما نعلمه ونقطع به في أمثلة كثيرة ان اتفاقيات الخلفاء كانت تجرى مع غير المسلمين في أمور المسلمين ومصالحهم ، يتفقون مع واحد للقضاء على الآخر ، أو ما فيه دفع غائلة ، أو مراعاة سلم دائم على أصل • وان جنحوا للسلم فاجنح لها • • وآية • قاتلوا الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا • • والنصوص تحتمل الأمرين ، فلا يسوغ ان يصرف مدلول التقود الى ناحية مع احتمال الواحى الأخرى •

٢ - في أيام مونكو (مونككا) تغير وضع المغول ، وتبدلت سياستهم الخارجية نحو الخلافة العباسية ومداراتها ، وقويت الآمال ، بل زادت الاطماع في اكتساح المملكة الاسلامية ، فطلب من الخليفة أن ينقاد ، والا ناله ما ناله ،

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٩٦ وملحق الجلد الثالث ص ٤ • وهنا جاء عن سلطان الملاحدة أنه (ذهب الى الحج) وصوابه (ذهبت أمه الى الحج) كما في جهانكشاي جويني ج ٣ ص ٢٤٣ وج ٢ ص ١٠ •
(٢) تاريخ أدبيات ايران (ازمغول تا افشار) ص ٢ •

تغيرت الحالة ، واضطرب الامر خصوصا بعد القضاء على خوارزم شاه
والاسماعيلية •

ومن ثم ظهر أثر هذه في النقود فكتب عليها ما كتب بالوجه
المشروح ، فتعنت سياسة الخصم لازالة الدولة العباسية والقضاء عليها ، فعاد
لم يذكر اسم الخليفة ، وكتب كلمة « الشهادة » وآية « قل اللهم مالك الملك
تؤتي الملك من تشاء » لمناسبتها مع هذا التسلط ، وجعلوها تبريرا له •
وايراد الشهادتين للإشارة الى انهم لا يتعرضون للدين ، وانما المقصود
الملك وان المعارض لا يبالي به هؤلاء وان كان خليفة الموحدين • و (مونكو) هذا
هو القآن وكان سلطان المغول جميعا •

٣ - وفي أيام هولاکو جرى الامر على هذه الحالة ، الا ان النقود قد
ذكر فيها اسم القآن الاعظم ، ثم اسم هولاکو للدلالة على انه تابع لهذا القآن
ومنقاد له •

٤ - جرى باقى ملوكهم على هذا النمط كما تنطق نقودهم بذلك ، فكانوا
لا يزالون تابعين للقآن الاعظم ، وكان منه أمير مرسل يسمى (سفيرا) أو كما
يقولون (ايلجى) ويلقب عندهم بلقب (چينكسك) أى (العارف) ، وعرف
جملة اشخاص كانوا يقيمون فى المملكة الايلخانية ، منهم (بولاد) وغيره •
قال فى مسالك الابصار :

« مات هولاکو ، ولم يملك ملکا مستقلا ، وانما كان نائبا عن أخيه
منكوقآن ، ولا ضربت باسمه سكة درهم ولا دينار ، وانما كانت تضرب
باسم أخيه ثم كان هكذا (أبغا) ومن بعده الى ان استقل (ارغون بن ابغا) وأضاف
اسمه فى السكة الى صاحب التخت^(١) » • اهـ

ورأينا فى هذه الايام نقود هولاکو ومن بعده ، وفيها اسم القآن ثم اسم
هولاکو ومن جاء بعده ، لا أنها ضربت بالاشتراك ، وانما ذكر الامير للدلالة
على انها ضربت فى أيامه ، وانه تابع له ، فلم تضرب باسم هولاکو واحفاده

مستقلًا ، ولا بالاشتراك حتى أيام (أرغون) ، وهذا يقرأ واضحا في نقودهم المحفوظة في دار الآثار العراقية وفي سائر المتاحف .

٥ - عيّن في (مسالك الأبصار) حادث تبدل الوضع في المغول ، وقطع العلاقة بالقآن والاسلام ظاهر في نقودهم أيام السلطان محمود غازان ، قال :
 « كان لصاحب التخت (القآن) أمير (جينكسك) لا يزال مقيماً في مملكة ايران مع هولاء كو وبنيه ، له عندهم حرمة كبيرة ، ومكانة محفوظة حتى ملك محمود غازان بن أرغون ، فكتب اسمه بمفرده على السكة ، واسقط اسم القآن صاحب التخت ، وأهان أمر أميره حتى لم يبق له وضع ولا حرمة ، وامتنع ذلك الجانب واستقل بالملك والسلطنة في بلاده . ولهذا ينتقص ملوك بني جنكيزخان بيت هلاكو ، يقولون انهم ما نقلوا الملك عن جنكيزخان ، ولا عن وارث تخت جنكيز ، وانما أخذوه باليد والعدوان ومطالبة الأيام ، . اهـ

وفي هذا النص ما يوافق النقود المضروبة وعلاقتها السياسية وتطورها ، وتغير الوضع السياسي يدل على ذلك انهم من حين أسلموا أيام هذا السلطان صاروا يذكرون أسماء الخلفاء الراشدين ، ولم يذكروا الخلفاء بمصر ، وفي هذا ما يشير الى العداء المستحكم ، فاكثفوا بالخلفاء الراشدين ، الا ان هذا لم يقطع الصلة ، وفي أيام (خدابنده) أرادوا الانفصال التام ، فذكروا أسماء الأئمة الاثنى عشر ، فقويت المعارضة ، وزاد التوتر ، ثم عادوا الى ذكر الخلفاء الراشدين . فكانت النقود تتأثر بهذه السياسة .

وفي خلال ذلك ذكروا من الآيات ما يناسب خصوصا بعد زوال النفرة ، الا ان الخليفة لما كان في مصر ، أي في الجهة المعادية ، لم يبروا التسليم له أو اعتبار سلطته ومراعاة جانبه ، والتوتر لا يزال موجودا ، فعلمنا رمز ذلك مشهودا بذكر الخلفاء الراشدين وانهم المعول عليهم دون خليفة العصر المفترض الطاعة ، الواجب الاتباع .

وهكذا نشاهد طابع ذلك في تاريخ الخواجه رشيد الدين فضل الله الهمداني وفي تاريخ ابن الطقطقي ، وفي ابن الساعي ، وفي الكازروني ،

والبيضاي وكثيرين ، فلم يبخوا عن الحلفاء المعاصرين لا بمدح ولا بدم ، ولا تعرضوا لهم بخير أو شر الا قليلا . وهذه في تيار أفكارها واضحة ، وهي بمقام النص .

وفي مثل هذا شاهد الوجهة الاخرى في دولة مصر ، وهي المضادة لهم ، فيصبر المؤرخون فيها عن ملك مصر بـ (سلطان المسلمين) ، وعن ملك التتر وهو مسلم بـ (سلطان التتر أو سلطان المغول) ، فترى شمة الاهانة ، وروح التحقير ، بل العداوة وتوتر العلاقات .

٦ - بعد السلطان أبي سعيد شاهد تعدد الملوك ، وتنوع ما ضربوه في مواطن كثيرة بأسماء سلاطين مختلفين وعديدين ، فدرك الاضطراب بتعدد السلطات حتى بلغت حدا غير لائق كما نقرأ في النصوص التاريخية ما يؤيد ذلك ، قال نظام الدين الحكيم (١) :

« ان أهل هذا البيت تفانوا بعضهم على بعض لحوف القائم منهم على ملكهم ان كثيرا من أبناء ملوكهم كانوا يتخوفون من الملك القائم . كان بعضهم يخلد الى الحرف والمهانات لتسقط همته ، فيترك ، ويجعل هذا سبيلا للخلاص وطلبا للسلامة حتى أن بعضهم قد عمل نساجة ، وبعضهم عمل في الادم ، وبعضهم باع الشعر علافا ، حتى خفيت أنسابهم (٢) » . اهـ

وفي التعريف بالمصطلح الشريف :

« كان العهد بها - بايران - أن تكون لرجل واحد ، وسلطان فرد ، وعلى هذا مضت الايام الى حين توفي السلطان أبو سعيد ، فصاح في جناباتها كل ناعق ، وقطع رداها كل جاذب ، وتفرد كل متغلب بجانب ، فهي الآن نهى بأيديهم . فاما عراق العرب فهو بغداد وبلادها وما يليها من ديار بكر واربعة ومضر بيد الشيخ حسن الكبير ، وهو الحسن بن الحسين بن اقبا من

(١) نظام الدين الحكيم بغدادى ، توفي سنة ٧٦٠ هـ - ١٣٥٩ م وترجمته في كتاب التعريف بالمؤرخين ج ١ ص ١٩٣ والموسيقى العراقية في عهد المغول والترکمان ص ٤٤ - ٤٦ .

(٢) مسائل الابصار .

طائفة التورانيين ، وكان جدّه نوكرًا لهولاكو بن طولی بن جنكيز خان
المجرد لقتل الباطنية ، فاستولى على ايران بمجموعها ، والنوكر هو الرفيق .
وأما بقية ديار بكر فهي بيد ابراهيم^(١) شاه بن بارنبای بن ثوتای (سوتای)^(٢) .
وأما مملكة اذربيجان وهي قطب مملكة ايران ومقر كرسی ملوكها من بني
جنكيز خان ، فهي بيد أولاد جوبان ، وبها القآن (كذا) القائم الآن سليمان
شاه^(٣) ، ولا أعرف صحة نسبه ، ولا سياقته بالدعوى . وأما خراسان فييد
القآن طغتمر^(٤) وهو صحيح النسب ، غير اني لم أعرف اسماء آبائه .
وأما بلاد الروم فقد أضيفت الى ايران قطعة صالحة وبلاد نازحة وهي الآن
بيد (ارتسا) ، وقد نبه على ذلك ليعرف^(٥) ، اه .
وفي صبح الاعشى :

« ثم هم بعد ابي سعيد في دهماء مظلمة ، وعمياء مقتمة ، لا يفضى ليلهم
الى صباح ، ولا فرقتهم الى اجتماع ، ولا فسادهم الى صلاح . في كل ناحية
هاتف يدعى باسمه ، وخائف أخذ جانباً الى قسمه ، وكل طائفة تغلب ،
وتقيم قائماً تقول هو من أبناء القآن ، وتنسبه الى فلان ، ثم يضمحل أمره
عن قريب ، ولا تلحق دعوته حتى يدعى فلا يجيب ، وما ذلك من الدهر
بعجيب^(٦) . . اه .

وفي تاريخ ابن الجزري^(٧) توضيح أكثر :

-
- (١) أمير ديار بكر من جهة المغل قام مقام عمه طوغای بعد قتله ومات
سنة ٧٥١هـ كذا في الدرر الكامنة ج ١ ص ١٩ ومن ثم نرى درجة التصرف
بالاعلام في طغای وطوغای وطفه وسوتای وثوتای ، وسوته الخ .
(٢) ترجمة سوتای في المجلد الاول من تاريخ العراق بين احتلالين في
حوادث سنة ٧٣٢هـ ١٣٣١م والتفصيل في نكت الهميان ص ١٦١ .
(٣) سليمان شاه مرّ ذكره بين المتغلبة .
(٤) مرّ الكلام عليه .
(٥) التعريف بالمصطلح الشريف ص ٤٤ .
(٦) صبح الاعشى ج ٤ ص ٤٢١ .
(٧) هو شمس الدين محمد بن الجزري وترجمته في كتاب التعريف
بالمؤرخين ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٩ .

« في أول ذي الحجة سنة ٧٣٧هـ وصلت الاخبار الى دمشق بمصاف
 وقع بين التار ، وانتصر الشيخ حسن والسلطان محمد عنبرجي على الملك
 موسى واخى علي باشا . وكان المصاف بالقرب من تبريز ، وكان موسى قد
 انتصر أولا ، ثم جاءت نجدة للشيخ حسن وأصحابه ، فانكسر موسى وقبض
 عليه وقتل ورجع أصحابه الى الشيخ حسن ، ومنهم جماعة انهزموا وتحصنوا
 في قلعة جفتيان ، وهي في جبال الاكراد قريب الموصل ، وهم دون الالف .
 وقوى أمر السلطان محمد عنبرجي ومن معه وهم الشيخ حسن وابن جوبان
 واسمه صرغاي سير وطفية بن سوتية^(١) واخوته ، وصارت الجيوش معهم
 نحو مائة وسبعين ألفا . وكان الامير علي بن قش نائب خراسان من جهة أبي
 سعيد أقام سلطانا اسمه طغتمر ، وجمع جيشا وجاءوا نجدة الى موسى ، فعند
 وصولهم الى السلطانية قتل موسى ، فعادوا الى خراسان . ولابن قش وزير
 اسمه علاء الدين محمد وهو كبير القدر ، عارف بالتدير والاقوال ، ذكر لي
 ذلك كله المحدث أبو سعيد الدهلي^(٢) البغدادي . اهـ

وقد سبق لنا بيان جملة من هؤلاء المتغلبة . ومن مجموع ذلك كله
 نقطع بالعلاقة المكنية بين ما جاء في النقود وبين ما هو معلوم من النصوص
 التاريخية . وأما نقود الجلايرية فانها لا تختلف في كثير من أمورها عن نقود

(١) وردت في تاريخ ابن الجزري بهذه اللفاظ ، وفي الدرر الكامنة
 وفي تاريخ العراق بين احتلالين جاءت بلفظ (طغاي بن سوتاي) وجاءت ترجمة
 والده في عقد الجمان ، وورد ذكر ابنه في تاريخ العراق وتوفي طغاي سنة
 ٧٤٢هـ - ١٣٤٢م وترجمته في الدرر الكامنة ج ٢ ص ٢٢١ وجاء بلفظ سنتاي ،
 وسبتاي ، وسوبيتاي . هكذا جاء ثوتاي ، وصوابه سوتاي أو سوتيه وجاءت
 تلفظات مغلوطة فيها ورد طغاي وطوغاي وطوغا وتوقا وتوقاي وطغا
 مما لا محل لاستيفائه وكل هذه ناشئة من اشباع الحركة أو تفخيم الحرف
 فاشتهرت التسميات بها . وبعد وفاة طغاي خلفه ابن اخيه ابراهيم شاه ابن
 بارنباي بن سوتاي ومات سنة ٧٥١هـ - ١٣٥٠م .

(٢) منتخب المختار في علماء بغداد ص ٥٧ وتاريخ العراق بين
 احتلالين ج ٢ ص ٥٩ ، وكتابه في التراجم بمكتبة الشيخ طاهر الجزائري .
 ورأيت نسخة منه لدى الاستاذ ابراهيم الدروبي .

المغول ، وسياستها جارية على سياسة تلك من غير تبدل بالنظر لمصر ، وبالنظر الى الاكتفاء بأسماء الخلفاء الراشدين دون الاعتراف بخليفة مصر العباسي^(١) .

هذا وضرب آل مظفر في أيام بعض أمرائهم وهو الشاه شجاع النقود بأسماء الخلفاء العباسيين في مصر . وجاءت نقودهم في المتاحف ، وفي مواطن عديدة ، فحاولوا استغلال اسم الخلافة ونفوذها . وقد عاصروا الجلايرية وذكرتهم في تاريخ العراق .

وقد مر بنا ذكر الجلايرية وفي أيام الشيخ حسن الكبير لم يذكر اسم السلطان على نقوده وفيها كلمة الشهادة واسم الرسول صلى الله عليه بحروف كوفية مضلعة وبذلك تمتاز على غيرها كما ان السلطان أويس وجلال الدين حسين والسلطان احمد ضربوا نقودهم بما لا يختلف عن نقود المغول وبالسُلطان احمد انقرضت حكومة الجلايرية على يد الامير تيمور وبقيت لهم بقايا بعد أن عاد السلطان احمد الى الحكم ثم انقرضوا . أما الامير تيمور فقد تكونت حكومته فيما وراء النهر على أساس جعل السلطة لاحد أمراء المغول اسماً ليتمكن ، فأعلن حكومة سيورغتمش من ذرية أوكتاي قآن وجعله خاناً وعد نفسه من أمرائه من سنة ٧٧١ هـ الى سنة ٧٩٠ هـ وبعد وفاته ضرب الامير تيمور النقود باسم ابنه محمود ابن سيورغتمش فتبع خانات المغول اسماً الى سنة ٨٠٠ هـ ثم استقل بالامر الى وفاته فأعلن اسمه مستقلاً في نقوده ، وهكذا استمر أولاده واحفاده ولكن الامراء الآخرين من أولاد تيمور واحفاده قد ضربت النقود بأسمائهم تبعاً لسلطان الوقت من ذرية تيمور ومن هذا كله يتوضح لنا أمر تطورات التاريخ السياسي في النقود أيام المغول والجلايرية وأيام تيمور وذريته كما ان نطاق حكم المتغلبة يتجلى من مواطن الضرب في سعتها وتقلصها .

هذا وسيأتي الكلام على نقود التركمان وهي لا تختلف عما ذكر في أوضاعها بالنظر للتاريخ السياسي المشهود في نقود المتغلبة .

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٢ ص ٧٣ و ١٤٠ و ١٤٢ و ٣٠٧ .

الأثر الشرعى والقانونى فى النقود

ان الشريعة الغراء فى كافة شؤونها من عبادات ومعاملات تتطلب السلامة ولا تقبل بالظواهر ، بل تحاسب على النيات وترقب المقاصد . والنقود تصل بها فى العبادات المالية كالزكاة والمعاملات المدنية وغيرهما . ومن حين جرى تعديل النقود فى الاسلام الى اليوم مضى أمد طويل فى خلاله حدث تغير كبير ، وتطور عظيم ، تولدت من جرائه قضايا شرعية وقانونية تتعلق بمقدار الزكاة وتعيين نصابها ، وبالدية والارش (دية الجروح) والغرة (دية الجنين) أو تخص المعاملات كالنقود والوقوف ، أو العقوبات فى الغش وما مائل .

وهناك حوادث كثيرة أدت الى ابطال النقود أو تبديلها بزيادة أو نقص مما استدعى حلا لما نجم ، ونرى أمثلة ذلك كثيرة ومتواترة فى أيامنا وان كانت قديماً لا تأتى الا فى عصور بسبب التطورات البطيئة . ونحن فى عهد طويت فيه المسافات ، فصرنا نشاهد تجارب العصور مجموعة ، وعادت تمر بنا على عجل . واكبر ظاهرة فى النقود (الاوراق النقدية) ، وهكذا ما يقع عند تبدل الادارة فى المملكة ، فترى تغيراً واضحاً وكسداً قد حصل قديماً وحديثاً ، فحصل اخلال فى العقود او تحول فى مالية الدولة وثروة الأمة .

ذلك ما كان يزاوله الفقيه للبت فى اظهار النص الشرعى والحكم الفقهى كما ان المالى أو الادارى يحاول التخلص من المأزق الحرج لما عرض ، ويتطلب آخرون الوجه القانونى للافلات من الضرر ، أو مما يجحف بمهية الحقوق وهكذا الأمة تراقب الحالة الاقتصادية فتعارض ما وجدته ضاراً بها ، الى آخر ما هنالك مما اضطر الشؤون العالمية والمعاملات اليومية الى حسم صالح . ومثل هذه الفروق الاجتماعية الاقتصادية او السياسية الاقتصادية ما حدث من التبدل فى العملة الشرعية والدرجة فى أداء الزكاة أو وجوب الدية او سلامة المعاملة .

ومن ثم لزم أن ننظر في المدونات الشرعية والقانونية ، او نجهد في التماس حل مرض لما يخص كافة المعاملات ، وان نراعى الامور المماثلة بتشريع جديد لما لم يعهد من قبل في حالات لم نألفها في الاضطراب المالي .

والشريعة الغراء واجهت تطبيقاً في أوضاع وتجارب اقتصادية ودينية قديماً وحديثاً ولدتها العصور وقضت بقبولها التجارب ، واخال اتنا في حاجة ماسة لاستعراض مثل هذه تأمينا للتعامل وما يعرض له من تبدل آني . فوجب الاسترشاد بما طبقوا ، ومراعاة التشريع فيما جروا عليه ، وما يماثله من الاوضاع المتغيرة بان نراجع التشريع عندنا في سدد حاجتنا الحقوقية من تلك التجارب والضرورات المالية .

وفي هذه الحالة لا يصح وضع أحكام كيفية أو مراعاة تشريع لا يستند الا على ما يخطر بالبال في الحال ، فلا يؤمل خير من النظرة الخاطفة ، اذ قد تكون حمقاء ، وانما يجب أن يكون الغرض مصروفاً الى ما هو صالح لحياة الامة ، فلا يودي بثروتها أو بغنى أفرادها فينفع طائفة ويضر بالامة ، فلا يكون مرضياً الا اذا ابتنى على الاركان الحقوقية والاسس الاقتصادية .

أحاول في هذا البحث ايراد بعض الحوادث لتكون أمثلة للحل أو طريقة للاسترشاد :

١ - ان الدراهم في صدر الاسلام اعتبرت العشرة منها بسبعة مثاقيل التي هي وزن سبعة دنائير ، فتعين الوزن والنقد وصار الارتباط بينهما مكيناً . وكانت الدراهم والدنائير شرعية مدنية في آن واحد ، ثم اتسعت المملكة الاسلامية فصار الناس يتعاملون بأنواع من الدنائير تختلف وزناً وقيمة ، ومن جهة أخرى توزعت المملكة الى امارات ، وضربت لها نقوداً ، فتبعت حالاتها الاقتصادية والسياسية ولحقها تطور ، فحدث ما أوجب الحل الفقهي في الزكاة وغيرها ، فدونت المقادير الجديدة وتعينت بالنظر للازمان والاماكن المختلفة ، فكانت الفتاوى تراعى التبدل الحاصل فتصدر الحكم الشرعي تبعاً له .

قال الطحاوي^(١):

« ان الدرهم الشرعى ١٤ قيراطاً ، والدرهم المتعارف ١٦ قيراطاً » اهـ .
وبهذا حدد وزن الدرهم ، وعين الحكم ، فتحسب الزيادة فى النصاب وفى
الدية ، الا انه قال :

« وقيل يعتبر فى أهل كل بلدة دراهمهم ، وافتى بذلك جماعة من
التأخرين . قال فى الفتح^(٢) : وهو الحق . فعلى هذا يكون النصاب من
الدراهم المتعارفة ٢٠٠ وعلى القول الاول ١٧٥ منها » اهـ^(٣) .

ومن ثم نرى الاختلاف فى صور الحل ، ولكننا لا نقطع بأن الدرهم
ثابت بما هو المتعارف فى كل الاقطار ، وبالاخص فى العراق ، فان نقوده
أصابتها تحولات عديدة ، وفى النصوص الأخرى لمختلف العصور ما استدرك
بها على المنقول فى العراق وغيره ، فالدرهم لم يلتزم ١٦ قيراطاً دائماً فى
المتعارف منه . ولما كان وزن المثقال مرتبطاً بالدرهم فلا يعسر الضبط من
معرفة واحد منهما الا انه يصعب تحقيق الدينار والدرهم لكافة الاقطار ، وان
كان لا يصعب تعقب النصوص عن العراق ، أو عن أى قطر بعينه بالرجوع
الى آثار ذلك القطر .

قال ابن الاثير ، وهو عراقى :

« القيراط جزء من اجزاء الدينار ، وهو نصف عشره فى أكثر البلاد ،
وأهل الشام يجعلونه جزءاً من ٢٤ منه » اهـ .

يفهم من هذا ان الدينار ٢٠ قيراطاً فى العراق وسائر الممالك
المجاورة - مما هو داخل ضمن اطلاع المؤلف - الا الشام ، وفى تاج العروس
زاد (مكة المكرمة) أيضاً ، والدينار يعتبر فيها ٢٤ قيراطاً . وسبق الكلام على

(١) توفى سنة ١٢٣١هـ . وله حاشية على الدر المختار .

(٢) فتح القدير لابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ .

(٣) ايضاح المقال فى الدرهم والمثقال ص ٣ .

العراق وإيران وبعض الممالك ، فشاهد الاختلاف ظاهر ، مع العلم بأن القيراط وزنه متعين نوعاً ، فهو يساوي ٣ حبات كل واحدة منها تعادل مائة خردلة برية متوسطة والدانق يساوي قيراطين على اختلاف في ذلك .

ومن هذا كله يتلخص لنا الحكم الشرعي استناداً إلى تحقق الوزن المضاد ومقابلته بالشرعي فيتعين النصاب وغيره . وأما في العقود والوقوف فيراعى فيها التعامل خاصة ، فلو عيّن ثمناً في بيع اتبع فيه النقود المسماة في عرف البلد ، أو بين الواقف مبلغاً لجهة روعي النقد المتعامل به دون غيره .

٢ - رجل اشترى ثوباً بدراهم نقد البلد ، فلم ينقدها حتى تغيرت ، فهذا فيه تفصيل : ان كانت تلك الدراهم لا تروج اليوم في السوق أصلاً فسد البيع ، لانه هلك الثمن ، وان كانت تروج لكن انتقصت قيمتها لا يفسد ، اذ لم يهلك ، وليس للبائع الا الثمن . وهذا قول الامام أبي حنيفة . وقال الامام محمد : ان انقطع الثمن بحيث لا يقدر عليه ، فعليه قيمته في آخر يوم انقطع ، فيؤديها من الذهب والفضة . وعند الامام أبي يوسف : المعتبر يوم التعامل ، وتجب قيمة النقد الذي وقع عليه العقد من النقد الآخر يوم التعامل .

٣ - اذا باع شيئاً بنقد معلوم ثم كسد النقد قبل قبض الثمن ينظر ان كان المبيع قائماً في يد المشتري وجب رده ، وان كان خرج من ملكه بوجه أو اتصل بزيادة بصنع من المشتري ، أو أحدث فيه صنعة متقومة مثل ان كان ثوباً فخطاه ، أو دخل في حيز الاستهلاك وتبدل الجنس مثل ان كان خنطة فطحنها ، أو سمسماً فمصره ، وجب عليه رد مثله ان كان مثلياً أو أداء قيمته يوم القبض ان كان قيمياً من نقد كان موجوداً وقت البيع لم يكسد . وهذا على قول الامام أبي حنيفة .

٤ - لو كان مكان البيع اجارة بطلت ، ووجب على المستأجر أجر المثل .

٥ - ان كان قرضاً أو مهراً وجب رد مثله على قول الامام أبي يوسف^(١) .

(١) تنبيه الرقود على مسائل النقود : مجموعة رسائل ابن عابدين ج ٢ ص ٥٩ .

وهذه الاحوال تراجع عنها الفتاوى والآثار الفقهية المفصلة ، ومبنى الخلاف هل يكون ما يتعلق بالذمة مؤثرا على العقد في فساد أو بطلانه ، أو أنه يخص الثمن وحده . فيكون العقد صحيحا ، وما طرأ على الثمن يعرض عنه بدله ، فإذا انقطعت الدراهم اعتبرت قيمتها قبل الانقطاع يوم العقد عند الامام أبي يوسف ، ويوم الكساد وهو آخر ما تعامل به الناس عند الامام محمد . وهنا المتعذر في الثمن التسليم ، لا بطلان البيع ، وهذا يصح أن يصار الى بدله . وعند الامام أبي حنيفة يبطل البيع ، ويكون ما تعذر رده من المبيع مضمونا بقيمته أو مثله لان أبا حنيفة رحمه الله يرى البيع مبادلة مال بمال ، والمبادلة اذا انقطع أحد طرفيها أو انعدم بطل البيع . وهكذا في الاجارة الا انه اذا حصل الانتفاع في المأجور تعين فيه أجر المثل ومن ثم عرف وجه الخلاف^(١) . وفي مجلة الاحكام العدلية المواد ٢٤٠ : ٢٤٤ تتعلق بالنقود كما ان البيع الفاسد موضح في المادة ٢٣٧ منها .

هذا ، واذا حكمنا العرف بالاستناد الى قاعدة (تعامل الناس حجة) ، والى قاعدة (المعروف بين التجار كالمشروط بينهم) أمكننا حل ما يتولد من التعامل بالقرش أو باليرة ، أو الشامي والقران . فمثل هذه انقطع التعامل في بعضها وبقي اعتباريا يراد به النقد المتداول فالحل بالاستناد الى العرف سهل .

وعلى كل حال أن مباحث النقود من الوجهة الشرعية قررت حقائق مهمة لا يستغنى عنها بوجه ، وان الوقائع الفقهية للامم الاسلامية في تعاملاتها وصور حلها مما تناول التطبيق ، وتنزع اليه الحقوق ، كما انها عينت تعامل الناس بما يصلح أن يكون نموذجا دوما ، على أن لا يقتصر على حل بعينه .

ومن المؤلفات الخاصة لمن أراد التوسع :

١ - رسالة في بيان الدينار والدرهم . لقاسم بن قطلوبغا الحنفى المتوفى سنة ٨٧٩هـ - ١٤٧٤م منه نسخة في خزانة أسعد أفندى باستنبول ص ٣١١ ضمن مجموعة رقم ٣٨١٦ .

(١) التمرتاشى : بذل المجهود في مسألة تغير النقود .

٢- بذل المجهود في مسألة تغير النقود^(١) . وهذه الرسالة من تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبدالله التمرتاشي الغزي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ - ١٥٩٥ م . وهي مما عول عليه ابن عابدين ، ومؤلفها صاحب تنوير الابصار وشرحه .

٣- تنبيه الرقود على مسائل النقود . رسالة للعلامة السيد محمد ابن عابدين المتوفى في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ هـ - ١٨٣٦ م ، عندي نسخة مخطوطة من هذا الكتاب برقم ٨١٧ . وفيها بيان لما يعرض للنقود من رخص وغلاء وكساد وانقطاع . وهذه النسخة طبعت بين مجموعة رسائل ابن عابدين باستنبول سنة ١٣٢٥ هـ ، وكان ألفها في حدود سنة ١٢٣٠ هـ فبلغ الغاية فيها من التحقيق وايراد النصوص ومراعاة العرف مستعينا بكتب فقهية عديدة ، وفيها من القضايا الحقوقية ما له ارتباط بالحالة الاقتصادية ، ومباحثها عامة ومن أهم ما فيها قضية التعامل بالنقد الرائج وتحول سعره .

٤- رد المحتار لابن عابدين أيضا . جاء في ج ٢ ص ٢٨ وما بعدها بين أحكام الزكاة في النقود والتفصيل فيه لا نجده في غيره كما انه يعين مقادير الدرهم والدينار ومتى يعتبر الوزن أو العدد منهما . وهكذا أوضح ما يتعلق بالمذاهب الاخرى .

٥- ايضاح المقال في الدرهم والمقال . وهذه الرسالة للعلامة السيد محمود الحمزاوي مفتي دمشق الشام سابقا المتوفى في ٩ المحرم سنة ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٧ م . طبعت في دمشق سنة ١٣٠٣ هـ ، وكان قدّمها مؤلفها لوالي سورية آنذ جودت باشا . وجاء في مقدمتها :

« هذه عجالة في بيان أن الدراهم والمثاقيل الشرعية أخف وزنا من العرفية خلافا لمن زعم المساواة أو الثقل . . » اهـ . فبنى رسالته على هذا الاصل وليس ذلك على اطلاقه لما مرت الاشارة اليه ، والمؤلف بين المفتى به ،

(١) منه نسخة في دار الكتب المصرية . قاله الاستاذ كوركيس عواد .

وحقق وزن اجزاء الدينار والدرهم والمقاييس الاخرى واتصالها ببعضها ،
فهى على صغرها من الآثار الجليلة والمفيدة •

والحاصل ان هذه الرسائل تستحق كل اهتمام لمن أراد سهولة الاخذ ،
فكانت مجموعة حاضرة تصلح ان تضاف الى ما قدمه اللغوى المشهور الاستاذ
الكرملى من الرسائل المهمة التى نشرها بعنوان (النقود العربية) ، وفى هذه
توجيه للنواحي التشريعية •

وأما الاحكام القانونية :

فهذه تستند الى المجلة ، وفيها أحكام تخص ما يتعلق بالذمة وبالثمن ،
ومنها ما يخص النقود ، والى قوانين وأوامر عديدة نشرت وأصدرتها الحكومة
السابقة مما سنتناول بحثها ، فاعتبرت بموجبها الليرة من الاوراق النقدية
لا تختلف عن الليرة العثمانية • ثم تبدلت العملة فى العراق أيام الاحتلال
سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م ، فأصدرت الحكومة المحتلة بيانات تلخص أحكامها:

١ - فى لزوم تسديد ما يجب دفعه عن العقود والديون التى قبل ١
نيسان سنة ١٩١٧ م (٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٥ هـ) بالروبيات حسب سعر
الليرة الرسمى القانونى الشائع فى وقت الاستحقاق •

٢ - وجوب تأدية المبالغ المستحقة من ١ نيسان المذكور الى ١٦ أيار
سنة ١٩١٧ م بالروبيات على سعر الليرة ١٤ روبية و٤ آتات •

٣ - ان تدفع المبالغ المستحقة قبل ١ كانون الثانى سنة ١٩١٨ م وكان
قد عقد عليها قبل أول نيسان المذكور ذهباً عيناً أو قيمة معينة عوضاً عنه
حسب الشروط فلا تسري عليها الاحكام المذكورة أعلاه وانما يراعى
الشرط^(١) •

(١) البيان المؤرخ ٢٧ آب سنة ١٩١٧ م عدد (٥) •

٤ - رفع المنع عن الاتجار بالاوراق النقدية العثمانية الا انها لا تعتبر سكة رسمية .

٥ - ان الديون المعقودة في الاراضي المحتلة قبل احتلالها ، أو بعد تاريخ امضاء الهدنة^(١) والمشرط فيها صريحاً ان تدفع بأوراق نقدية تدفع بالاوراق النقدية قسماً أو كلا حسب اختيار الدافع ، وبأى أوراق عثمانية معتبرة سكة رسمية في زمن عقد الدين ، وهكذا حكم الديون الناشئة من قرض أوراق نقدية عثمانية .

٦ - لا ينقض أى دفع حصل قبل تاريخ ١ مايس سنة ١٩٢٠^(٢) ثم صدر (قانون العملة العراقية) : وهذا كان صدوره بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ هـ و ١٩ نيسان سنة ١٩٣١ م ولحقته تعديلات فكان ملخص أحكامه :

١ - سارت هذه العملة على أصل (الدينار) من ١ تموز سنة ١٩٣١ م ومنها (الاوراق النقدية) فاعتبرت قانونية .

٢ - تعد المعاملات المتعلقة بالنقود قبل ١ تموز سنة ١٩٣١ م كأنها عقدت وفق هذا القانون .

٣ - يجرى تحويل الروبيات بسعر الروبية ٧٥ فلساً ، والآنة بـ (٥ فلوس) .

٤ - جميع المسكوكات والاوراق النقدية المتداولة سابقاً تصبح غير قانونية في اليوم المذكور ، ومنع تداول العملة الهندية في ٨ تموز سنة ١٩٣٣ م و ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٥٢ هـ^(٣) .

(١) عقدت الهدنة مع الدولة العثمانية يوم الخميس ٣١ تشرين الاول سنة ١٩١٨ م .

(٢) بيان الاوراق النقدية العثمانية المؤرخ ٢٦ شعبان سنة ١٣٣٨ هـ و ١٥ مايس سنة ١٩٢٠ م

(٣) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١ م وما بعدها من المجاميع :

نقود التركمان

العراق من أقدم أزمانه في اتصال اقتصادي بالمجاورين ، ومنه نستطيع أن نفسر العوامل الحقيقية والبواعث الصحيحة لمعرفة المجارى التاريخية في غالب الأحيان . وفي عهد التركمان ظهرت دول كثيرة مجاورة ، كان لها منعها ، وصارت في حالة حربية مستمرة نوعا مما عرقل السيرة الاقتصادية ، وأدى الى الاضطراب . وكان الطمع كبيرا في الاستيلاء على الممالك المجاورة ، والحرص شديدا من كلا الطرفين ، فالواحد يضر الآخر للآخر ، مما ضيق نطاق الاقتصاديات كثيرا .

والتركمان آثذ في بدء النشوء ، يتطلبون النمو الزائد فهم في فجر التكوين ، فحاولوا أن يبلغوا من الاقطار الاخرى حدا لاثقا من الفتوح ، يأملونه ، فرأوا من اولئك دفاعا عظيما ، أو مهاجمة قاسية ليربحوا نصيبا ، وكل يرجو من عدوه ما يرجوه منه ، ومن ثم ضيق هؤلاء التركمان على العراق أثناء استيلائهم عليه استفادة من ماله وثروته لتأمين الحروب القائمة وتجهيز الجيوش .

واذا كان نطاق مملكة المغول أوسع ، وانهم يراعون المقرر أيام حكمهم في أخذ الضرائب ، ولا يتجاوزون في الاغلب حدود المعهود المرسوم خصوصا أيام قدرتهم ، فهؤلاء التركمان أمرهم سريع ، لا يبالون بما نجم من دمار ، أو أدى الى خراب أو أودى بشروة ، في سبيل جمع الاموال وتراكمها ، فصارت نواحي الازعاج والسلب مشهودة في نفوس هؤلاء المتغلبة ، فتولدت حالات اقتصادية وسياسية لا تحصى . ومن ظواهرها النقود ، نقرأ منها شؤون العراق ، ونذكر ما عاناه القطر ، وما آلت اليه اقتصادياته ، وما جرت من ويلات وكوارث ، فتصلح أن تضاف الى الوقائع المدونة ، فتفسر الواحدة الاخرى ، مما دعا المؤرخين أن يسموا هذه العهود بـ (عهود الادبار) بل هي عصور التدمير والابادة .

كنا نود أن نعرف (مالية الامة) ، أو (مالية الدولة) لهذه الايام ولو من طريق الموظفين وما مائل ليصح الانتقال الى المعرفة الصحيحة ، أو أن نتبين مقدار الصادرات ولو بصورة تقريبية ، فميننا بالفشل ، والنصوص التاريخية الموصلة مفقودة ، فلا يشاهد الا اختلال الحالة ، ودوام الحروب . وهذه كافية للمعرفة ، وهل بعد الاضطراب والحروب أمل خير وفلاح ، أو احتمال وجود رخاء ؟ .

وبهنا في هذه الاحوال كلها أن نرى العراق لم يرضخ في وقت للنكبات والاضاع الجائرة ، وانما كان يلتمس دائما مخرجا ، ويتربق فرصة ، يزاوئ فيها التجديد لاستعادة القدرة ، والتنظيم لما اختل مراعي الانتاج ، والتعويض لما فات أو هلك من ثراء ، فلم يقف مكتوف الايدي عند المصاب ، ولا اقتصر على البكاء والعويل على ما فقد من مال كما هو شأنه في النوازل الاخرى من غرق أو غيره ، والنقود عنوان ذلك وظاهرته .

لم يفلت العراق بوجه من يده (القانون الاقتصادي) ، وانما كان يراعي القيمة الحقيقية للنقود بتقرير وزنها ، وتعيين مقدار غشها ، وتحقيق عيارها . ولم يأبه لاعتبار الدولة ، ولا مكائتها أو ضعفها مما جعلنا نشاهد دوما حدوث النظام عقب الثورات والتدمير ، ورمز ذلك النقود المتعامل بها ، فلم يستمر اضطراب ولا تبدلت قيمة النقود بوجه .

انا لم تتمكن من معرفة سني الضرب للنقود جميعها ، ولا أدركنا المقادير المضروبة ، ولا الكميات المتداولة منها مما يسوق لمعرفة الثروة ، ومقدار الحاجة والاتصال الاقتصادي ، ولكننا نقطع بأن العراق تداوت نقوده ، وكذا نقود التركمان ، ونقود المجاورين ولكن بقله من جراء قلة التبادل التجاري وضيق نطاق المملكة لكثرة الحروب وسد الطرق وقطع المواصلات .

١ - (دولة قراقوينلو) :

هذه الدولة حكمت العراق من ٥ المحرم سنة ٨١٤ هـ - ١٤١١م الى

١٤ جمادى الآخرة ٨٧٤ هـ - ١٤٧٠ م . وفى عهدهما لم تبدل النقود المضروبة فى العراق عما كانت عليه أيام المغول من ذكر الخلفاء الراشدين ، فراعوا عين السياسة اذ لم تهدأ الحالة بين مصر وهذه الدولة ، ولا كانت على وئام معها . وفى تاريخ العراق بين احتلالين جاء ما نصه :

« فى عهد هذه الحكومة ظهرت نقود عديدة ترى اليوم فى مختلف المتاحف ، ولكنها غامضة من جهات ، وغالبها لا يحتوى على تواريخ ضربها ، ولا مواطنها . ونرى فى أحد صفحاتها فى الهامش (ابو بكر) فى الأعلى ، و(عمر) فى اليسار ، و(عثمان) فى الأدنى ، و(علي) فى اليمين ، وفى الوسط (لا اله الا الله محمد رسول الله) . وفى الصفحة الاخرى (النويان الاعظم) فى سطر ، و(ضرب) فى السطر الثانى ، و(جمال الدين يوسف) فى الثالث و(بغداد) فى الرابع ، و(خلد الله ملكه) فى الخامس وبين هذه المسكوكات ما هو مضروب فى الحلة ، وفى الموصل باسم (بير بوداق) ، فى المتحف العراقى منه ما هو مضروب فى سنة ٨١٤ هـ بأمر من السلطان احمد وفى بعضها قيل (بير بطاق) . وفى أيام (جهانشاه) ضرب فى بغداد بعض النقود . وملوك (قراقوينلو) الآخرون لم يعرف لهم من النقود العراقية شئ ، كما انه ليس لولاة بغداد وأمرائها نقود مضروبة . »^(١) اه .

ومن المراجع كتاب (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) - القسم الرابع) تأليف أحمد توحيد ، (مسكوكات اسلاميه تقويمى) تأليف أحمد ضيا المطبوع فى المطبعة العامرة باستنبول سنة ١٣٢٨ هـ . وفى هذه الكتب جاء ذكر ألقاب الملوك لمن عرفت لهم نقود مضروبة^(٢) . وورد درهم ضرب أيام جهانشاه فى بغداد ليس له تاريخ وهو عين ما ذكر أعلاه^(٣) .

ويلاحظ هنا أنه ورد فى الكتاب الاول منهما ذكر نقد فضى (درهم) ضرب فى البصرة لم يعرف تاريخه وآخر مثله يرى فى وجه منه (لا اله الا

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ١٩٤ و ١٩٥ .

(٢) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) - قسم رابع ص ٤٤٦ :

٤٧٠ و(مسكوكات اسلاميه تقويمى) ص ١٤٥ : ١٥٧ .

(٣) مجلة سومر الجزء الاول والثانى لسنة ١٩٥٦ م .

الله محمد رسول الله) . وفي الآخر (ضرب) في الأعلى ، و(سلطان محمد) في الوسط ، وبعده (بصرة) ، ثم في السطر الأخير (خلد الله ملكه) فعدّها من نقود (قراقوينلو)^(١) . وهذا ليس بصواب ، وإنما هو السلطان محمد ابن شاه ولد من بقايا الجلايرية ، حكم تستر وواسط والحلة وكذلك البصرة كانت في حكمه وضرب فيها النقود . وجاء ذكره بلفظ (السلطان محمد) لا بلفظ (شاه محمد) ، والغلط ناجم من عدم التوغل في تاريخ العراق والا فقد ورد في عدة مواطن مما لا يدع محلاً للريب ، فارتفع اللبس^(٢) .

هذا والنصوص متوافرة على أن (دوندى) ضربت النقود باسمها ، فظهرت صحة ذلك بظهور بعض النقود باسم أحد أولادها وهو (السلطان محمد) ، والأمل أن تظهر النقود المضروبة في أيامها ، فما ذكره المرحوم الاستاذ أحمد توحيد لا ينطبق على واحد ممن ذكرهم من آل (قراقوينلو) كأنطباقه هنا . ولعل منشأ السهو ناجم من الوقوف عند انقراض دولة الجلايرية بالسلطان أحمد وكأنهم بضياع ملكهم من بغداد لم يعد لهم خبر ، والنقود التي ظهرت كشفت عن بقاياهم بصورة واضحة .

وهنا يرد اشكال ، وهو أن السلطان محمد بن باسنقر من آل تيمور جاء بهذا الاسم فهل من المحتمل أن يكون هو ؟ قد يرد ذلك على الحاطر . ونحن في هذه الحالة يجب أن نلتمس نصاً في التاريخ يؤيد حكمه على البصرة والا فليس من الصواب أن نعد مجرد الموافقة بالاسم أصلاً في القبول . ولو عرف التاريخ لزال الاشكال . لان حكم السلطان محمد بن باسنقر متأخر عن بقايا الجلايرية .

وكل ما نقوله عن (دولة قراقوينلو) ان نقودها لا يزال يعرفها الغموض

(١) (مسكوكات قديمة اسلامية قتالوغى) ص ٤٦٨ .

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٢ ص ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٦ وج ٣

خصوصاً منها ما كان من ضرب العراق لقلة ما عثر عليه منها ، وبالتعبير الاولى
 اننا نلاحظ في قلة النقود ما يدل على ان القوم لم ينالوا من الرفاه والسعة
 ما يؤذن بضرب النقود منتظماً وبكثرة ، فتداولت نقود المغول في الاغلب .

ومن مؤيدات ذلك ان هذه الدولة لم تهتم بتاريخها ، ولا شوهدها منها
 عناية كبيرة بالعلوم والآداب ، بل نرى انها كما في الحروب لتثيت مكانة .
 وهذا أمل كبير في الاخلال بلوازم الحضارة .

٢ - دولة (آق قويونلو) :

هذه الدولة تسلطت على العراق من ١٤ جمادى الآخرة سنة ٨٧٤هـ -
 ١٤٧٠م الى ١٥ جمادى الآخرة سنة ٩١٤هـ - ١٥٠٨م ، ولم تردنا اخبارها
 في النصوص التاريخية واضحة لنعرف أسماء نقودها ولا كشفت المتاحف عما
 هنالك بكثرة وانما عرفت بعض نقود ملوكها ، ومنها أيام (قراعثمان) ، فلا
 طريق للاشتباه بأنها لمؤسس الدولة العثمانية كما أشار الى ذلك صاحب
 (مسكوكات عثمانية) . فقد علمنا قطعاً ان السلطان عثمان هذا ليس له نقود ،
 وكان هذا النقد كتب في وجهه منه (كلمة الشهادة) وفي الحاشية أسماء الخلفاء
 الراشدين ، ومن ثم نعلم انه لا يختلف عن نقود المغول أو نقود المتغلبة .

والمضروب ببغداد من نقود هذه الدولة لم ينجل أمره : فقد عرفنا بعض
 نقودهم فيها^(١) .

ومن النقود التي عثرت عليها ما جاء مؤرخاً في سنة ٨٧٥هـ ، جاء في
 صفحة منه (الله ، لا اله الا الله ، محمد ، رسول الله) وفي هامش هذه الصفحة
 (سنة ، خمسة ، وسبعين ، وثمان ، مئة) .

وفي الصفحة الاخرى منه (علي ولي الله الحسن وابو عبد الله الحسين

(١) مسكوكات قديمة* اسلاميه قتالوغى ج ٤ ص ٤٨٢ ، جاء في
 وجه من هذا النقد الفضى « السلطان العادل يعقوب خان ، ضرب ببغداد »
 وفي الوجه الآخر « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره »

سبطان (كذا) رسول الله ، ضرب بمدينة السلم بغداد) وليس في هذه الصفحة هامش .

وفي هذا ما يعين متابعة والي بغداد للمشعشع أو الاتفاق معه وهو الصواب ، أو ضربت بأمل الفتح . والحوادث غامضة الى سنة ٨٧٧ هـ فما بعدها بالوجه المذكور في تاريخ العراق بين احتلالين .

قلت في حوادث سنة ٨٧٥ هـ - ١٤٧٠ م « ادارة بغداد أيام هؤلاء (دانا خليل والامير مقصود بك ابن حسن الطويل والي بغداد) كانت غامضة لقلة التدوينات عن الحوادث المتعلقة بالعراق وتحول الاهتمام الكبير الى مراكز الحوادث الجسام وما خلفته من أثر ، وكل ما علمناه ان السلطان كان قد رأى ابنه اوغورلى محمد قد هرب من بغداد ومضى الى الروم فغضب على ولده مقصود بك وعلى أتايكه (دانا خليل) فهرب هذا وذهب الى المشعشع الى آخر ما هنالك^(١) » اهـ

ومن هنا نعلم العلاقة بالمشعشع وضرب النقود حسب رغبتهم . وهذا النقد دعا للالتباس غموض تاريخه ، فزال بهذا النقد الذي عثرت عليه ، وجاء ذكر نقدين آخرين من نوعه ولا يهم ما اذا كانا في عين التاريخ أو متقاربين فالوضع واحد ، والزمان لم يكن متباعدة . ولعل في مجاميع النقود الاخرى ما تنجلي به الحالة ويزول الابهام ، ولا شك انها من ضرب هذه الايام أو ما تلاها من السنين القريبة والسكة متماثلة لما عندي وأما الاخرى فانها تفرق قليلا .

ولم نثر على مسكوكات الانحاء العراقية الاخرى الا ان نقودهم في البلاد الاخرى جاءت بكثرة^(٢) وفي (مسكوكات اسلاميه تقويمى) ذكر جملة منها . فاذا كانت نقود المغول ملأت الاقطار في كثرتها ، فان نقود هؤلاء قليلة وتابعة

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ٢٤١ .
(٢) مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى ج ٤ ص ٤٦٩ و ٤٧٠ .
وفي كتاب المسكوكات تأليف الاستاذ (لين بول) مايؤيد وكذا مجلة (النميات) .
(٣) مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى ج ٤ ص ٤٧٤ - ٥١٩ .

لمقدار الثروة المتسببة من انقطاع المواصلات بين حكومات عديدة بحيث صارت تقيدات زائدة على التجارة ، وزاد الخوف بسبب المنعة وفقدان تعهد الطرق ، فلا تسير الاموال بأمن وأمان .

تنكة

جاء في حجة شرعية موجودة عندى مؤرخة في سنة ١١٨٩ هـ كتبت في الفلوجة ذكر فيها بدل مبيع بمبلغ نصف مائة وستين (تنكة) حفظا لاصله ثمانين (تنكة) من العين الفضة وهذه الوثيقة في أيامهم مما يدل على أن الدناكش مصغر تنكات وهي مستعملة عندهم الى ذلك الحين والى أمد لا نعلم مداه . فعرفنا أن أسماء النقود لا تزال مغولية أو متأثرة بها وهذه الوثيقة أوضحت لنا عن نقد لم يعرف استعماله عندنا فظهر أنه لم يمت ولا يزال بل لا ندرى مبدأ استعماله أو نعلم تاريخ اهماله وترك التسمية به ومرت الاشارة الى ذلك . ولهذا نظائر عندنا فاننا قد سمينا قرانا ما يساوى قيمة القران من النقود الهندية عندنا وتعامل بالقرش والمجيدى والليرة في حين أنها بطل التعامل بها . وهكذا فى النقود الهندية بعد أن أغفلنا أمرها وتركنا شأنها . . . وعلى كل حال نعد هذا حدثا غريبا فى النقود . فالنقود واستعمالها لا يتوضح من نفس العراق ، وانما ينظر الى علاقته ، ودرجة اتصاله بالامم الاخرى ومقدار مكاتته العلمية والاقتصادية أو التجارية . . .

على كل حال لم تخل المملكة من ضرب النقود بالرغم من سوء الحالة الاقتصادية وان كانت لم تمت ولا اكتفت المملكة بما عندها .

والملاحظ أن الكثير من نقود هاتين الدولتين ذكر فيه أسماء الحلفاء الراشدين ، وبعضها جاء غير واضح ، أو لمسح فيه . . . الخ

٣ - نقود المشعشين :

ان تاريخ النقود ثبت مجمل الوقائع السياسية ويعين صحة التواريخ بالضبط وتهمنا نقود المشعشين وهذه نرى فيها اضطرابا كبيرا كوقائعهم

وما يتخللها من فجوات فلا يوجد لهم تاريخ مكتوب بترتيب مطرد ولا نقود متوالية الا ان عملنا أن ندون ما عرف مع العلم انهم حكموا واسط والحلة والنجف وبقاعا عراقية كثيرة كما حكموا انحاء خوزستان (الحويزة) ، فاذا كانت نقود المشعشين مجهولة في الاغلب فلا يترك المعروف وقد مضى البحث في نقود (آق قوينلو) وما عثر عليه من نقود في أيامهم وعلاقة المشعشين بهم مما يوضح صفحة من هذا التاريخ .

علمنا ان نقدا في صفحة منه (الله وعلي ، الله وعلي ، الله وعلي ، الله وعلي) وفي الصفحة الاخرى (الله ومحمد ، علي ، حسن ، حسين ، جعفر الصادق) وموضع الضرب غير معروف . الا ان الاستاذ (زانباور) تردد فيه بين الحلة وبغداد ولم يقطع بواحدة منها . ولم يعين لهذا النقد تاريخا وعده قبل سنة ٨٧١هـ ثم تطرق للنقدين اللذين ذكرتهما بين نقود (آق قوينلو) وهذان النقدان ظهر تاريخ احدهما سنة ٨٧٥هـ أو ٨٧٧هـ وكان الضرب في مدينة السلام بغداد وذلك أثناء حكم الامير مقصود بك تحت ادارة (دانا خليل^(١)) أيام انحلال الادارة في بغداد وتوتر العلاقات بين الامير مقصود بك ودانا خليل وبين السلطان حسن الطويل . وقد زال التردد الذي وقع فيه صاحب (مسكوكات اسلامية قتالوغى) وغلط الاستاذ (لين پول) من جراء ذكر مثل هذه النقود في عداد نقود المغول لعدم توضيح التاريخ فيها . والنقد الاول يعزى الى محسن بن محمد المشعشع .

وعثر على نقد ضرب شوشتر في سنة ٩١٤هـ باسم (المهدى بن المحسن) المشعشع جاء في صفحة منه في الوسط (المهدى بن المحسن شوشتر) وفي الهامش (السلطان العادل ، خلد الله ملكه وسلطانه) ونقد آخر ضرب في دسقول جاء في وسطه :

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ٢٤١ .

(المهدي بن المحسن دسقول) وفي الهامش (السلطان الاعظم • الله عليه
المحاذر • كذا • أمين^(١)) •

وكان على صفحة منه (محمد وعلي والحسن والحسين) في الوسط وفي
الهامش (لا اله الا الله محمد رسول الله) • والشك يتداخل هذا النقد من جهة
ان المهدي بين أولاد السيد محسن أو أن لقبه المهدي والا فلا يأتلف والنصوص
التاريخية المقطوع بصحتها في بيان أولاد السيد محسن^(٢) • وبظهور الدولة
الصفوية انقطع المجال في ضرب النقود باسم المشعشين فلم تسمح به هذه
الدولة •

٤ - الدولة الصفوية في العراق :

حكمت هذه الدولة من ٢٥ جمادى الآخرة ٩١٤هـ - ١٥٠٨م الى ٢٤
جمادى الاولى سنة ٩٤١هـ - ١٥٣٤م ولم تخل من زعازع وثورات ، فلم يكن
حكمها مستمرا ، ولم تقف على نقود مضروبة لها في بغداد او الانحاء العراقية
في هذه المدة الا قليلا ، ولكن نقودها الاصلية شاعت في العراق وتغلبت على
نقود سائر الدول ويرجع سبب ذلك الى الجوار والى العلاقات الاقتصادية ،
وزيارة مراقد الأئمة ، والمرور ببغداد لغرض الذهاب الى الحج •

٥ - حكومة ذى الفقار :

في ابان سيطرة الدولة الصفوية نهضت حكومة ذى الفقار ، فاستولت
على بغداد ، وانتزعتها من الصفويين ، ولم نثر على نقود باسمها ، وانما وجدنا
نقودا مضروبة باسم السلطان سليمان القانوني وتاريخها سنة ٩٣٦هـ - ١٥٢٠م ،
وهي سنة جلوسه ، ولم تكن له آنذ علاقة بالعراق ، وجل ما هنالك اننا نعلم
ان ذا الفقار عند استيلائه على بغداد حاول تأييد ملكه وتأكيد سلطته بالركون
الى السلطان سليمان ، فأبدى له انقياده وأرسل رسولا يعرض له انه قرأ

(١) مجلة النميات البريطانية لسنة ١٩٥٠م ج ٢١ ص ١١٩ و ١٢٠
(للاستاذ راينو) • ومجلة النميات الالمانية لسنة ١٩٠٤م ص ٩٦-٩٨ •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ٣٤٦ - ٣٥٠ •

الخطبة وضرب النقود باسم السلطان ، والملاحظ أنه راعى تاريخ جلوسه فى هذا الضرب ، وبين هذه الدنانير والدراهم .

جاء فى وجه الدينار « ضارب النصر ، صاحب العز والنصر ، فى البر والبحر » وفى الآخر « سلطان سليمان شاه بن سليم خان ، عز نصره ، ضرب فى بغداد سنة ٩٢٦ » وفى الدرهم فى صفحة منه « سلطان البر ، سليمان شاه ، ابن سليم شاه ، خلد الله ملكه وسلطانه ، والبحر ، والصفحة الاخرى فى الوسط (بغداد) ، ثم (ضرب) ، وفى الهامش (سنة ٩٢٦) ، ومثله تقريبا ما هو من ضرب الموصل^(١) .

وكل هذه النقود سابقة لتاريخ الفتح العثمانى ، وعلق صاحب تقويم مسكوكات عثمانية الأستاذ اسماعيل غالب بما ترجمته :
« ان مسكوكات المشار اليه - السلطان سليمان - وضع فيها تاريخ ضربها فى السنة التى ضربت ، الا انه فى الاكثر استعمل فى نقوده تاريخ جلوسه الهاميونى ، اهـ^(٢) .

قال ذلك ليتمكن من توجيه ما ضرب ببغداد والموصل قبل الفتح . ولا يخلو هذا من نظر ، وان كان التوجيه جميلا ، وفيه انتباه دقيق ، ولكن الواقع - كما يظهر - على خلافه ، ولا يأتلف والنصوص التاريخية ، اذ نرى سنى الضرب متنوعة وتواريخها مختلفة ، مما ينعى قبول هذه الفكرة حتى فى بغداد نفسها ، فظن الأستاذ الفاضل انه راعى سنى الجلوس تارة ، وسنى الضرب أخرى لما اضطره الامر الى هذا التوجيه ، ولم يستطع أن يحمله على محمل صحيح ، فوجد ما ذكره خير حل . وان الأستاذ الفاضل خليل أدهم أيد فى كتابه (مسكوكات عثمانية) فكرة سابقه ولم يناقشها بل قبلها عينا ، وظنها صوابا منه . وكان الفتح فى ٢٤ جمادى الاولى سنة ٩٤١ هـ - ١٥١٦ م^(٣) ،

(١) (مسكوكات عثمانية) ص ٢٥١ و ٣١٢ و (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ١٠٣ و ١٠٤ .

(٢) (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ١١٠ .

(٣) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ٣٦٧ .

فذكر هذا الفاضل ان أول نقد ضرب ببغداد كان سنة ٩٤٢ هـ ، وأما النقود التي عينت الجلوس فأبدي انه يجب أن تكون قد ضربت بعد هذا التاريخ ، وبوقت متأخر عن تاريخ الضرب في أيامه ومن ثم أوضح في قول سابقه الا انه لم يعين مستنده الذي عول عليه .

ولا نعلم للسلطان ضرباً راعى فيه تاريخ جلوسه وفي وقت متأخر ، وانما يصح ذلك على ما ضربه ذو الفقار ، فراعى تاريخ الجلوس تيمناً به ، وأمله أن يقوي مركزه بالانتماء اليه ، وأعلن انه تابع له وبعث بمفاتيح بغداد اليه ، وقد اتفقت كلمة المؤرخين على ذلك وكان هذا الحدث خلال سنة ٩٣٤ هـ ، واستعادها الشاه طهماسب في سنة ٩٣٦ هـ^(١) وفي (كلشن خلفا) انه ضرب النقود ، وقرأ الخطبة باسم السلطان وعجل بإرسال رسول الى الدولة العثمانية . وفيه تفصيل عن ذي الفقار^(٢) لا نراه في غيره ولو كان رأى هؤلاء الاساتذة الصراحة الموجودة في (كلشن خلفا) لما وسعهم الا قبول ذلك .

وعلى كل حال ثبت ما ذكرناه ، وترك للمتبعين ما عسى أن يجدوه مما لا يبقى لبساً أو شكاً من نصوص معاصرة . ونقول : ان العراق في هذه المدة أيضاً احتفظ بنقوده وراعى الوزن المألوف قديماً ، ولم يختلف الا فيما كان يكتب من أسماء السلاطين .

النقود والاوزان (٣)

العلاقات الاقتصادية لا يدرك أولها ، والاوزان كالنقود واسطة التقدير ، وطريقة معرفة القيمة الاقتصادية ووسيلة لتعيين مقاييس التبادل ، فهي تعين

(١) (تاريخ صولاق زاده) ص ٤٨٢ وصحائف الاخبار ج ٣ ص ٤٨٨ - ٤٨٩ وسليماننامه ص ١١٣ وأحسن التواريخ المخطوط . وعندى نسخته المجدولة النفيسة .

(٢) (كلشن خلفا) ورقة ٥٧ - ١ وجاء فيه انه من قبيلة (موصلو) من التركمان وفي أحسن التواريخ قتل ذو الفقار يوم الخميس ٣ شوال سنة ٩٣٦ هـ .

(٣) مجلة غرفة التجارة ج ٤ ص ٨٧٢ - ٨٨٢ .

ماهية المعاملات وتبنيها وغالب ما له علاقة بنا كالأكل والملبوس والسكن وكل هذه تعينها النقود والأوزان لتقدير القيمة وتحقيق الثمن ، وتثبت المقدار فالواحد من الأوزان يعين الآخر من النقود والمعرفة الحاضرة لا تكفي إلا لما هو موجود وحاجته بيّنة ، ولكن الحاجة التاريخية لمثل هذه تتوقف على معرفة كل من الأوزان والنقود والارتباط بينهما وتعيين ما حصل من تبدل وما وقع من اختلاف وتطور ...

وان استعمال الأوزان المختلفة في عصور متوالية يستدعي معرفة المقادير .
وان تفسيرها بما هو مألوف اليوم يؤدي الى أغلاط لا تعوّض ... من جراء اختلاف المقدار والمصطلح ...

والعراق أقدم من زاول أمرها ، والنقود والأوزان من أهم الوسائل الاقتصادية ، كان التعامل بالمقايضة ، فاخترع الوزن ، ثم روعى الذهب والفضة بالوزن كتمن ، ثم اخترعت النقود ، فقامت المعاملات على الأوزان والنقود .
والحفريات كشفت عن أوزان عراقية قديمة ، وان شريعة حمورابي ذكرت أسماء بعض الأوزان والمكييل ومنها (الشنقل) و (المنّا)^(١) وغيرهما كما وردت هذه في التوراة ، وورد الشنقل في اللغة العربية بمعنى الوزن وأصله (الشنقل) ومنه المثقال ، وأن (المنّا) جاء في العربية والعبرية أيضا ، فكان لهذه مكانة مهمة في تسهيل الاقتصاديات وتذليل صعوباتها الجمّة واستمر الإصلاح .

والأوزان في الجاهلية وأوائل الاسلام جاء ذكرها في كتاب الاشرية لابن قتيبة قال :

(١) الشنقل ١٤ر٢ من الغرامات ، وهو ١/٥٠ من (المنّا) ، و(المنّا) ١/٦٠ من الـ (ككار) على ما جاء تقدير ذلك في الأوزان العبرية والاتصال بينهما مشهود ٠٠ هذا و(القطار) المذكور = ٦٠٠٠ باقع و٦٠٠٠٠ (كيرا) كما ان الباقي يساوي ٧/١ من الغرامات والكير يساوي ٧٢١/٠ من الغرام . كذا في معلمة التوراة والظاهر ان (الككار) يراد به الكارة . واما شريعة حمورابي فانها قد جاء فيها ذكر أوزان عديدة ومنها (القار) أو (الكار) . و(القور) و (غان) .

« وللعرب أربعة مكيال مشهورة ... (المدّ) وهو رطل وثلاث في قول الحجازيين ، ورطلان في قول العراقيين ... و(الصاع) ، وهو أربعة أمداد (خمس أرتال وثلاث) في قول الحجازيين ، وثمانية أرتال في قول العراقيين ... و(القسط) وهو رطلان وثلثان في قول الناس جميعا ... و(الفرق) [بفتح الراء] ... وهو ستة عشر رطلا (سنة أقساط) في قول الناس جميعا ... اهـ^(١)

وهنا لم يفرق بين المكيال والموزون • ولعل الاصل المكيال • ونرى ابن قتيبة جعل الرطل أصلا في المقابلة • وجاء ذكر القسط في لسان العرب قال : والقسط مكيال وهو نصف صاع والفرق ستة أقساط • المبرد : القسط ٤٨١ درهماً ، وأصله من القسط النصيب وائاء الوضوء ، والكوز عند أهل الامصار • ومنذ ظهور الاسلام وقبل ذلك كان المعول على النقود والاوزان في المعاملات ، الا ان الاسلام سار بها على نهج مستقر بتوحيدها وجعل صلة بينها ، فصار الدرهم وزنا ونقدا والدينار نقدا واعتبر وزنه مثقالا والعلماء أرادوا أن يعينوا الوزن بجزء ثابت منه دون أن يكتفوا بالعلاقة بين النقود والاوزان ، فاتخذوا الحبة أو الشعيرة أصلا •

وفي هذه الحالة مالت الاتجاهات مرة الى تثبيت وزن (الدرهم) واجزائه وأضعافه وأخرى الى اتخاذ (المثقال) أصلا ، وساروا في تعيين أجزائه وأضعافه على أمر ثابت أيضا ؛ خصوصا نرى الاقطار لم تقف عند حدود (الوزن الشرعي) ، بل دخله التحوير والتعديل ، فصار لكل قطر أو بلد أوزان خاصة بل قد نرى في البلد الواحد تنوعا في الاوزان •

١ - كتب الاوزان :

مرجعنا في تعيين الوزن (كتب الفقه) لتحقيق النصاب والدية وغيرهما ، و(كتب الطب) لتقدير الادوية ، و(الكتب التاريخية) ، و(الآثار) لتعيين الاوزان

(١) كتاب الاشربة لابن قتيبة • عني بنشره وتحقيقه المرجوم الاستاذ محمد كرد علي رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق السابق ، طبع في مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٤٧ م • ص ١٠٩ و ١١٠ •

المتعارفة . وهناك فروق ، فالدرهم والمثقال لم يحافظا على وزنيهما في الاستعمال ،
فدون العلماء ما جرى من تطورات .
وهذه أشهر كتب الاوزان :

١ - ميزان الحكمة :

من أجل كتب الاوزان وأقدمها ، جرى على أصل مبتنٍ على الحكمة
الطبيعية والجاذبية وفيه بيان الثقل الحقيقي والنوعى ، والموازن والقناطير ،
وطريق تعيينها فلا تكاد مباحثه تفرق عن مطالب اليوم في جدتها وتصلح أن
تكون أصلا للأوزان الطبية والجواهر النقيسة مما يحتاج الى زيادة عناية
واهتمام في ضبط الموازين ، ومؤلفه الشيخ عبدالرحمن الحازنى ، كبه سنة
٥١٥ هـ - ١١٢١ م وطبع بمطبعة المعارف العثمانية سنة ١٣٥٩ هـ في
حيدر آباد دكن .

٢ - روضة المتقين :

للشيخ محمد تقى بن مقصود علي الاصبهاني المتوفى سنة ١٠٧٠ هـ
١٦٤٧ م ، وهو والد العلامة المجلسى ، ذكره المجلسى فى مقدمة كتابه فقال :
« وجدت فيه ما أرانى الى ذلك - التدقيق والتحقيق - سيلا ، وأوضح لى
الى الحق دليلا ، وكان مع ذلك مقنعا بالخفاء ، محتجبا تحت الحياء . . . » (١)
ولم أقف على هذه الرسالة ، بل ورد ذكرها فى روضات الجنات أيضا .

٣ - رسالة تحرير المقادير الشرعية على المذاهب الاربعة :

تأليف العلامة عبدالقادر بن احمد الخطيب الطرابلسى (٢) طبع فى مصر
سنة ١٣١٢ هـ .

٤ - رسالة فى الاوزان :

للمولى عطاء الله العجمى .

٥ - رسالة لابن رشيد

(١) ميزان المقادير للمجلسى ص ٣ .

(٢) فهرس دار الكتب المصرية ج ١ ص ٤٢٧ .

٦ - رسالة للكندي (١)

٧ - ميزان المقادير في تبيان التقادير :

نشره المرحوم الاستاذ السيد محمود شكرى الألوسى فى مجلة المقتبس
 الغراء^(٢) ، وهو من تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن القزوينى
 صاحب كتاب لسان الخواص المتوفى سنة ١٠٩٦هـ - ١٦٨٥م . وهذا الكتاب
 من أجمع كتب الاوزان ، الا أنه يهمننا أن نعرف تطور الاوزان بعد تاريخ
 تأليفه (سنة ١٠٥٤هـ - ١٦٤٤م) والى يومنا هذا .

٨ - ميزان المقادير :

للعامة المجلسى وهو الشيخ محمد باقر المتوفى سنة ١١١١هـ - ١٦٩٩م
 ابن محمد تقى الاصفهاني . عندى نسخة مخطوطة منه وأخرى مخطوطة
 بخط ابى القاسم بن محمد تقى الجرفادقاني مؤرخة فى شهر ربيع الاول
 سنة ١٠٦٣هـ وهو تاريخ التأليف ، وطبع على الحجر سنة ١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م
 ألفه فى شهر ربيع الاولى سنة ١٠٦٣هـ - ١٦٥٣م . وجاء ذكره فى مخطوطات
 الموصل من كتب الاستاذ الدكتور داود الجلبى^(٣) ، وسمى (كتاب الارطال
 والامداد) وفى (المخطوطات العربية فى دور الكتب الاميركية^(٤)) اشار الى
 نسخة منه كتبت سنة ١٢٥٦هـ .

٩ - ميزان المقادير :

للمولى حسام الدين بن درويش الحلى النجفى ، طبع مع رسالة العلامة
 المجلسى فى مجموعة واحدة ، ألفه سنة ١٠٥٦هـ - ١٦٤٦م ، وأوضح فيه
 الاختلاف فى الاوزان وبالاخص العراقية منها ، وما كان مستعملا فى أيامه .

-
- (١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٤٢ .
 (٢) مجلة المقتبس ج ٥ ص ٧٥٥ وروضات الجنات ص ٥٥٠ .
 (٣) مخطوطات الموصل ص ٢٧٤ .
 (٤) المخطوطات العربية فى دور الكتب الاميركية ص ٦ . نشره
 الاستاذ كوركيس عواد عن مشاهداته لدور الكتب . طبع سنة ١٩٥١ م .

١٠ - رسالة في مصطلحات الاوزان اشرعية :

أتم تأليفه بالفارسية ، نجم الدين ابو القاسم في شهر رمضان المعظم سنة ١٢٨١ هـ أخذ من مجمع الجوامع و ذخائر التراكيب من الكتب المبسوطة للحكيم السيد حسين خان ابن السيد محمد هادي العقيلي العلوي الحراساني ثم الشيرازي الشهير بحكيم محمد هادي ونقلها ابو القاسم الجرفادقاني وهي في حل المصطلحات في الاوزان والنقود . عندي نسخة منها ضمن مجموعة للجرفادقاني المذكور .

١١ - كشف النقاب عن النصاب :

رسالة للمرحوم السيد علي ابن السيد مهدي البغدادي من آل السيد جواد الأسرة المعروفة ببغداد كتبها سنة ١٣٢٠ هـ - ١٩٠٢ م بطلب من الشيخ محمد طه نجف ، طبعت بمطبعة الآداب في بغداد سنة ١٣٣٠ هـ - ١٩١٢ م وتناولت الاوزان المعروفة الى اليوم في أغلب الانحاء العراقية ، فجاءت مكملة لما قبلها .

١٢ - الدر الثمين في علم الموازين :

للعامة حسن الجبرتي المتوفى سنة ١١٨٨ هـ ، وكتب فيه صورة الميزان . منه نسخة في الخزانة التيمورية كتبت سنة ١٢٣٠ هـ ^(١) .

١٣ - رسالة في الاوزان :

منقولة عن عيون الشفاء في الطب ، ولم يعين منتخبها ، وتعلق بالاوزان الطبية ، ونشاهد في الكتب الطبية فصولا في تحرير الاوزان ^(٢) . وهذه الرسالة موجزة جدا الا انها واضحة المقادير ، كتبت سنة ١٢٦٨ هـ - ١٨٥١ م والظاهر انها للسيد مهدي ابن السيد محمد جعفر الموسوي .

١٤ - كشف الاوزان في اصطلاح الميزان :

للسيد مهدي ابن السيد محمد جعفر الموسوي والد السيد علي البغدادي

(١) دار الكتب المصرية وهو من نفائس هذه الخزانة (رياضة : ٢٨٩)

(٢) القانون لابن سينا في أواخره ، وكذا في شرحه للقطب الشيرازي .

بين فيها مصطلحات الفقهاء في الاوزان والنقود لمعرفة أحكام الزكاة والكفارات والخمس ، ولم تكن كاملة •

١٥ - وجيزة في علم قواعد الاوزان :

هذه رسالة مختصرة أيضا ، ولم تكمل الا انها مفيدة • والظاهر انها للسيد مهدي المذكور ضمن مجموعة خطية عندي •

١٦ - رسالة في الاوزان والمكايل الشرعية :

للمقرئزي • طبعت باعتناء الاستاذ (تيكسن) بالمانيا سنة ١٨٠٠م^(١) •

١٧ - الافصاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان :

لابن الرفعة وهو نجم الدين أبو العباس احمد بن محمد بن علي ابن مرتفع الانصارى الشافعى متولى حاسبة المسلمين بمصر المتوفى سنة ٧١٠هـ ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١١٤٠ كما في ص ٥١٦ من فهرس دار الكتب الجزء الاول • وكان ألفها سنة ٧٠٣هـ • وجاء في (المخطوطات العربية في دور الكتب الاميركية) انه (الايضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان) كتب سنة ١٣٠٦ م ص ٣٥ •

١٧ - رسالة في تحرير وزن المثقال والدرهم :

منه مخطوطة في دار الكتب المصرية ج ١ ص ٥١٦ •

١٩ - رسالة في المكايل والموازين والنقود المصرية والفرنساوية والانكليزية :

تأليف امين عريف • طبعت سنة ١٣١٨ هـ^(٢) •

٢٠ - الموازين والمكايل :

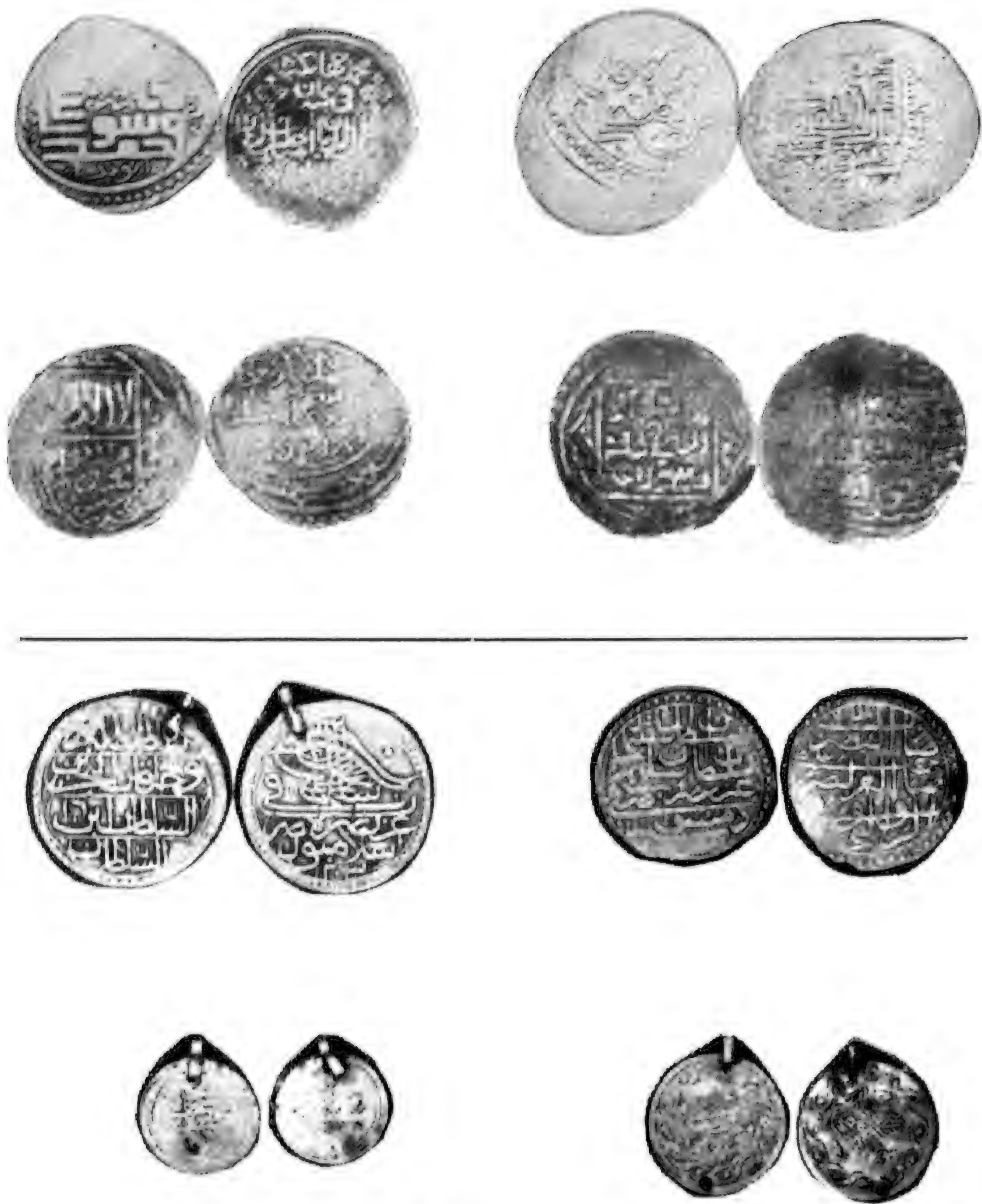
للشيخ جعفر آل كاشف الغطاء قال الاستاذ انستاس الكرملى : أنها طبعت ولم يعين مكان طبعتها •

٢١ - رسالة القمولي :

رئيس دار العيار بمصر وتوفى سنة ٧٢٧هـ •

(١) معجم المطبوعات ص ١٧٨٠ •

(٢) معجم المطبوعات ص ٤٧٧ •



(لوح رقم ٣)

نماذج : ١ - بعض نقود آل تيمور - ٢ - نماذج بعض نقود العثمانيين
متحف الآثار العراقي - بغداد

٢٢ - رسالة في توحيد الموازين في القطر المصري :

تأليف محمود حمدي باشا الفلكي ولم يتمها^(١) .

٢٣ - رسالة السبكي :

٢٤ - الخطط التوفيقية الجديدة :

الجزء العشرون منها يتعلق بالمسكوكات والاوزان .

٢٥ - كتاب الاوزان الشرعية :

كتب باللغة العربية تأليف ميرزا قاضي الدين ابن الحكيم كاشف الدين محمد الاردوكانى اليزدى . من علماء القرن الحادى عشر الهجرى كان معاصرا للشاه عباس الثانى . وفى سنة ١٠٥٦هـ كان حيا وهو من تلاميذ الشيخ البهائى^(٢) .

٢٦ - الاوزان الشرعية :

عربى من تأليف السيد محمد باقر بن ابى القاسم الحسينى التبريزى من رجال النصف الثانى من القرن الحادى عشر الفه سنة ١٠٨٨هـ^(٣) .

٢٧ - رسالة في تحديد الطول والمقاييس والموازين والمكاييل المستعملة فى مصر :

تأليف مختار باشا المصرى . طبعت فى بولاق سنة ١٨٩١م .

٢٨ - العمدة فى الاوزان :

رسالة للقزوينى ، وتعد أتقن بحثا ، تكمل غيرها ، وتتم مطالبتها .

٢٩ - تطور الاوزان وتاريخ التشريع فيها :

الاوزان قديمة ولم يضع العراق القياس بها من أيام حمورابى وما قبله ، ودامت الى اليوم ، ولحقها تطور عظيم لما نال العراق من تغير فى المعاملات ،

(١) ترجمته فى كتاب تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر تأليف الاستاذ جرجى زيدان ج ٢ ص ١٤٨ - ١٥١ . وفى معجم المطبوعات ص ١٧٠٥ وهو من وفيات سنة ١٣٠٣هـ - ١٨٨٥م .

(٢) فهرس المشهد الرضوى ج ٥ رقم ٥٢٢ وفيه تفصيل .

(٣) فهرس المشهد الرضوى ج ٥ رقم ٥٢٣ .

وان كانت بقاياها لا تزال مشهودة فللحوادث الاقتصادية والسياسية أثر ظاهر ،
وتاريخ العراق مفعم بما هنالك من وقائع ، وان التشريع عندنا يرجع الى أوائل
الاسلام ، والتاريخ والفقه عينا ذلك •

ان وحدة الوزن واصلاحه كانت من أيام عمر (رض) ، وجرت على
مقياس ثابت فلم تختلف ولكن الاحداث الاخرى ولدت أوزانا عرفية لكل
بلد ، فزاد التذبذب وكان العدول عن القاعدة الاولى ليس فيه أى مصلحة
ولكن الواقع لا يعارض وانما يوضح بما فيه ويعين ويثبت لئلا يلتبس أمره
التاريخي الذي صار واقعا ... اذ التاريخ يدون ما جرى ، والعمل يمضي
على ما تعامل الناس به •

وفي الاحكام السلطانية لابي يعلى وللماوردى تفصيل ، وأحكام واضحة
للعهد العباسي وما قبله • وأما ما بعد ذلك فقد جاء في (مسالك الابصار) ان
الرطل البغدادي ١٣٠ درهما ومثله من تبريز وهو رطلان بالتوراني • وفي
(تاريخ العراق بين احتلالين)^(١) عن الاوزان العراقية وغير العراقية ما يشير
الى الصلة الى الوزن المتعارف والشرعي ، وهكذا في القساموس المحيط
للفيروزآبادي في مادة (مكك) ، ومادة (قيراط) ، وفي آثار لغوية كثيرة • فلا
ريب أن تغير الاوزان معروف وواقع فعلا تبعا للعلاقات والحالات الاقتصادية
الطارئة من مجاورين وغيرهم ، الا أنه لم يهمل ضبط الوزن وتدوينه في آثار
خاصة • وكفى أن ننظر الى الاوزان الموجودة والى كتب الاوزان ، وما في
حوادث التاريخ فنعلم الفروق خصوصا في الاوزان التي تستدعي العناية
والاهتمام • ولحمود باشا الفلكي المصري رسالة فرنسية في المقاييس مهمة
وفيه تفصيلات نافعة ، ترجمها الى العربية زيور أفندي ، ولم يشر الى هذه
الترجمة في معجم المطبوعات • وطبعت في الجوائب سنة ١٢٩٠ هـ •

وأكبر حدث جرى في الاوزان كان وقت تساوب ايران والدولة
العثمانية في حكم العراق ، فقد شاعت أوزانها فيه فتغير الوزن عما كان

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ١٦٥ •

عليه • وفي رسالة حسام الدين الحلّي جاء تثبيت الوزن الإيراني وسماه
بـ (الشاهي) ، والوزن العثماني ودعاه بـ (الخنكاري) ويريد (الخنكاري) (١) ،
فذكر الاوزان الشرعية والعراقية •

ثم تعرض للمتعارف من الاوزان وأصلها (المئقال الصيرفي) ،
وبين ان المئقال الشرعي ثلاثة أرباعه ، كما انه أوضح ان كل أربعة من
الوزن الشاهي تعدل ثلاثة بالوزن الخنكاري •

ثم ذكر الاضعاف وان التغار (الطغار) (٢) منها يساوي عشرين وزنة ،
والوزنة أربعة أمان ، والمن اربعاً وعشرين أوقية ، والاقية خمسين مثقالاً
متعارفاً (صيرفياً) من الوزن الشاهي ، وهكذا مضى الى الخنكاري منها حتى قال :
والاوقية منه $٦٦\frac{2}{3}$ من المثاقيل المتعارفة فتعين الفرق •

ومن كل ذلك علمنا الاضعاف والاجزاء ، وهي المعلومة لحد الآن على
اختلاف أنواعها في المقادير الحاضرة ، فلم يبق خفاء في (تاريخ تطور
الاوزان) هذا مع العلم بأن المن التبريزي - ويرد ذكره دائماً - نصف المن
الشاهي فتوضح الوزن العثماني والوزن الشاهي المعاصران •

ويوضح درجة التأثير المتماثل ما جاء في تاريخ مصر لابن اياس في
حوادث سنة ٩٢٧هـ - ١٥٢١م من انه صدر مرسوم سلطاني باستعمال ذراع
جديد يزيد على الذراع الهاشمي المتعامل به بخمسة قراريط ، وسنج
نحاس وأرطال على طريقة اسطنبول فأبطل الذراع والسنج القديمين • وفي
سنة ٩٢٨هـ أبطلت الحكومة الاوزان القديمة ، وأخرجت سنج نحاس

(١) الخنكاري هو الشائع وهو مخفف خوندكاري أو خندكاري ويراد
السلطاني وأصلها (خداوندكار) أي صاحب الامر •

(٢) الطغار لفظة تركية تعني الجراب ، والوزن المعين • (قاموس
شمس الدين سامي) • ومن رأى الاستاذ الكرملّي أن اللفظة فارسية وتعني
الطشت وما مائل ولم تكن تركية ، ولا أعتقد أن هذا صواباً من جهة ان اللفظة
شاعت على يد الترك سواء في ايران أو في تركية أو العراق ، والايرانيون
استعملوا ألفاظاً عديدة وهي تركية الاصل بسبب الاختلاط وغالب ملوكهم
ترك ••• وجاء ذكر (التغار) في (كتاب الوزراء) للجهمشيارى وغيره ••• ولم يرد
لها ذكر في كتاب المعرب للجواليقي •••

وأرطال سميت بـ (العثمانية)^(١) .

ومن ثم قطع بأن أوزان الدولة شملت الممالك المفتوحة ومنها العراق وفتحته قريبة من هذا التاريخ وكانت الدولة المسيطرة لاتريد أن تعتبر الا ما كان مألوفها ، ولا تبالي ، بمعناد الاهلين . وعلى كل حال تعينت الروابط ، ولا تهمنا الاطالة بعد أن علمنا الفروق الثابتة ، والاوزان المحررة بوقتها ، وأصل تطور الاوزان كان بين العراق والدولة العثمانية وايران .

وهذه الاوزان جرى التعامل بها مدة وتبدلت نوعا في خلالها حتى أصدرت الدولة العثمانية قانونا في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ هـ - ١٨٧٥ م يحتم استعمال المقاييس الجديدة المستندة في الوزن الى الغرام^(٢) وأضاعفه وأجزائه ، والمتر^(٣) في المساحات ، والليتر^(٤) في الاكيال ، ولكن لم يعمل بها في بغداد ، وحاول مدحت باشا التعديل في الاوزان ، فأمر أن تعتبر الحقة ٤٠٠ درهم وان تعد كل ١٠ حقات مناً واحداً وان تكون ١٠ أمان وزنة واحدة ، و ١٠ و زونات تغاراً^(٥) ، فلم تتم كما رغب . وفي ١٦ صفر سنة ١٢٨٧ هـ - ١٨٧٥ م قررت الدولة وجوب توحيد المقاييس وجعلها عشرية ، وارجأت العمل بها اختياريا مدة سنتين من ١ آذار سنة ١٢٨٧ رومى الى

(١) تاريخ مصر لابن اياس ج ٣ ص ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٩٠ . وفيه تفصيل .

(٢) بحث الاستاذ الكرملى وبين انه مترجم عن اليونانية في العصور العباسية ، ولكن المستعمل اليوم يختلف عنه تماما فيتركز على اصل ثابت ، وشاع بلفظ (غرام) او (جرام) .

(٣) المتر قامت مقام الذراع المعمارى ويساوى ٧٨٠ ر . من المتر والذراع المعتاد وهو (ذراع السوق) ٦٨ ر . منه و (الاندازه) ٦٥ ر . منه .

(٤) قال الاستاذ الكرملى : الليتر بلا ياء أى (لتر) وان الرطل مأخوذ منها ولكن الملحوظ أن الليتر كيل والرطل وزن وهنا الفرق كبير جدا وقد ينوب الواحد مناب الاخير . . . وجاء الرطل استعمالا قديما في أول الاسلام فمن المحتمل الاخذ من العرب أيام النهضة وفي مثل هذه تاريخ الاستعمال لدى كل قوم يعين أصلها أو الاخذ بها . واليونانية لم يتعين لنا تاريخ الفاظها بوجه الصحة ، وان المعاجم لا تعين تاريخ ظهور اللفظ الا قليلا .

(٥) الزوراء عدد ٢ في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ هـ .

آذار سنة ١٢٩٠ وبعد انقضاء المدة يكون التنفيذ اجبارياً^(١) ، وألحق بذلك نظام في طريقة التطبيق^(٢) .

مرت الايام ، وتكررت الاوامر ، فلم ينجح المشروع من جهة أنه غير مألوف ، وفي تاريخ العراق بين احتلالين سلسلة هذه التحولات ، ودخلت مقاييس أخرى مثل (الأونس) والبوصة أو الانج واليارد والقدم ، والمشاركة ، تبعاً لاشتباك المعاملات . وفي أيامنا هذه أصدرت الحكومة العراقية في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٤٩هـ - ٢٠ نيسان سنة ١٩٣١م قانوناً في الموازين والمقاييس ، يتضمن لزوم استعمال النظام العشري وألغت به جميع القوانين والبيانات والانظمة المتعلقة باستعمال الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن المخالفة لاحكام هذا القانون . ثم أصدرت النظام المؤرخ ٢٥ صفر سنة ١٣٥٨هـ و ١٥ نيسان سنة ١٩٣٩م منعت به استعمال غير النظام العشري ضمن حدود أمانة العاصمة وقضاء الكاظمية وغالب الألوية العراقية^(٣) . ولا يزال العمل جارياً بذلك القانون وهذا النظام الى اليوم .

وعلى كل حال تستند الاوزان القديمة الى (الدراهم والمقال) وعلى هذين يدور البحث . ولكن المكاييل غير متقنة مثل الوزن وهذه المكاييل تستعمل في المائعات أو الحبوب مما لا يتفاوت المقياس فيه كثيراً والعراق راعى الاوزان أكثر . . .

٣ - الدرهم :

وزن ونقد معا ، وتعين وزنه بالنقود الشائعة قبل الاسلام ، ثم عدل فصارت

(١) صدر القانون بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦هـ في المقاييس الجديدة وطبع باللغة العربية في ٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٦هـ في المطبعة العامة يحوى ١٥ مادة وفي المادة ١١ منه منع استعمال الاوزان والمساحات العتيقة في الممالك العثمانية اعتباراً من شهر مارت سنة ١٢٩٠ رومية . وما قبل ذلك كان للاهلين الخيار كما تنطق المادة (١٠) منه . وعندى نسخة عربية مطبوعة في التاريخ المذكور منه .

(٢) الدستور القديم ج ١ ص ٧٤٤ و (مجلة امور البلدية) ج ٥ ص ٧١٣ .

(٣) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١م . ص ٤٤٠ ولسنة

١٩٣٩ م . ص ١٢٣ .

كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، ويساوى ٧ ر • من المثقال ، الا ان وزنه اعتراه
بعض التحويل فى التعامل ولدى الاطباء^(١) ويقابله ٣٢٥٧٣٦٢٥ ر • من
الغرامات • واجزاؤه :

(١) الدرهم = ٦ دوانق ، وهى الاغلب • وفى رد المختار الدرهم
الشرعى ١٤ قيراطا • والدرهم المتعارف ١٦ قيراطا والدرهم الشرعى ٥٦ حبة
والعرفى ٦٤ حبة ولكن ابن عابدين استدرك بأن القيراط الشرعى ٥ حبات • •
ثم قال والحبة يراد بها الشعيرة •

والمثقال المعروف الآن ٢٤ خرنوبة (خروبة) • والقيراط فى عرفنا هو
الخرنوبة • • فيكون المثقال ٩٦ شعيرة أو حبة • • •
والدرهم العرفى المعروف الآن بمكة - كما نقل عن بعض المحشين -
وكذا فى المدينة وفى الحجاز هو المسمى فى عرفنا بـ (القَفْلَه) على وزن
تمرة وهو ١٦ خرنوبة وكل خرنوبة ٤ حبات قمح أو شعيرات • • فالمثقال
العرفى ينقص عن الشرعى (٤ حبات) • وقال المثقال بمصر ١/٥ من الدرهم • •
وتهم الاشارة هنا الى ان الشافعية والحنابلة يختلفون فى مقادير الدرهم
واجزائه ومن ثم يتغير نصاب الزكاة وفى (سكب الانهر) أقوال كثيرة فى
تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاح والتفصيل فى رد المختار
ج ٢ ص ٢٩ وما يليه • •

- (٢) الدانق = ٢ من القراريط • وقيراط الدرهم غير قيراط المثقال •
- (٣) القيراط = ٢ من الطساسيج •
- (٤) الطسّوج = ٢ من حبات الشعير •
- (٥) الخردلة = ١/٤ من الحبة •
- (٦) الفلس = ١/٨ من الحبة •
- (٧) الفتل = ١/٢ من الحبة •
- (٨) النقيير = ١/٤ من الحبة •

(١) دائرة المعارف : للبستاني ج ٧ ص ٦٧٠ •

(٩) القطمير = $\frac{1}{732}$ منها •

(١٠) الذرة = $\frac{1}{248832}$ منها •

(١١) الهباء = $\frac{1}{2374824}$ منها •

وبعض هذه مستعمل في الاوزان الدقيقة ، وبعضها غير مستعمل^(١) ، واضعافه :

(١) الاوقية او الوقية^(٢) = ٤٠ درهما أو ٢٨ مثقالا ، ولها مقادير أخرى عند الاطباء كما في القانون وشرحه للقطب الشيرازي ، وفي مؤلفات عديدة •

(٢) الاوقية = $\frac{1}{8}$ من الاساتير ، وهناك اختلاف أيضا ، او $\frac{1}{12}$ من الاستار •

(٣) الاستار = $\frac{1}{5}$ من المناقل •

(٤) المثقال = $\frac{1}{7}$ من الدرهم او $\frac{1}{81143}$ غرامات •

(٥) النواة = ٥ دراهم •

(٦) الرطل = ١٢ أوقية •

(٧) المن أو المنا = ٢ من الارطال •

(٨) الكيلجة = $\frac{1}{8}$ من المنا ، أو $\frac{3}{8}$ من المنا •

(٩) المد = $\frac{1}{8}$ من الكيلجة •

(١٠) القفيز = ٨ مكايك = ٢٩٧٠ مثقالا •

(١١) الكر = ٦٠ قفيزاً = ٤٠ أردباً وهو مكيال للعراق و = ١٧٨٢٠٠ مثقالا أو $\frac{8573}{9}$ غرامات •

(١٢) الأردب = $\frac{1}{5}$ من القفيز أو ٢٤ صاعاً = ٦ ويات وهو مكيال بمصر = ٤٤٥٥ مثقالا •

(١) القاموس المحيط ورسالة القزويني •

(٢) ضبطها الخفاجي في شرح درة الفواص وفصل القول في التنبيه

على ما يعرض من غلط : طبعة الجوائب ص ٩٢ •

(١٣) الصاع = ٤ أمداد ، أو $\frac{5}{4}$ عند الحجازيين و ٨ أرطال عند العراقيين . والصاع الحجازي وهو صاع النبي (ص) مثل قفيز الحجاج ومثل الربع الهاشمي والمختوم الهاشمي والاول ٣٢ رطلا كما في كتاب الخراج^(١) . ويسمى الصاع القفيز أو الشابرقان أيضا فهو مشترك في الكيل والوزن .

(١٤) الوسق = ٦٠ صاعا بصاع النبي (ص) والخمسة أوسقة تساوي اليوم وسقين .

(١٥) الوبة = ٢٤ أو ٢٢ مداً = ٣ كيلجات . وهذا هو الصواب في ضبطها .

(١٦) المكوك = ١٥ من الصاع . هذا ليس على إطلاقه . وإنما يتعين المكوك بالوبة دون غيرها . والمكوك يساوي $\frac{1}{4}$ من الوبة .

(١٧) القنطار = ٢٠ رطلاً .

وهناك أوزان أخرى مثل (النش) وهو عشرون درهماً .

٤ - أضعاف الدرهم :

هذه مختلفة جدا ويصعب تعقبها في الانحاء العراقية جميعها ، والمستعمل منها اليوم :

(١) الأوقية = ١٠٠ درهم ، وهو الدرهم التابع للمنتقال المتعارف كما مرّ وتجبر فيها ٤ دراهم والافالظاهر ٩٦ درهماً .

(٢) الحقّة^(٢) = جاءتنا من طريق العثمانيين ، وهذه ٤ أوقيات أو ٤٠٠ درهم ، وهي حقّة استنبول وتبلغ ١٢٨٢ غراما . وأما حقّة بغداد فهي ٤ كيلو غرامات ، والحقّة العطارية ١٢ أوقية ، والحقّة القديمة ٢٥ من حقّات استنبول ، وهي عين الاوقية البصرية .

(١) كتاب الخراج ص ٦٣ و ٦٥ للإمام أبي يوسف .

(٢) قال الاستاذ الكرملی : ان الحقّة أصلها يونانية .

(٣) الجارك = ربع المن وهو ١ر٥ حقة • وهي لفظة فارسية معناها واحد من أربعة وهو الربع • أصلها (جاريك) •

(٤) الرطل^(١) = ٣ حقات •

(٥) المن أو المنا = ٦ حقات وفي الحقيقة ٦ر٢٥ ، و(عيار التقى) منه يساوى ١٢ر٥ من حقات استنبول ، ويستعمل في الصوف والدهن ، وهو ضعف من استنبول والمن العطارى ٧ر٢٥ حقات أو ان ١٢ من استنبول يساوى ١٠ أمان عطارية • وفي الموصل المن الكبير يساوى ١٠٤ أواقي •

(٦) الوزن = ٢٤ حقة وتجبر الى ٢٥ فتساوى ١٠٠ كيلو غرام ، ويقابلها ٧٨ حقة استنبول ، والوزنة القديمة ٢٤ حقة كل حقة ٢ر٥ بالوجه المذكور ، ولا تزال كذلك في بعض الانحاء ، وفي البعض الآخر تساوى الوزن ٥٠ حقة استنبول ، وفي عانة الوزن ٨ أمان ؛ والمن ١٠ حقات استنبول •

(٧) التغار أو الطغار = عشرين وزنة ويختلف بالنظر للمتعارف من الوزنات • ورد ذكره في كتاب الوزراء للجهمشيارى •

هذا ، وغالب هذه الاوزان من صوف وعطاريات وما مائل يجرى فيه ما يسمى بـ (التَرَكَ) ، وهو تابع للتعامل أو لمقدار ما في الموزونات من الفضلات والمستهلكات وهكذا •

٥ - المثقال :

مرّ ان كل عشرة دراهم ٧ مثاقيل شرعية ، ويساوى ٢٠ قيراطا في العراق ، وفي مكة والشام وبعض البلاد ٢٤ قيراطا • وهو مختلف الوزن عند الاطباء ، وفي الاستعمال يساوى ٤ر٨١١٤٣ من الغرامات • والمثقال الصيرفي أكبر من المثقال الشرعى فأما الشرعى فانه يساوى ٧٥ر٠ الصيرفى ، والمثقال

(١) الرطل - على ما جاء في الكنز المدفون - مختلف الوزن بالنظر للبلدان والاقطار راجع ص ١٢٧ من طبعة بولاق •

العراقي مختلف عند الاصناف فلدى الصاغة يزيد عليه $\frac{1}{7}$ من الحبة أو أن كل ١٤ مثقالا عربيا أو عراقيا ١٥ مثقالا صيرفيا ؛ ولدى الجوهرين يزيد $\frac{1}{3}$ من الحبة أو أن كل ٢٥ ر. تساوى ١٠ مثاقيل صيرفية ؛ والاختلاف فى تقدير الحبة من الشعير والا فهو عند الكل ٢٤ حمصة ، وكل واحدة يختلف اعتبارها بحبات الشعير الا ان النسبة ثابتة بين الدرهم والمثقال فكل سبعة مثاقيل تساوى عشرة دراهم صيرفية اذا كان المثقال كذلك وعربية أو عراقية اذا كان كذلك . والمثقال الشرعى يساوى ٧٥ ر. من المثقال الصيرفى .

وهذه الاضعاف والاجزاء تعين مقادير المثقال بالنظر اليها :

- المثقال = ١ من الدرهم
- الاستار = $\frac{4}{5}$ مثاقيل
- الاوقية = $\frac{1}{2}$ من الاستار
- الرطل = ١٢ أوقية
- المنا = ٢ رطل
- الكيلجة = $\frac{1}{8}$ من المنا

الوية = ٢٢ أو ٢٤ مدآ بمد النبى (ص) وتساوى ٣ كيلجات = ٤ صوع

- المكوك = $\frac{1}{4}$ من الوية
- القفيز = ٨ مكايك
- السكر = ٦٠ قفيزاً = ٤٠ أردبا
- الأردب = ٦ ويات

وهذه ذكرها الفيروز ابادى فى القاموس المحيط الا أن الآخرين تعرضوا لها ، فلا يكتفى بما ذكر هنا ...

والاوزان العربية شاعت عندنا بطرق مختلفة من جهة الترجمة ، وأقوال السياحين ومن المقاييس فى الصحف والمجاميع المتداولة وهكذا لا يخلو

الكثير من التعرض لها مثل البنت والجالون (الغالون) وفي كتب الحساب
مباحث في المقاييس وتحويلها ...

٦ - اجمال :

ومجمل القول أن الاوزان كالمقاييس الاخرى تستحق العناية والضبط
من جراء علاقتها بالنقود وبالنصاب الشرعي ، ومن جهة تقدير الحالات
الاقتصادية ، وتفهم الحوادث التاريخية وهذه المعرفة لازمة ، واليوم اشتبكت
معاملات الناس ، وتأهبت الفكرة بقبول ما هو صالح .

هذا ، ومن واجب الحسبة أو البلدية أن تراقب العيارات في الاوزان ،
وتضرب على أيدي المعتدين ، وان تجعل لها (اماماً) وهو العيار الاصل المتقن ،
وتحتفظ به ، ويتداول الناس العيار أو السنجات (الصنجات) ، و(القبان) .
وكانت هذه المراقبة على الوزن مرعية من أول الاسلام ، ويلاحظ فيها
السلامة في المعاملة والعناية بها . وفي آيات عديدة جاء الحض على ذلك كما
في قوله تعالى :

« وأقيموا الوزن بالقسط ، ولا تخسروا الميزان » وآية « وأوفوا الكيل
والميزان » وآية « ويل للمطففين » ، وآية « وزنوا بالقسطاس المستقيم » وفيها
تنبيه للمسلمين الى أن لا يخرجوا عن الوزن بالقسط المستقيم ، وكل
ما يؤدي الى الاتقان مقبول شرعا .

النقود في العهد العثماني (١)

نقود العراق في مختلف أدوارها لم تستقر على حالة ، بل نالت أوضاعا
مختلفة جدا . وفي العهد العثماني حصل تحول يكاد يعادل جميع العهود
الاخرى لطول المدة وكثرة التطورات والحوادث ؛ وعلاقتنا بها مكينة من
نقطة التاريخ الاقتصادي السياسي ، وتعد من خير الوسائل للتعرف بالمعاملات

(١) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ٤٥ - ٤٩ .

ودرجة السيطرة والالفة والقوة والضعف ، فتفسر بها الحوادث حينما تسكت النصوص التاريخية في تحليل تلك الحوادث وتتصل بنا اتصالا مباشرا •

رأيناها في صدر الاسلام أزال التذبذب الحاصل في النقود المختلفة الوزن ، فأصلحت ووحدت أوزانها ، ثم عيارها وهكذا حتى تكاملت ؛ وسيطرت الحكومة عليها لتكون خالصة العيار ، موحدة الوزن بقدر الامكان • الا انا وجدنا الحكومات الاخيرة ، لا سيما في العهد العثماني قد جعلتها واسطة ربح ، وطريق جباية ، فصارت ضريبة لدفع أزمة مالية •

والعراق تجاه ذلك أذعن تارة وجمع أخرى ؛ وفي كل أحواله لم يضع من يده الميزان الاقتصادي فكان يقدر النقود بمقاديرها الحقيقية • ولعل وضعه الجغرافي وروابطه المالية مع الاقطار المجاورة سهل مهمته في نهجه الاقتصادي ، فتعد في أوضاعه ولم تؤثر عليه الدولة في نظامها العام • وفي الواقع لم تكن للدولة العثمانية علاقة بنا مهمة وانما نرى بعض الوقائع والروابط واهية أو قليلة الأثر جدا للبعد وتكاد تكون منتفية أو لم تكن علاقتها مباشرة • ولما فتحت العراق سنة ٩٤١ هـ - ١٥١٦ م قويت الروابط وكثرت الصلات فاستمرت الى سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م •

وفي خلال هذه المدة شاعت نقود كثيرة ، مختلفة تستحق النظر والالتفات من جراء شدة تدخل الدولة في أمر النقود ، وتعند العراق • ومن مسهلات ذلك التزاحم الاقتصادي السياسي بين ايران والدولة العثمانية وهو ليس بالقليل ، وكذا انتشرت نقود الآخرين ، فاضطرت الى التقليل من الضغط • ولكن هذه النقود صعبة الحصول ومن الصير جدا الاحاطة بها ، وهي متفرقة في المتاحف ، وفي حوزة أشخاص لا يحصون ، والمعروف منها كبير الفائدة • ومن جهة أخرى أن الناس لا يتعاملون الا بالذهب والفضة ، أو بسعرهما الواقعي ، كالنقود الاجنبية • وكذا الوثائق التاريخية تعين لنا سنى الضرب ، والتحول المستمر عليها ، فتكون موضحة للنقود الموجودة ومفسرة لأوضاعها •

ومباحثنا تناول :

- ١ - النقود العراقية ، وهي من ضرب المدن العراقية •
- ٢ - النقود العثمانية ، دخلت العراق بدخول الفاتحين منهم •
- ٣ - النقود للاقطار الاخرى ومنها الايرانية •

وفي هذه ما يعين حالة المملكة ، والصلات الاقتصادية والتجارية والروابط الاسلامية كالحج والزيارات والنقود من أبرز ظواهرها ؛ طرأ عليها من التغير والتأثر بالسلطة ، ونالتها معاكسات من الاهلين • ومن المحقق أن بقاء الحكم العثماني مدة طويلة لا يعنى الاحتفاظ بحالة لا تبدل في الاقتصاد وفي السياسة • وكل ذلك تجلى في النقود ، فتحصل من مجموعها معرفة لا بأس بها ، وتيسر الاطلاع على درجة النقود وما لحق بها من وهن أو ضعف • هذا مع العلم ان توحيد الضرب لم يحصل الا في وقت متأخر ، وكانت شارة الدولة واضحة واحتفاظ العراق بنقوده ناجم من ضعف السلطة وعدم التبادل الاقتصادي وهذا الاخير أهم سبب •

أما توحيد النقود فانه لم تتأهب له الفكرة الا في وقت متأخر ؛ ولما أن التفتت الدولة الى ذلك كانت العوائق حائلة في بغداد ، ولعل هذه أهم الاسباب ؛ وكانت دور الضرب في العراق متعددة فاقصر على بغداد منها ثم ألغيت من بغداد أيضا وعادت لما شعروا من حاجة ، ثم ألغيت نهائيا • ومن هذه يتعين لنا (تاريخ تطور النقود في العراق) خلال الحكم العثماني •

المراجع :

مرّة الكلام على بعضها ، وبينها كتب النقود ، وهناك الحوادث اليومية وفيها ما يُعين على الاتصال بما جرى ، والغرض أن نعرف الأثر لا أن نتناول النقود العراقية مجردة ، ولا النقود الاخرى • والكتب المؤلفة في هذا الباب كثيرة • ولا تهمنا الا جهة العلاقات ، والأثر المشهود ، أو الحالة العامة •

ومما عولنا عليه :

١ - اصول مسكوكات عثمانية واجنبية :

من أجل الآثار في بحثه ، طبع سنة ١٣٠٢ هـ ألفه مدير المسكوكات السابق (دار الضرب) سليمان سودى المتوفى سنة ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م وهو من الكتب التى لم تنقطع الاستفادة منها حتى اليوم ، ومؤلفه من أكابر رجال المال فى الدولة ، ذهب الى الغرب مرارا للتعرف بما هناك من مناهج مالية ، وآثاره الأخرى مثل (دقتر المقتصد) وترجمة (كتاب النقود القديمة والإسلامية للمقرئى)^(١) و(التقويم الدائمى) و (المباحث المالية) تدل على قدرة كاملة فى التاريخ والسياسة والمالية .

٢ - نقد واعتبار مالى :

هذا من أشهر الآثار فى النقود ، طبع فى جزأين سنة ١٣٣٣ هـ - ١٣٣٤ هـ ومؤلفه حسن فريد بك مدير إدارة المسكوكات الشاهانية (دار الضرب) وناظر المصرف العثمانى ، ومدرس النقد والاعتبار المالى فى المدرسة المالية باستنبول ، أخرج هذا الكتاب بنتيجة تتبعات كبيرة ناجمة عن معرفة وخبرة علمية وتجولات فى المتاحف ودور الضرب .

٣ - بهجة المشتاق فى بيان حكم زكاة الاوراق :

تأليف أحمد بك الحسينى ، طبع سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩١١ م بالقاهرة ، ومباحثه خاصة بالاوراق النقدية وبيان مكائنها الشرعية والقانونية وفيه استعرض المؤلف العملة فى مختلف الأصقاع والممالك ، وعين وضعها المالى وأورد النصوص الشرعية المتعلقة بالموضوع وقرر حالتها .

٤ - خطاب جاويد بك وزير المالية فى الاوراق النقدية :

وهذا من أهم ما كتب فى النقود للعهد العثمانى ، كان خطب فى

(١) لم أقف على هذا الكتاب وفى أيامنا الحاضرة نقل الى التركية من جديد وصدره مؤلفه (ناقله) بمقدمة مهمة، ولعله لم يشاهد ترجمته المشار اليها، ولم يعرف بها والملاحظ ان المترجم الحق بالكتاب تصاوير النقود ، فجاء مفيدا أو كان اشبه باستعراض تاريخى للنقود .

مجلس النواب بتاريخ آذار سنة ١٣٣٣ الرومى و ١٠ آذار سنة ١٣٣٤ الرومى أيضا فنشر فى تقويم الوقائع وفى الجرائد المحلية باستنبول وطبع برسالة فى اللغة التركية وبالأفرنسية أيضا • فكان له قيمته ، وصار مرجع الباحثين فى موضوع الاوراق النقدية • وصاحب هذا الاثر من أكبر رجال المالية ، برزت مواهبه الحارقة فى الاقتصاد ولكن العقول الكبيرة لا تستطيع أن تغير مجرى الحوادث التاريخية أو تعدل فيها الا قليلا • وقد جاء على هرم الدولة وانحلال ماليتها ، فلم يجد التنظيم ، وقد عجلت الحرب العالمية الاولى فى هذا الانحلال •

٥ - تاريخ اوراق نقدية والغاي قوايم نقدية :

وهذه مقالات صدرت فى (مجموعة فنون) من عدد ٣ الى ١٠ بقلم منيف باشا وزير المعارف الاسبق فى الدولة العثمانية سنة ١٢٧٦هـ - ١٨٧٩م وهى فى تاريخ الاوراق النقدية وتوفى فى ٢٢ كانون الثانى سنة ١٣٢٥ رومية^(١) •

٦ - دفتر مسكوكات عثمانية :

أصدره (ياسقال بيله زكجى أوغلي) باسم الجمعية العلمية العثمانية ، وهذا مما اعتمدته الآثار المذكورة أعلاه •

٧ - مقالات توحيد بك :

فى تاريخ عثمانى انجمنى مجموعته لرى (مجاميع لجنة التاريخ العثمانى) •

٨ - لائحة عبدالله افندى تاتارجق :

هذا الرجل أراد القيام باصلاح النقود فقدم هذه اللائحة لدولته • وأورد نصوصها احمد جودت باشا ، وأضاف اليها آراءه فى تاريخه^(٢) •

٩ - الخطط التوفيقية لمصر :

تأليف علي مبارك باشا • طبعت سنة ١٣٠٦هـ ، وجاء فيها مباحث عن

(١) ترجمته الموسعة فى سالنامه ثروت فنون التركية لسنة ١٩١٠ م ص ١٩٩ وما بعدها ، وكان قد اصدر (مجموعة الفنون) •

(٢) تاريخ احمد جودت باشا ج ٥ ص ٢٨٩ - ٢٩٣ •

النقود والاوزان في الجزء العشرين منها • وجاء فيها البحث عن العيار والاوزان وبين حوادث التحولات في النقود وأوضح عن بعض النقود ما يصلح للأخذ •

١٠ - رسالة في النقود للمناوي :

ورد ذكرها في الخطط التوفيقية •

١١ - تاريخ احمد راسم (رسمي وخريطة عثمانلى تاريخي) :

وفي هذا التاريخ مباحث في النقود • والمهم انه يتعرض لاسمائها وعلاقاتها بالمعروف من هذه النقود والتسميات فيه أو ذكر اسماء النقود في تاريخ الدولة العثمانية • وهو على اختصاره جدير بالعناية • طبع سنة ١٣٣٠هـ • وقد مرّ بنا بيان كتب المسكوكات وكتاب النقود العربية فلا نعيد ما سبق ذكره •

١٢ - دار الآثار العراقية العامة :

فيها مجموعة من النقود العراقية وغيرها لا يستهان بها • وتعد من أهم المراجع للنقود •••

وهذه المراجع كلها عميمة النفع للعلاقة المشهود ، وهي وان لم تكن خاصة بالعراق لا شك انها ذات صلة كبيرة به • وأملنا أن تتكامل الجهات العائدة لنا ، وهذه المراجع مفيدة للتبسط والتوسع ، والتفسير والايضاح ، ونستعين بها لمعرفة نصوصنا التاريخية ووقائعنا اليومية ونعتمد نفس النقود الموجودة •

النقود العراقية (١)

غالب المراجع وان كانت تخص الدولة العثمانية أو الدول الأخرى الا أن التأثير لا ينكر ، ويتجلى في (النقود العراقية) • وهذه استمرت من أوائل

دخول العثمانيين الى سنة ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م ، فكان العراق يتعامل بما ضربه من نقود ، وشاعت أيضا (نقود الدولة) ، و (نقود الاقطار الأخرى) ، وبقي هذا الى آخر العهد العثماني .

والنقود العراقية تأثرت بما للعثمانيين وتطورت بتطورها ، وكان الضرب في مواطن متعددة ثم اقتصر على بغداد ، وان النماذج الموجودة تنبئ عما وراءها . وكان الضرب في مختلف الأنواع من ذهب وفضة ونحاس ، الا أن الدولة عطلت الضرب في أيام السلطان عثمان الثالث (١١٦٨ هـ - ١١٧١ هـ) في بلادها ومنها بغداد وحصرته باستبول في أيام السلطان مصطفى الثالث (١١٧١ هـ - ١١٨٧ هـ) ولم يستثن الا مصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر .

هذا ما قاله اسماعيل غالب ، ولم نشر على نقود عراقية في هذه الايام ليتعين خلاف ما ذكر ، الا أنه لم يستمر الانقطاع طويلاً ، وانما عادت بغداد الى الضرب ، ولم يقع الضرب في غير العاصمة من البلاد العثمانية الا قليلاً كأن يزور السلطان أدرنة او بروسة ، فتضرب النقود فيها تذكراً لهذه الزيارة .

الدنانير العراقية

هذه شوهدت نماذجها المضروبة في بغداد في كتب المسكوكات ، وفي متحف الآثار العراقية ، ولا تختلف عما كانت عليه أيام ذى الفقار ، ثم حصل تطور تبعاً للعصور وأيام السلاطين حتى أواخر العهد العثماني .

١ - أيام السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ هـ - ٩٧٤ هـ) :

- (١) سنة ٩٥٠ هـ - ١٥٤٤ م في بغداد .
- (٢) سنة ٩٥٨ هـ - ١٥٥٠ م في بغداد .
- (٣) سنة ٩٦٠ هـ - ١٥٥٢ م في بغداد .
- (٤) سنة ٩٦٠ هـ - ١٥٥٢ م في الحلة ، لم يقرأ تاريخ الضرب .

(٥) سنة ٩٦٠ هـ - ١٥٥٢ م في الموصل ، لم يقرأ تاريخ الضرب .
ونص المضروب في أيامه : (سلطان سليمان بن سليم شاه ، عز نصره ،
بغداد ، ضرب سنة ٩٥٨ هـ) في صفحة ، والتركيب جاء فيه تقديم وتأخير
لبعض هذه الألفاظ ، وفي الأخرى (ضارب النضر) . والمضروب في الحلة
جاء في جانب منه (العدل الكامل ، سلطان أبو اللطف ؛ سليمان شاه ابن
سلطان سليم ، عز نصره) ، وفي الجانب الآخر سلطان البرين والبحرين ،
ضرب حلة ، خادم الحرمين الشريفين) ، وفي الموصل جاءت الكتابة بلفظ
أوجز .

٢ - أيام السلطان سليم الثاني (٩٧٤ هـ - ٩٨٢ هـ) :

- (١) دينار مضروب في بغداد لم يوضع له تاريخ .
وهذا لا يفرق عن سابقه الا بذكر اسم السلطان .

٣ - السلطان مراد الثالث (٩٨٢ هـ - ١٠٠٣ هـ) :

- (١) سنة ٩٨٢ هـ - ١٥٧٤ م في بغداد ، تعددت . وفي بعضها لم
يقرأ التاريخ .

- (٢) سنة ٩٨٢ هـ في الموصل تعددت ، وفي بعضها لم يقرأ التاريخ .

٤ - السلطان محمد الثالث (١٠٠٣ هـ - ١٠١٢ هـ) :

- (١) سنة ١٠٠٣ هـ - ١٥٩٤ م في بغداد ، وتعدد الضرب .

٥ - السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ هـ - ١٠٤٩ هـ) :

- (١) سنة ١٠٤٣ هـ - ١٦٣٣ م في الحلة^(١) .

- (٢) سنة ١٠٣٥ هـ^(٢) .

وهذه غريبة في بابها ، والأخيرة من ضرب حافظ أحمد باشا في

(١) (مسكوكات اسلاميه) : احمد ضيا ص ٥٣ طبع في سنة ١٣٢٨ هـ
بإسطنبول .

(٢) تاريخ نعيما : ج ٣ ص ٣٦٨ ، مجلة غرفة التجارة ج ٤ ص ٣٩٧
من مقال للاستاذ يعقوب سرقيس .

الاعظمية ، والسلطان لم يستول على بغداد في هذا التاريخ • ولعل الاطراف بقيت بأيدي العثمانيين أو أعيدت ذكريات ذى الفقار في المضروب في الحلة ، واما المضروب في الاعظمية فلم نثر على نموذج منه •

٦ - السلطان محمد الرابع (١٠٥٨ هـ - ١٠٩٩ هـ) :

(١) سنة ١٠٥٨ هـ - ١٦٤٨ م في بغداد • ومن هذا التاريخ الى أيام السلطان محمود الثاني لم نثر على نقود ذهبية •

٧ - السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ هـ - ١٢٥٥ هـ) :

(١) سنة ١٢٣٨ هـ - ١٨٢٢ م في بغداد^(١) •

(٢) سنة ١٢٤٧ هـ - ١٨٣١ م في بغداد وهذه كتب على وجه منها (زمان سلطان السلاطين عدلى - طغرا) وفي الوجه الآخر (محمود خان غازى ، ضرب في بغداد ١٢٤٧ هـ) •

ويسمى هذا النقد بـ (خيرية) ، وفي نقود هذا السلطان ذكر تاريخ جلوس السلطان وبيان سني الضرب ، ومن المؤكد ان سني الضرب أكثر من هذه الا انها غابت عنا خصوصاً الدناير منها • ومن الضروري مراجعة المتاحف للوقوف على أمثلة تعيّن سني الضرب بالضبط • لما كان لم يعرف عنه شيء من نقود بغداد • وجل ما نعلمه ان الضرب في الايام الاخيرة كان بغير ناقص ولم تظهر النقود بمظهر كامل ، وجاءت تقليداً لنقود استبول على ما سيأتى •

الدراهم العراقية

عرف المضروب منها سنة ٩٤٢ هـ - ١٥٣٥ م واستمر الضرب الى سنة ١٢٤٩ هـ ، وهذه أشهرها :

(١) سنة ٩٤٢ هـ - ١٥٣٥ م بغداد وبوزن درهم و٦ قراريط أو ٦٥٠ •

(٢) سنة ٩٤٧ هـ - ١٥٤١ م في بغداد بوزن درهم و٦٥٠ •

(٣) سنة ٩٦٠ هـ - ١٥٥٢ م في بغداد بوزن درهم و ٧٥٠ وهناك

نقود ليس لها تاريخ بيّن •

(١) منه في المتحف العراقي في بغداد •

- (٤) سنة ٩٥٦ هـ - ١٥٤٦ م بغداد ، ربيعة بوزن ٣٥ ر من القراريط .
- (٥) سنة ٩٥٨ هـ - ١٥٥٠ م في بغداد ربيعة بوزن ٤ قراريط .
- (٦) سنة ١٠٠٠ الموصل ، عدة نقود بوزن درهم و ٤ قراريط ، ومنها بوزن ٦ قراريط .

هذه في أيام السلطان سليمان .
وأما في أيام السلطان سليم الثاني فهي :

- (١) سنة ٩٧٤ هـ - ١٥٦٦ م بغداد وبوزن درهم و ٣ ١/٤ من القراريط .
وهناك مسكوكات أخرى لم يعرف تاريخها ، وهي من ضرب هذا السلطان^(١) .

وكان الدرهم المضروب في أيامه يسمى (سليماً) . وهذا غير السليمي المنسوب الى السلطان سليم الثالث على ما سيجيء^(٢) ويقال للدراهم المضروبة ببغداد لكل منها (بغدادى) بوجه عام .

وفي أيام السلطان مراد الثالث ضرب من النقود :

- (١) سنة ٩٨٢ هـ - ١٥٧٤ م في بغداد ، وهي مختلفة الوزن ، وفي بعضها طغراء . وفي الموصل .

- (٢) سنة ٩٨٤ هـ - ١٥٧٦ م في بغداد مختلفة الوزن .

- (٣) سنة ٩٨٨ هـ - ١٥٨٠ م في الموصل .

وفي تاريخ نعيما انه نصبت دار ضرب في قلعة الامام الاعظم (أبى حنيفة) ، وشرع بضرب (شاهية بغداد^(٣)) وذلك سنة ١٠٣٥ هـ .

ووجدت نقودا لا يقرأ تاريخها وهي متعددة ومتكررة وبينها ما هو

(١) المتحف العراقي و(مسكوكات عثمانية) ج ١ ص ٣٣٠ - ٣٣١
و(تقويم مسكوكات عثمانية) ص ١٢٧ (مسكوكات اسلامية) ص ٥٠ .

(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ١٧٢ من مقال للاستاذ يعقوب سرقيس .

(٣) مباحث عراقية ج ١ ص ٣٤٦ .

صغير جدا • وفي أيام السلطان محمد الثالث لم نثر الا على درهم واحد ممسوح من ضرب بغداد واشتهرت (الحمدية) في هذه الايام وسيأتي الكلام عليها • وفي الدرهم ضربت (طغراء) • وفي أيام السلطان ابراهيم وجدت دراهم لا يقرأ تاريخها وهي من ضرب بغداد ، وفيها (الطغراء) ولفظ (المظفر دائماً)^(١) • وهكذا في أيام السلطان محمد الرابع عشر على نقد مؤرخ في سنة ١٠٥٨ هـ وهو من ضرب بغداد في المتحف العراقي ، وهناك نقود في أيامه ليس عليها تاريخ ، ومن هذه النقود ماله آحاد (٩) فيكون تاريخه سنة ١٠٤٩ هـ وآخر آحاده (٤) يعني سنة ١٠٥٤ هـ • وفي أيام هذا السلطان شرعت الدولة بضرب نقود جديدة ، ومن ثم تشاهد تطورا في هذه النقود •

وفي (كلشن خلفا) خلال حوادث سنة ١٠٦٩ هـ كان قد أجرى الوالى اصلاحات مالية مهمة أيام ولايته وقطع معينات الدفترين وبعض الامراء ببغداد ، ومما فعله انه كان الى أيامه يعتبر القرش الواحد ٨٠ (آقجة) فجملة ٩٠^(٢) • وذلك بموجب فرمان صدر فأعلن أمره ••• فزاد على القرش الواحد بارة واحدة •

هذا • وحوادث النقود مثل هذه في اعتبار القرش ٩٠ آقجة هي المهمة في معرفة تاريخ التحول كما أن وضع الدفترين يتعين كذلك ولكنه يوضح ما جاء في كتاب (عين على) وفي غير ممن بحثوا في تاريخ مالية الدولة ووضعها الحقيقي أو ما أعتراها من تبدل •

وفي أيام السلطان محمود الاول عشر على نقود تسمى بـ (بیشلك) أو كما نقول (بیشلغ) وهو أبو خمسة غروش صحيحة ضربت ببغداد سنة ١١٤٣ هـ^(٣) • وفي أيام السلطان عبدالحميد الاول ضربت دراهم في بغداد باسم (اونلق) أي (أبو عشرة) وهو عشر بارات سنة ١١٨٧ هـ بوزن مثقال

(١) (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٢٠٦ و(مسكوكات اسلامية)

ص ٥٣ •

(٢) (كلشن خلفا) ورقة ٩١ - ٢ وفيه تفصيل •

(٣) (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٢٠٦ و ٢١٦ و ٢٩٢ و ٣٣٩ •

وفيراطين ، وبشلك (أبو خمسة) أى خمس بارات ووزنه ٧/٥ من القراريط .
وبعضها لم يظهر تاريخه ، فترى التبديل مشهودا .

وجاء فى وقفية جامع (العبدالية) فى الموصل المؤرخة سنة ١١٨٣ هـ ذكر (البغدادى) أى الدرهم البغدادى ولم يرد بلفظ قرش أو ياره أو يشلك (بشلك) ولا شك انه مما يقارب الدرهم أو أنه (الاولنق) ومثل هذه النقود وكذا ما ورد من عملة أخرى تعتبر قيمتها خاصة فى الاوقاف بالنظر لسعر اليوم على اعتبار مجموع المصروفات سهامها وتقسم الغلة السنوية عليها ومن ثم تحسب قيمتها لا بالنظر لوزن الفضة أو قيمتها فى حينها أو فى هذه الايام بل يلاحظ المقياس المذكور ومثل ذلك يقال فى الآقچه ويقال لها (العثمانى) أيضا أى الدرهم العثمانى . وجاءت الصراحة فى كتب الفقه انها تعتبر فضة . والصحيح اعتبار المصروفات والواردات فتعد البغداديات أو الآقجات سهامها ويجرى حسابها . وبهذا يزول الاجحاف ويتلافى أمره .

وهكذا عرف نقد فضى ببغداد ولم يتبين تاريخه ، لا يخرج عما ذكر وهو السليمى سواء كان من ضرب عاصمة الدولة أو من ضرب بغداد وجاء عنه القول : « يا بنات التمن ، بسليمى من التمن » . وهذا المثل يخص هذا السليمى لا الذى قبله ، لانه الاقرب للمحفوظ . ومنه يفهم انه قرش سليمى . وهو غير القرش الرومى المضروب أيام عبدالحميد الاول وهو الشامى بعينه .

وجاء فى مجلة غرفة التجارة عدد ٧ و ٨ لسنة ١٩٤٤ م بحث عن السليمى ولم يتعين انه من ضرب بغداد والظاهر انه من ضرب أصل الدولة فكل ربع رومى أكثر من الربع السليمى فيساوى ١٠٠ = ١٣٥ أو أكثر وتحول سعره . وفى أيام السلطان محمود الثانى (١٢٢٣ هـ - ١٢٥٥ هـ) تطور النقد أكثر ، ودخلته أسماء جديدة لم تكن من مألوف العراق . وهذه أشهر النقود المضروبة فى أيامه :

(١) القرش سنة ١٢٣٤ هـ بغداد .

(٢) أبو عشرين بارة سنة ١٢٣٩ هـ بغداد .

(٣) أبو عشر بارات سنة ١٢٣٩ هـ بغداد •

(٤) زلظه (زولته) سنة ١٢٢٣ هـ ، و١٢٣٧ هـ بغداد والنقود العثمانية توضيحها • وعندى نقد منها ضرب سنة ١٢٢٣ هـ فى السنة ١٧ وكان بهذا الاعتبار ضربه سنة ١٢٣٩ هـ فى أيام داود باشا ويقابل هذا بالزلطة المذكورة فى تاريخ احمد راسم •

(٥) نصف زلظه (أبو خمس عشرة پارة) سنة ١٢٤٤ هـ بغداد •

(٦) قرش آخر سنة ١٢٤٣ هـ بغداد •

(٧) بشلك جديد چرخي سنة ١٢٤٩ هـ بغداد • ويقل وزناً عن (البشلك) الجديد المضروب باستنبول ضرب تقليداً له • قال فى (مسكوكات عثمانية) انه يسمى اليوم (چرخى) فى بغداد ومن السهل المقابلة^(١) •

وسنوضح هذه النقود عند الكلام على النقود العثمانية وتعين مقاديرها وأوزانها ولم يفرق صاحب (مسكوكات عثمانية) فيما بينها فى رسمها • وعلى كل حال تحتاج الى تدقيق وتحقيق وأهم ما يمكن التقارب فى الوضع والنقش • لان البغدادية جاءت تقليداً لنقود أصل الدولة وبهذا التقريب تعرف مع ملاحظة الوزن ••• وفى سنة ١٢٤٩ هـ كان آخر ضرب الدراهم • وغالب نقوش هذه النقود محلية ، ووزنها أقل وجاءت تقليداً لنقود الدولة ، وعيارها مختلف • ولم ينقطع فى هذا التاريخ الضرب • والامل أن نعر على ما بعد هذا التاريخ لاستمرار الضرب فى بغداد •

والملاحظ أنه جاء فى سنة ١٢٢٨ هـ ان معاملة بغداد تعينها أسعار النقود وذلك ان القرش الرومى يساوى من العملة البغدادية قرشين وثمان القرش وبارتين • قال ذلك الاستاذ يعقوب سر كيس نقلاً عن دونه فى حينه الا أن استنتاجه لا يخلو من نظر فقد عين المنقول عنه مقابلة النقود التركية ومن أهمها

(١) مسكوكات عثمانية ص ٢٨٨ •

الفلوس العراقية

دام ضربها من مدة ، ولا تعد في الحقيقة من النقود ، وانما هي وسيلة لتعيين نقد الفضة ، واختلفت مقاديرها تبعاً للسعر الواقعي ، وان الفقهاء في الغالب لا يعدونها ثروة أو مالا ، ولا تعتبر من نصاب الزكاة والدية . ويراد بها عند العوام العملة الصغيرة (الحردة)^(٢) ونسبها (صرافة) مما يسميه الشاميون (الفراطة) وكذا ما يسهل مبادلة النقود من العملة الصغيرة بالنظر لغيرها من ذات القيمة الكبيرة .

وفي العهد العثماني لم تيسر مجموعات كافية للبحث ، وانما وصلت إلينا بعض القطع وما ذلك الا لانها لا تعد من المقتنيات . وأول الفلوس التي عثرنا عليها من ضرب بغداد كانت سنة ١٠٤٥ هـ ، وكانت أيام الشاه عباس الصفوي ، وتعرف بـ (العباسية) ، وبدناير الفلوس . ومن الغريب أن لانعثر على نقود نحاسية قبل هذا التاريخ ولا بعده الى سنة ١١٠٢ هـ فانها عرف لها نقد بهذا التاريخ أيام السلطان احمد^(٣) . وفي المدونات التاريخية مباحث وتفصيلات توضح وجودها ، ولكن هذا متصل بنقود الدولة العثمانية ، والدولة الإيرانية ، وهناك أضعاف وأجزاء جاءت نقود الدولتين مفسرة لها للتأثير الحاصل .

وهذه قائمة في الفلوس بعد ذلك التاريخ :

(١) سنة ١٢١٢ هـ بغداد .

(١) مباحث عراقية ج ١ ص ٤٠ .
(٢) اصلها فارسية ، والفراطة اضطربت الآراء في اصلها فمنهم من جعل اصلها (فراثة) من فرث الجلة اي نشرها كما في القاموس المحيط ومن رأى الاستاذ محمود الملاح ان (الفراطة) شبهت بفراطة الرمان وهو الأقرب للعامية المستعملة في سورية ويقال فيها ايضاً (شقف) بصيغة الجمع وفي الموصل يقال (نثر) وربما يقال (نثريات) وبين الاعراب تستعمل كلمة (فرط) .

(٣) (مسكوكات اسلامية تقويمية) ص ٥٥ .

- (٢) سنة ١٢٢٣ هـ فى بغداد^(١) .
- (٣) سنة ١٢٣١ هـ فى بغداد . فى زمن سعيد باشا .
- (٤) سنة ١٢٣٥ هـ فى بغداد .
- (٥) سنة ١٢٣٨ هـ فى بغداد .
- (٦) سنة ١٢٤٠ هـ فى بغداد^(٢) .
- (٧) سنة ١٢٤٧ هـ فى بغداد .
- (٨) سنة ١٢٤٨ هـ فى بغداد .
- (٩) سنة ١٢٥٠ هـ فى بغداد .
- (١٠) سنة ١٢٥١ هـ فى بغداد .
- (١١) سنة ١٢٥٥ هـ فى بغداد .

حصلت على نقد ضرب فى السنة الـ (٢٨) من جلوس السلطان محمود كما جاء مصرحاً به ، الامر الذى يؤدى بنا الى دوام الضرب الى ذلك التاريخ بل بعده أيضا الى السنة الاولى من أيام السلطان عبدالمجيد سنة ١٢٥٥ هـ . وكان أيام الوزير علي رضا باشا الا أن طرته غير واضحة فى قراءتها وهذا النقد الاخير جاء ذكره فى كتاب (الفلوس الاسلامية) ، وجاء فى جانب منه طغراء وفى الآخر ضرب فى بغداد سنة ١٢٥٥ هـ . وعندى نموذج منه . فعلمنا أن النقود النحاسية أو الفلوس ضربت الى هذا التاريخ وهو السنة الاولى من سنى السلطان عبدالمجيد فقد جاء التصريح بذكر رقم واحد فى وسط الباء من (ضرب) للدلالة على أن ذلك اول سنة من سنى سلطته . وفى هذه السنة شاهدنا ضرب فلس فى استنبول أى سنة ١٢٥٥ هـ أيضا . . . بحجم كبير .

(١) جاء فى كتاب الفلوس الاسلامية ذكر نقد نحاسي ضرب سنة ١٢٢٣ هـ وفيه تصوير أسد فى وجه ، وفى الوجه الآخر جاء انه ضرب فى بغداد سنة ٢٦ اى السنة ٢٦ من سلطنة السلطان محمود فيكون قد ضرب سنة ١٢٤٨ هـ وهو غريب فى بابه ، ولم يشاهد ما هو من نوعه . . .

(٢) منه لدى الاستاذ الفاضل محمد سليم الراضى مسفير العراق فى الهند ومن النقد المضروب سنة ١٢٣١ هـ . كما رأيت عنده كتاب الفلوس الاسلامية باللغة الانكليزية .

وفي تاريخ لطفى في حوادث سنة ١٢٦٢ هـ ضرب نقود نحاسية في بغداد بسعر پارة واحدة وخمس پارات^(١) . ولعل هذه آخر عهدنا في الضرب ببغداد ولم تعد الدولة تسمح بالضرب بعدها . ولكننا لم نجد نماذج من هذه النقود . ولعل الايام تكشف عنها .

والملاحظ أن الفلوس لم نجد ما يميّط الغموض عن وزنها ، وقيمتها في التداول بالنظر لسعر الفضة ...

وكل ما لا حظناه في النقد النحاسي المذكور أنه هو (الزلطه) بعينه ، ويؤيده ما شاهدناه في تاريخ أحمد راسم وهو (رسملي عثمانلي تاريخي) كانت (الزلطه) من فضة وهذا من الفلوس .

وهذه النقود منها في المتحف العراقي في بغداد ، ومنها ما اشير اليه في (تقويم مسكوكات عثمانية) . وهنا نقص مهم لم يتعرض له علماء النقود الا قليلا ، وهو الناحية التاريخية والتنبيه على سني الضرب في مختلف البلدان وذكر أوصافها . وبهذا النقد الاخير ختمت (النقود العراقية) ، ولم تعد تضرب في بغداد .

والحاصل أن النقود العراقية كانت الدرهم والدينار والفلس ، وبتوالي الازمان تأثرت بنقود الدولة ، فحدثت مصطلحات جديدة ، واتصلت بنقود العثمانيين ، فكان يجري التغير ببطء . وفي أيام سعيد باشا والى بغداد ضربت النقود باسمه ، ولم تذكر فيها الطرة (الطغراء) ، فسارع في تبديلها ولكن اعداءه اتخذوا ذلك وسيلة للنكاية به ، فأرسلوا نماذج منها الى استنبول ، وكانت نحاسية ، ذلك ما أدى أن يزيد في سخط الدولة عليه ، ويتدهور من منصبه ، فيوجه المنصب الى داود باشا .

وفي أيام داود باشا هذا في سنة ١٢٣٥ هـ سمحت الدولة مدة ثلاث سنوات أن تضرب النقود من نوع الصغار على أن لا يتجاوز المضروب خمسين ألفا من القروش سنويا ، وأن لا يتداول في غير بغداد كما هو المعهود . وفي سنة ١٢٤٤ هـ منعت الدولة منعاً باتاً وألغت الضرب^(٢) . ولكن هذا لم يتم

(١) تاريخ لطفى ج ٨ ص ٩١ .

(٢) تاريخ لطفى ج ٢ ص ١٤١ .

بل عادت الدولة اليه كما تبين من النقود المذكورة ، وشوهد المضروب حتى سنة ١٢٦٢ هـ ، ومن ثم ألغيت ، فلم يعد لها ذكر مع العلم بان المنع الاول في أيام السلطان مصطفى لم يتم ولا المنع سنة ١٢٤٤ هـ وانما جرى المنع التام بعد سنة ١٢٦٢ هـ . وبالتعبير الاولى حدثت التنظيمات ، وأصلحت الدولة الضرب . . . وما ذكره لطفى في تاريخه من انه ضرب بعض النقود في بغداد سنة ١٢٦٢ هـ فقد كان آخر الضرب ببغداد .

النقود والتاريخ السياسي في هذا العهد

من مشاهدة نقودنا في هذه الايام نقطع بتطور سياسى ، فرى اسم السلطان على النقود ويهمننا التعرض لهذه الناحية ، فقد جاءت نصوص تاريخية متضاربة في اعلان الخلافة عند استيلاء الدولة على مصر سنة ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م انتزعت أحيانا من تحكيم الحالة الحاضرة ، ومن نصوص متأخرة جعلها المؤرخون حالة مستمرة ، واعتبار ما كان . فتوهم كثيرون أن ذلك أمر لا تعرفه شائبة ولا يداخله ريب ، ولم يدر هؤلاء مكانة التزلف للملوك ، فتوهموا صحة هذه التزلفات وساق الى القول بانتقال (الخلافة) الى العثمانيين^(١) .

والطريقة التاريخية تكشف عنها النقود ومنطوقاتها والفراامين ونصوصها ، والمدونات التاريخية ومفهوماتها . وذلك ان سلطة الخلافة تحولت كثيراً ، فبعد أن كانت أيام الخلفاء الراشدين سوري وإدارة عامة وكذا أيام الامويين والعباسيين الاولى كانت وراثية عامة لكنها ضعفت أكثر في أيام البويهيين ثم السلجوقيين وهكذا في مصر الى آخر عهدهم فتقلصت سلطة الخلفاء رويداً رويداً . وفي ظهور الدولة العثمانية تتبين الحالة عندنا أكثر وتتوضح من نصوص معاصرة وغير معاصرة فان السلطة كانت مفقودة الا في بعض الامور ، ثم كانت بين ضعف واعتبار لبقاء الحالة حتى

(١) في (محاضرة الاوائل) في آخرها استندت الى الجفر الجامع والى النقل المعبر عنه بقليل وأمثاله . .

انقرض الخلفاء ، ولم ير العثمانيون محلا لحياء الخلافة اسما ، أو التوسل بما توسل به المماليك أيام المغول ، فانهم استخدموها تجاه القوة ، ولجلب الشعور نحوهم ...

والعثمانيون في أول أمرهم كانوا يعتبرونها ادارة الامة ، وهي بأيديهم فلم يتوسلوا بما توسل به غيرهم . فيحصل لنا مجموع أدلة تؤدي بنا حتما الى أن التقولات والمزاعم لا أصل لها ، ولا توزن بميزان علمي ، ولم تتعرض الدولة للخلافة وسياستها الا في وقت متأخر ، فقد أصابها الضعف ، فلجأت الى ما لجأت اليه لجذب القلوب اليها ، واستغلال صيت الخلافة تقوية لمكانتها من نفوس الدهماء . فالتمحيص ضروري ، ونرى في النقود كفاية للحل بمقابلتها بالنصوص التاريخية المعاصرة أو القرينة منها .

١ - الخلافة العباسية في مصر :

ان التقصى للنصوص يشير الى أن آخر الخلفاء العباسيين في مصر هو المتوكل على الله (ثانية) من سنة ٩٢٢ هـ الى أن توفى في ١٢ شعبان سنة ٩٥٠ هـ . وأعقب ابنين عمر وعثمان وبموت هذين انقرضت الخلافة ، وكانت سلطتها اسمية ، وزمام الادارة بيد المماليك ، وكانوا قد استغلوا الخلافة لصد غائلة المغول ، وتمكين سلطانهم فانتقلت ادارة المماليك الى الدولة العثمانية ولم تجد هذه الدولة ضرورة للتمسك بالظواهر أو المظاهر .

أما الدولة المصرية (دولة الجراكسة) فقد زالت من بين في يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الاولى سنة ٩٢٣ هـ .

هذا . وفي حوادث سنة ٩٠١ هـ بيان اعتراض القضاة والعلماء على سلطة الخليفة ... (٢)

(١) (كلشن خلفاء) والخطط التوفيقية الجديدة ج ٢٠ ص ١٦ و ١٧ والاعلام بأعلام بيت الله الحرام ص ٨٦ .

(٢) مجلة الهلال ج ٣٨ ص ٨١٩ وفيها تفصيلات عن وضع الخليفة في مصر .

٢ - الدولة العثمانية والخلافة :

يتجلى لنا ان العثمانيين لم يميلوا الى الخلافة ، وكانت السطوة لهم والقوة بأيديهم • وعرفوا ان الخليفة كان مجردا من كل سلطة :

(١) جاء في (كلشن خلفا) ما ترجمته : « في سنة ٩٢٣ هـ استولى السلطان سليم على مصر ، ولما عاد منها كان قد بلغ المستمسك بالله أرذل العمر ، فلم يكلفه بالذهاب معه ، وانما أمر باخراج ولده المتوكل على الله محمد الى ديار الروم ، وبقي في سجن (يدى قله) مدة ، فأصابه الازعاج • وفي سنة ٩٢٦ هـ. تعينت له الوظائف الموفورة من مصر ، فأطلق ، وفي السنة التالية أجاب المستمسك بالله داعي الحق فتوفي • أما المتوكل على الله فقد توفي أيضاً في سنة ٩٤٥ هـ ، فترك ابنين عمر وعثمان • وبموت هؤلاء صار اسم الخلافة وعنوانها في طي الخفاء » اهـ^(١)

ومثله في تاريخ القرمانى وأوضح بعض الايضاح الا ان في تاريخ وفاته سنة ٩٤٥ هـ نظر !...!

وجاء فيه أنه سجن في (يدى قله) الى أن قرب السلطان ياوز سليم من الوفاة سنة ٩٢٦ هـ فأطلقه وعين له في كل يوم ٦٠ درهما عثمانيا ، فسار المتوكل الى مصر وسكن بها الى أن توفي سنة ٩٤٥ هـ وخلف ولديه عمر وعثمان ولهما الى اليوم وظيفة دارة من الخزانة العثمانية •

وفي هذا بعض الغموض والاقتضاب • أما المتوكل فقد أخذ (سرگنا) (أبعد) الى استنبول ، ثم أعيد ، وبقي في الخلافة الى أن توفي أيام خادم داود باشا والى مصر^(٢) •

(٢) ورد في تاريخ احمد راسم ما ترجمته : جاء ان السلطان سليم خطب له في حلب ، ونعت بـ (خادم الحرمين الشريفين) ، وبين أن السلطان

(١) (كلشن خلفا) المخطوط •

(٢) التفصيل في كتاب الاعلام ، وفي بدائع الزهور لابن آياس

ج ٣ في صحائف عديدة ، وج ٤ طبعة استنبول •

لما دخل مصر أخذ الخليفة المتوكل معه ، فوجه هذا الخلافة الى عهدة لياقة السلطان برضاء ، وكانت الخلافة آتت قد تنازلت لحد أن صارت رئاسة روحانية في أيد لا تعرف قيمتها ، فأودعت الى من هو أهل لها ، والخطبة صحيحة ، وأقول : ان الشريف أيد عنوان « خادم الحرمين الشريفين » الا ان الاشكال في البيعة ولم يعين مرجعا .

(٣) نقل الاستاذ علي سيدي بك عن (نتائج الوقوعات) أن السلطان سليما أخذ الخليفة المستمسك معه الى استنبول بناء على ما أبداه من رغبة في الذهاب في حين أن المتوكل على الله ابنه هو الذي أخذ ، وبين أن الخليفة صعد المنبر في جامع أيا صوفية وقال : ان السلطان سليما أهل للخلافة وهو المستحق لها ، وكان لابسا جبة على كتفه ، فنزعها وألبسها السلطان ، وبهذا صارت الخلافة لآل عثمان . وزاد علي سيدي بك أن أكثر التواريخ تفيد ان هذه المراسيم اجريت في القاهرة . ولم يصحح هذا المؤرخ نقله . وأقول : راجعت (نتائج الوقوعات) ، فلم أعثر على هذا الخبر ويبدى الطبعة الثانية منه لسنة ١٣٢٧ ، ولا يبعد أن يكون النص أضيف الى الطبعة الاولى وطوى من هذه ، فروعى الاصل (١) .

(٤) جاء في دائرة المعارف للبستاني : « ان السلطان سليماً أول من صارت اليه الخلافة من آل عثمان ، فانه لما فتح مصر كان فيها من الخلفاء الباسيين محمد المتوكل على الله . فذهب به الى الاستانة ، وعين له راتباً لنفقته ، فبايعه بالخلافة ، فبقيت لخلفائه حتى اليوم . » اهـ (٢) .

ولم يعين نقلاً ، ولا أورد مرجعاً .

(٥) ورد في أم القرى : « ان التلقب بالخلافة والامامة الكبرى ،

(١) (ملى نوسال) السنة الثانية ١٣٣٩هـ - ١٩٢٣م ص ١٨١ .

(٢) دائرة المعارف : البستاني ج ١٠ ص ١٠

أو امارة المؤمنين في آل عثمان حدث في عهد السلطان محمود حيث صار بعض وزرائه يخاطبونه بذلك أحياناً تفناً في الاجلال ، وغلواً في التعظيم^(١) . وحضرات السلاطين أنفسهم لم يزالوا الى الآن متحفظين عن التلقب بالخلافة رسمياً في منشوراتهم ومسكوكاتهم ، وانما تمضغها أفواه البعض^(٢) .

وكل ما جاء في أم القرى ان السلطان سليماً غدر بآل العباس واستقصاهم ، ولم يقبل أخذ البيعة منهم ، او أكره على التنازل عن الخلافة ، فانتقلت اليه ، ولم يتعرض المؤرخون لشيء من هذا بنقل صريح . وجل ما نعلمه ان الخلافة لم تنقطع الا بعد موت المتوكل واولاده .

(٦) جاء في كتاب (الاعلام باعلام بيت الله الحرام) تفصيل لا نجده في غيره ينقل عن السيوطي من كتابه (ورقات في الوفيات)^(٣) ، ويدون ما عرفه أو شاهده الا أن طبعته جاءت مصحفة ، وبعض نصوصه رأيناها مبتورة .

وفي كل الاحوال أكدت النصوص ما في النقود ، فنعلم منها جميعها ان الدولة في بادئ أمرها لم تتعرض لنقل الخلافة ، ووجدت في نفسها انها صاحبة الامر والنهي فلم تمض وراء الالفاظ من التلقب بالخلافة او مراعاة السطوة الاسمية .

٣ - ضعف الدولة ونتائجها :

ان الدولة العثمانية من حين طرأ الخلل عليها شعرنا في نقودنا بهذا الخلل ، فحصل (غش المعادن) وتبديل (عيارها) . والتأثر (بالنقود الاجنبية) ،

(١) تاريخ لطفی ج ٢ ص ٢٠ جاء فيه من نعوت السلطان « خليفة رسول الله » في الاتفاقية بين الدولة العثمانية وايران .

(٢) أم القرى ص ٢٠٦ - ٢٦٢ .

(٣) ورد في كتاب الاعلام باعلام بيت الله الحرام بلفظ (الوفيات بالرقيات) وهذا غير صواب وصحيحه (ورقات في الوفيات) كما في كشف الظنون وقائمة كتب الاستاذ السيوطي .

وفى أيام السلطان محمود الثانى حاولت الميل الى التمسك بالخلافة وركنت الى طريق تقوية نفوذها بتوليد (سياسة الخلافة) فمهدت لذلك ضرب نقود ذهبية فى ١٦ و ١٧ من سنى حكم هذا السلطان • وفى الاولى جاء (ضرب فى دار الخلافة العلية) ، وفى الاخرى (ضرب فى دار الخلافة السنية) ، وكان يقال لهذه (ذهب الصرة) ثم انها لم تراعى ذلك دائماً ، بل عدلت عنه • ولم نجد تدوينات عن أسباب هذا العدول ، ولعل التنديد عليها من أوربا هو السبب ، ولكن (سياسة الخلافة) صارت تجرى دعايتها ، او الدعوة لها ، ولم نشاهد مدونات رسمية الا قليلاً • وانما قام أهل التزلف ، ولا يخلو منهم عصر ، وكلما انحلت الادارة وضعفت الدولة واختل سلطانها اشتدت الدعاية لها • الا أن تبديل المناهج ، وتغيير الادارة والتوسل بأمثال هذه لا يغير ما فى النفوس ، ولحياة الدول سنن لا تتعدها والاجل المحتم لا يرد ، ورجال الدولة مهما بلغوا من الحذق والدهاء لا يستطيعون اعادة الحياة ، وكل ما هنالك ان الادارة الحكيمة من شأنها ان تحقق استيفاء العمر الطبيعى دون أن تزيد فيه •

هذا ، ومثلها رأينا الدولة الايرانية ركنت الى ما ركنت اليه ، ومن ثم نشعر بالضعف فى الاثنتين باتباعهما الاساليب المتشابهة •

النقود العثمانية قبل عهد الإصلاح (١)

لم تكن للدولة العثمانية فى سابق عهدها صلة مكنة بنا ، وانما ابتدأت الروابط أيام فتح بغداد ، ومن ظواهر ذلك (النقود) ، فقد انتشرت بين ظهرانينا ، ولا تزال نقودنا متأثرة بها تأثراً قوياً أو كثر حتى آخر أيامهم • او بعد أيامهم ، ولا مجال لنا أن نتعرض لها الا بقدر ما يفسر الحوادث ويحقق النواحي التاريخية ، ويعين الارتباط ودرجته تحقيقاً للفائدة المتوخاة ، وهى مما تأثرنا به كثيراً فى معاملاتنا •

وليس يهمنا بيان النقود المضروبة في كل عصر او أيام أى سلطان .
والاكفاء بذلك . وانما غرضنا متوجه الى ذلك والى أسماء هذه النقود .
وتاريخ التسميات ، فالنقد مقرون باسم . وهو الاسم الرسمي والاسم
الشائع ... وهذا يصعب أن نراعيه ، ولكن اقتران هذه النقود بوقائعها
التاريخية هو المطلوب بقدر الامكان بل ان هذا هو التاريخ فيحل مضلات ...

وجمع النقود لكل عصر أو دولة او لكل سلطان لا يأتي بالفائدة
المقصودة . وتاريخ النقود يذكر تاريخ اسمائها وما شاع على لسان الامة
أو الاقوام ، وما انتشر في الدولة من نقود أجنبية وما عرفت به من أسماء
عندنا وعندها .

١ - الدنانير :

ضربت لأول مرة في الدولة العثمانية سنة ٨٨٣ هـ - ١٤٧٨ م أيام
السلطان محمد الفاتح ، وهو أول من لقب بـ (سلطان) منهم ، ومن ذلك
الحين حصل تحول وكانت النقود الاجنبية قد تغلبت قبل ذلك التاريخ زيادة
عما كان متداولاً من نقود سلجوقية متأثرة بالنقود العربية . واشهر الدنانير
الاجنبية :

(١) البندقي : نسبة الى البندقية من أعمال ايطالية . وكان هذا
النقد أدخله الى البندقية أميرها أى (الدوق) ، وفيه تصويره جاثياً على ركبته
ومن هنا نشأ اسمه^(١) . وجاء في دائرة المعارف البريطانية أن أول من ضربه

(١) الدوكاة او الدوكات في رحلة تاورينه ص ٣٧ ، سسماه
القلقشندى بـ (الدوكات) وقال : انه نقد فرنسي ، يساوي ٩ شلنات وكان
ذهبياً شاع استعماله في جميع الالام في أوروبا لعصور وفي الشرق ايضاً
بالوجه المذكور . وسمى الدوقة ايضاً ، هذا وان القلقشندى ذكرها
في صبح الاعشى (ج ٣ ص ٤٤١ و ٤٤٢) وتكلم في الدينار الفرنسي وبين انه يعبر
عنه بالدوكات وتختلف قيمتها بين ١٠ فرنسكات و ١٢ فينكا وجاء في
النقود العربية ص ١١١ انه ضرب في المائة الثالثة عشرة للميلاد واول
ضربه في البندقية .

(روجر الثانى دوق صقلية) ثم ضرب منه فى البندقية بين سنة ١٢٨٠ م و ١٢٨٤ م ، وشاع فى الدولة العثمانية فى القرن العاشر والحادى عشر للهجرة ، وتكرر ذكره فى مختلف الآثار التركية باسم الدوكا البندقى (ونديك دوقهسى) ، وفى كثير من الاحيان سميت الدنانير العثمانية باسمه .

(٢) الفلورى^(١) ، أو الفلورين : نقد ذهبى^(٢) ، تغلبت تسميته على الدنانير العثمانية وعلى البندقية أيضاً بلا تفريق . وفى تاريخ بجوى وفذلكة كاتب جلبى وسائر مؤرخى الدولة العثمانية أطلق الفلورين على الدنانير العثمانية . وفى معجم (لاروس) ان اللفظة من الايطالية ، واصلمها يؤدى معنى الزنبقة وضربت فى (فلورنسة) وكانت من الذهب ، ثم اتخذت من الفضة وفى دائرة المعارف البريطانية ان اول ما ضربت فى (فلورنسة) وكان ذلك سنة ١٢٥٢ م ، وبوزن ٥٤ حبة من الذهب .

ثم عرف فى جميع البلدان الاوربية بهذا الاسم ، واطلق على الدنانير خاصة ثم انتقل الى الدولة العثمانية والممالك الشرقية . وان كاتب جلبى أوضح أصل المعنى بما أبداه فى فذلكته ، قال فى حوادث سنة ١٠٠٩ هـ : ان النقود فى الدولة العثمانية اضطرب أمرها واختلت قيمتها ، وفى ربيع الاول من تلك السنة قد ضرب حسن باشا اليمشجى اقبحات جديدة وان

(١) (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٨٠ و ٨٤ وجاء ذكره فى (الشرفنامه) طبعة مصر سنة ١٩٥٨ م ج ١ ص ١٣٠ و ١٣٢ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٩٣ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٤٣ وجاء فى الطبعة الاولى للاستاذ محمد علي عونى المتوفى ١٠ تموز سنة ١٩٥٢ م بالاسكندرية والتي نشرها بالفارسية ذكر الفلورين أيضاً .

(٢) جاء ذكره فى رحلة بنيامين . وعلى هذا فهو أقدم مما ذكرها فليراجع النص هناك وعلى ما حققه بعض المؤرخين ان بنيامين لم يبدأ رحلته قبل سنة ١١٦٥ م (٥٦١ هـ) ، وأتمها سنة ٥٦٩ هـ - ١١٧٣ م . وجاء فى تعليق رحلة بنيامين ان هذا النقد أول ما ضرب فى (فلورنسة) فى القرن الحادى عشر (ص ٨٠) ، راجع استعمال صبح الاعشى او النويرى للفظ (فلورى) وتاريخ استعماله عندنا .

الفلورى تنزلت قيمته من ٢٢٠ الى ١٢٠ وتنازل الى سكة القرش وجاء فى موطن آخر ان أغا الينكچرية اخبر بان السلطان قد جىء له بعشرة أكياس من الفلوريات ، فأهرعوا الى باب الاغا . وان بلوگآمنهم فتش عما عند السلطان ، وان بلوگآ آخر صار يتحرى عن الفلوريات . وعلى حين غرة طرح لهم كيس وقيل لهم هذا هو الذى جاء به . وفى الاثناء قد انشق الكيس ، فانتشرت منه الفلوريات كالازهار الصفراء وتفرقت هنا وهناك فاتتهته الجماهير اهـ^(١)

وبهذا عين المراد منه فى اللغات الاجنبية . قال صاحب مسكوكات عثمانية : وفى عهدنا أطلق الفلورى على النقود الفضية فى النمسة^(٢) اهـ . وأصبح الفلورين فى أيامنا الحاضرة وحدة نقدية فى المملكة الهولندية .

(٣) المجري أو فلورى المجر ، وهو دينار معروف وشائع فى الدولة العثمانية للعصور الاولى ، وتداول فى المعاملات .

(٤) القرش الاحمر^(٣) ، ويقال له (السكة الافرنجية) . ويراد به الدينار .

(٥) الكراون أو الكرون . وهو من نقود القرن الحادى عشر ، ويطلق على الليرة الفرنسية وكانت متداولة آئذ وتساوى أربعة شلنات وست بنسات أى مبلغ ٢٢٥ فلساً عراقياً^(٤)

(١) فذلكة كاتب جلبى ج ٢ ص ٢٢ فى حوادث سنة ١٠٣١ هـ . وفى حوادث سنة ١٠٠٩ هـ ج ١ ص ١٤٢ .

(٢) تقويم مسكوكات عثمانية ص ٥٤ .

(٣) قزل غروش ، هكذا ينطق به الترك .

(٤) رحلة (تاورنية) . نقلها الى العربية الاستاذان بشير فرنسيس وكوركيس عواد وهى ما يخص العراق منها . وفيها ذكر للنقود الاجنبية الكثيرة مثل (سو) ص ٩٣ ونقود أخرى غيرها الا أن ترجمة هذا القسم لا يعنى أن الرحلة استوعبت النقود وغاية ما يستفاد منها النقود الغربية فى ذلك الزمن ومكانة هذه النقود من نقودنا المعتادة أو المعروفة . ترجمها او نقلها ولم يذكرها باسمائها الاصلية .

فان نقل رحلته الى اللغة الفارسية والى العربية قد أزال الاعتقاد بصحة أقوال امثاله من السياحين . طبع منها ما يخص العراق فى بغداد سنة ١٩٤٤ م .

ويلاحظ هنا أن الدنانير المجرية والبندقية ، وكذا الدينار العثماني كل هذه يطلق عليها عند الغربيين لفظ « سكن » أي السكة السلطانية وهو مأخوذ من السكة ، ويراد به عندهم النقد الذهبي ، في حين أن السكة يراد بها آلة الضرب أو النقد مطلقا ، فتجوزوا في اللفظ وراج في الشرق وإيطالية ، وأول من استعمل اللفظة الإيطاليون ، واستمر هذا الاستعمال إلى أن سقطت الجمهورية البندقية ، وكانت قيمته ٩ شلنات على ما جاء في دائرة المعارف البريطانية .

وفي (رتهاوز) الكتاب المعروف في اللغة التركية والانكليزية أن لفظ (سكن) مشتق من (جيقين) أو محرف عنه^(١) . ولم يعرف هذا في أصل التركية ولا عين المؤلف مرجعا .

٣ - آلتون :

لم يعين المؤرخون اسما للدينار العثماني حينما ضرب سنة ٨٨٣هـ ، وإنما قيل له (آلتون) أو (آلتون) ، و(نقد آلتون) أو (سكة حسنة) . وهذه لم تشع شيوعا تاما ، وإنما تأثرت بما سبقها من النقود المستعملة ، فصار المؤرخون يدعونها (فلوري) و(سكة فلوري) أو (سكة الفلوري الحسنة) .

والدينار كان معروفا في الممالك الإسلامية إلا أن الدولة العثمانية استعملت لفظ (آلتون) و (آلتين) مكانه ، وهو مغولي شائع في إيران ، ويعني الذهب التبر ، ويقصد به الذهب المضروب . وهكذا يقال (ذهب) عندنا للنقود الذهبية المضروبة أيضا . فانتقلت التسمية إلى العثمانيين فحل (آلتون) محل الدينار كما شاع الفلوري والدوكا .

وفي أيام السلطان سليم الأول وأخلافه حدث تحول أكبر في الإدارة ، وأصاب النقود تطور عظيم ، إلا أنها حافظت على وزنها نوعا من أيام السلطان

(١) (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٥٤ .

محمد الفاتح ، فكانت كل مائة دينار بوزن (١١٠) دراهم أى ان الدينار الواحد بوزن درهم وقيراط وحبتين ، وكان عياره ٩٩٣/٠ وضرب على مثال الدينار البندقي . وبعد قرنين سمي (بالديز آلتونى) أى ذهب بالديز^(١) .

ثم حدثت تغيرات مهمة أيام السلطان سليم الثانى واخلافه ، واستمر النقص فى الوزن حتى اختل أيام السلطان مراد الرابع وأخلافه فبلغ وزنه درهما وحبّة واحدة ، وهكذا تناقص عياره فصار فى سنة ١١٠٠ هـ ٩٧٠/٠ .

وجاء فى سياحة (تاورنية) الى استنبول سنة ١٠٤١ هـ - ١٦٣١ م

ما ترجمته :

« فى هذه الايام لم يضرب الدينار فى الممالك العثمانية الا فى مصر . وكان يسمى الدينار العثمانى بـ (شريفى) أو (سكن) أو (سلطانين) . والشريفى يأتى من مصر^(٢) » اهـ . وأورد (تاورنية) فى رحلته فصلاً خاصاً فى الكلام على أنواع النقود الذهبية والفضية المتداولة فى السلطنة العثمانية فى ذلك العهد . ومما قاله :

تقسم نقود الذهب المتداولة فى تركيا الى قسمين : المحلية المضروبة فى داخل البلاد والاجنبية المجلوبة من الخارج .

فمن النقود المحلية : الشريفى (ويسميه شريف أو سكن أو سلطانى) . ويساوى ٦ فرنكات فرنسية . والشريفى يأتى من مصر ، والقاهرة هى المدينة الوحيدة فى السلطنة العثمانية التى تضرب فيها النقود الذهب ويؤتى بالذهب من الحبشة .

(١) (نقد واعتبار مالى) ج ١ ص ٢٠١ والعوام اليوم يريدون بـ (يالدوز) الطلاء بالذهب .

(٢) (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ١٩٨ .

أما النقود الأجنبية من الذهب المتداولة في تركيا فمنها «الدوكا»
 الألمانية والهولندية والمجرية والبندقية • والطلب عليها شديد وتحول بسعر
 ٦ دنانير ونصف وأحياناً بسعر ٦ دنانير و ٥٠ قرشا ويرسل بها إلى الهند
 للتجارة • ويمنح أحياناً خصم على تحويل الدوقات البندقية وكذا الألمانية لما
 ظهر من رداة في خليطها •

وهناك ما يعرف بالكيس ومعناه ٥٠٠ كرون لكن الكيس الذهبي يساوي
 ١٥ ألف سكن أو ٣٠ ألف كرون • والكيسة كيس ذو ١٥ ألف «دوكا» •
 ولا يوجد في السلطنة أي نقد نحاسي والمتداول إما ذهب وأما فضة •
 أما النقود الفضية المضروبة في تركيا فمنها الأسبر (الآقجة) والبارة •
 وهي أقلها قيمة • والنقود الفضية الأجنبية منها الريال الأسباني والريكس
 دولار الماني وهولندي الخ •

و «القروش» يساوي كرونا واحداً أو ريالاً اسبانياً ويعرف باسم
 «أم ثمانية» الخ •••

ولفظ (سلطانين) الإيطالي يراد به (السلطاني) • وأما (سكن) فقد مرَّ أنه من
 استعمال الغربيين ويراد به السكة وخص بالدنانير • ومن أراد التفصيل
 فليرجع إلى أصل الرحلة المذكورة ، في الجزء السادس منها طبعة روان سنة
 ١٧١٣ م ص ٤١ وما بعدها •

٣ - الشاهي :

ان الفتوح في إيران والشام ومصر أيام السلطان سليم الأول أحدثت
 تطوراً في إدارة الدولة ، فلقب هذا السلطان بـ (شاه) ، و(شهنشاه) ، وكأنه
 ملك إيران فنتبعته بنعوت ملوكها ، وصار يطلق على النقود الذهبية لفظ (شاهي)

اقتباسا من لقبه شاه • ودام ذلك الى حدود الالف^(١) •

ورأيت لدى الاستاذ السيد صادق كمونة (عقد بيع) لاراضى السلهوة^(٢) بين المشتري السيد عز الدين حسين ابن السيد ناصر الدين كمونة وبين الباعين كل من بحر ومير علي ابني حمزة بن معن الزرقا • وغيرهم وهى بجانب الزبيد الغربى مجاورة لام الفزلان وكان البيع على مبلغ (٣٤٠) شاهية سليمانية وتاريخها فى ٢١ شوال سنة ٩٤٨ هـ • وهى بلا ريب نقود ذهبية وان هذه الوثيقة من النصوص المؤيدة لهذا النوع من النقود وان انتقال التسمية الى النقود الفضية والنحاسية جاءت متأخرة عن هذا العهد •

وبهذا علمنا ان النقود جاءت عندنا بالوجه المعروف تاريخيا • • • ومثل هذه تؤكد الحالة من جهة وتقر التسمية المشتهرة فعرفنا علاقة هذه النقود بنا • ومن ثم انتقلت التسمية الى النقود الفضية والنحاسية ، فكان الاقتباس مشهودا قطعاً •

وكلامنا فى النقود الذهبية ، وهذه شاعت بهذا الاسم ، هذا ما ذكره المؤرخون العثمانيون • ولقب (شاه) معروف فى نقود الدولة ، وأما فى مصر وما جاورها من الاقطار الافريقية ، فلم يعرف لقب (شاه) ، ولا أطلق (شاهى) على نقودها •

٤ - السلطاني :

فتح السلطان سليم مصر سنة ٩٢٣ هـ ، وضرب النقود فيها باسمه ، فشاعت الدنانير بـ (السلطاني) وبـ (الاشرفى) ، ولم يلقب السلطان بلقب

(١) تاريخ السلافيكى ص ٢٧٦ وتاريخ بجوى ج ٢ ص ١١٥ ، ونخبة التواريخ ج ٢ ص ١٦٤ نقلا عن (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٨٠ •

(٢) هذه الاراضى فى هور ابن نجم ، وتكون فى ماء عميق من هذا الهور • وأصل (السلهوة) نبت معروف ، وتؤكد هذه الوثيقة وجوده فى الاراضى المذكورة ، ولم يكن مما أتى به الانكليز أيام الاحتلال • وهذا النبت يظهر فى جانب الماء أو داخله • • •

(شاه) ، وانما عرف بـ (سلطان) ، فاشتهرت دنائيره بالسلطانية دون الشاهية وجاء ذكرها في تواريخ عديدة منها (تاريخ هامر) وفي كتاب (تعريف النقود المغربية^(١)) للمرسل يوسف حنا فعين فيه اسم الدينار بـ (السلطاني) ، لما ضرب في طرابلس الغرب وتونس والجزائر . وهذا الكتاب منه نسخة في الخزانة الجزائرية . وفي اليمن ضرب دينار قيل له (دينار سلطاني) ذكره القطب الملوكي^(٢) ، قال : وهو عين الذهب العثماني ووزنه درهم وقيراطان . وكرر لفظ (ذهب) وأراد به عين ما يراد بـ (آتون) او دينار وكرر لفظ (دينار ذهباً) في مواطن كثيرة من كتابه الاعلام بأعلام بيت الله الحرام ، وجاء فيه ايضاً ، (دينار جديد سلطاني) ، ومن هذا نعلم أن (السلطاني) مخفف من (دينار سلطاني)^(٣) .

هذا وفي الجزائر مصطلحات في النقود تخالف ما جرت عليه نقود الدولة العثمانية . . . وكانت أيام صاحب مسالك الابصار وأيام القلقشندي وتعرف نقود في مراکش وتلك الانحاء جاء في صبح الاعشى : أما مثاقيل الذهب (الدنانير) فأوزانها لا تختلف وأما الدراهم فذكر في « مسالك الابصار » ان معاملاتها درهمان درهم كبير ودرهم صغير والدرهم الكبير قدر ثلث درهم من الدراهم النقرة بمصر والشام والدرهم الصغير على النصف من الدرهم الكبير ويكون قدر سدس من دراهم نقرة بمصر والشام وعند الاطلاق يراد الدرهم الصغير دون الدرهم الكبير . وكل مثقال ذهب عندهم يساوي ستين درهماً كباراً تكون بعشرين درهماً من دراهم النقرة بمصر^(٤) . . . ثم تعرض لأوزانها مما لا محل لذكره .

٥ - الاشرقي :

دينار عثماني من ضرب السلطان سليم فمن بعده من السلاطين ،

(١) جاء اسم الكتاب واسم مؤلفه بالضبط في (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٤١٩ وفيه خلاصة عنه . .

(٢) قطب الدين هو محمد بن احمد المكي المتوفى سنة ٩٨٨ هـ .

(٣) الاعلام بأعلام بيت الله الحرام في صفحات عديدة منه .

(٤) صبح الاعشى ج ٥ ص ١٧٧ .

وجاءت المدونات عنه قليلة في دائرة المعارف الاسلامية و(دوزى) ، وتكرر ذكره في تاريخ راشد وغيره . وأوضح في (تقويم مسكوكات عثمانية) عنه ان السلطان سليماً حين فتح مصر سميت نقوده بما كان متعارفاً قبله ، فقل لها (الاشرفية) ، وعرفت في المملكة العثمانية بـ (شريفى) ، و(أشرفى) و(شرافى)^(١) .

وجاء في الخطط التوفيقية الجديدة ما نصه : « في سنة ٨٢٩ هـ في دولة الاشرف برسباى عقد مجلساً لابطال التعامل بالدنانير البندقية ، فاستحسنوا ، وضربت الافلورية الاشرفية . وفي سنة ٨٣١ هـ أخرجت الدنانير الاشرفية ، وأبطل التعامل بالافلورية^(٢) » اهـ .

ومن ثم نعلم وجه انتقال التسمية الى النقود العثمانية ، فقد لحق اللفظ تحوير وتحريف فى الاستعمال ، وعم اطلاقه حتى على النقود الاجنبية ، فصار يعرف كل دينار بهذا الاسم^(٣) . فعرفنا وجه تسميته واصلها ... وشيوعه لم يقتصر على الدولة العثمانية ، وانما عرف بهذا الاسم فى ايران ايضا والظاهر انه انتقل اليهم من العثمانيين من طريق الاتصال بهم ...

وفى أيام السلطان مصطفى الثانى (١١٧١ هـ - ١١٧٨ هـ) حصل اصلاح فى النقود الذهبية ، واكتسبت اسم (اشرفى جديد) ، أو (شريفى جديد) و(آتون استنبول) أى (ذهب استنبول) ، بل كان ضربه قبل ذلك ، ويرجع الى سنة ١١٠٦ هـ ، و١١٠٨ هـ ، وضربت فى هذه الاثناء الطغراء على الدنانير وكانت قبل ذلك تستعمل فى الدراهم والفلوس ، وتسمى عندنا (الطرة) ، وهى علامة سلطانية فى الفرامين واليرالغ والنقود ، والطغرائى من يكتبها . ويسميه العثمانيون (طغراکش) .

وعلى كل حال اقتبس الاشرفى من مصر ، ولكن الاشرفى الجديد دخل مصر ، فأضاع اسمه المأخوذ من مصر ، وسمى بـ (زرمجوب) أى

(١) (نقد واعتبار مالى) ج ١ ص ٢٠٣ .
 (٢) الخطط التوفيقية الجديدة ج ٢٠ ص ٣ .
 (٣) تاريخ راشد ج ٢ ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(الذهب المحبوب) ، وتيار الألفاظ وشيوعها لا يجارى ، هذا • وينقص
المضروب باستبول عن المضروب بمصر وزناً وعياراً •

٦ - دنانير أخرى :

ثم حصل تبدل فى النقود ، وحدثت تسميات جديدة ، ويهنا أن تذكر
هذه النقود مجملاً ، وهذه أشهرها :

(١) زر اسلامبول ، أو جديد استبول ، ويالدينز • ضرب سنة ١١٢٨ هـ
بعيار تام •

(٢) زرمحبوب (الذهب المحبوب) • ضرب فى التاريخ المذكور ،
وعياره (٩٧٠ ر) ^(١) • ثم ضرب أيام السلطان محمود الاول ،
وأعيد الضرب أيام السلطان مصطفى الثالث ، وعبدالحميد الاول وسليم
الثالث ومصطفى الرابع بتفاوت فى العيار ، وجاء التفصيل عنه فى كتاب
الاستاذ (سودى) المالى المعروف فى ديار العثمانيين • ويقال لكل من (جديد
استبول) أو ذهب استبول الجديد ، و(زر محبوب) باسم آلتون السلطان
محمود العتيق كما فى تاريخ راشيد •

(٣) زنجيرلى (ذو الامراس او كما يقول الصوام أبو الزنجيل) •
ضرب سنة ١١٢٨ هـ وهو بعيار (٩٧٠ ر) • وهناك نقد مصرى يقال له
(زنجيرلى) أيضاً •

(٤) فندق أو فندقى • وهذا وزنه درهم وقيراط وحنة ، وبعيار
(٩٧٠ ر) ، دام استعماله من سنة ١٠٩٩ هـ الى سنة ١٢٢٣ هـ بتفاوت فى
العيار •

(٥) استبول آلتون (ذهب استبول) ، وهو (زر محبوب) استبول مما
ضرب أيام السلطان محمود الثانى من ١ - ١٢ من سنى حكمه (٨٠٠ ر) •

(١) جاء بلفظ (زر محبوب ذهب) فى وقفية عبدالله بك الشاوى
المؤرخة فى ١٥ شعبان سنة ١١٧٣ هـ •

- (٦) (الرومي العتيق) ، ضرب من سنة ٩ الى ١٣ من حكمه بيار (٠٨٥٦) .
- (٧) (الرومي الجديد) ، ضرب من ١٢ - ٢٣ بيار (٠٨٠٠) .
- (٨) (عدلى عتيق) ، ضرب من ١٧ - ٣٢ بيار (٠٨٣٠) .
- (٩) آلتون دار الخلافة (ذهب دار الخلافة) ، ضرب سنة ١٥ - ١٦ بيار (٠٨٣٠) .
- (١٠) (العدلية الجديدة) ، ضرب من سنة ١٨ - ٢٣ بيار (٠٧٤٨) .
- (١١) خيرية ، ضرب سنة ٢١ - ٢٣ بيار (٠٨٧٣) .
- (١٢) يگرميلك محمودية (غازي) ، ضرب سنة ٢٦ - ٣٢ بوزن ٨ قراريط بيار (٠٨٣٠) .

وهذه من رقم ٥ كانت من ضرب السلطان محمود الثاني^(١) والمضروب في بغداد جاء تقليداً لها الا انه أنقص عياراً ، وهناك فروق في النقوش ايضاً وكل ما تعلمه عن النقود الذهبية انها كانت ثابتة القيمة ، وان الفضة متبدلة . وفي هذه الحالة ، ومن آثار عديدة نعلم ان الذهب في أيام السلطان سليمان القانوني يعادل ١١ر٢ مثلاً من الفضة ، ومضت قيمته بنقص الى أيام السلطان عبدالمجيد فصار يساوي ١٥ر٨ مثلاً .

وجاء في (كتاب شعراء بغداد وكتابتها ص ٩٣) بحث عن الربعية من الذهب وما تساويه سنة ١٨٥٥ م نقلاً عن (كتاب جونس) الا أنه في هذا المبحث لم يفرق بين النقد الذهبي والنقد الفضي ، والاسعار مختلفة جداً عما جاء في كتاب شعراء بغداد وكتابتها ص ٥٦ والغلط في المصطلح قد غير الوضع ، وأوقع في الخطأ . . .

هذا ولم يلتفت الى أن (جونس) لا يصلح أن يكون دليلاً للسعر في النقود ، فان ضرب في سنة ١٢٧٢ هـ أو ١٨٥٥ م قد تغير فبديل المصطلح من وجوه عديدة . فلا وجه للاستفادة من كلام (جونس) للتطبيق على عهد

(١) (نقد واعتبار مالي) ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

الوزير داود باشا بعد ربع قرن من عزله او نحو الثلاثين او الخمس والثلاثين سنة من تاريخ الحادث الذي قصه مؤلف (شعراء بغداد وكتابها) •

وعلى كل حال ان التبدل كان كبيرا في عهد اصلاح النقود ، واذا كان سعر بعضها او بقاء تداولها قد اقتضى ذكرها فلا يعين لنا القيمة كما ان المصطلح اختلف كثيرا فلا يقبل بوجه ان يكون ربع الذهب أو الغازي اذا سميناه ربعية قد بلغ ثلاثة قروش ، وفي هذه الحالة وجب أن نؤكد صرف النص عن الربعية للشامي او الربع الرومي بدليل تاريخي ، ونقل صحيح ...

ففي ابتداء جلوس السلطان عبدالمجيد سنة ١٢٥٥ هـ ضرب دينار يسمى (ممدوحية) يشبه الغازي المعروف بـ (يگرميلك محمودية) بوزن ٧٠٧٥٠ أو ٨ قراريط وبعيار ٨٣٠ ر. وضربت بعض اجزائه ، ونصفية تشببه (زر محبوب) ، وكثر الغش في هذه وفي النقود القديمة والاجنبية ، فعزمت الدولة على تنظيم أمر النقود واصلاح الضرب •

وهنا نشير الى أن هذه النقود لم تؤثر في أوزانها وعيارها على النقود العراقية الا قليلا ، وكذا حافظت على اسمائها نوعا حتى أيام السلطان مراد الرابع فمن بعده من السلاطين مما يدل على ضعف العلاقة الاقتصادية بالعراق ، ولم تشع نقود العثمانيين وتتغلب تماما في استعمالها واسمائها الا في وقت متأخر ، وزاد ذلك النفوذ أيام السلطان محمود الثاني ومن قبله بمدة يسيرة ، فكان التقليد للنقود العثمانية ، كبر الى ان الغي الضرب في بغداد ، ومن ثم انتشرت نقود الدولة ، وحلت محل النقود العراقية •

النقود الفضية (١) :

من أقدم ما ضرب من نقود الدولة ، وقد تردد ذكرها في وثائق عديدة من تواريخ وفرادين ووقفيات ، وشاعت عندنا ، وأثرت في نقودنا وقبل الخوض في اصلاح النقود لزم التعرض لها :

(١) الآقجة :

نقد مستعمل من أيام المغول في القرن السابع الهجري وجاء ذكره في جامع التواريخ ج ٢ فلم يكن من وضع العثمانيين وان كان تاريخ ضربه عندهم معروفاً . ويعزى ضربها للسلطان اورخان سنة ٧٢٩ هـ ، ودام الاتصال بها الى آخر أيام هذه الدولة ، ومعناها النقود الضاربة الى اليباض^(١) ويقال لها (آقجة عثمانى) . وشاعت في البلاد العربية بلفظ (عثمانى)^(٢) اى الدرهم العثمانى كما عرف الدرهم البغدادي بـ (البغدادي) . وعرفت ببغداد باسمها (آقجة) ايضا ، وفي اليمن قيل لها (بقجة) وهى مخفف (براقجة) وكانت بوزن ربع المثقال (٦ قرايط ، والمثقال عندهم درهم ونصف الدرهم أى ٢٤ قيراطاً) . وتأثر هذا النقد بالنقود المغولية أكثر من التأثر بالنقود السلجوقية التى كان درهمها ١٤ قيراطاً) .

والآقجة من ضرب العثمانيين وكانت تسمى بـ (الشاهى) كما أن ما يقابله من ضرب ايران يسمى بـ (الشاهى) أيضاً ويعرف بالعباسى أيام الشاه عباس الكبير ، ولكنه عند الايرانيين بوزن مثقال أو دينار بوزن درهم .

وفى أواخر القرن الحادى عشر ظهرت نقود جديدة زاحمتها ،

(١) لما كانت الآقجة غير تامة الوزن فى الدرهم صبح أن يقال انها تؤدى معنى دريهم ولفظة (جه) بالجيم الفارسية لا تعنى التصغير عند العثمانيين وانما تفيد النسبة الا انها اذا اتصلت بأهجية خفيفة استعملت بلفظ (جه) وفى الاهجية المفخمة الثقيلة تستعمل بجيم فارسية (جه) .

(٢) آصف تامة (قانون بنى عثمان) ص ١٥ وهذه نشرها الاستاذ لويس شيخو اليسوعى سنة ١٩١١ م فى بيروت نقلا عن مجلة المشرق . وكذا جاء فى كتب كثيرة منها (الاعلام باعلام بيت الله الحرام) للقطب المكي الا اننى رأيت وقفيات موصلية تذكر القرش العثمانى وتقول احيانا (عثمانياً) دون ذكر القرش او الغرش . كما فى وقفية مسجد (السراجخانه) وغيره مما كان بعد الالف ومائتين أو قبلهما . والملاحظ ان (آقجه عثمانى) دعا أن تسمى بالعثمانى أو الدرهم العثمانى ، وتذكر باسمها واما القرش فهذا شاع بعد ذلك وصار يفرق بينه وبين القرش الاجنبى فيقال القرش العثمانى . ولكنه شاع بالقرش او القروش

وانقطعت عن الضرب سنة ١٢٣٤ هـ ولم تعد تذكر الا للدلالة على مطلق النقد أو على ثلث البارة المعروفة اطلاقاً اعتبارياً .

وفي صفحات عديدة من التواريخ تبينت المقابلات في السعر ، الا أن النقود الفضية بصورة عامة كانت تعدل (١ر) من النقود الذهبية ، وما زالت تتناقص قيمة الفضة حتى بلغت الوحدة الذهبية (١٥ر٥) مثلاً من الفضة . والآفة تبعت هذه النسبة تقريباً ، لان القيمة الحقيقية تختلف عن السعر كما انها لم تكن تامة العيار ، جاء في قاموس الرياضيات ما ترجمته :

«الآفة أول من ضربها السلطان (اورخن) سنة ٧٢٩ هـ في بروسة . وهي نقد فضي . واللفظة تركية تعني السكة البيضاء . وعلى ما حققه المرحوم علي غالب بك آل أدهم باشا أنها أول ما سميت بـ (آفة عثمانى) ووزنها ربع مثقال أي ستة قراريط أو ١ر١٥٤ غراماً . وكانت بعيار ٠.٩٠ر . واستمرت على وزنها الاصلى الى أيام السلطان محمد الفاتح وعيارها حافظت عليه الى أيام السلطان بايزيد الثاني . ثم حدثت تحولات في وزنها وعيارها لمرار عديدة . وهكذا يقال في تحول حجمها وقطرها . وان القيمة الحقيقية للدرهم من الفضة تساوى $\frac{3}{4}$ من الآفة العثمانية وتعادل الآفة القديمة على ما يظهر قرشاً من الفضة . وكانت الآفة متحولة فاستقرت على أن القرش يساوى ٤٠ بارة والبارة ٣ آفات ، والملاحظ ان الآفة قديماً كانت أصل النقود واجزاؤها يقال لها (مانغر) ، وهذا له أضعاف وأجزاء في حجوم مختلفة . ثم ضربت نقود فضية وذهبية متنوعة^(١) اهـ . ولكن في الوقف ورواتب ذوى الجهات مما تعين بشرط الواقف اعتبرت ربع مثقال أي ٤ر٦١٨ غراماً ، فحافظت على الاصل في حين أن تناقصها في الوزن والعيار مضى باطراد ، فكان عيارها ووزنها مختلفين جداً ، وكانت الضرائب وخص السلطان ، والزعامة والتمار والاعشار والجزية تجبى بحساب الآفات .

(١) قاموس رياضيات بالتركية ، تألف الاستاذ صالح زكى ج ١ ص ٧٦ طبعة استنبول .

جاء في تاريخ الغرابي :

• كان الدرهم العثماني في ذلك اليوم ربع الدرهم الشرعي على ما نقله المولى خواجه زادة حيث قال : لما ضربت السكة العثمانية بإشارة علاء الدين باشا أخى السلطان (اورخان) جعل الدرهم العثماني ربع الدرهم الشرعي^(١) اهـ .

(٢) المحمديات :

من اضعاف الآقجه • ضربت في أيام السلطان محمد الفاتح وهي بوزن عشر آقجات ، واتخذت مقياس الوزن أحيانا كالعباسيات • وجاء ذكر المحمديات في أيام والى البصرة (علي باشا) الذى باع البلدة بدراهم معدودة سنة ١٠٠٥ هـ - ١٥٩٦ م ، لم يستطع ان يقوم بارزاق الجند وأقواتهم فأعطاه الى أفراسياب أو باعها له بمبلغ ثمانية أكياس رومية • وكان الكيس ثلاثة آلاف (محمدية) و(المحمدية) عشر آقجات وكانت ضربت لأول مرة أيام السلطان محمد الثانى المعروف بالفاتح وعرفت بالنسبة اليه^(٢) .

وهذا لا يمنع أن تضرب متوالياً من السلاطين بعده بهذا الاسم وبهذا المقياس • ولم تكن مقصورة على أيام دولته وحدها كما يتوهم البعض • فان المجيدى النقد المعروف فى ايامنا من ضرب السلطان عبدالمجيد فى الاصل ، وشاع ما كان ضرب على قياسه سواء كان ايام السلطان عبد العزيز او السلطان عبد الحميد او السلطان محمد رشاد الخامس •

ولا يصح بوجه نسبة (المحمدية) الى السلطان محمد الثالث الذى ولى السلطنة فى جمادى الاولى سنة ١٠٠٣ هـ دون السلطان محمد الفاتح • فان أصل التسمية كانت له حتى انه لو كانت ضربت محمديات فى أيامه فهي

(١) تاريخ الغرابي فى حوادث سنة ٧٦٣ هـ مخطوطتى • وهذا النص غير صحيح ، والصواب ما جاء فى قاموس الرياضيات •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٤ ص ١٣٩ الاصل والهامش •

بالنسبة الى محمد الفاتح معروفة • وهكذا اذا كانت من ضرب السلطان سليمان أو سليم • فلم يتغير اسمها في حين انه تحتاج التسمية باسم محمد الثالث الاخير الى نص يعرف به • والتخمين او التوهم لا محل له •

ويهمنى أن أعين وضع الكيس في مصطلح النقود لئلا يشتبه فيه الامر بالنظر لاختلاف حالات النقود • وبذلك يتعين لنا مقداره بالنظر للمحمديات فيكون خمسة عشر ألف مثقال من الفضة ، فصار خمسمائة قرش ••• وذلك لان المحمدية عشر آفجات فيكون المجموع ثلاثين ألفا من الاقجات ، وان الآفجة نصف مثقال فيبلغ العدد خمسة عشر ألف مثقال • وبهذا توضح المعنى لذلك العهد • وزال اللبس عنه • وهكذا الخمسمائة قرش معروفة ، ولكن الايام القديمة يختلف القرش فيها عما في هذه الايام ••• ومثله الكيس •••

وملخص ما هنالك انها كانت سنة ٧٢٩ هـ بوزن ٦ قراريط أى ربع مثقال ، وغيار ٩٠٠ هـ ، فهبطت في سنة ١٢٣٤ هـ الى وزن ٥٠٠ قرراط وغيار ٤٦٠ هـ • ثم زالت من البين وصارت اسمية •

والقائمة التالية في وزن الآفجة وغيارها اعتبارا من تاريخ ضربها سنة ٧٢٩ هـ :

- سنة ٨٤٨ هـ بوزن ٦ قراريط وغيار ٧/٩ •
- سنة ٨٨٦ هـ بوزن ٥ قراريط وغيار ٧/٩ •
- سنة ٩١٨ هـ بوزن ٤ قراريط وغيار ١/٨٥ •
- سنة ٩٧٤ هـ بوزن ٣/٥ قراريط وغيار ١/٨٥ •
- سنة ٩٩٢ هـ بوزن ٣/٢٥ قراريط وغيار ١/٨٥ •
- سنة ١٠٠٩ هـ بوزن ٣ قراريط وغيار ١/٨٥ •
- سنة ١٠١٢ هـ بوزن قيراطين وغيار ١/٨٥ •
- سنة ١٠٣٢ هـ بوزن قيراط ونصف وغيار ٠/٨٠ •
- سنة ١٠٥٨ هـ بوزن قيراط وربع وغيار ٠/٧٥ •

- سنة ١١١٥ هـ بوزن قيراط وثلاثة أرباع و عيار ٧٠/٠
- سنة ١١٧٥ هـ بوزن قيراط واحد و عيار ٦٨/٠
- سنة ١١٧٨ هـ بوزن قيراط واحد و عيار ٦٠/٠
- سنة ١٢٠٣ هـ بوزن ٧٥/٠ من القيراط و عيار ٤٦/٠
- سنة ١٢٣٤ هـ بوزن نصف قيراط و عيار ٤٦/٠

هذه القائمة منقولة عن كتاب (نقد واعتبار مالي) وعن (تقويم مسكوكات عثمانية) وهناك ما يقابلها من (البارة) وتسعيها ومنه نعلم مقدار ما هنالك من أسعار ومقادير •• ومن هذه القائمة نقطع بأن اختلاف السعر بالنظر للسنين تابع لتفاوت الوزن والعيار ••

(٣) هشتي :

ومن النقود المستعملة عند العثمانيين في أوائل فتح بغداد وما بعد ذلك بمدة قليلة أي الى حدود الالف الهجري • وردت في كتب قوانين الدولة وفي بعض الفرامين لما يخص العراق • ويراد بها ثمن الآقية لانها جاءت مقرونة بها فيقال كذا آقيات وكذا هشتيات عند الكلام على التعريفة الكمركية في فرمان مؤرخ سنة ٩٥٩ هـ وآخر في سنة ٩٨٢ هـ ولا شك ان اللفظة ايرانية • فشاعت عند العثمانيين ثم أهملت • ولكن لا يزال أثرها باقيا • فمن الضروري الاشارة اليها للمعرفة والتعرف ليزول الاشكال عن نقد استعمل في وقت •••

(٤) البارة :

اختلفت مالية الدولة فحاولت الحكومة محاولات عديدة للخروج من الاضطراب المالي ومن شيوع النقود الاجنبية ، ولكنها لم تستطع ان تتخذ تدبيراً ناجحاً • فقد جاء في حوادث سنة ١٠٣٥ هـ ان محمد باشا الكرجي بذل سعيًا بليغًا في تجديد النقود ، فضرب نقدا يزيد قليلا عن خمسة قراريض، وهذا النقد سماه الرحالة (تافرنية) بـ (البارة) وورد ذكره في وقائع سنة

١٠٤٥ هـ ، وان البارة الواحدة صرفت بأقچتين^(١) . وفي مصر كانت بسعر ٤ آقچات وتغلبت قيمتها في الدولة بـ ٣ آقچات ، الا انها لم تقف عند وزن وعيار .

وأصل البارة مأخوذة من اللغة الايرانية وتعني (قطعة) ، فاستعملت في النقد المعلوم ، وعمت أخيراً كل نقد وتعتبر ١/٤٠ من القرش ، ولازمت الاتصال بالقرش في كافة أدوارها الا قليلا . وفي أيامنا الاخيرة لم يعرف نقد بلفظ بارة ، وانما عرفت أضعافها ذوات ٥ پارات و ١٠ پارات و ٢٠ بارة و ٤٠ بارة ، ويطلق على هذه الاخيرة (القرش) ايضاً . ضربت في أول الامر بوزن ٥ر٥ قراريط ، ثم اختلفت وزناً وعياراً حتى بلغت في أيام السلطان محمود ٥ر٠ من القيراط ، وبلغ عيارها ٤٦ر٠ ، ثم صارت البارة في عهدنا ١/٤٠ من القرش .

وقد أورد الاستاذ يعقوب سر كيس نصاً في سنة ٩٩٢ هـ — ١٥٨٣ م يتضمن ان أهل التجف يشتررون قربة الماء بخمس پارات أو ست^(٢) ، مما يعين أنها كانت قبل ذلك .

(٥) القرش :

عزمت الدولة أن تستغني عن النقود الاجنبية الشائعة بكثرة أمثال :
(أ) الطالر ، نقد نمسوى راج رواجاً كبيراً في الجزيرة العربية ، ضربته لأول مرة الامبراطورة (ماريا تريزا) سنة ١٧٥١ م . ولاهميته أفرد له الاستاذ (فيشل) كتاباً بالفرنسية .

(ب) الايكو ، الكلمة من اللاتينية معناها المجن وأطلقت على نقد قديم ضرب من الفضة .

(ج) الريال ، نقد اسباني كانت قيمته نحو ٢٥ سنتيماً على ما جاء في معلمة (لاروس) .

(د) القرش الاسدي .

(١) تاريخ نعيما ج ٣ ص ٢٣٩ .

(٢) مجلة المجمع العلمي العراقي ج ١ ص ٢٥٧ .

رأيت ذكره في وثيقة بيع شرعية مؤرخة سنة ١١١٠ هـ . وكان قد جرى التعامل ببدل خمسين قرشا أسديا أيام القاضي محمد المولى خلافة بغداد . وهذه الوثيقة تشير الى انه كان مستعملا في هذا التاريخ متعاملا به . ويفرق عن القرش الذي ضربته الدولة بما يسمى بـ (القرش الرومي) . ويطلق على ما ضرب وسمي بالقرش الجديد . وراج استعماله . وسمي المضروب أيام السلطان عبد الحميد الاول بـ (الشامي) .

كان من جملة التدابير ضرب (القرش) ، وقد وجد المضروب منه لسنة ١٠٩٩ هـ ؛ وفي سنة ١١٠٨ هـ ، أمر بإلغاء النقود الأجنبية والقديمة ، وإحلال القرش الجديد^(١) . وكان أول ضربه بوزن ٦ دراهم ، ثم ضرب أيام السلطان أحمد بوزن ٨ دراهم وعتار ٠٠٦٠ ، وفي عهد السلطان مصطفى الثالث ، بلغ وزنه ٦٢٥ ر٠ و أيام السلطان عبد الحميد الاول بوزن ٥٠٥ وعتار ٤٧ ر٠ ، وفي زمن سليم الثالث بوزن ٤٢٥ ر٠ ، وفي زمن مصطفى الرابع بوزن ٤ دراهم . وفي أيام السلطان محمود تنوع ضربه حتى بلغ درهما واحدا وعتار ١٧ ر٠ وهو المعروف بالمتليك ويساوي ٢٠ يارة ، ثم أطلق على القرش الرائج ، وصار القمري ضعفه . ولا تزال بقايا هذه النقود معروفة بهذه الاسماء .

والقرش الرائج يسمى بـ (المحمودي) نسبة الى السلطان محمود ويجمع على (محميد) . وجاء في وثيقة شرعية مؤرخة سنة ١٢٢٨ هـ ان (القرش الرومي) الرائج يعدل تسع محاميد ، ففي هذه السنة تعين سعر النقدين في حجة بيع بمبلغ (٣٣٠٠) قرش محمودي .

والعثمانيون يقولون (غروش) وشاع في مصر والشام^(٢) بلفظ (قرش) ، وعندنا عرف بقرش وغرش ، ويسمى القرش الصحيح (الصاغ) لما يساوي ٤٠ يارة والقرش الرائج لما يساوي ١٠ يارات وهو المتليك ، وشاع في الدولة باعتباره نقدا أجنبيا . والقرش الاحمر من ذهب ، والقرش مجردا عن الوصف يراد

(١) تاريخ راشد ج ٢ ص ٣٩٣ .

(٢) رد المحتار : مبحث الزكاة .

به النقد الفضي من ضرب العثمانيين وأول ما استعمل القرش الأحمر في الدولة العثمانية سنة ٧٩٥ هـ والقرش من الفضة استعمل في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي • وان ملك فرنسا (سان لويس) أصلح النقود الفضية وشاعت وتداولت في بوهيمية (بلاد التشيك) وبولندة والمجر ، ثم في انكلترا • والممالك التي قبلت هذه النقود (غروسوس) حافظت على اسمها ولم تغير الا قليلا • ففي ايطالية قيل (غروسو) ، وفي المجر (غاراش) ، وفي الالمان (غروشن) والعثمانيون ، راعوا لفظه من طريق من اتصل بهم فقالوا (غروش) • والقرش الأسود من النقود الاجنبية الشائعة في بلاد العثمانيين ، ذكره الرحالة (تافرنية) وليس من الصواب أن يعزى دخوله الى حروب الصليبيين في فلسطين والشام من جهة ان العثمانيين عرفوه قبل أن يستولى العثمانيون على تلك الاقطار •

وذكر القرش الاستاذ « دوزي » وأفردت له دائرة المعارف الإسلامية بحثا مسهباً •

(٦) الزلطة :

ويقال لها في التركية زولته وظولته وزولوطه وذولته ، وتعرف عندنا بـ (زلطة)^(١) • وهذا النقد حل محل القرش القديم ، فاتخذ من (القرش الاسدي) • وهو مأخوذ من الصقلية وتعني القرش • وفي بولندة شاعت الزلطة الجرمنية والقرش الأحمر أي الدينار ، وعندنا يراد بها ثلاثة أرباع القرش ، وذكرت في الفرامين ووردت في التواريخ • ضربت سنة ١١٠٦ هـ بوزن ٧٥ ر • من القرش ، وفي سنة ١١٣١ هـ جرى تنظيم النقود فتكونت ١٦ زلطة من خلیط ٦٠ درهما من فضة و ٤٠ من نحاس ، واعتبرت ٧٥ ر • من

(١) وردت بلفظ (صورتی) أيضا وذكرت في مجلة أمور البلدية ج ١ ص ٣٦٦ الا أن الناشر اضطرب في معرفتها ولو كان عرف نقود ذلك الزمن لما تردد لحظة • وجاءت في قوانين آل عثمان أيضا بهذا اللفظ كما جاء في الالفاظ المذكورة اعلاه فلم يبق ريب • وجاء ذكرها في وثائق عديدة منها الوقفية المؤرخة في ٢ شعبان سنة ١١٧٣ هـ لعبدالله بك الشاوي • ومنها نعلم ان هذا النقد كان شائعاً ومعروفاً في بغداد •

القرش وسأوت ٣٠ پارة وجعلت بوزن ٦٠٥ من الدراهم • وضربت نصفياتها أيضا ، فلازمت القرش واتصلت به في العيار والوزن • وفي سنة ١١٧١ هـ - ١١٨٧ هـ تناقص ذلك الى الربع • وهكذا طراً عليها ما طراً على القرش الى أن صدر فرمان باصلاح النقود وأصلحت سنة ١٢٥٩ هـ وكان آخر العهد بها ان استمر رواجها الى سنة ١٢٦٣ هـ وجاء تسعيرها في سالتامه هذه السنة • ويهمننا الإشارة هنا الى ان نقود بغداد تأثرت بالنقود العثمانية المذكورة ، ونشأت تسميتها وضربها على نمطها ، ومر ذكر بعضها^(١) •

وهذا النقد بلغت قيمته بالنظر للنقود الجديدة والقديمة أنه يساوي ثلاثين پاره أى ثلاثة ارباع القرش • وفي (سياحتنامه حدود) جاء البحث في النقود العراقية ، فين أن الزولته تساوي ٢٠ أو ١٨ پارة^(٢) • ولا شك انه يريد نقد بغداد وتعامله • ولا يبعد أن تكون قيمته ما ذكر • وجاء في اعلام شرعى في بغداد مؤرخ في ٣ صفر سنة ١٢١٦ هـ يخص وقف عادلة خاتون جاء فيه ان الزلطة تساوي نصف قرش فعد ٣٠٠ زلطة بمائة وخمسين قرشا • وهذا تسعير غريب لم نجد له ذكرا الا في الوقائع المذكورة وفي (سياحتنامه حدود) بالوجه المذكور أعلاه • ومن هذا الاعلام عرفنا مبدأ التحول في قيمة الزلطة في بغداد ويبين عن المضروب في بغداد منها ودام التناقص في السعر حتى ١٨ أو ٢٠ پاره بسعر الزلطة •

(٧) الشامي :

أصله من ضرب السلطان عبد الحميد الاول (١١٨٧ هـ - ١٢٠٣ هـ) وكان يسمى بالقرش الحميدى ، وبالقرش ، ويعرف بـ (الرومى) أو (القرش

(١) رسالة (التن والقهوة في العراق) للاستاذ يعقوب سركيس ص ٢٥ وما يليها •

(٢) (سياحتنامه حدود) مخطوطتى ص ٢٢٠ •

الرومي^(١) ، وربعه بـ (ربع رومي)^(٢) . وشاع في المتفق وانحاء البصرة آخرين قبله ، وعرف عندنا بـ (الشامي) ، وكان بوزن خمسة دراهم وبعض القراريط ، فأطلق في الاستعمال على مايساوى ٨ قروش صحيحة كما جاء تسعيرها في تقرير درويش باشا ، فقد علمنا أن الرسوم كانت تؤخذ سنويا من مقاطعتي بيت ودهليزان ثمانية آلاف قرش البالغة ألف شامي^(٣) . وانه من ضرب السلطان عبدالحميد الاول ، الا ان سعره لم يبق على حاله ، بل حصل تبدل . ذكرته جريدة الزوراء في تعيين أسعاره لمختلف الايام وبعد ذلك اكتسب وضعاً معيناً ، وسعراً اعتبارياً لا يتغير ، ولا يتبدل الى أن زال من الين ، وفي البصرة بقي التعامل بسعره اسماً . (والربعية^(٤)) تساوى ثلاثة قروش وهي من فضة وأصلها الشامي أو القرش الرومي ، والربعية في ذاك التاريخ تعينت قيمتها . . .

وذكرنا أنه لم يبق الشامي على هذا السعر وانما تغير كما يفهم من أخبار الزوراء وغيرها كقريب درويش باشا والنقود الفضية تابعة لسعرها الحقيقي ومكانة الفضة في الاسواق . . .

نعم يصح ان نسمى الربعية الذهبية بهذا الاسم ولكن القرائن تفرق

(١) جاء ذكر القرش الرومي قبل هذا التاريخ ، ويسمى بهـ هذا الاسم ، وشاع عندنا كما نطقت وقفية عبدالله بك الشاوي المؤرخة في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١١٧٧ هـ مما لا يدع ريباً في وجوده قبل التاريخ المذكور أعلاه . ولعل الشامي هو القرش الحميدي خاصة وهو من نوع القرش الرومي المذكور ، ورأيت القرش الرومي المذكوراً في وثيقة مؤرخة سنة ١١٨٠ هـ . فلم يكن من ضرب السلطان عبدالحميد الاول وحده ، وانما هو من ضرب بلاد الروم للتفريق بينه وبين ما هو من ضرب بغداد ، أو غيرها . وقد بينت تاريخ ضرب القرش الجديد ويسمى بالرومي للتفريق عن القرش الاسدي . وهو معروف قديماً .

(٢) هذه الربعية فضية ومن الخطأ البين أن نعد الربعية هذه نقداً ذهبياً واما الذهب فأصله بقيمة عشرين قرشاً ، فلا يعرف ذهب الا بهذه القيمة قطعاً ، وأما (ربع رومي) أو ربع شامي فهي نقد فضي يساوى ربع القرش الرومي .

(٣) (سياحنتنامه حدود) ص ٢٢٠ .

(٤) شعراء بغداد وكتابتها ص ٥٦ .

بينهما وأن ما نقله الاستاذ الكرملی^(١) عن كتاب (جونس) يعين أن قيمة كل واحد يختلف عن الآخر ولم يبلغ ربع الذهب والغازي ثلاثة قروش وانما كان ذلك في ربع الرومي . ومن الضروري تثبيت المصطلح وان يفرق بين (ربع مجيدى) ، وأم أربعة وما مائل .

وفي البصرة كان الى قبل حرب سنة ١٩١٤م يعتبر سعر الليرة العثمانية ١٢ شامياً كما علمت ذلك من المرحوم الاستاذ السيد سليمان فيضى ومن غيره أيضاً ، الا انه لم يعرف نقد متداول بهذا الاسم . ومن ثم علمنا أصله ، وانه من ضرب استنبول ، وشاع من طريق الشام ، فلم يبق ريب في أمره^(٢) ، وهو من النقود الشائعة عندهم .

والقرش الرومي هو الشامي ويقال له (قرش عين) واما السليمي فهو من ضرب السلطان سليم الثالث^(٣) وقد شاع عندنا ، وتنقص قيمته عن القرش الرومي . فكل ١٠٠ من القرش الرومي أو القرش العين يساوي ١٣٥ سليماً . ويسمى القرش العين بالحميدى نسبة الى عبد الحميد الاول كما أن السليمي نسبة الى سليم الثالث .

(٨) الفوارى :

من النقود التي كانت شائعة في انحاء البصرة واشتفق ، وجاء ذكره في « سياحتنامه حدود » ، وضبطه بفتح الفاء والواو وكسر الراء . قال : وهو بسعر عشرة شاميات ، ولا يعتبر في المعاملات غيره وغير الشامي من النقود عندهم^(٤) . ولا شك انه محرف من (فلورى) وهو الاشبه بالصواب .

(١) شعراء بغداد وكتابها ص ٩٢ .

(٢) (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٣٣٦ ، وتقرير درويش باشا ص ١٧ ، و (سياحتنامه حدود) ص ٦ .

(٣) شاع السليمي نسبة اليه كما كان يعرف (الحميدى) في اطلاقه على القرش الرومي المضروب في أيامه و (المحمودى) المضروب في عهد السلطان محمود ويختلف سعر كل واحد بالنظر لاختلاف وزنه وعياره . وكل واحد منها الى أيام السلطان محمود يقال له القرش الرومي . وفي أيامه تبدل تبديلاً زائداً فصار يعرف باسمه (محمودى) وجمعه (محاميد) .

(٤) (سياحتنامه حدود) ص ٦ .

وورد ذكر الفوارى في كتاب (العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدراهم والدنانير) للعالم الفاضل السيد موسى المازندراني ، قال : « نقد عراقي نسبة الى أرض فوار بقرب الرميثة ، وكان منزل آل فتلة • وكان يساوى ورگتين ^(١) ، اه •

ولم يعرف نقد من ضرب تلك الجهات ، ولعله أطلق مؤخراً على ما يساوى ورگتين أى قرشين رائجين ، (متليكين) ، الا ان التفاوت كبير جداً • وجاء النص التاريخي في تعيين قيمته المداولة بوقتها ، فلا يعول على المسموع •

(٩) الجرخى :

في الاصل نصف (اليشلك) المضروب أيام السلطان محمود الثاني • وعلى مثاله ضرب داود باشا نقداً باسم (چرخى) وشاع كذلك ، ويسمى عندنا مؤخراً بلفظ (أبو عشرة) أبو عشرة قروش رائجة ، لكن هذا من ضرب استبول وذاك من ضرب (بغداد) وبقي اسمه الاعتبارى وان زال شخصه • وجاء في (سياحتنامه حدود) ان الجرخى هو البشلك ويروج في خمسة قروش الا أن الجرخى يتداول بمبلغ ٩٢٥ رة • أورد ذلك بمناسبة العبور من جسر المسيب وما يؤخذ على ذلك من رسوم ، ولم يختلف عن اليشلك الا انه تناقص فصار بسعر نصفه والا فهو في الاصل بسعر خمسة قروش ^(٢) •

(١٠) الربية الصغيرة :

جاء ذكرها في وقفية عبدالله بك الشاوى • ولا شك انها هندية شائعة ، أو متأثرة بالنقود الهندية ••

(١) العقد المنير في تحقيق ما يتعلق بالدراهم والدنانير ص ١٨٥ ، طبع في المطبعة العلمية في النجف سنة ١٣٦٠ هـ - ١٩٤٢ م وفيه مطالب تتعلق بأحكام الزكاة والدية من الفقه الجعفرى الا أنه أهمل الكثير من النقود العراقية والنقود الايرانية ، وفاته ما فات الاستاذ الكرملى فيما لخصه من كتابه (النقود العربية) • وفيه ذكر عدة مراجع في النقود تستحق الالتفات ، ولا يخلو من فوائد مهمة ومباحث نافعة في النقود •

(٢) (سياحتنامه حدود) ص ١١٨ و ١٩١ و ١٩٢ •

والحاصل لا محل للاطالة في النقود القديمة ، ومنها ما هو معروف من اضعاف القرش الصحيح مثل اليشلغ (اليشلك) والجرخى والممدوحى ، أو أجزائه مثل المتليك أى القرش الرائج وهو المسمى فى بعض الانحاء بـ (الوركة) أى الورقة ، واضعاف المتليك مثل القمري (بفتح القاف والميم) . وأم أربعة (أربعة قروش رائجة) ، وأم ثمانية ضعفها ، وأبو عشرة (عشرة متالك) ، وأبو خمسة ، وأبو عشرين وهو (اليشلغ) ويقال له عند البدو (گمرى) بضم الكاف الفارسية وسكون الميم . وهكذا يقال عن بعض أسمائها الشائعة بالتركية .

٨ - الفلوس (النقود النحاسية) :

وأما الفلوس فلا تنكر علاقتها بالنقود الفضية ، وشاع ذكرها فلا ينبغى أن نهمل أمرها والفلس معروف عندنا وعند العثمانيين وأحياناً يسمى (مانقر) أو (مانغر) وهو لفظ تركى والمقصود واحد . وأصل اللفظة مغولية وتعنى النقد ولفظها عندهم (مونكون) ، فتصرف بها العثمانيون . وتكونت فى أيام اورخان أو مراد الاول وتطلق على الفلوس أو النقود النحاسية . وتعد بعض أجزاء الآقجة ، وفى (تاريخ الساجدار) ورد ذكرها . وجاء فى تاريخ راشد ما ترجمته :

فى سنة ١٠٩٩ هـ صدر فرمان فى ضرب نقد نحاسى يقال له (منقر) لدفع غائلة الضائقة المالية ، فاتخذ لهذه المهمة دار ضرب خاصة . وهذا تدبير وقتى الى أن تزول هذه الازمة المالية . وقد أشير الى أن بعض الحالات أمثال هذه كانت تقع أيام السلاطين السابقين . فهى تدبير عاجل . أرادوا أن تكون أوقية النحاس الخالص ثمانمائة منقر . وكل اثنتين منها تساوى آقجة واحدة . هذا ما اقتضاه فرمان . ولتسهيل أمر الضرب قد اتخذت دوايب لقطعها ، وأعد لها محل فى (طوشان طاشى) باستنبول فصارت تدعى (دار ضرب المنقر)^(١) . و(المانغر) على ما جاء فى (تاريخ احمد

(١) تاريخ راشد ج ٢ ص ٥٢ .

راسم^(١) ، بعد مدة أى من أيام السلطان مصطفى الثاني وما بعده ضربت نقود نحاسية أطلق عليها (قزل مانغر) أى الفلوس الحمراء ، وعندنا الفلوس الأحمر معروف من ذلك التاريخ وفى أواسط القرن الثانى عشر ترك استعمال (المانغر) ، وصار يطلق عليها (باقر پارة) أى الفلوس النحاسية ، (الپارة النحاسية) وفى عدادها النقود (النكلىة) • وفى الحرب العامة الاولى رأينا عسكر الاناضول من الجند العثماني يطلقون (مانغر) على (النقود) بوجه عام • واللفظ متداول فيما بينهم •

ومن النقود الشائعة فى الاحساء ونجد :

ما يسمى بـ (الطويلة) • ويقال لها بالافرنجية (LARIN) هو نقد معدنى • ذو علاقة بالنقد المسمى (دراردهكاني) ص ٣٤ من هذا الكتاب • وقد بطل استعماله •

والملاحظ هنا انه وجد فى البصرة نقد نحاسى (فلس) عليه تصوير (نخلة) ، ولا توجد عليه كتابة • والظاهر انه كان من نقود آل أفراسياب ، فقد جاءت النصوص التاريخية انهم ضربوا النقود ، ولم نثر على شىء منها ، كما ان للمشعشين بعض النقود المضروبة • والنقد الذى عليه نخلة سمعنا أنه لدى آل باش أعيان •

النقود العثمانية فى عهد الاصلاح^(٢)

فى هذا العهد كانت تضرب النقود فى دار السلطنة ، ويبتدىء عهد الاصلاح من سنة ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤ م الى ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م • وقبل هذا التاريخ ضربت (نقود) و (أوراق نقدية) أيام السلطان عبدالمجيد ، وبحثنا يتناول الامرين ، بيان ما ضرب حتى آخر هذا العهد •

(١) تاريخ احمد راسم ج ١ ص ٥٣٠ •

(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ٥٩٤ •

الاوراق النقدية

ان التسمية بـ (الاوراق النقدية) شاعت حديثاً ، وكانت تسمى (القوائم النقدية المعتبرة) ، وسبق أن تكلمت على (الجاو) ، و(البالش) وهما من نوع هذه الاوراق ، وكانت معروفة عند المغول الا ان الصين سبقت المغول في استعمالها ، وكان الخليفة عمر (رض) يستعمل الجلد بدل النقود لضرورة اقتضتها الحروب والفتوح .

وهكذا فعلت الدول القديمة في أيام ضرورتها الحربية وضائقاتها المالية ، فركنت الى مثل هذه التجارب ، فقد ضرب اليونان نقوداً من حديد عليها سمة خاصة ، فزاد مقررهما عن أصل قيمتها نحو ٣٠ أو ٤٠ ضعفاً ، وخول حاملها أن يرجع بها الى الدولة بعد الحرب .

وأهل (قرطاجنة) كتبوا على بعض الجلود وجعلوا لها قيمة اعتبارية . وفي روما كانت تغش النقود للاستفادة من الفرق ، وهكذا فعلت الدول الاخرى في غش النقود لدفع الازمات المالية .

أما الدول الغربية الحاضرة فأول من استعمل الاوراق النقدية منها دولة السويد^(١) سنة ١٦٦١ م ، ثم الانكليز سنة ١٦٩٠ م ، ثم انتشرت في فرنسا وغيرها فشاعت في الممالك الغربية ، ثم ضربت في المملكة العثمانية . وفي هذا حاولت الامم اليوم السيطرة على الثروة بمراعاة السياسة الاقتصادية ، ولكن الحاجة المتواترة دعت الى تكثيرها ، وزوال الثقة منها أحياناً ، فاضطربت أو تدهورت ماليات بعض الدول كما وقع فعلاً في الاوراق الالمانية والروسية في الحرب العامة الاولى لسنة ١٩١٤ م فكانت التدابير الاقتصادية بمسد الحرب غير مجدية ، ومن ثم تولدت المناهج الاقتصادية العامة المعروفة مما لا يخفى أمرها لمتبع الحوادث والتطورات المالية .

ولا ريب ان العراق من قديم الزمان استعمل أوراقاً تجارية باسم

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد (السنة الثانية) ص ٤٩٢ - ٥٠١

«حوالة» و «سفتجة» و «كميالة» او «سند لامر» و «شك» و «بونو» ،
فوضع لها أحكاما شرعية وقانونية ، فصارت تنوب بوجه مناب النقود نوعاً
ولو لاجل محدود ومدة معينة . الا أن هذه تابعة لمالية الشخص المصدر لها
ولا تعتبر كنقود من جهة التداول ، ولا موثقة باعتماد الدولة وضمانها .
تمكنت الدول من اصدار أوراق عامة أشبه بهذه وجعل حكمها حكم
النقود ، فسهلت معاملات الناس ، وسدت عجزاً مالياً ، ولكنها لم تكن الدواء
الشافى بل لا تزال الأوراق التجارية متداولة .

ان الدولة العثمانية قامت باصدارها لأول مرة في أواسط سنة ١٢٥٦ هـ -
١٨٤٠ م ، ودام تداولها ٢٣ سنة ثم ألغيت . وفي سنة ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م أعيد
ضربها ، واستمر تداولها مدة أربع سنوات ، فأبطلت ، وفي سنة ١٣٣٣ هـ -
١٩١٥ م أصدرت للمرة الثالثة .

١ - الأوراق النقدية للمرة الاولى :

مر تاريخ اصدار الأوراق النقدية ، وأوضح عنها وعن طريق تداولها
مضيف باشا وزير المعارف العثمانية السابق في (مجموعة الفنون) ، والاستاذ
سليمان سودي مدير السكة في (كتاب المسكوكات العثمانية والاجنبية) وبحث
فيها : (دراستل دوفلى) في كتابه الفرنسي (التاريخ المالى لتركيا) .

ومن هذه وغيرها يتلخص لنا أن مالية الدولة ارتبكت وساءت أوضاعها أيام
السلطان محمود الثانى ، وزادت الحالة سوءاً في أيام السلطان عبدالمجيد ،
فحاول أن يسد العجز ، فضرب (القوائم المالية المعبرة) كل ورقة بمبلغ
(٥٠٠) قرش . وكان مجموع ما ضرب بمبلغ (١٦٠) ألف ليرة ، وجعل
الفائض لها (٨٪) يؤدي لقسطين ، وتدفع مبالغها بعد ثمانى سنوات . وتعتبر
هذه بمنزلة تحويلات كمعجل لضرائب الالوية والولايات ، وتعطى براءة^(١)
لحاملها ان أراد . وكانت تتداول باستنبول وخارجها ، وتسلم الى الدوائر

(١) برات هكذا وردت واستعملها العثمانيون . ويقال عن ليلة تعرف
عندهم بـ (شبابرات) أى ليلة البراة ولكن تعرف في الغالب البرات
السلطانية . . وتجمع على بروات .

المالية تسديدا للضريبة ، أو لديون الدولة ، فلا فرق بينها وبين النقد . ولما كان إصدارها وقتها لم تجد الدولة ضرورة الى اعداد مقابل لها . الا انها لم تقف عند هذه ، وانما اصدرت غيرها في نفس السنة بما يساوى (٨٠) ألف كيس ، وبفائض (١٠) آلاف كيس (الكيس الواحد يساوى ٥٠٠ قرش) وهذه احتفظت بشكلها ولكنها كانت أصغر حجما ليسهل حفظها ونقلها . وعباراتها مختصرة ، وكتب فائضها أو معجلها بحبر ثابت ، وكان منها ما هو بمبلغ (٥٠) قرشا ، ومنها بـ (١٠٠) ، ومنها بـ (٢٥٠) . ووضعت عليها الطرة^(١) فى الاعلى ، وختمت بالختم الرسمى لوزير المالية . وهذه لا تعطى بها براءة لحاملها ، وانما يؤخذ الفائض بأقساطه ، يستوفيه الحامل ، ويشير الموظف الى ما يستوفى .

وفى أواخر سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م أصدرت قوائم أخرى ، واتخذت تدابير جديدة لما ظهر فيها من التقليد ، وطبعتها سنة ١٢٥٨ هـ - ١٨٤٢ م ، فنالت عناية أكثر ، وأمهل أصحاب القوائم العتيقة مدة ثلاثة أشهر لاستبدالها بغيرها ، وحصر تداولها فى استنبول خاصة . وهذه لم تخل من تقليد أيضا ، فأبدلت بغيرها وكتبت بخط تعليق .

وفى سنة ١٢٥٩ هـ - ١٨٤٣ م طبعت قوائم نقدية جديدة ، وجعل فائضها مدة عشر سنوات ، فأصدر منها ما قيمته عشرين ألف كيس ، فلم تنل رغبة ، فتداولت بنقص ٣٠ أو ٤٠ من المائة ، فلم يكن لها اعتبار مالى ، الا ان خزانة الدولة كانت لا تتردد فى قبولها ، وكذا دائرة الكمرك وتدفع فوائضها فى حينها . ولم تمض مدة حتى صار الناس يتعاطونها لاجل الفائض وزال عنها وصف التداول ، ذلك ما اضطر الدولة أن تطبعها سنة ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤ م بشكل جديد ، وان تبدل ما سبق ، فجعلت الفائض (٦٪) . وفى سنة ١٢٦٣ هـ - ١٨٤٧ م أتقنت أكثر بابدال شكلها الماضى ، فنالت تنظيما وعناية ، فطبعت بمبلغ ٥٠٠ قرش ، و١٠٠٠ و ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ ، ولكن المبالغ

(١) الطرة ويقال لها الطغراء ايضا وردت فى (أوهام الخواص) واليها ينسب الطغرائى المعروف وأما الطرة فقد جاءت فى الاعلام بأعلام بيت الله الحرام وغيره .

الكبيرة منها لم ترج ، فاضطرت الدولة فى سنة ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٩ م أن تعدل عما كان يبدل ٥٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ قرش وطبعت أوراقا بمبلغ ٥٠ الى ١٠٠٠ قرش وأبطلت القديمة . وفى سنة ١٢٦٢ هـ - ١٨٥١ م طبعت بقيمة ١٠ قروش و ٢٠ قرشا تسهيلا للتداول ، ولم يسبق لها ان طبعت بهذا المبلغ ، وتداولت بلا فائض ، وفى آخر السنة عادت لا تصلح من جراء كثرة الاستعمال ، ودخلها الافتعال أيضا ، فاقضى ان تعين كل ستة أشهر مرة وتختتم . وهكذا استمرت الدولة فى طبع القوائم فى سنة ١٢٦٨ هـ - ١٨٥٢ م بفائض وبلا فائض . لحق هذه التزوير أيضا ، وفى اميركا ضربت نقود ورقية مقلدة بمبلغ ١٢ مليون قرش فأدخلت المملكة العثمانية ، الامر الذى دعا ان يزيد عدد القوائم بصورة فاحشة ، فطفع الكيل ، ومن ثم تحولت قيمة القرش وتكون خطر على الدولة . فقرر لزوم دفع القوائم ، واحرق الكثير منها ، ولكن الاوضاع المالية منعت من رفعها تماما ، بل ان حرب القرم سنة ١٢٦٩ هـ اضطرتها ان تصدر سنة ١٢٧١ هـ أوراقا باسم (اردو قائمىسى) أى (قائمة الفيلق) بقيمة ١٠ قروش و ٢٠ قرشا بمقادير وافرة على أن تؤدى بعد الحرب بدل الضرائب والرسوم الاميرية ، فلم تمض مدة حتى نفدت فى استنبول وخارجها ، ومن ثم استعادت الدولة مكائنها المالية ، الا ان تداولها كان يجرى بنقص ٣٠٪ .

وفى سنة ١٢٧٤ هـ - ١٨٥٨ م أصدرت الدولة سهاما عادية فابدلت بتلك القوائم خلال ثلاثة أشهر ، فدخلت ضمن الديون المنتظمة ، وعوضت عنها بالمسكوكات والاسهام الجديدة . وفى خلال سنتين ألغيت ، وهكذا حتى تم إلغاؤها بجهد وعناء .

وكان القرار الذى صدر مؤخرا فى ذى القعدة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦٢ م يحوى تفصيلات وافية^(١) . وجاء القرار المؤرخ ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٧٩ هـ

(١) نصه العربى فى كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب ج ٥ ص ٢٦ و (نقد واعتبار مالى) ج ٢ ص ٢٢٦ .

مؤيدا لما في القرار السابق فتم أمر الالغاء بالوجه المطلوب^(١) .

عمت القوائم جميع الممالك العثمانية ، فكانت التدابير غير ناجعة وبلغ سعر الليرة ٢٣٠ قرشا ورقياً ، ومضت في تزايد حتى بلغ في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦٢ م سعر الليرة ٣٥٠ قرشا ، فادى الأمر الى تعطيل الاشغال واغلاق الحوانيت وتوليد اضطراب في المملكة .

وفي ٧ ذى الحجة سنة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦٢ م تأسس المصرف العثماني ، واتخذت الوسائل بالاتفاق معه ، فألفت (الاوراق) فذهب البؤس ، واكتسب الناس طمأنينة .

٢ - الاوراق النقدية للمرة الثانية :

عادت الازمة المالية واكتسبت شدة لما أتهك الدولة من حوادث حربية وغيرها ، فلازمتها الضائقة مدة ، فلجأت الى (القوائم النقدية) تلافيا للعجز . فأصدر السلطان مراد الخامس نظاما بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م ، وفي هذه الاثناء حدث تبدل في السلطنة فخلع هذا السلطان ، وولى بمعه السلطان عبد الحميد الثاني في ١٠ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م ودام ملكه الى ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م . وبرزت هذه الاوراق في أوائل أيامه ، فأعادت الى الازدهان تلك الحالة ، ولم يطل أمد بقائها لما رأت من معارضة ، فاضطرت الدولة الى الغائها في ٥ صفر ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٩ م . وهنا نقول : ان العراق تأثر بها كثيرا ، وأصابه ما أصاب المملكة العثمانية ، وجاء في جريدة « الزوراء » مباحث متوالية في أمر الغائها .

٣ - الاوراق النقدية للمرة الثالثة :

في ١١ شهر رمضان سنة ١٣٣٢ هـ أصدرت الدولة العثمانية قانونا ينرم الناس في تداول (البانكنوط) الذي يصدره المصرف العثماني كنقود بلا فرق ، وجرى تداوله بين الناس بعضهم مع بعض ، وبينهم وبين الدولة العثمانية .

فكان الاول من نوعه ويعد من الاوراق النقدية الا انه كان مضمونا من المصرف المذكور فلم يختلف عن النقود ، واصدرته الدولة بقيمة نصف ليرة ، وليرة تامة في ١٨ شهر رمضان سنة ١٣٣٢ هـ واصدرت مقداراً آخر بموجب قانون ٥ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ هـ^(١) وكذا اصدرت قانوناً في ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٤ هـ الزمت التداول به كنقد بلا فرق .

وفي اوائل آب سنة ١٩١٤ م - ١٣٣٢ هـ أعلنت الحرب العالمية الاولى ، ودخلتها الدولة العثمانية في ٢٩ تشرين الاول من هذه السنة ، فاضطرت الى اصدار ما سمي (بالاوراق النقدية) ، وتعد الثالثة من نوعها .

وكان جاويد بك وزير المالية قد أوضح في مجلس النواب بتاريخ ١٦ آذار سنة ١٩١٧ م و٢٣ منه بياناته في الاوراق النقدية ، فتكوّن من خطابه رسالة ترجمت الى الفرنسية ، ونشرت لاهميتها في معرفة مالية الدولة العثمانية آنئذ .

اصدرت الدولة أربعة تراتيب من هذه النقود بموجب قانون ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٣٣٣ هـ - ١٩١٥ م وقانون ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٣٣ هـ - ١٩١٦ م^(٢) ثم ان الدولة العثمانية اصدرت قوانين أخرى ذكرتها في الجلد الثامن من الدستور الجديد في ص ٢٥٧ و ٣٣١ و ٣٣٣ و ٦٦١ و ٦٧٧ و ١٢٥١ و ١٢٦٠ مما لا نرى حاجة الى ايرادها .

وهذه الاوراق ذقنا آلامها ، وتزعزع الاعتبار المالي ، فأجرت الدولة تضيقات قاسية على الاهلين ، فبلغ سعر الليرة نحو خمس ورقات نقدية ، ومنها يعرف مقدار ما وصلت اليه مالية الدولة في كثرة ما نشرت منها . ثم نشر ترتيبان آخران لم يصل منهما شيء الى العراق . وكان المطبوع والتداول أكثر من ١٤٤ مليوناً .

(١) الدستور الجديد ج ٦ ص ٩١٤ و ٩٤٣ وج ٨ ص ١٠٩ و ٦٧٤ .
(٢) (نقد واعتبار مالي) ج ٢ ص ٢٩٢ والدستور الجديد ج ٧ ص ٥٦٠ و ٧٧١ - ٧٧٢ .

وفى (قانون توحيد المسكوكات) المؤرخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٤ هـ - ١٩١٦ م اعتبر الذهب والفضة والاوراق فى سعر واحد ، فصارت تؤدى الديون بالاوراق وان الهيئة العامة لمحكمة التمييز أصدرت قرارا مؤداه ان الدين ذهابا يؤدى عينا أو مثلا ، وكان بأكرية الآراء ، فمضت عليه المحاكم ، ثم صدر قرار آخر ينص على أن الدين ذهابا يصح أن يؤدى بأوراق نقدية^(١) .

النقود الجديدة^(٢)

شرعت الدولة العثمانية فى ضرب النقود الجديدة فى سنة ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤ م كما تقدم . ولكن أصل الفكرة حدثت قبل هذا التاريخ ، فقد عازمت الدولة أن تقوم بالتجديد العظيم فى أوائل سلطنة عبدالمجيد ، ومن أهم ظواهره (اصلاح النقود) ، فكان ذلك أول خطوة فى اقتصاديات المملكة . على ان الاضطراب المالى لم يزل سائدا ، فلم يكن الاصلاح سريعا ، الا انه سار فى طريقه .

ولو لم تفعل ذلك لما تمكنت الدولة أن تجارى النقود الاجنبية الشائعة فى مختلف انحاء المملكة ، فأول خطوة خطتها انها اصدرت فرمانا فى ٢٦ صفر سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م استندت فيه الى ان الضرب الجديد يجب ان تراعى فيه معاملات الناس ووسائل تسهيل هذه المعاملات ، لا ان يكون مبع واردات وضريبة . ومن جهة اخرى أن النقود فى ضربها تقدمت كثيرا ، واكتسبت مكانة عملية متقنة ، فحدث تجدد كبير فى آلات الضرب ومعداته ، فرأت الدولة ضرورة مجاراة العصر ، والا فلا تستطيع ان تزاخم نقود الامم ، ولا تنال نقودها اعتمادا ماليا .

بدأت الدولة بالاصلاح واتخذت الوسائل لتحقيقه . وأول عمل قامت به انها أمرت بموجب فرمان المذكور دائرة الضرب بتصحيح العيار

(١) (ملى نوسال) : سنة ١٩٢٢ م ص ٨٦ .

(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ٧٠١ .

وعينت الوزن وقررت لزوم جلب الآلات الجديدة من لندن واستقدام رجال اختصاصيين للشروع بالعمل • وبينت أنها لا تبغى سوى تسهيل أمور الاهلين ، فلا أمل لها في منفعة مالية من وراء ذلك ، ولا تحاول ان تجعلها موردا ولا تريد من وراء ما تصرفه ربحاً ، بل تراعى قيمة الذهب والفضة ومصاريف الضرب لا غير • وأبدى الفرمان تدابير مهمة من شأنها ازالة الضرر عن الاهلين بقدر الامكان ، فمضت في أمر اصلاح النقود بمقياس واسع •

عثر على الفرمان الاستاذ حسن فريد صاحب كتاب « نقد واعتبار مالى » بين القيود القديمة من ادارة الضرب ، وأورد نصه في كتابه المذكور (١) • وبعد أن تكونت دار ضرب جديدة (٢) ، وأحضرت الآلات ورجال العمل ، جرى الاحتفال بافتتاحها ، وباشرت هى فى المهمة الموكولة اليها كما أعلنت الارادة الملكية ، وعلفت عليها جريدة (تقويم وقائع) فى سنتى ١٢٥٩ هـ - ١٢٦٠ هـ ونشرت تعرفه فى سعر النقود القديمة ، كما أعلن (بيان فى النقود) سنة ١٢٦٠ هـ مفصلاً ، أوضح فيه غرض الدولة فى اصلاح وطريقة تأدية النقود وتعيين عقوبة على المخالف •

ضرب أول نقد ذهبى من النقود الجديدة ، وسمى (ذهباً مجيدياً) باسم السلطان عبدالمجيد ، أو كما يقولون (آتون مجيدية) فكان ذلك فى ٥ كانون الثانى سنة ١٢٥٩ الرومية بسعر مائة قرش ، وضربت نصفية فى ١٧ حزيران سنة ١٢٦٠ الرومية ، وربعية فى ١٨ شباط سنة ١٢٧٢ رومية • وعلى أثر جلوس السلطان عبدالعزيز فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ هـ - ١٨٦١ م صار يدعى (الذهب المجيدى) بـ (الليرة العثمانية) وعرف ذلك حتى آخر أيام الدولة العثمانية وشاعت فى المملكة العثمانية فى

(١) (نقد واعتبار مالى) ج ١ ص ٢١٦ •

(٢) كان مدير دار الضرب آنشد الحواجة آغوب جلبى ابن دوز ، وقبله كان آرتين جلبى القزاز وتوالوا بعد ذلك ، وجاء ذكرهم وأكثر تصاويرهم فى (نوسال ثروت فنون) سنة ١٣٢٧ ونشرت تصاويرهم فى دار الضرب أيضاً •

العراق وغيره بهذا الاسم^(١) .

والنقود الفضية أصلها ما يسمى بـ (المجيدى) وسعره عشرون قرشاً صحيحاً ، وتعتبر الليرة خمسة مجيديات ، ودامت تسمية هذه الى ما بعد السلطان عبدالمجيد ، بل الى آخر العهد العثماني عندنا ، وكان أول ضرب هذا المجيدى فى ٢٢ نيسان سنة ١٢٦٠ رومية ، ونصف المجيدى ضرب فى ١١ أيار من تلك السنة ، وأما ربع المجيدى ، ويسمى (يشلك) أو (يشلغ) ، فقد ضرب فى ١٩ أيار سنة ١٢٦٠ رومية . وأجزاء ذلك القرشان ضربت فى ٥ تشرين الثانى سنة ١٢٦١ رومية والقرش الواحد منها ضرب فى ١٧ كانون الاول سنة ١٢٦١ رومية كما انه ضرب نصف القرش منه فى ٨ آذار سنة ١٢٦٤ رومية

و اثر ضرب هذه النقود الجديدة كانت تعلن الدولة بين حين وآخر تعرفات فى أسعار النقود القديمة ، وقد لحقتها تغيرات عديدة ، منها ما اندثر ولم يعد يعرف تداوله ومنها ما دام استعماله الى أيام الحرب العامة لسنة ١٩١٤ م بل أعيد استعماله . وكانت الدولة نشرت بياناً فى سنة ١٢٦٠ رومية يخص النقود القديمة ، وما يجرى عليها فى الاسواق من تحول بالرغم من تعيين قيمة لها ، وهكذا حكمت ما يتعلق بالنقود الاجنبية ، وما يتناول تأدية الديون ، فالزمت بمراعاة القائمة ، وهددت المخالف بمقوبة ، كما انها عينت وزن النقود الذهبية والفضية وعيارهما . ولم يستقر ذلك دائماً ، وانما اختلف السعر ايضاً للاختلال الحاصل فى سعر الذهب والفضة وعدم ثبوت قيمة مرتبطة لا تتغير بينهما . وجاء فى حوادث كثيرة بيان ما حدث من تبدل فى سعر المجيدى وسعر الليرة مما لا مجال لتفصيله . وأما النقود القديمة المغشوشة أو ما يسمى بـ (الجوروك) فان الضرورة أبقتها ، وقيمتها متغيرة كثيراً ، بلا اطراد ، ولم يجد نفعاً اعلان ولا نشر قائمة بالاسعار^(٢) .

(١) الليرة أوضح عنها الاستاذ الكرمل فى كتابه (النقود العربية) ص ١٨٣ و (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٤٥٦ .
(٢) (نقد واعتبار مالى) ص ٢٢٤ .

ويطول بنا أن نتوسع في ما كتب في النقود وحوادث تغيرها ، فإن هذه مشهودة من الكثيرين منا ، ولا تحتاج الى كلفة في معرفتها او مشاهدتها . والنقود النحاسية والنيكلية زالت ولم تعد لها قيمة ، فلا تعرض لها وأوردنا في تاريخ العراق بين اختلاين حوادث كثيرة منها . وكل ما نقوله : ان الدولة أصدرت بعض المقررات المهمة ، والقوانين قد تهم المتبع مراجعتها ، ومن أهمها :

١ - فرمان ٢٦ صفر سنة ١٢٥٦ هـ وقد مر ذكره والتعرفات والبيانات المتعلقة به ونشرت في كل سنة في التقويم السنوي للدولة وكانت مؤرخة في سنة ١٢٦٠ هـ .

٢ - قانون النقود وسمى (قرار المسكوكات) وهذا صدر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ هـ - ١٨٨٠ م ، وفيه تفصيلات مهمة في تعيين سعر المتلك او النقود المغشوشة^(١) .

وفي جريدة الجوائب جاء في هذا القانون ذكر أنواع النقود ومنها (آليلق) ويسمى بـ (الازهریات) وهذه التسمية نقلها صاحب الجوائب عن جرائد سورية ويكرر القول فيها . وفات صاحب النقود العربية ذكرها بين النقود الشائعة المذكورة على ترتيب حروف الهجاء .

٣ - ضرب متالك جديدة في ٢٦ آذار سنة ١٣١٦ رومية . وهذه رفعت من التداول في قانون ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ هـ وكذا النقود القديمة المضروبة أيام السلطان محمود ، ثم مددت سنة واحدة بموجب قانون ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٣٣^(٢) .

(١) كنز الرغائب ج ٧ ص ١٤٢ ونصه في « نقد واعتبار مالي » ص ٢٢٨ و ٢٤٢ و ذيل الدستور رقم ١ ص ٥٩ ، و « تقويم مسكوكات عثمانية » ص ٤١٨ . وورد نصه في الجوائب مصححا ، ولم يصححه صاحب كنز الرغائب فبقى على نقصه .

(٢) الدستور الجديد ج ٦ ص ٣٤٩ و ١٠٥٣ وج ٧ ص ٤٥٢ . وفيه تفصيل .

٤ - قانون سنة ١٣٢٦ • ضربت بموجبه نقود نيكلية •

٥ - قانون توحيد المسكوكات المؤرخ ٥ جمادى الآخرة سنة

١٣٣٤ هـ - ١٩١٦ م •

ومن راجع حوادث العراق في مختلف أيامه ، لا سيما اليهود من مدحت باشا فما بعده^(١) ، علم مقدار التحول في سعر النقود وما جر اليه ، وان كل تدخل كان غير مجد ، فتناول الامر جميع ما هنالك ، ولم يقتصر على النقود المفسوشة ولا النحاسية بل راعى صنوفها كلها حتى الليرة والمجيدى • فقد كانت مختلفة السعر لم تثبت على حالة ، كما ان التعامل عليه بين الناس غير السعر الذى تتعاطاه الحكومة ، وغير الذى تؤديه المالىسة ، فهنا المبالغ الناجمة من هذا الفرق تسمى بـ « المبالغ الهوائية » أو « المبالغ الطائفة » ، لانها لم تدخل فى عداد صنف من صنوف الواردات •

ولم يقف الامر عند النقود وملاحظة علاقاتها بالاهلين والحكومة ولا بالعلاقات التجارية الداخلية والخارجية ، وانما نشرت خلال هذه المدة تعليمات فى سنة ١٢٨٨ هـ ، وتلتها أخرى فى ضبط ادارة الموظفين الموكلين بأمر النقود ، والاشراف على أعمال ادارة (دار الضرب) من لجنة خاصة^(٢) • وكذا تألفت لجنة للنظر فى أمر الضرب وما يجب عمله ، وسمعت آراء القوم وما أبدوا من ملاحظات ؛ وبموجب ذلك صدر قانون سنة ١٣٢٦ رومية ، وضربت النقود مرة فى ٢٠ كانون الاول سنة ١٣٢٦ رومية وأخرى فى ٩ كانون الثانى سنة ١٣٢٨ رومية • وفى ٢٥ آذار سنة ١٣٣٠ رومية صدر قانون بمنع تداول النقود المضروبة أيام السلطان محمود وكسدا ما ضرب بموجب الارادة السنية المؤرخة فى ٢٦ آذار سنة ١٣١٦ رومية وجاء القانون المؤرخ ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٣٣ هـ مؤيداً ذلك^(٣) •

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٧ وج ٨ •

(٢) الدستور القديم ج ٤ ص ٤١١ - ٤١٥ •

(٣) الدستور الجديد ج ٦ ص ٣٤٩ و ١٠٥٣ وج ٧ ص ٤٥٢ •

وعلى كل حال انقضى العهد العثماني في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٣٥ هـ - ١١ مارس سنة ١٩١٧ م فطوي أمر العملة العثمانية • ولم تعد لها صفة تداول • وقد ذكرنا حالتها الشرعية والقانونية فيما مرّ •

والغريب أن يذكر الأستاذ يعقوب سر كيس بعض النقود المضروبة عندنا في بغداد وفي مصر ويسمّيها (مدين) أو (مديني) متابعاً بعض الكتاب، الأجانب ، والحال ان مدوناتنا ليس فيها مثل هذا النقد •

وجل ما يفسر ذلك بأنه « نقد معدني » أو « نقد معدن » • سأل الاجنبي ما هذا النقد ف قيل له « معدني » او « معدن » فظن ان اسمه هذا ، فكان غلطه فاحشاً •

والاستاذ لم يلتفت الى هذا ولا الى النقد الذي سماه (مرمودة) فلم نقف على وجه غلطه ولا طريق تصحيحه لتباعده عن الاصل • وكذا سمي دينيم (دينيم) عشرا وصوابه نصف العشر الى آخر ما جاء في نظراته على كتاب (النقود العربية) •

والحاصل ان نقود الدولة أثرت على نقودنا فضربناها على مثالها • وانقطع الضرب منا من سنة ١٢٦٢ هـ ، وكان الضرب في بغداد تابعا للاذن من الدولة وهو محدد بالنوع والمقدار •

وشاعت عندنا بعض الالفاظ :

١ - (دانة) : يراد بها ثلاثة أرباع بوجه عام فيقال عشرة قروش و (دانة) •

٢ - (دوگرة) : أصغر نقد يجري الحساب عليه • فيقال أخذ حقوقه لحد (الدوگرة) •

٣ - تفليسية : أشبه بما يؤدي معنى (الدوگرة) •

وكذا شاعت عندنا بعض الامثال العامة :

١ - سكة ما تخرج •

٢ - قرش قلب •

٣ - القرش الابيض ينفع لليوم الاسود •

٤ - اشتغل بآلة وحاسب البطل •

٥ - بيع مصر بمصرية (المصرية فلس ضرب مصر) •

٦ - ذهب تيزاب •

٧ - قرشه ولا يارة •

والنقود العثمانية أثرت على الاقطار العربية الأخرى • ففي الشام كانت سائدة الى الاحتلال الفرنسي ، ولا يزال أثرها ظهرا في نقودها •

وفي مصر : كان هذا شأنها ولكنها طرأ عليها تبدل مهم في مختلف الأزمان من أيام محمد علي باشا والي مصر سنة ١٢٢٠ هـ - ١٨٠٥ م ومن بعده • ولكن سمتها عثمانية ، وأبدأ ضرب النقود سنة ١٢٢٦ هـ - ١٨١١ م ودام ذلك الى أيام الحرب العامة الأولى ، فاستبدلت نقودها بالنقود الهندية من سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م الى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٦ م - ١٣٣٤ هـ وحينئذ أعلن (حسين كامل) سلطنته وضربت النقود باسمه ، وبعده باسم الملك فؤاد ، فالملك فاروق ، وبه زالت دولتهم فقامت الثورة في ٢٣ تموز سنة ١٩٥٢ م • وأعلن النظام الجمهوري • وليس من بحثنا ذكر ما بعد الحرب العامة الأولى •

ونقودهم شاعت باسم :

١ - جنيه : من ذهب ومن اوراق نقدية ، ويساوي مائة قرش •

٢ - ريال : عشرون قرشاً •

٣ - بريزة : نصف ريال او عشرة قروش •

٤ - قرش : عشرة مليمات • وكل مائة قرش تساوي جنيهاً •

٥ - فرائق (شلن) : خمسة قروش •

- ٦ - تعريف : هي نصف قرش أى خمسة مليمات •
 ٧ - نكلة (نقلة) تساوى متليكا ، أى مليمين ونصف المليم •
 ٨ - مليم •

والنقود العثمانية شائعة في الحجاز واليمن ونجد • واغلب ما عرف في تلك الانحاء الريال ويقال له (فرانسة) • ولا محل للاطالة فقد تغيرت نقود هذه الممالك في أيامنا الحاضرة وظهرت بمظهر لائق في نقودها •

النقود الاسلامية والاجنبية

هذه النقود انتشرت بصورة واسعة النطاق ، فلم يكن الاتصال القديم كافياً ، وانما توسعت العلاقات التجارية ، وكثرت وسائل النقل مما سهل طريق الحج والزيارة فكان تأثير النقود المنتشرة كبيراً ، وزادت السياحات أيضاً وتقربت المسافات وتنوعت الاطماع مما دعا أن تكثر النقود الاجنبية فلم تجر على قاعدة مطردة • فاذا كانت النقود الذهبية ودخولها لا يضر بالمملكة بل تزيد في ثروتها فان النقود الاخرى لا تخلو من ضرر • فتتوعد احتياطات الامم من جراء ذلك ، واكتسبت القضية شكلاً أسمى ، ولا مندوحة من تبادل البضائع او المواد التجارية وغيرها ، والطرق المتخذة لا تزال موضوع الاخذ والرد ، ولا يصح بوجه التخلي عن هذه العلاقات •

وكل ما راعته الدولة العثمانية آنئذ أن لا تعتبر النقود الاجنبية كنقد معترف به ، ولا تعد كعملة متداولة ، وبالرغم من ذلك كله انتشرت النقود الاجنبية ولم تستطع آنئذ أن تصد تيار تداولها لما رآه الناس من الحاجة ، والعراق متصل بایران من جهة وبالهند من أخرى ، فلم يتجرد من نقود هاتين المملكتين • ومع هذا عرفت نقود أخرى لممالك عديدة الا انها لم تعم ولا انتشرت بكثرة ، ومنها (فرانسة) أو النقد المسمى بالريال ونقود أخرى لا أهمية لها وان كانت من ذهب ، ولا تزال مجموعات من النقود نشاهدها

بين حين وآخر وهي لمالك قريبة كالمصرية ، ونائية لمختلف الدول القريبة والاميركية . وان الدولة العثمانية منعت اخراج الذهب مضروباً كان أو غير مضروب من بلادها ، وعاقبت من أقدم على ذلك لا سيما في أيامها الأخيرة^(١) .

وهذه لا يهمنا البحث فيها جميعها ، وانما نتناول النقود الايرانية والنقود الهندية . لان النقود الاخرى تستغرق النقود العالمية تقريباً ويطول بنا ذكرها بل يخرج عن نطاق بحثنا . وفيها مدونات لا تحصى . وبحثها يحتاج الى توسع زائد .

وأشهر النقود الاجنبية :

١ - أبو خيال . هو الجنيه (الباون) الاسترليني

٢ - الشوشي . نقد فضي بقدر (الريال) أو ما يقاربه من نقد وجاء ذكره في كتاب النقود العربية وان قيمته تساوى ٥٦ قرشاً رائجاً^(٢) . قال صاحب (محيط المحيط) عملة افرنجية فيه نقش كالشوشة وهي شوشة الرأس اى (كفشته) كما نقول . ولعل استعماله في نجد واطلاقه على الريال مما يؤيد اجنبيته^(٣) . والعثمانيون يقولون (شيشي مجيدى) مما يدل على ان أصلها (المجيدى) فاطلق على الريال او بالعكس .

٣ - النقود الاجنبية المتداولة عند العثمانيين وعندنا أيضاً .

٤ - سينكو ، أو سيمكو .

٥ - الطنكير . هذا نقد فضي وزال تداوله من البين قبل أن ندركه ، وتتصل بآيامه . . وذكر لى بعض الطاعنين فى السن أنه شاهده مراراً وتعامل به ، وهو بحجم ربع المجيدى وانه يساوى ١٧ قرشاً رائجاً ولفظه (Tangeer) تنجير ، أو تنكير وهو المستعمل عندنا بلفظ (طنكير) .

(١) الدستور الجديد ج ٦ ص ١٣٦٧ وصفحات أخرى .

(٢) النقود العربية ص ١٧٨ .

(٣) قلب نجد والحجاز ص ٢٢ .

٦ - ايكو • وجمعه على ايكوات^(١) •

٧ - جوليات^(٢) •

٨ - ريال • تاريخ استعماله يرجع الى أيام الفرنسيين بمصر • هذا وقد مر بنا ما شاع عند العثمانيين من نقود • وهى كثيرة • واتصال هذه الدولة بأهم كثيرة مشهود • ومجاوروها كثيرون ونقودهم شائعة • الا أن النقود المذكورة أعلاه جاءتنا من الاتصالات العراقية •

هذا ويطول البحث فى ذكر أمثال هذه النقود ...

النقود الإيرانية

١ - نقود الصفويين :

نحن فى حاجة كبيرة لتدوين ما ضرب فى ايران لمختلف العصور من نقودها وذلك لتفسير التعامل الاقتصادي معنا والعلاقات التجارية فى الازمان الفائتة • والى الآن لم تجمع مجموعة من هذا القليل وافية • ولم يدون عنها ما يستدعى المعرفة التامة مع توفر الحاجة بسبب المجاورة وان ايران لم تدون مجموعات فى هذا الموضوع كافلة بالغرض لنعلم منها مقدار علاقاتها بنقودها والحوادث مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذه النقود فيؤسف لاهمال ذلك • وعدم الاهتمام به وعندنا شاعت كثيراً • فقد كان العراق محاطاً بالممالك العثمانية الا من جهة ايران وهذه انتشرت نقودها فى العراق بكثرة • وكانت ايران قد استولت على العراق فى عهد الصفويين الاول الا أننا لم نقف على ما ضرب من نقودها فى العراق أيام حكمها من سنة ٩١٤ هـ - ١٥٠٨ م الى سنة ٩٤١ هـ - ١٥٣٤ م • الا على نقد ذهبى ضرب أيام الشاه طهماسب ولم يعرف ما ضرب أيام الشاه اسماعيل من نقد ذهبى او فضى ولا عرف نقد فضى أيضاً ضرب أيام الشاه طهماسب وللشاه عباس الكبير عند استيلائه على بغداد ضرب بعض النقود الفضية فى بغداد • وعرفت نقود ايران المضروبة

(١) مباحث عراقية ج ١ ص ٢٦٥ •

(٢) مباحث عراقية ج ١ ص ٣٣ •

فى أصل مملكتها • وغالب النقود التى شاعت فى العراق كانت فى أيام
الشاه عباس الكبير ودام حكمه من سنة ٩٩٦ هـ - ١٥٨٨ م الى سنة ١٠٣٨ هـ -
١٦٢٩ م ، فالنقود العباسيات (المنسوبة اليه) شاعت بكثرة فى أيامه وبمسد
أيامه مدة طويلة • انتشرت ببغداد بعامل المجاورة ، وغالبها من فضة ونحاس
وقليل منها كان من ذهب • ويقال له (تومان) •

ولا يقف الامر فى انتشار النقود الايرانية عند الاتصال بالنجح
وبالزيارات ومواسمها وانما هناك تجارة متصلة ، ولا تزال الى أيامنا الحاضرة ،
ولم تنقطع ، واذا كان أصابها بعض الخلل فذلك لامر طارىء •

ومن الضرورى دراسة هذه النقود لازمانها المختلفة السابقة لعهد الشاه
عباس ، وقبل ذلك بل من تاريخ الفتح الاسلامى ، فلا يصح بوجه ايمان
هذه النقود ، أو التهاون فى معرفتها • واذا رجعنا أكثر فان نقود ايران
كانت منتشرة من أيام الفرس الاكاسرة ومن قبلهم ، فوجب استعراض
هذه النقود لمختلف عصورها وتعيين علاقاتها الكثيرة اقتصادياً وتجائزياً ،
وسياسياً ، ودينياً ...

ومن أهم ما يعين النقود الايرانية فى المهود الاسلامية كتب الفقه
لمختلف العصور ليعرف منها تحول النقود لا سيما مقدار الزكاة أو نصابها •
والكتب المتأخرة كثيرة الا ان القديمة قليلة جداً ، فيجب أن تلاحظ ويثبت
ما فيها ...

وعرف من النقود الايرانية فى أيام العثمانيين :

١ - الاشرفى :

هو دينار ذهبى أقل من ثلث الليرة العثمانية ، وهو ذو صلة بالاشرفى
المذكور سابقاً وجاء ذكره فى كتاب العلامة المجلسى ، وانه بوزن المثقال
الشرعى ، ويساوى ثلاثة أرباع المثقال الصيرفى ، لا يختلف عن دنانير
الشاه عباس الصفوى الا أن التسمية بالاشرفى بقيت شائعة فى ايران الى اليوم

ولا تختلف عنها وزناً^(١) . ويلاحظ هنا ان المثلث الشرعى يطلق عليه لفظ (دينار) أيضاً بعامل الاتفاق فى الوزن ، كما ان الدينار يقال له المثلث للسبب عنه ، الامر الذى دعا الى الالتباس كما فى مجلة (بيمان) فظن الاستاذ احمد الكسروى أن الدرهم مائة دينار واحتار من التبديل ، فكأنه قال : ان الدرهم من الفضة يساوى ١٠٠ مثقال من الفلوس النحاسية المتداولة . . وان الوزن متعين لا كما توهم فى مقاله ، وان المساواة يراد بها القيمة فالدرهم من الفضة يساوى مائة مثقال من الفلوس قيمة لا وزناً . . .

قال ما ترجمته :

وما قيل انه ليس فى أيام الصفويين نقود ذهبية فهو غير صحيح ، وقد رأيت نقداً ذهبياً مضروباً فى أيامهم وأما الدرهم فى أيام الصفويين فانه بوزن المثلثال ويسمى (درم) أيضاً ، ويساوى عندهم ١٠٠ دينار ومن ثم يعادل الدينار عشرة أضعاف قيمته اليوم . . أو أكثر من قيمته هذه . . وفى الوقت نفسه يسن ان الفضة اليوم أرخص مما كانت عليه فى ذلك الزمن فالיום المثلثال من الفضة يعادل ١٠٠٠ دينار من الدنانير النحاسية^(٢) .

والاستاذ لم يتقن الوزن والقيمة ، ولم يراجع الآثار المكتوبة ، وان الدينار من الفلوس غير الدينار من الذهب والفضة وان المصطلح كان تابعاً للوزن فالمثلثال يسمى ديناراً كما أن الدينار المضروب يقال له المثلثال . . وان كتب الموازين عينت ذلك كثيراً ، وقررت القيمة . . وقد نقل القيمة التى عيناها للدرهم وانه يساوى ١٠٠ دينار^(٣) .

٢ - التسويمان :

نقد ذهبى ولعله نفس الاشرفى وهو شائع ، وذكره درويش باشا

(١) العقد المنير ص ١٦٥ .

(٢) (بيمان) ج ٤ ص ٣٨٠ .

(٣) (عالم آراى عباسى) لاسكندر بك المنشى ص ١٩١ الطبعة الحجرية

في تقريره ويبيّن انه يساوي (٥٠) قرشاً صحيحاً^(١) وشاع عندنا التومان على ما ضرب من دينار ذهباً • وعلى المضروب من فضة •

٣ - العباسية :

الذهبية منها تعرف بـ (الاشرفى) وفي أيام الشاه عباس يقال لها الدنانير العباسية • وأما الفضية منها فانها تساوى في وزنها $\frac{1}{3}$ المتقال الصيرفى ومن حيث القيمة تساوى ٩٠ ديناراً من الفلوس ، ودينار الفلوس يقال له العباسية أيضاً • وأما الدرهم الشرعى فانه يساوى ٦٣ ديناراً من الفلوس من الضرب القديم ، و٦٦ عباسية و ٣٥٥ من الدوانق من الضرب الجديد • وعلاقة الدينار بالدرهم متعينة ، ومن هنا تولد الارتباط بين الفضة والنحاس • ثم انه بعد ذلك صارت العباسية الفضية تساوى ٥٠ ديناراً من الفلوس ، وهذا ناجم من اختلاف القيمة بسبب التطورات الحاصلة • وكانت العباسية الفضية تعتبر ٤٠ آقجة ، وقد قبلتها الحكومة من الاهلين في العراق بهذا السعر لدفع الضريبة^(٢) •

٤ - الشاهية :

هذه كالدينار أو العباسية قد تكون من فضة أو من نحاس ، وكان العثمانيون قد استعملوها ذهباً وفضة ونحاساً أيام السلطان سليم الياوز والسلطان سليمان القانونى وبعدهما بقليل وتغلبت على النقود الفضية وأما في بغداد فان الدرهم هو المستعمل الا ان ما كان من ضرب بغداد يسمى (بغدادياً) ليفرق بينه وبين الشاهى من ضرب العثمانيين وايران لان السلطان العثمانى تلقب بـ (شاه) فصحت النسبة اليه كما تقدم • وهى لا تختلف عن (الآقجة) ، الا انها لم يدم استعمالها وبقيت الآقجة مستعملة • والشاهى عند الايرانيين ربع العباسية أو الدينار سواء كانت فضية او نحاسية ، الا ان

(١) تقرير درويش باشا ص ٩٠ •

(٢) ورد ذكرها في كتاب ميزان المقادير للقزوينى وفي تاريخ راشد ج ٣ ص ١٩٦ وفي ذيله ج ٦ ص ٣٣٠ وفي (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٢٨٢ •

الشاهية تغلبت أخيراً فصارت تطلق على النقود النحاسية وتمدد أكبر من الدينار كما هو مصطلح القوم . وعاد الدينار الواحد يعتبر نقداً اعتبارياً كالآقجة واليارة الواحدة وصار من أجزاء الشاهية .

ان الشاهية تساوى في هذا العهد ٥٠ ديناراً من الفلوس . وأما العباسية فهي تساوى ٤ شاهيات أو ٢٠٠ دينار فلوس ويراد بها هنا أى بالشاهية والعباسية النقود الفضية منها لا غيرها... (١)

ويضاف الى هذا انه ورد في (عالم آراى عباسى) ما ترجمته ان نصف الدرهم يساوى ٥٠ ديناراً (يريد فلساً ولكنه استعمل مصطلحهم والدرهم ١٠٠ دينار وهكذا) (٢) .

ولا يهم اختلاف المصطلح بعد ان عرفنا تاريخ التحول والشاهية مرتبطة بالعباسية وتعتبر ربعها ، فاذا كانت فضية فعلاقتها بالدينار النحاسى كعلاقة العباسية به ثابتة كما تقدم .

وعلى كل حال ان الشاهية ربع العباسية ، وان العباسية مثقال شرعى واحد ، ويساوى ثلاثة ارباع المثقال الصيرفى . ويتطرق الفلظ هنا من جراء الاهمال فى ضبط مقادير النقود وأوزانها ومقابلاتها بالنظر للعصور ، ومن الضروري الالتفات الى هذه النواحي عند البحث فى النقود والا اختل المراد من المصطلح .

جاء فى هامش ص ٢٨٢ من (تقويم مسكوكات عثمانية) ما ترجمته : (ان العباسية من النقود الايرانية الفضية . وفى سنة ١١١٨ هـ كانت تروج فى العراق وكل واحدة منها فى ٤٠ آقجة ، وتقبل فى أخذ الضريبة كما نقل ذلك عن تاريخ راشد ج ٣ ص ١٩٦ وكذا بين فى أصل تقويم المسكوكات ان العباسيات من دراهم ودنانير قد حولت الى نقود عثمانية بمسح الكتابة

(١) (بيمان) ج ٤ ص ٣٧٨ من مقال الاستاذ احمد كسروى .

(٢) عالم آراى عباسى ص ٤٨٠ .

التي عليها اذا كانت تامة الوزن واذا كانت ممسوحة فانها يعاد ضربها فكل ما كان سبع (دنكات^(١)) يساوي ١٦ يارة ، ونصفه يساوي ٨ يارات ، وربعه يساوي ٤ يارات ، فيروج بهذا السعر وفي أيام هذا السلطان أي مصطفى خان كانت النقود العباسية يضرب عليها فتحافظ على وضعها الاصلى ويضرب عليها شارة السلطان وكذلك كانت تراعى في النقود الاجنبية الاخرى عين الحالة اي تبقى على حالتها الاصلية ويضرب عليها ..

هذا مع العلم بأن ٧ (دنكات) تامة تساوي درهماً أو ١٢ قيراطاً وهذه تساوي (اونلق) الراج في استنبول ونصفه (يشلك) أبا خمسة قروش ويعرف عندنا بـ (يشلك) أيضاً ، وربعه لم يضرب على وزنه في استنبول وانما هو ضعف الپارة وليس له نظير في نقود استنبول . هذا وتكون الاسعار في هذه النقود ضعف أو أكثر من الضعف بزيادة . أما رسومها وطرازها أي هذه النقود الفضية فانها على منوال ما في استنبول عينا . وعلى كل حال ان النقود الايرانية الفضية المضروبة في تبريز وتقليس وروان قد أوضح عنها في ذيل تاريخ راشد ج ٦ ص ٣٣٠ بالوجه المذكور) اه .

ومن هنا علمنا ما راج في بغداد ، وما مسحت كتابته وضرب عليه اسم الدولة العثمانية ، فتعين السعر والوزن معاً ..

وجاء في تقرير درويش باشا : ان العباسيات كانت الى أيامه سنة ١٢٦٧ هـ في ١٨ شعبان مستعملة ومعروفة ، فقد ذكر في الوثيقة الدالة على أخذ البيئية (رسوم البيئية) المعروفة عندنا بـ (خانة) انه يستوفى عن كل بيت (عباسية) واحدة ، وتساوي ٦٧ يارة فتؤدى رسوما سنوية معتادة الى بغداد . ومن ثم علمنا سعرها في التاريخ المذكور ولا شك انها عباسية فضية بلا ريب . (تقرير درويش باشا - الهامش . ص ٣٨) بل كل ما يقال انها مقاربة للعباسية فعرفت بهذه التسمية .

(١) دنكات جمع (دنكه) وهي (تنكه) المذكورة بين نقود المغول .

ومن المشهود عندنا ومستعمل دائماً (قران) النقد الايراني • فصرنا نطلق هذا الاسم على كل نقد مقارب له من (رجع الروبية) ، ومن النقد العراقي بسعر ٢٠ فلسا نسميه قراناً ايضاً وما ذلك الا للمقاربة • وهكذا بقي اسم العباسية وصار يطلق على كل ما قاربها من نقود ايرانية ••• فلا نفعل عن هذه الجهة وان تكون باحتراس من الوقوع في الخلط • ولو عرفنا تصوير النقد الشائع لعلمنا انه بعيد عن أصل العباسية وانما هو نقد جديد قريب منها •••

٢ - نقود الدولة الافشارية :

هذه النقود بدأت باعلان نادرشاه سلطته في ٢٤ شوال سنة ١١٤٨ هـ - ١٧٣٥ م وصارت تسمى الدولة النادرية وضربت النقود باسم نادرشاه وجاء في وجه من هذه النقود ما نصه :

سكه برزر كرد نام سلطنت را در جهان نادر ايران زمين وخسرو گيتيستان وفي الجانب الآخر منها : (الخير فيما وقع) ^(١) وشنع اعداؤه بقولهم :

(لا خير فيما وقع) • وقد رأينا نقوداً كثيرة له في مختلف الاحجام والثقيل • ولا شك ان النقد المذكور ضرب في صحراء مغان أو بعد اعلان الاستقلال بقليل ، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليه • ونقوده الاخرى كثيرة وعندى جملة منها • وتسمى (النادرية) • وعليها اسمه ولم نشاهد نقود أخلافه •

٣ - نقود الزنديين :

ان كريم خان الزند عند استيلائه على البصرة بواسطة أخيه صادق خان ضرب نقوداً فضية وكان قد ضرب في ايران نقوداً ذهبية ايضاً وجاء عنه انه كتب عليها ما يأتي :

(سكه برزر ميزنم تا صاحبش پيدا شود) أي اني أضرب السكة على

(١) كتاب تاريخ نادر شاه افشار ومختصر تاريخ سلاطين المغول في الهند ص ١٧٧ •

الذهب الى أن يظهر صاحبها اى الامام المهدي ولم أقف على نقوده هذه .
حكمت هذه الدولة من سنة ١١٦٣ هـ - ١٧٥٠ م الى سنة ١٢٠٣ هـ -
١٧٨٩ م واستولت على البصرة فى أواخر صفر سنة ١١٩٠ هـ - ١٧٧٦ م
الى سنة ١١٩٣ هـ - ١٧٧٩ م .

٤ - النقود القجارية :

ان الدينار عاد اعتبارياً ، وصار فى عرف الدولة القجارية (القجرية)
كذلك فى حين انه فى أيام الصفويين يساوى مثقالاً شرعياً أو ٣ المثقال
الصيرفى . . فصار يفترق عن الدينار المعروف اليوم . فلا يهمننا تغير المصطلح
الا ان المطلوب معرفة تاريخ التحول والتبدل فى النقود المستعملة لنعلم منها
تبدل الاسعار الاقتصادية وصحة مدلول الارقام المتعلقة بالنقود . وتقدير
الزكاة وما شابه من الامور الاخرى . . .

ونقود القجرية هذه عاصرت العهد العثمانى الاخير ، وتوازى عصر
الاصلاح ، وقد ادركنا أيامها الاخيرة ، واستعملت عندنا بكثرة والمعروف
منها :

١ - الاشرفى : نقد ذهبى وقد مر ذكره الا انه اختلف وزنه وعياره
فى أيام هذه الدولة ولم يشع عندنا استعماله .

٢ - التومان : لم يفرق بينه وبين الاشرفى ، وانما عرف الاشرفى
بهذا الاسم .

وأصل التومان لفظ مغولى ويراد به العدد ، ويطلق على عشرة آلاف
كالربوة أو البدره عندنا فأطلق على النقد الذهبى ، ويراد به أيضا عشرة
قرانات . وكل قران ألف فلس فيكون التومان عشرة آلاف فلس كما هو
معتاد نقود هذه الدولة .

٣ - القران : نقد فضى معروف فى العراق ومتداول فى بعض
انحائه بكثرة ، والمضروب فى أيام فتح علي شاه من القجريين يسمى فى

بعض المواطن العراقية بـ (الفتة) وهو مخفف من اسم الشاه المذكور ،
 وبقي القرانات من ضرب ناصر الدين شاه ومن بعده ، واجزاؤه نصفه يقال
 له (نصف قران) وفي بعض المواطن يقال له (بَنَبَات) أو (بَنَبَاتَه) بفتح
 الاول والثاني وأصل هذه اللفظة (بهن آباد) محل معروف في ايران قد
 ضربت فيه ، وربع القران ويقال له (قَمَرِي) ايضاً ، وثلاثة أرباع القمري
 يقال لها (بيجوّة) وهو نقد فضي أيضاً من أجزاء القران ويقال لها (أم مئة
 فلوس) . والبيجوّة لغة دارجة في العراق والظاهر أنها جاءت من الكرد
 المنتشرين في بغداد وأطرافها . . والا فان هذا اللفظ ليس له أصل في
 ايران ولا عند العثمانيين . وانما تسمى في ايران بـ (آغ شاهي) او
 (شاهية بيضاء) والظاهر أن أصلها (بنج شاهي) فصارت (بيجوّة) عربوها
 كذلك . وعندهم تساوي خمس شاهيات عادية من الفلوس وكل شاهية ٥٠ ديناراً
 من الفلوس .

وأما أضعاف القران فهي (المنكنة)^(١) او (القرانات) والعشرة منه
 يقال لها (تومان) كما تقدم ، وربع القران يعتبر خمس شاهيات أي ٢٥٠
 ديناراً ، ولكنهم صاروا يعدون البيجوّة (خمس شاهيات) ، ولكن القران
 يساوي ١٠٠٠ دينار فلا شك ان الشاهية ٥٠ ديناراً .

٤ - الشاهية : ويسمونها العوام (بولاً) وهي إيرانية كما يقال لها (فلس) .
 وكانت تعد ربع الدينار الا ان المصطلح قد اختلف فصار الدينار نقداً
 اعتبارياً والشاهية اكبر منه ، واضعافها معروفة والآن لم يبق لها استعمال .

يعتبر العباسي في أيام القجاريين : بوزن (ايكيوز آلتين) أي ٢٠٠ فلس

(١) لم يكن هذا اسمها ، وانما يسميها الاكراد الفيلية عندنا بهذا
 الاسم . ويعتبر سعرها بقرانين أو قرانين ونصف . ومنها ما هو أكبر بسعر
 خمسة قرانات وتسمى (توماناً) فضياً . وشاهدناها متداولة عندنا الا ان
 ما كان بسعر خمس قرانات قليل التداول . وشاهدته مرات الا ان هذه
 المشاهدة في قلة ولكن (المنكنة) في كثرة . . .

(دينار) وهو المصطلح على المثقال وزناً ، والشاهية بوزن (آتين) أى ١٠٠ دينار وهى الشاهية الكبيرة • وأما الشاهية العادية فتساوى ٥٠ ديناراً ، وآغ شاهى تساوى خمس شاهيات او (بهنا باد) اى (بنباته) • والقران يساوى ١٠٠٠ دينار والتومان ١٠٠٠٠ فلس أو دينار نحاسى •

٥ - النقود الايرانية الجديدة :

تبتدىء بعهد الدولة الپهلوية من ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٥ م ولا تستعمل عندنا ولا يعرفها غالب الناس • وأصلها الدينار الپهلوى الذهبى ، ويساوى ١٠ توماتان وقد انقطع عن التداول • والتومان ١٠ ريالات والريال لا يختلف عن القران من حيث السعر ، والدينار لا وجود له وانما هو نقد اعتبارى ، والآن معظم النقود الايرانية من (أوراق نقدية) وهى بسعر ٥ ريالات أو ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ أو ١٠٠ أو ٢٠٠ ووقفت فى هذه الايام عند هذا الحد ، ويقال نصف تومان وتومان الخ • والقطع الفضية ريال واحد ، و ريالان و ٥ ريالات و ١٠ ريالات ويقال لها (تومان) • وهناك نصف ريال من معدن ويقال له محلياً (دهشة) • ولا مجال للتوسع فى مثل هذه اذ لا استعمال لها عندنا الا بين التجار •

النقود الهندية فى العراق

هذه النقود نجد الكثير منها متداولاً عندنا لحكوماته المختلفة فلا نقطع فى تداول قسم منها دون الآخر ، ولا نستطيع ان نعين كل ما عرف من نقود فانها تظهر كل يوم ، ومنها ما لم نعرفه سابقاً ، ولا شك أن نقود الهند معروفة كلها تقريباً بأنواعها الصغيرة والكبيرة من فضة ومن نحاس ولم يجز توحيدها الا فى وقت متأخر ولا شك ان هذا يستدعى التحقيق والتدوين •

كانت النقود الهندية معروفة فى العراق قبل احتلال بغداد وقد مرّ بنا تاريخ تأثيرها على نقودنا ، وهذه لا يجهلها منا أحد وكثر استعمالها عندنا بعد احتلال بغداد ، بل كانت النقد المقتر الى أن ألغى استعمالها

بالعملة العراقية • وأصل هذه (الروبية) من فضة وأجزاؤها ، وأما أضافها
فهى النقود من الورق فى ٥ روبيات و ١٠ و ٥٠ روبية و ١٠٠ روبية الخ •
و (الآنة) وأضافها ، وأما أجزاؤها فهى نقود نحاسية يقال لها (اليزة)
و (البابى) •

وأما النقود الاجنبية الاخرى فهى معروفة ، والعراق علاقه غير منقطعة ،
جاء ذكرها فى المعاملات وفى الرحلات ، وفى العلاقات اليومية الجارية مع
الاقطار المختلفة وتتفاوت قلة وكثرة واكثرها النقود الانكليزية مثل الباون
والشيلن والفرنسية والجرمنية والروسية والايطالية • وباقى النقود مثل
النمساوية ، وغيرها فالقلة والكثرة تابعة للمجاورة وقرب الاختلاط ، وفى
بلاد الترك كان القرب لاوروبا الوسطى ولروسية ، وفرنسة فشاع استعمال
نقودها هناك ، وفى العراق للعلاقات من هذا النوع استعملت نقود أخرى ،
وفى الغالب نرى فى نقود العراق المتداولة كل نوع من هذه النقود ،
والقديم منها معروف جدا ولكنه لم يجمع لحد الآن •

وكل نقود الامم مستعملة فى العراق الا أنها خاصة بالمعاملات التجارية ،
بقلة أو بكثرة تبعاً لدرجة تلك المعاملات •

ومن راجع النقود القديمة ومجموعاتها يعجب من وجود هذه النقود
وكثرتها وتداولها فى العراق فان بقاياها لا يزال فى النقود النحاسية
والفضية وغيرها الامر الذى لا يدع ريباً فى كثرة المعاملات ، والاتصالات
التجارية •

كلمة الختام

طال البحث فى النقود العراقية ، وان التوسع من كل وجوهه لا محل
له • والا فان مباحث النقود لا تحصى وهناك نواحٍ تستحق النظر وندعو
للتحقيق مثل (خطوط النقود) ونواحى الزينة فيها وعلاقاتها بنقود الامم
وحوادثها فى العراق لمختلف الازمان ••• ولعل فيما ذكر كفاية • والله
ولى الامر •

ملحقات

١ - الشقشلة (١)

ان النقود كانت معروفة في البلاد العربية قبل الاسلام ، وشاع تداولها في أول ظهوره وبينها ما هو من ضرب الاعاجم . من روم وايرانيين ، وورد ذكر الدينار والدرهم في القرآن الكريم ، وكان لليمن نقود مضروبة ومتداولة قبل الاسلام ، وعرف أيضاً ما كان من ضرب (أيلة) وتسمى بعض الدنانير بـ (الهبرزي) ويقال (هبرزي) وجاء في رثاء أعرابي لابنه :

فما هبرزي من دنانير (أيلة) بأيدي الوشاة ناصع يتأكل
بأحسن منه يوم أصبح غادياً ونفسي في الحمام المصجل

والوشي ، النقش ، ومنه الواشي^(٢) ، ويراد به ضارب النقود وهكذا (نَحْطَ) اسم الدينار وعرفت نقود أخرى في الجاهلية وهي للروم مثل (الدينار الرومي) أو (الدينار القيصري) و (الدينار القوقى)^(٣) و (دينار هرقل) ودرهم للايرانيين سميت بـ (الدراهم البغلية) ، و (السوداء الوافية) وهذه الدراهم والدنانير مختلفة الوزن تداولها الناس بعد ظهور الاسلام بمدة ، وكانت تجرى في التعامل على الوزن وبعد حل اللغة الفهلوية عرفت النقود المضروبة في ايران والعراق قديماً ، كما عرفت نقود الغربيين القديمة الشائعة عندنا مما جلت عنها التقييات .

(١) مجلة غرفة التجارة ج ٩ ص ١٣٤ - ١٣٧ .

(٢) جاء ذكر الواشي في كتاب المداخلات في اللغة وعندى نسخة مخطوطة منه اكمل من النسخة المنشورة في مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (ج ٩ ص ٤٥٢) .

(٣) جاء في اللسان ان الدنانير القوقية (بالقاف) من ضرب قيصر ويسمى (قوقا) وهو لقبه . وروى بالقاف وبالفاء من القوف الاتباع كان بعضهم يتبع بعضاً ودينار قوقى (بالفاء) ينسب اليه (لسان العرب) ج ١٢ ص ٢٠٠ .

وفي عهد المسلمين شاعت النقود العربية كما هو معلوم ، وقد راقبت الدولة النقود بل قامت بأمر الضرب ، واتفقت (القياس) ، وعينت (السنجات) ، ولكن الامر غير مقصور على الدولة وحدها ، وأمر مراقبتها كما ان النقود المتداولة القديمة أو الاجنبية ونقود المملكة يحقق وزنها لما يعثر بها من نقص من جراء التداول بطريق ما يسمى بـ (الششقلة) .

وهذا مصطلح جرت عليه (صيافة العراق) في المعاملات التجارية أو الاقتصادية ولم يتعرض له الباحثون منا في النقود في أيامنا الحاضرة .
ويبدو لأول وهلة انه لفظ غريب ، ولا يعرف أصل هذه الكلمة وان كان ترتيب حروفها ووزنها عربياً قطعاً في حين انه جاء على هذا الوزن كالصيرفة والجهنزة .

وبعض كتب اللغسة مثل صحاح الجوهري لم يذكر لفظه ، وآخرون لم يفتلوا أمره مثل صاحب المزهري ، وصاحب لسان العرب ، وصاحب القاموس المحيط ، وشارحه .

وملخص ما جاء في هذه الآثار ان (الششقلة) كلمة حميرية ، لهج بها صيافة العراق في تعبير الدنانير ، ويرجع عهد شيوعها الى أول تدوين اللغة العربية في العراق ، وجدت في العصر الثاني للهجرة ، استعملت في بغداد وقال ابن دريد : اهتمت الشين والقاف في اللغة الا (الششقلة) وهي ان تزن الدينار بازاء الدينار لتتظر أيهما أثقل ومنهم من ظن انها أعجمية ، أو انها لا تحسب عربية محضة وقال آخر هي أشبه بكلام العرب . وقد توسع بعض العلماء في مدلولها فانه لما سئل : بم تعرف الشعر الجيد ؟ قال : بالششقلة .

وكل ما علمناه ان الليث ، والخليل بن احمد ، وابن دريد من أقدم من ذكر هذه اللفظة ويزول الاشتباه في عربيتها ان مادة (شقل) عربية عريقة ، وان عدم ذكرها في الصحاح لا يعد طعنأ أو اشتباهاً في عربيتها فان المستدركات على الصحاح كثيرة جداً وقد فاتته كلمات كثيرة . وما هذه

الكلمة الا تكرر لفظ (اشقل) وتداوله كثيراً بحيث اشتق منه ذلك الفعل الرباعي . ومثله الصيرفة ، والجهيزة والالفاظ كثيرة . . .

وان استعمالها في العراق قديم ، فقد وردت في شريعة حمورابي ومثلها (المناء) ونطقت بها التوراة . وكل ما علمناه ان الشقل والثقل واحد ، وهو أيضاً وزن معروف ، ولا يزال عندنا يستعمل (الشقل) وهو آلة خاصة توضع على صبرة الحنطة والشعير المسماة عندنا بـ (الصبة) ، لغرض الاشارة عليها وحفظها من السرقة . ومثلها (الشاقول) .

وكنت قد ذكرت^(١) ما يساوي الشاقول من الغرامات وهناك ذكر المناء والككار . وفي دائرة المعارف العبرية أوزان أخرى مثل كيرا وباقع ، وكذا في شريعة حمورابي جاءت أوزان مثل القار والغور والغان وكل هذه تدل على قدم المصطلحات التجارية في الازان ، وهي متصلة باللغة العربية اتصالاً وثيقاً ولم يبق في الاستعمال الا أقلها وهو الشقل والشقيلة .

وموضوع بحثنا (الشقيلة) من الشقل وهو الثقل وتكرر هذا الفعل أدى الى اشتقاق الفعل الموضوع البحث منه فصار رباعياً . وصاحب التهذيب عدّ هذا الفعل حميرياً ولا يبعد أن يكون الشقل عربياً حميرياً فاستعمل في اللغة الفصحى كما أن الاحتمال يسوقنا الى انه جارٍ من طريق اليهود ، واشترك لغتهم بالحميرية يؤدي بنا الى القول بأن العبرية متفرعة منها ، فلحقها التغير بسبب تجولها ، وتحولها الى مواطن عديدة ومثلها فاذا كانت اللغة العبرية قالت (نثا) فهي في الاصل حميرية نطى ، او انطى ، وكذا وثب بمعنى جلس الحميرية ، ومنه المثابة ، ومثبتا العبرية ، و(ايل) أى (اله) ، وألفاظ لا تعد ولا تحصى . . . والعرب استعملوا الشقيلة في العراق في العهد العباسي أو قبله ، ودوّنت من حين دوّنت العربية ، وهي من الالفاظ التي لهج بها صيارفة العراق في تحقيق وزن

(١) هامش ص ٩١ من هذا الكتاب .

الدنانير ، ولا يزال معروفًا عندنا الى الآن ولا يبعد أن ينطق بها حمورابي في شريعته سواء كانت حكومته عربية أو غير عربية ، فاللفظ عربي حميري شاع عندهم كما شاع عند اليهود . واللفظة مستعملة ، وتحليل اللغات ، ومعرفة المقابلات مما يجعلنا نقطع بأن الاصل عربي ، ولا تنكر علاقته باليمن وباليهود المنبثين في العراق ، وبما يتعاطونه من صيرفة ، وتدل على أن اليهود عريقون في الصيرفة ، وان هذا اللفظ يشير الى انهم لم يتساهلوا في الذرة من الدينار ولم يشأ أحد منهم ان يفلت منه بعض وزنه ، فكانت العناية كبيرة ، دامت واستمرت الى أيامنا .

ولا يزال اليهود يستعملون بعض الالفاظ مثل (شبر) بمعنى (افلس) وهي عبرية والعوام يقولون (انكسر) وتؤدي معناها ، وقد شاهدنا آلة لمعرفة وزن الدينار للتحقيق عن صحته متداولة عندهم .

٢ - التصوير في النقود - نقود الافراح والصلات

١ - التصوير في النقود (١):

النقود عنوان الدولة في ماليتها وسياستها ، وطريق معرفة تاريخها لا سيما عند اضطراب النصوص ، وفيها تنجلي أوضاعها ، وأصول ادارتها ، ولو اجمالاً وبمنظرة سريعة . فاذا كانت الامم قبل الاسلام تظهر نقودها مصورة بصور ملوكها وبعض أوضاعها الاصلية وتوضح بعض التقاليد الدينية ، فالدول الاسلامية تبدو حالتها في اعلان التوحيد ونوع الادارة مما أوضح في (التاريخ السياسي في النقود) .

ويهمنا الآن معرفة تاريخ (التصوير في النقود) عندنا ومتى حدث أو في أي دولة وما كان يقصد به ؟ .

كانت الامم قبل الاسلام تصور ملوكها في نقودها ، وتعيّن بعض

الحالات عن عبادتها أو شارات الامة أو الدولة ، ولكن الدول الاسلامية فى بادىء أمرها لم تتخذ ذلك قاعدة ، ولم تلتفت الا الى انها واسطة التعامل ، وأن تشير الى رمز الاسلام أعني (التوحيد) من ذكر كلمة الشهادة (عنوان الاسلام) وما مائل ولم تراعى فى الاخذ من غيرها الا طريق الضرب ، والمماثلة من بعض الوجوه كالعيار ، والسنجات ... فالاسلام أثره بارز . ولا يراد بالنقود مظاهر الفخر والابهة ، أو أن تكون طريق اظهار العظمة ، والقوة فلم يلتفت الى مثل هذه . ومن ثم نرى ملخص التاريخ مندمجاً فيها . وفى أيام المتغلبة ارادوا أن يدونوا اوضاعهم ، ويعرفوا بانفسهم ، ويتركوا أثراً من شاراتهم مما لم تركز الدولة الاسلامية الاولى الى مثله ، وانما راعته أيام الضعف والوهن . ومن ثم نلاحظ مظاهر العظمة ونذكر الحالة ... ولكنها فى الدولة الاموية وفى الدولة العباسية لم تراعى التصوير فى النقود ولكن متى حدث فى الدول الاسلامية ؟ وأى الدول راعت التصوير فى نقودها ؟

ضربت الدولة الاموية النقود العربية سنة ٧٦ هـ ومن تاريخ ضربها راعت شعائر الاسلام . واسباب الضرب بينت فى كتب التاريخ ، فلم تمل الى التصوير بوجه ، ولم تجد ضرورة لضرب النقود مصورة بل ما عرف لا يؤيد أنه كان مصوراً أبداً ، وان النقود المنتشرة فى المتاحف وغيرها تجعلنا نقطع بأن النقود جارية على وتيرة ، ولم تكن مصورة حتى انقرض هذه الدولة سنة ١٣٢ هـ .

وفى العهد العباسى كان اعلان التمسك بالدين كبيراً ، ولكننا رأينا تضارباً فى الاقوال وشاع بين الكتاب انها كانت قد صورت نقودها . وهذا غير صواب ويتحقق بطلانه فيما لو وضع ذلك موضع التمحيص فيتحقق لنا بأن لا أصل له أبداً فى (تاريخ مالية الدولة) ، وكذا فى أوضاعها المألوفة كدولة تعلن عن أعمالها ، وان (تاريخ النقود) من مؤيدات بطلان هذه الفكرة ، بل أن النقود الموجودة التى ملأت المتاحف فى كثرتها تجعلنا نقطع بأن ما ورد من التصوير المضروب على ما يشبه النقود لا يسمى فى

الحقيقة والواقع نقداً وان النقود الموجودة تدل على انها خالية من التصوير ودعوى الخلافة والامامة ، واعلان ان الخلافة العباسية خير من الدولة الاموية ينافي تقليد الجاهلية في وضع التصاوير •

جاء في (كتاب الكبائر) للذهبي وكان قد عقد فيه فصلاً بعنوان :
التصوير في الثياب والحيطان والحجر والدرهم وسائر الاشياء ... أورد
فيه آيات وأحاديث في التحريم لدخولها في العموم وقال :

• وأما الصور فهي كل مصور من ذوات الارواح سواء كان لها أشخاص منتصبية أو منسوجة في ثوب أو ما كان ... فان قضية العموم تأتي عليه ... اه • والدراهم هنا يراد بها النقود المتداولة •

وقضية التصوير في النقود نرجع فيها الى التاريخ ، وجل ما نقوله ان المؤرخين لم يهملوا أمرها ، وانما تعرضوا لها بايراد بعض الامثلة ، فهي من قليل الكتب المصورة في الادب المكشوف ، ولم تظهر الا بعد حين وبدت فيها الصنعة . فتجلت القدرة .

٢ - نقود الافراح والصلات :

ان التصوير فى النقود لا وجود له فى عهد الدولة العباسية كما مر
وانما كان ذلك فى (نقود الصلات والافراح) • وتختلف فى الصغر والكبر ،
ويراد بها الانعام والبذل من الخليفة أو فى سبيله او لامور أخرى ويباع
بقيمة لا كنقد سواء كان فضة أو ذهباً • والنقود الشائعة لمختلف السنين
تؤكد أن لا وجود للتصوير فى النقود وانما كانت نقود الدولة معروفة
ولا تزال وهذه لا تبقى اشتباهاً او ريباً فى انها غير تلك •

كشفت التحريات والتبعات عن هذه الخبايا ، فأظهرت وجودها
وانها كانت تجري في الخفاء أو الامر خاص ، فعينت الحالة المستورة
المكومة وأبدت عن النفسيات في حالاتها الخاصة كما جاءت كتب الادب
مشحرة بوجود أمثالها . ويصح لمن يؤرخ نفسيات الخلفاء والامراء أن يتناول

مثل هذه بالبحث كما يؤكد آخرون انهماك بعضهم بالموسيقى ، او بالملاذ
أو الملاهى والخلوات وقد شاهدنا مجالس الانس ظاهرة
فى تصاوير الكتب ، وما فى بعضها من خلاعة وكل هذه لا يسبح
المرء أن ينكرها جميعها وان كان بعضها لا يخلو من مبالغة ،
ويطول بنا تعداد الرغبات الكثيرة فى الهزل ، او فى الصيد
أو فى مجالس الشرب ... ومن أراد التدوين فى مثل هذه وجد موضوعاً
خصباً لمعرفة النفسيات الخاصة وولمها فيما أولعت به من ضروب الطرب
والملاهى .

كانت الدولة تراعى الرسوم الدينية ، ولم تخرق المعتاد ، ولا انتهكت
حرمة الرأى العام ، بل تخشى سخط السواد الاعظم ، فلم تستهن به ،
ولا تجد فائدة فى معارضته واهاتته ، ولا ربح لها فى المجاهرة بالمنكرات
والمعاصى . وانما يتستر بعضهم ويجرى ما يجرى فى الخفاء ، ولم يكشف
عن حقيقة هؤلاء الا بعد حين . وربما ظهر من أحوالهم ما يدل على
الصلاح والتقوى ، أو كانوا كذلك وهم ليسوا بالقليلين والتدقيقات كشفت
عن الكثير ولا شك ان التدوينات فى هذه تستدعى الالتفات ولا يهملنا الا
انها عينت وضماً . وهل كان الخلفاء او الامراء الا بشر فيهم الصالح
والطالح ومن العيب ان نجعلهم قدوة ، وان زمن عبادتهم قد انقضى من حين
ظهر الاسلام ، ويذكر بالخير أهل العمل الصالح الساعون لخير المملكة .

نعم ان بعض كتب الادب المفرضة شنت ، وظهرت خلاعات كانت
بعيدة عن الحقيقة بمراحل لامر سياسى أو بغض دينى ، وبقصد التنديد
ليستنكر العموم تلك الحالات .

والتاريخ السياسى توجهت اليه الانظار من وجوهه المختلفة حتى ما
يتعلق منه بشخصية الخلفاء والاداريين فنقود الصلات والافراح لم يلتفت
الى رسميتها ، ولكنها لما كانت تكشف عن نفسيات اصحابها من خلفاء وملوك
وأمراء اشبع الكتاب بحثها ، فأبدت بعض النصوص الادبية ، ولا تزال محل

نظر في البعض الآخر ومن المهم ان نقول ان الانعام والصلة لا تحتاج الى ضرب نقود خاصة ، ولكنها عينت ما ضربت من أجله ، فلم يهمل مؤرخونا مثل هذه ، بل جاءت النصوص صريحة ، وتبين انها ليست نقوداً بالمعنى المقصود وان شابهتها في وصفها فلا يؤخذ بها كنقود لمجرد وجودها دون علم بالمجرى التاريخي ، وأصل الموضوع .

والحوادث التاريخية تدل على أن الدولة العباسية بل رجالها بصفاتهم الشخصية كانوا أول من ضرب مثل هذه النقود (نقود الصلات والافراح) فصارت هذه قدوة المصور التالية لها وأشهر النصوص التاريخية هي :

١ - كانت الصلات تجرى في النقود المتبادلة المضروبة للدولة ولا تحتاج الى ضرب نقود خاصة وان أبا جعفر المنصور ثر بدرجة أو أكثر للجيش بعد قتله أبا مسلم الخراساني وكذا عطايا الخلفاء والامراء مشهودة لمختلف المصور وربما دخلتها المبالغات وكانت تثر الدنانير والدراهم عند ذكر اسم الخلفاء لأول مرة في الجوامع ، وفي حوادث أخرى وجاءت النصوص مشعرة بذلك وآخر الخلفاء في بغداد الخليفة المستعصم قد ثرت النقود عند ذكر اسمه لأول مرة في الجوامع وكان عليها اسمه^(١) .

٢ - (نقود الصلات) عرف منها ما كان أيام جعفر بن يحيى وجاءت نصوص المؤرخين في بيانها واضحة ، أوردها الجهمشياري ، والخطيب وغيرهما ، وأوضح نص عرفنا ما جاء في كتاب « النبراس » في تاريخ خلفاء بني العباس قال :

« ثم زاد الخليفة هارون لجعفر مع الوزارة الملك ... واعطاه خاتم الملك ، وأمره أن يختم به كيف أراد بأمره ورضاه حتى بلغ من صيته في الدنيا ما لم يبلغه أحد سواه . وهو الذي أمر بزيادة مائة دينار في دينار . وقصته في ذلك مشهورة . وفي كتب البرامكة مذكورة وكان يفرقها على

(١) حوادث المائة السابعة المنسوب لابن الفوطي ص ١٦٤ .

الناس في النيروز والمهرجان ، وأمر أن يكتب على أحد الوجهين :

وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا
يزيد على مائة واحداً اذا ناله مصر أسرا

وهو (بيت اعراب) عند النحويين . . . ، اه وناقش اعراب جعفر ،
ورواية (يلوح) أو (تلوح) وذكر أوجه النحويين فيها ، وقال المنصبي
(يرى جعفرأ هذا الاسم المنقوش على وجه الدينار لائحاً) وذكر أن هذا
بيّن لا اشكال فيه . ورجح رواية الفراء في البيت وانها صحيحة قال :
« ف ضرب عشرة آلاف دينار على هذه الصفة »^(١) . . . ، اه .

وكان أيضاً مصروفاً الى أن المقصود الاسم دون التصوير . فزال
التردد الذي ذكره المرحوم الاستاذ احمد تيمور باشا ، وظهرت صحة
ما أورده أو رجحه الدكتور زكي محمد حسن في تعليقه على كلمة
المرحوم الاستاذ فكان لهذا النص قيمته العلمية في (تاريخ نقود الصلات)^(٢) .
وعلمنا أيضاً من الدنانير المضروبة في مدينة السلام ، وفي البلاد
الآخرى في أيام الخليفة هارون الرشيد جاء فيها اسم (جعفر) وكانت هذه
النقود تسمى بـ (الجعفرية) وظهرت فيها كتابات أخرى ولعل الزيادة في
وزن الدنانير بالوجه المذكور اول حدث في الضرب وانه باسم (نقود
الصلات والافراح) .

ومثل هذه نشاهد تصوير الخليفة هارون الرشيد وفي اطرافه قد
كتب بالخط الكوفي ما كتب ، قدّمه اليه صاحبه ذاكراً اسمه وتاريخ
كتابته الا انه مندثر غالبه ، ولم تبق منه الا رسوم رأيت في استنبول ، وجاء
تصويره في دائرة المعارف التركية للآثار . ولا شك انه أهدي الى الخليفة

(١) كتاب النبراس لابن دحية الكلبي . طبع ببغداد سنة ١٩٤٦ م
ص ٣٨ - ٤١ .

(٢) مجلة الثقافة عدد ٣٠٢ وتاريخ ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٤ م
والتصوير عند العرب ص ٣١ .

ولم يكن غاماً إلا أن الأيام أظهرته وبرزت قدرة الصنعة • ومن الوقائع التالية حدث تنوع في المضروب من نقود الصلوات ولا شك أن التصوير على نقود الصلوات قد وقع بعد هذا العهد •

٣ - في كتاب التصوير عند العرب صورة نقد باسم الخليفة المتوكل على الله ، في وجه تصوير يرجع أنه للخليفة ، وفي الوجه الآخر تصوير رجل يقود جملاً ، ضرب سنة ٢٤١ هـ وهذا أيضاً من نقود الصلوات^(١) • ولا يحتمل أن يكون للتعامل لأن نقوده المعتادة ليس فيها شيء من ذلك وهي معروفة وهذا أيضاً لم يقصده الذهبي •

٤ - من دراهم الافراح ما فعله الخليفة المتوكل على الله • أمر عبيد الله بن يحيى أن يضرب له دراهم في كل درهم جتان فضرب خمسة آلاف ألف درهم وصيغ منها الحمرة والصفرة والسواد وترك الباقي على حاله • فأجرى الاحتفال في يوم تحركت فيه الرياح • وأمر بشر الدراهم كما يشتر الورد وكانت الرياح تحمل الدراهم فتقف بين السماء والارض كما يقف الورد وكان من أحسن أيام المتوكل واطرفه^(٢) •

٥ - من نقود الصلوات ما كان أيام الخليفة المقتدر (٢٩٥ هـ - ٣٢٠ هـ) في وجه منه تصويره في يده اليمنى كأس ، وفي اليسرى شيء آخر يظن أنه سلاح ، وأما الوجه الآخر فعليه رسم سيدة تلبس رداءً وفي يديها عود تعزف عليه^(٣) • ونقد آخر عثرت عليه دار الآثار العراقية ونشرت تصويره^(٤) • وهو درهم من فضة وليس لنا شك في أن هذه النقود للصلوات لا للتعامل • لأن نقود هذا الخليفة موجودة بكثرة في المتاحف ، ولم تكن جارية على

(١) التصوير عند العرب ص ٢٦١ - ٢٦٢ •

(٢) والتفصيل في كتاب الديارات للشابشتي حققه ونشره الاستاذ كوركيس عواد عضو المجمع العلمي العربي بدمشق بمساعدة المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥١ ص ١٠٢ و ١٠٣ •

(٣) التصوير عند العرب ص ٢٦١ •

(٤) مجلة سومر الجزء الاول من المجلد الثاني •

التصوير وكان قد صور النقد الاول فى مجلس أنسه فصور معه مغنيته ومثل هذه تعين نفسية هذا الخليفة لا ما كان جارى الدولة فأظهرها الزمن .

٦ - فى مروج الذهب للمسعودى ان الخليفة الراضى بالله (٣٢٢ هـ - ٣٢٩ هـ) كان قد تحكم فى دولته الامير بجكم واستولى على بغداد فتولى امرة الامراء وضرب الدنانير والدراهم باسمه وصور عليها صورته ، وهو شاكى السلاح ومكتوب حوله :

انما العز قاعلم للامير المعظم

سيد الناس بجكم

وفى الجانب الآخر صورته وهو جالس كالفكر المطرق^(١) وكان ابو الحسين بجكم من أمراء الاتراك صار والياً فى واسط . فنصب أمير الامراء فى أيام الخليفة الراضى بالله ولما ولى المتقى لله الخلافة ابقاه فى منصبه ودام الى أن توفى فى سنة ٣٢٦ هـ واختلف فى اسمه وصوابه بالباء فالجيم . ويعنى الذئب فى اللغة الفارسية وبالجيم الفارسية يعنى الايوان والخيمة ، والذئب ايضاً^(٢) .

ومن الغلط أن نعتقد أن نقود بجكم هذه كانت نقود الدولة وانما هى نقود الصلات والانعام وأما النقود الأخرى فهى معروفة ، وليس فيها شئ مما ذكر الا أن التفريق كان آثراً صعباً أو لم ينبه أحد عليه . يدل على ذلك انه ورد اسمه فى الدراهم المضروبة فى مدينة السلام لسنة ٣٢٩ هـ وجاء انه (أبو الحسين بجكم مولى أمير المؤمنين) والصفحة الأخرى المتقى لله . . . وليس فيها مما ذكر فى نقود الصلات .

٧ - دنانير الصلات لسيف الدولة أمر بضربها ، وكان كل دينار منها

(١) مروج الذهب للمسعودى ج ٢ ص ٥٢٩ وفيه تفصيل وظهر الاسلام ج ١ ص ٣٠ و ٣١ والنقود العربية ص ٦١ والتصوير عند العرب ص ٣٢ .

(٢) (تقويم مسكوكات قديمه اسلامية) ص ٢٦٠ .

عشرة مثاقيل وعليه اسمه وصورته • فأمر يوماً لابی الفرج البيهقي بشرة
دنانير منها فقال ارتجالاً :

نحن بجود الأمير في حرم نرتع بين السمود والنم
أبدع من هذه الدنانير لم يجبر قديماً في خاطر الكرم
فقد غدت باسمه وصورته في دهرنا عوذة من العدم

فزاده عشرة أخرى^(١) وهذه بلا ريب ليست من النقود المعتادة التداول
وهكذا يقال عما وجد من نقود الصلوات للمطيع لله الخليفة العباسي أو يوجد
من نقود الصلوات الأخرى ...

٨ - جاء في يتيمة الدهر : ان صاحب بن عباد بعث ديناراً من
مائة مثقال لبعض العلوية^(٢) ومن هذا كله قد عرفت (نقود الصلوات والاعیاد)
ولم يبق ريب في أنها كانت تضرب على شكل النقود ولم تكن نقوداً في
الحقيقة ولا محل لذكر النصوص بأكثر من هذه وهنا قد علمنا ما جرى
بأمانة مؤيدة بالموجود وبالنصوص التاريخية المعلومة عن نقودنا المعتادة ولم
تضرب الدولة العباسية نقوداً مصورة مدة حكمها •

فالإخلافة العباسية راعت الرسوم المألوفة ، ولم تخرج عليها في
نقودها أيام استقلالها ، أو في عهود التغلب والتغلب اضطر الى الجري
بمقتضى ما سبق ، فلم يستطع أن يجلب عليه نقمة ، وما جاء في بعض
النصوص لا يعين نقداً متعاملاً ، وانما هو أمر خاص يشير الى نفسية بعض
رجال الدولة وأعمالهم الفردية في اظهار الحب للخلفاء وابداء التزلف لهم ،
أو أن الخلفاء قاموا بذلك في حالات لهو وطرب ، أو احتفالات خاصة مما
يسمى بـ (نقود الصلوات والافراح) فاطلق عليه لفظ النقود مجازاً فيظن
انها نقود ولذا غلط من قال :

(١) يتيمة الدهر ج ١ ص ١٢ طبعة دمشق ١٣٠٣ هـ •
(٢) يتيمة الدهر ج ٣ ص ١٧٥ طبعة مصر سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م •

« وثمة أمثلة متفرقة لسكة تحمل صور خلفاء بني العباس المتوكل ، والمقتدر والمطيع . » اهـ^(١) وأقول :

ان هذه لم تكن نقوداً متعاملاً عليها . وربما زادت على وزن النقود المألوفة أو أنها مماثلة لها وربما تكون من نوع التصاوير للأشخاص ، أو في جدران الحمامات ، أو الغرف الخاصة بالخلوات والمجالس الأخرى . ومثلها ما شاع من الكتب في الخلاعة ، أو ما ظهر من تصاوير أخرى . فالنقود أمثال هذه لا تدل على تعامل ، وإنما تعين وضماً ، لا أنها تعتبر نقود دولة . ولا يخطر ببال أحد أن هذه النقود التي عثر عليها كانت في الحقيقة نقوداً وإنما هي تماثيل النقود من وجوه ولكنها حُرمت التداول فقدمت للخليفة ، أو نثرت من جانبه أو في حبه .

٣ - نقود المتغلبة (٢) :

علمنا وضع النقود التي كانت قد ضربتها الدولة العباسية أيام حكمها في العراق والآن كلامنا في (نقود المتغلبة) وهل ضربت مصورة في أيامهم ؟ ذلك ما نحاول بيانه فنقول :

١ - آل بويه : هؤلاء دخلوا بغداد في ١٢ جمادى الأولى سنة ٣٣٤ هـ - ٩٤٦ م وضربت النقود باسمائهم ولم تعرف عنهم نقود مصورة باعتبارها من نقود الدولة ونقود بغداد الموجودة وغيرها تعين ذلك ، بل لم تشاهد النقود المصورة مضروبة للمتغلبة في الخارج من آل سكتكين وغيرهم وإنما جرت على وتيرة تقريباً ، ولم يعرف لها (تصوير) كما هو الشأن في النقود السابقة لهذا العهد من نقود أحمدية ، وخماروية ، ومقدونية ، ومن سكة المكتفى ، والراضوية ، وسكة المتقى ، واخشيديية ، ومغربية...^(٣)

٢ - آل سلجوق : دخلوا بغداد في ٢٥ شهر رمضان سنة ٤٤٧ هـ - ١٠٥٥ م انتزعوها من آل بويه ، وضربوا النقود باسمائهم ومن مراجصة تاريخ آل سلجوق للبنداري ، وابن خلكان وابن الأثير وكتب تاريخية

(١) دائرة المعارف الإسلامية ج ٥ ص ٣١٢ .
(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٩ ص ٥٢٣ - ٥٢٩ .
(٣) النبراس ص ١١٦ وفي هامشها تفصيل .

عديدة لم نشر في أيامهم على نقود مصورة كنقود دولة ، ولا شاهدنا فيما عرف من نقود المتاحف ما يظهر فيه التصوير ، فقد جرى هؤلاء على سنن من قبلهم ...

من هؤلاء السلجوقيين قد اشتقت امارات (الأتابكة) :

- ١ - أتابكة خوارزم .
- ٢ - أتابكة الموصل .
- ٣ - أتابكة آخرون .

ولا يهنا من هؤلاء الا (أتابكة الموصل) فانهم تمكنوا في الموصل سنة ٥٢١ هـ وأولهم عمادالدين زنكى ولم تضرب نقود في أيامه ولا في أيام من تلاه ، سيف الدين غازى الاول (٥٤١ هـ - ٥٤٤ هـ) وانما ظهرت أيام قطب الدين مودود الملقب (طغرلنكين) ابن عمادالدين زنكى .

ففي نقده النحاسى جاء (تصوير انسان) متوجهاً الى اليسار قليلاً وهذا النقد مؤرخ سنة ٥٥٥ هـ وقريب منه بوجود بعض الفروق ما كان قد ضرب سنة ٥٥٦ هـ ومثله في سنة ٥٥٧ هـ وجاءت نقود سيف الدين غازى الثانى سنة (٥٦٥ هـ - ٥٧٦ هـ) مصورة أيضاً ولكنها لا تخلو من بعض التفاوت . وهى نحاسية فى سنة ٥٦٧ هـ ، و ٥٦٩ هـ ، و ٥٧٠ هـ ومن نقوده النحاسية المصورة المضروبة فى الجزيرة سنة ٥٧٥ هـ وهكذا نقوده الاخرى ولعل للروم الاثر فى التقليد ، ولكن فى النحاسيات دون غيرها .

وعزالدين مسعود سنة (٥٧٦ هـ - ٥٨٩ هـ) ، ومن نقوده المضروبة فى الجزيرة ما يشبه نقود من سبقه ، وهكذا كان ذلك حتى آخرهم ولم تكن مصورة الا فى نقودها النحاسية وحدها ، لانها كانت محلية ولا يصح اطلاق لفظ (نقد) عليها فى الحقيقة وليس لها اعتبار نقود عند الفقهاء فبراعى فيها بعض الاوضاع ، وان التصرف بها غير مؤاخذ عليه ، ولا مخالف للمعهود . فصح أن تكون قد جذبت الرغبة ، أو قصد اعلان حب الامراء وما مائل من زينة ونقش مما قلد به القوم نقود الروم فى أمور لا تستحق

العناية لاسيما في عهد أعلن فيه التوحيد ولا مجال فيه لقبول عبادة الاشخاص بوجه ...

والغالب في هذه تقليد نقود الروم وانتقل الى الموصل من الدولة الارتقية المجاورة للروم خصوصاً ان النقود النحاسية ليس لها قدرة التعامل الخارجي، فهي محلية لا تتجاوز محل ضربها في التعامل بها، فلم تمثل نقود الدول حقيقة بالنظر للمجاورين وللخارج ...

وقام على أطلال الاتابكة الدولة اللؤلؤية وهذه لم تر تصويراً في دنانيرها وانما جرت على المعتاد . وأما الفلوس النحاسية فانها مضت على الطريقة المعهودة في الاتابكة وبعضها لا يخلو من تصوير والبعض الآخر خالٍ منه ... وفي التالين لبدر الدين لؤلؤ لا نعلم لهم نقوداً نحاسية مصورة . والحاصل لم نثر لهم على نقود مضروبة في غير الموصل ، ونصيبين ، والجزيرة ولهم فروع في سنجار وحران ... وهم مشتقون من اتابكة الموصل .

٣ - اماره اربل : هؤلاء الامراء يقال لهم (اتابكة اربل) و(آل بكتكين) وهم من أمراء الاتابكة في الموصل ، تكوَّنت امارتهم سنة ٥٢٢ هـ ولم تعرف لها نقود مضروبة أيام زين الدين علي كوجك وإيام ابنه مظفر الدين گوگبری للمرة الاولى من امارته ، وفي عهد أخيه يوسف ينالتكين الا أن هذا الاخير كان قد انفصل في أخريات امارته عن الموصل ومال الى الايوبيين ، ولم يضرب نقوداً .

وبعد وفاته خلفه أخوه مظفر الدين گوگبری للمرة الثانية . وهذا كان قد ضرب نقوداً في حران أيام انفصاله من اتابكة الموصل ، وانقياده للايوبيين وذلك بين سنة ٥٨٠ هـ وسنة ٥٨٦ هـ ، وذكر اسم حسام الدين يولق من أمراء آل ارتق . وكان قد ولي حسام الدين الامارة سنة ٥٨٠ هـ ، واستمر الى ما بعد سنة ٥٨٦ هـ ، الا أن مظفر الدين گوگبری كان في هذه

السنة الأخيرة قد ضرب نقوداً في اربل وانقطعت علاقته من تلك الانحاء وان كانت لم تنقطع من آل أيوب .

وكان هذا النقد المبين فيه اسم حسام الدين مصوراً وظنه الاستاذ اسماعيل غالب من ضرب اربل ، وليس بصواب وجاء تصويره بشكل رجل امتطى أسداً ملحاً عليه بغارة ، فالرمز دليل على شجاعته وهمته ، وانه ركب الاسد أى ذلله وقهره فانقاد له ، ولم يكن رمز صلاح الدين ، لان هذه الصورة قد رافقت نقود اربل الى ما بعد وفاة صلاح الدين .

ولم يعرف قبل مظفر الدين كوكبرى تصوير برمز أسد كهذا والارجح أن يكون تصويره لا سيما وان نقوده هذه جاءت لما بسد صلاح الدين ، والنقود النحاسية والتصوير فيها لا يدل على اهتمام بل التساهل فيها بادى لا يتجاوز النقش وقد جرت دول عديدة على ذلك منها دولة آل سلجوق في بلاد الروم بخلاف الدنانير فانها رمز السلطنة ، ومنها يقرأ تاريخ الامارة وعلاقتها واضحة في نقودها وقدرتها . . . وهذا التصوير أيام أتابكة اربل لا وجود له في نقود الايوبيين كما هو مشاهد فيها ليقال انه رمزهم أو شارتهم فلا يعطف للتصوير كبير علاقة او اهتمام زائد الا في نفس الدولة التى ضربته ويرفع اللبس في التقليد ان نقود الايوبيين ليس فيها من كان ممطياً أسداً في تاريخ سابق لظهور مظفر الدين كوكبرى . ولم نشاهد نقوداً ذهبية أو فضية مصورة في عهد أتابكة اربل .

٤ - الدولة الايوبية : في الاصل كان رجالها تابعين للدولة الاتابكية من أمرائها المعروفين ، فمالوا الى مصر ، وقاموا على اطلال الدولة الفاطمية (دولة بنى عبيد) وبدأت علاقتهم بمصر في سنة ٥٥٩ هـ ونالوا الوزارة فيها وفي يوم عاشوراء سنة ٥٦٧ هـ توفى الخليفة العاضد من الفاطميين ، فأعلن صلاح الدين الايوبي حكومته وخطب للخلفاء العباسيين وتوفى في صفر سنة ٥٨٩ هـ فخلفه ابنه الاكبر الملك الافضل ، فلم ينتظم له أمر ولا لاولاده الآخرين ، فطلب الملك العادل الامر لنفسه فتم له سنة ٥٩٦ هـ

وتوفى فى ٧ جمادى الآخرة سنة ٦١٥ هـ ، وخلفه ابنه الملك الكامل • ثم توفى فى ٢٢ رجب سنة ٦٣٥ هـ ودام الملك فى الايوبيين بمصر الى منتصف المائة السابعة للهجرة ، وفى الممالك الاخرى الى ما بعد ذلك •

ويهمنا ذكر (التصوير) فى نقودهم فنقول : ان النقود هى الدنانير ، وتسرب الدراهم احيانا من الخارج ويتعامل بوزنها كالدنانير ، ولكن الفلوس أو النقود النحاسية لا تعد نقوداً بالمعنى المراد من التداول العام • وقد شوهدت (نقود نحاسية) مصورة تبعاً لما كان قد جرى عليه اتابكة الموصل ، والدولة الارمنية ... ولم يعرف لهم نقد فضي أو ذهبى مصور •

٥ - الدولة الارمنية : هذه لم تعرف لها نقود مصورة الا ما كان من نحاس وهو موجود بكثرة • وجاء ذكرها فى مختلف كتب النقود • وان التبع لم يكشف لنا الا عن نقد فضي واحد فى أيام (آل أرتق) وكان مصوراً ، ولا نستطيع أن نذكر غيره والظاهر انه كان لامر خارج عن التداول أو هو من نقود الصلات والافراح فقد كان بوزن خمسة دراهم وبعض الزيادة • ولا يعول على مثل هذا للدلالة على التصوير فى النقود المتداولة لا سيما وقد شوهد أن وزنه زائد على الوزن المعتاد ، فلم تعرف البواعث على هذه الزيادة^(١) •

٦ - سلاجقة الروم : هؤلاء جاروا الدول الاسلامية المتصلة بهم فى الدنانير والدراهم ، ولم يصوروها وأول من صور دراهمه الفضية ركن الدين سليمان شاه سنة (٥٩٦ هـ - ٦٠٠ هـ) فقد شوهد منها اثنان فحسب وأما النقود النحاسية فانها على المعتاد • ولا يعرف طريق ضربها فى حين ان غياث الدين كى خسرو الاول سنة (٦٠١ هـ - ٦٠٦ هـ) قد ضرب دراهمه خالية من التصوير وهكذا من تلاه وهو عز الدين كى كاوس سنة (٦٠٦ هـ - ٦١٦ هـ) ، فان نقوده الفضية والنحاسية معاً لم يظهر فيها تصوير ومثله (علاء الدين كى قباد) وهكذا غياث

الدين كيخسرو الثانى الا أنه ظهرت له فى سنة ٦٣٨ هـ وما بعدها دراهم فضية ، عليها تصوير (أسد وشمس) . وهذه من أقدم التصاوير من نوعها ، وبعضها خالية من (الأسد والشمس) المعروفين بـ (شيرو خورشيد^(١)) مثل النقد الفضى المؤرخ فى سنة ٦٤٢ هـ .

وفى أيام بعض السلاطين من هؤلاء السلجوقيين ضربت تصاوير على الدراهم ، ومنهم عز الدين كيكائوس الثانى لم يصور نقوده ، ومثله ركن الدين قليج ارسلان الرابع . ودامت نقودهم الفضية كالذهبية خالية من تصوير الى سنة ٧٠٠ هـ أيام علاء الدين كيقباد الثالث فظهر فى درهم منها صورة أسد بين لا اله الا الله ومحمد رسول الله . وفى كل أحوالهم يذكرون الخلفاء ، أو فى أغلبها . . . الى حين انقراضهم وهذه تكشف عن ماهية التصوير عند سلاجقة الروم . ومنها يعلم ان الدنانير لم يضرب فيها تصاوير قطعاً وان الدراهم الفضية قد ضربت فى الأغلب دون تصوير ، والظاهر ان الدراهم المصورة هى نقود صلات وان النحاسيات قد جاء فيها التصوير اغلباً ، وقلَّ غير المصور منها وامراء الروم الآخرون فى مختلف عهودهم لم يعرف لنقودهم تصاوير .

٧ - سلاجقة ايران : هؤلاء لا يختلفون عن أصل السلاجقة فى بغداد ولم يعرف لهم نقد مصور ولا نرى ضرورة داعية لذكر جميع الدول . وهذه تعين الحالة بوضوح . . .

٤ - نقود المغول :

ان النقود التالية للمهود العباسية فى غالب أحوالها قد تأثرت بالنقود السابقة لها سواء فى التصوير أو فى نقود الصلات ، او فى الخطوط وما يكتب . . . فلا تخلو من مشابهة قلَّت أو كثرت ، بل ان عهد المغول فى أيام الدولة الايلخانية ، والدولة الجلايرية قد جرى على ما جرت عليه

(١) يأتى الكلام عليها فى حينه .

(٢) مجلة غرفة التجارة ج ١٠ ص ٢٠ - ٢٤ .

الدول أيام العباسيين الا في بعض مقتضيات العصر .
 فهل هناك نقود مصورة أو نقود صلات وانعام ؟ وهل لها خصوصية
 تستدعي ذلك ؟ وهل هناك نقود عراقية مصورة ؟

لا ينكر أن النقود الاسلامية مضت على ما كانت عليه نقود الخلفاء
 العباسيين ومن كان قبلهم الا ما اقتضته حالاتهم الخاصة ولا يخلون من
 تقليد لبعض الاشخاص في نقودهم أحياناً ، وهكذا يقال في الصلات
 والانعامات ، وفي أيام المغول كانت قد اكتسبت وضعاً خاصاً ظهر في النقود
 وان كانوا قد جروا في نقودهم على ما كان معتاداً في الدولة العباسية .
 وفي ما كتبه من (التاريخ السياسي في النقود) يوضح ذلك .

١ - ان المغول قبل دخولهم العراق قد ضربوا نقوداً في ايران ، فلم
 يحدثوا تبديلاً كبيراً فيها سواء في أيام جنكز خان أو في أيام اخلافه الا
 ما شوهد من نقد فضي كان قد ضرب أيام (تورا كينه) زوجة أوكتاي قآن
 حينما وليت ادارة الملك نيابة بعد وفاة زوجها بين سنة ٦٣٩ هـ ، وسنة ٦٤٣ هـ
 ففي هذا النقد تصوير فارس صوب سهمه نحو طير ، وان كلب الصيد
 في جانب فرسه . وفي الصفحة الاخرى من هذا النقد جاء ذكر محفل
 الضرب (لولو) ، وكلمة الشهادة ، وهو خالٍ من التاريخ .
 ولم تعرف لهم نقود مصورة أيام جنكز خان واخلافه مما ضرب في
 ايران ، ولا تختلف نقودهم عن النقود العباسية الا في ذكر اسماء ملوكهم . . .

٢ - النقود الايلخانية : هذه النقود ظهرت أيام هولاكو واخلافه من
 تاريخ الاستيلاء على بغداد سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م ودامت الى سنة ٧٣٨ هـ -
 ١٣٣٧ م ولم يشاهد فيها تصوير الا في بعض النقود النحاسية ، وهي تشبه
 نقود أتابكة الموصل ، وجاءت على مثالها ، وضارعت أحياناً (نقود آل أرتق) ،
 أو (نقود آل سلجوق) ونماذج هذه النقود النحاسية مشهودة في مجموعة
 النقود في المتحف البريطانية ولا تختلف في غالب الاحيان عن النقود
 الفضية ، وقلَّ أن نشاهد منها ما فيه تصوير انسان ، أو تصوير أرنب

كالضروب في اربل • ولم يعرف لهم من النقود الفضية ما هو مصور ،
ولا من النحاسية المصورة ما هو من ضرب بغداد • ولما لم يعين محل الضرب
في الغالب ، فلمفروض ان بين هذه ما هو من ضرب بغداد ، أو لا يبعد أن
يكون الا ان القضايا التاريخية مبناها النقل فلم نر صراحة من المؤرخين
بذلك •

وفي ايام السلطان أباقا ، وفي ايام السلطان احمد ضربت نقود نحاسية
في الموصل فيها تصوير انسان ، وفي أخرى تصوير اسد ، وبعضها تصوير
ثلاثة فهود • واما نقود السلطان غازان فلم يظهر فيها تصوير ، لافي النحاسية
ولا غيرها ، واما ألبايتو محمد خدابنده فقد ظهرت في النقود النحاسية بعض
التصاوير كتصوير فهد ، او عقاب باسط جناحيه ، وفي بعض آخر تصوير
شمس داخلها وجه امرأة او هناك (وجه انسان) •

وفي ايام السلطان ابي سعيد قد شوهد في بعض النقود النحاسية تصوير
(الأسد والشمس) ، وهي المعروفة عند الايرانيين بـ (شيرو خورشيد) ، ولم
يذكر في هذه تاريخ كما أن بعض نقوده النحاسية جاء فيها تصوير (عقاب) ،
او (وجه انسان) •••

وهكذا كانت النقود النحاسية ايام التغلب مصورة في النقود المضروبة
في سلطنة طغا تيمور وفي سلطنة ساتي بك خاتون جاء تصويرها في بعض
النقود النحاسية •

وان الدولة لا تخلو من انعام او صلات ، وفي أيام المغول ، أيام السلطان
كيخاتو قد اختلت مالية الدولة ، واضطرب أمر نقودها ولما ولي السلطان
غازان أصلح المالية ، وضرب النقود التي لم يداخلها غش فاكسبت في أيامه
مكانة • وضربت (نقود الصلات والانعام) وتعرض لها المؤرخون بالذكر ،
منها ما يسمى بـ (درست طلا) اي الذهب الابريز بوزن مائة مثقال ، لتكون
نقود صلات في بلاده المختلفة وان يكتب عليها اسمه واسم المدينة التي ضرب
فيها ، وذكر آيات من الكتاب واسماء الأئمة وسمى السلطان هذه النقود باسم

(فشنكى وياكى) اى جيدة وخالصة ، فصار يمنحها الاشخاص ، وجعلها برسم الانعام ، ولعلها ضارح ما كان من الحمدانيين ايضا مما يسمى بـ (الدناير الابريزية) فى النقود ، ومن البرامكة مما يقال له (الجعفرية) فى الصلات والانعامات . وهذه لا تشبه النقود الا انها مضروبة على مثالها .

٥ - الأوسمة فى عهد المغول :

يسمىها الترك العثمانيون ومن بعدهم بـ (مدالية) . وهذه يهم بحثها كثيراً . رأينا الكتاب فى النقود لم يتعرضوا لها الا قليلاً . ولعلهم لا ينظرون الا الى المشاهد . ولما لم يكن أمام أعينهم اغفلوا البحث فى شأنه . ولا تهمهم النصوص التاريخية او لم يرغبوا فى جعل علاقة بين النصوص التاريخية والنقود . ولعلنا فى مباحثنا أول من تعرض لهذه الجهة . وهنا نتناول (مبحث الأوسمة) فنقول :

عند المغول وسام معروف يقال له (بايزه) ويكون من ذهب أو فضة أو نحاس أو خشب أحياناً ، ويحفر عليها اسم الله وشارة السلطان . وتمنح غالباً الى امراء الجيش ومنها ما ينقش فيها (رأس أسد) . ويقال لها (بايزه سرشير) . وهى من أعظم الأوسمة وغالباً ما تقرن بفرمان سلطاني يقال له (يرليغ) . ويوضع فيه ختم احمر (تمغا) أو ما يسمى (آلتون تمغا) ، أو مختوماً بجبر أسود ويقال له (قرا تمغا) . والختم يكون مربعاً^(١) .

والحوادث بصرت بذلك ايام الفتح ، وايام ما جرى على عطا ملك الجويني ثم الانعام عليه بما ذكر . وهذا كله فى أيام جاهليتهم . ولم يكن لدينا من ذلك ما يستحق التمثيل أو العثور على نوع منه للدلالة على نوعه . وانما وجدنا وصفه فى الكتب التاريخية امثال وصاف .

فهل كان لهم شيء من ذلك فى أيام اسلامهم ؟ وما هو ؟
لم نشر الا على بعض نماذج من ذلك . وهى من نوع النقود . وان

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ١٧٦ و ٢٣٦ .

العثمانيين جعلوا ذلك أشبه بالنقود ليعلق في صدر الممنوح له • وهو الوسام المعروف بـ (نیشان) • رأينا لهؤلاء ما أشبه بالنقود ويصح أن نعتبره أوسمة:

١ - وسام في بطرس برج (لنين غراد) • وهو وسام فضي • وهذه صفة ما جاء في فرمك :

(١) وجه منه ذو ثماني زوايا • وفي اعلاه تصوير عقاب وفي الاسفل في شهور سنة ٧١٣ هـ •

(٢) في الوجه الآخر : شكل ذو ثماني زوايا •

(٣) في دورته : فلوس سطر (?) منازل سلطانية •

٢ - وسام عثر عليه (مهرن) :

(١) شكل مربع في وسطه : لا اله الا الله ، الملك الحق المبين ، الصادق الوعد المبين ، رسول الله •

(٢) في أطرافه : ابا بكر الصديق التقى ، وعمر الفاروق النقي ، وعثمان ذى النورين الزكى ، وعلى المرتضى الوفى •

(٣) وفي دورته : لا اله الا هو الحى القيوم الخ •

(٤) وفي جانب آخر : دائرتان داخلا ، في شهر سنة اربع •

ضرب في أيام دولة المولى السلطان الاعظم • ضرب تبريز • مالك

رقاب الامم ابو سعيد بهادرخان خلد ملكه ، عشرين وسبعمئة •

(٥) وفي الخارج : شهد الله انه لا اله الا هو الخ^(١) •

٣ - وسام مؤرخ سنة ٧٢٤ هـ :

في طراز النقود او شبه بها • كتب في وجهه :

لا اله الا الله ، محمد ، رسول (الله) •

ضمن دائرة ، وخطين مزدوجين ونقطة ، لم يقرأ ما في هامش

الدائرة التى هى بخط واحد وفي الوجه الآخر :

السلطان الاعظم ، أبو سعيد ، خلد ملكه •

(١) مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى القسم الثالث ص ١٥٢

وفى الهامش أو الحاشية ضرب تبريز ؟ اربع عشرين ؟ سبعمائة ؟
 هذا • وفى جانبى النقد هامش عريض ومستو •
 وقد عثر على نقود أيام السلطان ابو سعيد من الغرابية بمكانة • جاء
 فيها بعض كتابات ونقوش وبين هذه ما كان من نحاس أو من فضة وبعض
 تصاوير أو القاب • ومن المحتمل ان بعضها كان وساماً فالوسام غير مقصور
 على الحجم الكبير •

١ - فى نقد نحاسي جاء « السلطان بن السلطان ابو سعيد » فى وجهه •
 وفى الآخر رسم عقاب وفى الهامش ضرب ارزنجان •
 ٢ - فى نقد آخر (السلطان العادل الكامل الهادى الوالى ابو سعيد
 بهادرخان خلد الله مدة ملكه) •

٣ - فى نقدي فضة فى وجه (السلطان ابوسعيد مبارك تعالى عليه) وفى
 الآخر « السلطان الملك العادل ابو الفتح ... » والاول منها ضرب سنة
 ٧٢٤ هـ فى قزوین ، والآخر سنة ٧٢٤ هـ ايضا ولم يذكر له محل ضرب •
 وهذه اما من نقود الصلات أو أنها أوسمة أعطيت لبعض الاشخاص •

٦ - ايام الجلايرية والترکمان :

فى أيام الجلايرية وكذا أيام (قراقوينلو) و (آق قوينلو) من التركمان
 لم نشاهد نقوداً نحاسية ولا غيرها مصورة كما اننا لم نشر على نقود صلات
 مضروبة أيام هؤلاء •

٧ - النقود الاسلامية الاخرى فى ايام المغول والترکمان :

لم نشر على نقود مصورة فى هذا العهد الا ما ذكرناه من نقود السلاجقة
 من الروم اما نقود آل مظفر فلم نجد فيها تصويراً • اما فى مصر فهذه قد أوضح
 عنها المرحوم الاستاذ احمد تيمور باشا فى كتابه (التصوير عند العرب^(١))
 ذكر النقود المصرية فى صورة أسد وهذه ليست من النقود المتعامل بها •
 وانما هى نقود الافراح والصلوات • وليس لدينا من الدراهم والدنانير
 المعتادة ما هو مصور كما هو المعروف من (نقود مصر) ومن الامثلة التى

(١) كتاب التصوير عند العرب ص ٣٢ و ٣٣ و ١٧٠ وما بعدها •

ذكرها السيد حسين عبدالرحمن باش صراف في وزارة مصر المالية^(١) .

ويدل على ان المصورات الموجودة من (نقود الصلات) ما قيل فيها من اشعار ومن ثم نعلم التصوير في النقود لهذا العهد . ولعل الاستاذ المؤرخ الذهبي قد قصد في النص المنقول عنه نقود المصريين . فلم يفرق بين ما هو من نقود الصلات ، وما هو من نقود التعامل الجارى في عصره وقبله . ومثلها يقال فيما نسب الى السلطان صلاح الدين الايوبى مصوراً فهو من هذا النوع اى من نقود الصلات اما الفلوس فهذه جرى على التصوير فيها ملوك عديدون ، فلم تنفرد مصر بها .

٨ - التصوير في النقود في العهد العثماني :

ان النقود العثمانية سواء كانت من ضرب عاصمة الدولة (استنبول) ام من ضرب بغداد خالية من كل تصوير ذهباً كانت ام فضة ام نحاساً الا ما جاء ذكره في كتاب (الفلوس الاسلامية) النقد المضروب سنة ١٢٤٩ هـ ايام على رضا باشا اللاز فانه يحمل صورة أسد وهذا غريب في بابه . واما النقود الايرانية فيغلب عليها تصوير (شيرو خورشيد) اى الأسد والشمس وقد بحث في هذه الاستاذ احمد كسروى في كتابه (شيرو خورشيد) بسعة ، ومن اراد فليرجع اليه . وهو باللغة الفارسية وطبع في طهران عدة مرات .

٣ - النقود في رحلة ناصر خسرو^(٢)

اكتسبت النقود الشرقية في هذه الايام مكانة مهمة من التدقيق العلمي من جراء أنها عنوان المملكة ودليل الادارة ، وينطوى ضمنها مجمل التاريخ وملخص السياسة وخلاصة مالية الامة او الدولة وتطور العصور يعين لنا فكرة

(١) كتاب العملة المصرية المطبوع سنة ١٩٤٥ م

(٢) « سفرنامه ناصر خسرو » نقلها الى العربية الدكتور يحيى الخشاب وطبعت في القاهرة بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة (١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م) والاصل الفارسي طبع في برلين سنة ١٣٤١ هـ مع مقدمة وتعليقات للاستاذ - م . غنى زادة .

عنها ويهيء رأياً فظهرت مؤلفات عديدة في النقود ، ولكن التدقيقات الخاصة
لاتزال في بدء التكوين لما يشاهد من انقطاع الصلة التاريخية بين النقود
ووقائعها فهذه اهملت لان البحوث اقتصرت على ما يمكن ذكره من وزن
وسعة وعيار او خطوط ومعرفة المكتوب منها فلا يمكننا ان نلتفت الى (الدينار
المغربى) أو (الدرهم العدل) وما يراد بهما . وهكذا لا ندرى ما يسمى بـ
(طازجة) من الدراهم عند مراجعة النقود ومؤلفاتها . وهذه الملاحظات تعينها
كتب التاريخ والسياحات .

١ - الدنانير المغربية :

تكرر ذكرها في هذه الرحلة المنقولة الى العربية باسم (جنيحات
مغربية) ، وهذه لم نجدها في الاصل الا أن الناقل كرر (الدنانير المغربية)
ايضا وكان الأولى أن يراعى في النقل (اللفظ الاصلى) وهو عربي لا يحتاج الى
تبديل او ترجمة .

ويظن لأول وهلة أن هذه الدنانير من ضرب مصر أيام المأمون في
سنة ٢٠٤ هـ وما يقاربها وعليها كتب لفظ (مغرب) وعرفت نماذجها في المتاحف
وعرف بالنظر للدنانير النيسابورية . اما وزنها فهو درهم واحد وخمسة
قراريط وجاء المكتوب على صفحة منها :

(الله ، الطاهر ، محمد رسول الله ، السرى^(١)) .

وفي الهامش : (بسم الله ، ضرب هذا الدينار بمصر سنة ٢٠٤ هـ)
وفي صفحته الاخرى : (لا اله الا الله وحده لا شريك له ، المغرب) وفي
الهامش : (محمد رسول الله ارسله بالهدى النخ) .

وفي حوادث صفر سنة ٤٢٧ هـ أمر القائم بأمر الملك بترك التعامل بالدنانير المغربية
فعدل الناس الى القادرية والنيسابورية والقاسانية والمغربية يراد بها ما كان

(١) السرى هو ابن الحكم والى مصر وفى بعض النقود ورد باسم
طاهر وهو ابو الطيب طاهر بن الحسين من امراء المأمون .

من ضرب مصر وفيه لفظ (مغرب) ولا يراد بها ما ضرب في بلاد المغرب ،
ويؤيد ذلك المضروب سنة ٤٤٧ هـ^(١) . وهذا نص ما ورد في النبراس :
« ذكر ابن زولاق عن صالح بن نافع ان الاخشيذ أوقفه على
سبع مطامير في كل مطمور ألف ألف دينار من سكة واحدة ، مطمورة
من الدنانير الاحمدية والخماروية ومطمورة مقتدرية ومطمورة من سكة
المكفي ومطمورة راضوية ومطمورة من سكة المتقي ومطمورة اخشيذية
ومطمورة مغربية ومطمورة من خلط دنانير العراق ، اهـ^(٢) .

٢ - الدنانير النيسابورية :

كثيراً ما كررها ناصر خسرو وهي من ضرب نيسابور^(٣) وان كل
ثلاثة دنانير من المغربية تساوي ثلاثة دنانير ونصف الدينار من النيسابورية
وان نقود نيسابور ايام ناصر خسرو كانت من ضرب آل سبكتكين ووزنها
مختلف بين درهم ونصف قيراط أو أكثر حتى يبلغ الدرهم ٥٤ من
القراريط فتعين الفرق بما ذكره . اما ما جاء في صبح الاعشى عن دنانير
خراسان ونيسابور فهذا كان من تاريخ متأخر عن أيام ناصر خسرو ، فان
الدولة السلجوقية استقرت نقودها في ايران وعرفت فيها في الغالب
(الدنانير الرائجة) اما في ايام هذا الرحالة فكانت الشائعة نقود السامانيين وآل
سبكتكين ، والأخيرة اقرب الى ايامه في التعامل بها . والغالب في هذه الدنانير
الدينار الشرعى كما يستفاد من وزنه .

وجاء المكوب على الدنانير لهذا العهد في صفحة :

« عدل ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، ابو القاسم »

وفي دورته داخلاً : « بسم الله ، ضرب هذا الدينار بنيسابور سنة

(١) الكامل لابن الاثير في حوادث سنة ٤٢٧ هـ و ٤٤٧ هـ . ويؤيد
هذه النصوص ما جاء في كتاب (تعريف النقود المغربية) للاستاذ مارسيل
يوسف حنا باللغة الفرنسية في نقود المغرب منه نسخة في الخزانة
الجزائرية .

(٢) النبراس ص ١١٦ .

(٣) وردت مرة نيشابورية واخرى نيسابورية والشائع الاخير .

٤٠٩ هـ ، وخارجاً : لله الأمر من قبل ومن بعد ... الآية ، وفي الصفحة الأخرى :

« لله ، محمد رسول الله ، القادر بالله ، ولي عهده الغالب بالله ، يمين الدولة وأمين الملة » .

وفي الهامش : « محمد رسول الله ارسله بالهدى ... الخ الآية » ، ولا يختلف المضروب في هذه الكتابة الا قليلاً ، ولا يختلف وزنه فالكل درهم ونصف القيراط أو أكثر الى أن يبلغ أربعة قراريط ونصف ولا شك ان ناصر خسرو عين وزن الدينار المغربي والدينار النيسابوري فثبت الفرق بينهما والتفاوت يسير ، وان الدنانير النيسابورية كانت الى هذا الحين دنانير شرعية ، وهكذا ما كان قبل هذا التاريخ لأيام الدولة العباسية أو لأيام السامانيين فلم يختلف وصفها في الوزن وان اختلف المكتوب عليها

٣ - الدرهم العدل :

هذا من ضرب البويهيين ، وكان شائعاً أيام ناصر خسرو وذكره في رحلته . وهو من سكة سلطان الدولة ابي شجاع بويه بن بهاء الدولة (٤٠٣ هـ - ٤١٥ هـ) ، فكان قد عثر في كتب النقود على المضروب في شيراز سنة ٤٠٤ هـ جاء في صفحة منه :

(لا اله الا الله وحده لا شريك له ، القادر بالله ، ولي عهده الغالب بالله) . وفي هامش تلك الصفحة : (بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدرهم بشيراز سنة ٤٠٤) وفي الصفحة الأخرى في الأعلى لفظ (عدل) ثم (محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الملك العادل شاهنشاه عماد الدين سلطان الدولة وعز الملة ومغيث الأمة ابو شجاع) ، وفي الاطراف (عز الملة مغيث الأمة) ومن جراء ما كتب في أعلى صفحة منه سماه ناصر خسرو الدرهم العدل كما جاء في سياحته . ولا يبعد أن يكون قد ضرب مثله في أصفهان أو شاع فيها وهو من ضرب شيراز فقد عرف هذا النقد بل مرةً بنا أن الدينار الدينار في نيسابور كان يكتب في صدره لفظ (عدل) في اغلب الاحيان .

٤ - نقود الأحساء :

من المهم في هذه الرحلة أن اهل الاحساء كانوا يتعاملون فيما بينهم برصاص يضعونه في زنايل يزن الواحد منها ستة آلاف درهم فيدفع ثمناً ، وهذا لايسرى على الخارج •

وهنا كرر ناقل هذه الرحلة ما نطق به الايرانيون عن الأحساء واهمل المصطلح العربى الشائع المعروف فى الاعلام الجغرافية مع ان الأمانة فى النقل تتطلب ذلك ولا تفسد لغتنا بما جاء فى اللغات الأخرى • والأحساء لايزال معروفا بهذا الأسم •

وجاء ذكر دراهم ودنانير خالية من نعت فلا محل للتعرض لها اذ لا تختلف عن النقود المتداولة •

٥ - النقود فى رحلة بنيامين (١)

هذه الرحلة قد تناولتها اقلام الباحثين من نواح عديدة فاكسبت اهتماماً زائداً الا انه لم يتوسع احد فى أمر النقود فيها ويهمنى ان تتناول بحثها • واصحاب الرحلات يمتازون بأنهم رأوا بأعينهم النقود التى يذكرونها وأحياناً شرحوا امرها ومرة مضوا دون ان يجدوا حاجة الى ذلك • ونجد فى هذه الرحلة النقود الغربية والشرقية حتى أن البعض قد اضطربت آراؤهم فيها فالتبس أمرها وتضارب موضوعها والامل أن يكشف عنها • والكلام على النقود فى هذه الرحلة يتناول :

١ - الدينار الاميرى :

جاء فى هذه الرحلة : « يؤدى يهودها - يهود العمادية - الجزية ... » وقدرها دينار أميرى ذهباً أو ما يعادل مرابطيا وثلاث المراطى ذهباً « ا ه • وفى الهامش تعليقا على هذا البحث :

(١) نقلها الى العربية الاستاذ عزرا حداد وطبعت فى بغداد بالمطبعة الشرقية (١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م) • مصدرة بمقدمة لى •

« المرباطى عملة اسبانية كان المرباطون اول من ضربها • والمرباطى الذهب يعادل ١٤ شلناً بالعملة الانكليزية • والمرباطى النحاس يساوى فلسين بالعملة العراقية • • ١ هـ^(١) »

وأقول لم يوضح عن (الدينار الاميرى) الا بذكر ما يقابله من الدينار المرباطى فالنص المذكور يحتاج الى شرح عن هذا الدينار وبيان مدوناتنا فيه • وهنا نحاول ان نعيّنه بعض التعيين ، اذ يتبادر الى الذهن كما يفهم من لفظه انه كل دينار ضربه أمير أى عامل فى بلد من البلدان العربية والاسلامية ، وهذا غير صواب فان الضرب كان يجرى من عمال كثيرين فلم يختص بهذه التسمية للتفريق بينه وبين ما كان من ضرب الخلفاء مثلاً • والغالب فى مثل هذه النقود ان تكتسب تسمية خاصة فيقال دنائير مغربية أو أحمدية وما مائل • فلا شك انها غير ذلك •

قال ابن الأثير فى حوادث سنة ٤٦٢ هـ :

« وفيها صارت دار ضرب الدنائير ببغداد فى يد وكلاء الخليفة ، وسبب ذلك ان البهرج كثر فى ايدى الناس على السكك السلطانية ، وضرب اسم ولى العهد على الدينار وسمى (الأميرى) ومنع التعامل بسواه • • ١ هـ^(٢) »

فهل التسمية هذه غير مسبقة بغيرها وأنها أول تسمية للدينار الأميرى فى حين ان العرب ضربوا باسم ولاية العهد (امراء الأسرة العباسية) فما مبدأ ذلك ؟

كل النقود المملوكة تعين لنا ان الخليفة الهادي ، ضرب فى ايامه فى ارمينية باسم ولى عهده جاء فى وجه منها (الخليفة الهادي ، مما امر به الرشيد ولى عهد المسلمين) ولم نثر على دنائير مضروبة تعين تاريخ الضرب مما يصح ان يسمى بـ (الدنائير الاميرية) ولكن نفس الدنائير المضروبة لسنين معينة توضح ذلك ، منها ما كان فى سنة ١٨٦ هـ فقد جاء فيه انه « مما امر به الامير

(١) رحلة بنيامين ص ١٥٤ •

(٢) الكامل لابن الاثير ج ١٠ ص ٢٢ •

الأمين محمد ابن امير المؤمنين ، وهذه شاعت بكثرة وهي التي يصح ان تسمى بـ (الدنانير الاميرية) .

ومن المؤكد أنه توجد نقود اخرى غيرها ذهباً الا أن النقود الفضية توضح الوضع والنصوص التاريخية تؤيده فاذا لاحظنا قلة الدنانير فهذا لا يمنع ان نعرف وجودها في الدراهم ، وهكذا النقود المدونة باسم الامير المأمون .
ومن النقود المعروفة التي تجعلنا نعتقد ان الدنانير الاميرية سابقة لهذا التاريخ ان المضروب في ايام ابي جعفر عبدالله المنصور منه ما هو منصوص عليه بلفظ « ما أمر به المهدي محمد ابن امير المؤمنين » وقد ضرب في ارمينية سنة ١٥٣ هـ ، ويصح ان يعد اول دينار اميرى ، الا انه لم يذكر فيه لفظ (الامير) الا في ايام الخليفة الرشيد ، ف ضرب بأمر ابنه (الامير الامين محمد ابن امير المؤمنين) . فالنصوص المارة تعين ان الضرب باسم ولى العهد صراحة او بنعته بـ (ولى عهد المسلمين) او بـ (الامير) مما يعين تاريخ الضرب باسم ولاية العهد وتحقق ان الضرب باسم الامير نصاً قد جرى في ايام الخليفة هارون الرشيد وبدأ باسم ولى العهد من ايام ابي جعفر المنصور سنة ١٥٣ هـ .

فالدنانير الاميرية منسوبة الى الامراء ولاية العهد قد بدأت من ايام ابي جعفر ثم تحسنت وجاء فيها لفظ (الامير) من نعوت ولى العهد في ايام الرشيد ، فذكر اسم ابنائه لانه رتبهم في ولاية العهد فجعل اولهم الامين وثانيهم المأمون وثالثهم المؤمن وهو القاسم ثم ان المأمون رتب الامير الرضا ولى عهد المسلمين وضرب الدنانير باسمه والمعروف منها ما كان قد ضرب سنة ١٩٨ هـ .

وهكذا علمنا ان المتوكل على الله ضرب الدنانير وذكر فيها (المعز بالله) وهو ابنه فيصح ان يعد المضروب من هذه الدنانير (الدنانير الاميرية) ايضا كما في الديار المضروب سنة ٢٤١ هـ و ٢٤٤ هـ و ٢٤٧ هـ والمعز مذكور فيما ضرب في سامراء وفي بغداد . وفي ايام المستعين بالله ذكر اسم ابنه (العباس) مقروناً باسمه في سنة ٢٥٠ هـ وسنين اخرى في ايام المقتدر بالله (٢٩٥ هـ - ٣٢٠ هـ) ضربت الدنانير باسم ابنه الامير ابي العباس منها ما كان سنة ٢٩٥ سنة

٣٠٠ هـ وهكذا نقود اخرى ضربت بمدينة السلام ، وقليل من نقوده مما لم يذكر فيه ولي العهد أبو العباس . ولم تنقطع النقود من اسماء ولاية العهد الامراء الى ما بعد ايام المقتدر بالله ، ففي ايام القاهرة بالله جاء ذكر ابنه الامير ولي العهد ابي القاسم وهو عبدالعزيز محرراً في الدراهم ولم ينشر على دنائير مضروبة في ايامه . وفي ايام الرازي بالله باسم ابنه الامير ولي العهد ابي الفضل عبدالله كما في الدرهم المضروب سنة ٣٢٩ هـ وسنين عديدة ، الا اننا لم نثر على دنائير أميرية لا ايامه . وفي ايام المتقي لله ذكر اسم ابنه الامير ولي العهد ابي منصور سنة ٣٣٠ هـ وغيرها . وجاء ذكر الامير ولي العهد في ايام المستكفي بالله وهو (ابو الحسن محمد ابن امير المؤمنين) سنة ٣٣٤ هـ ، الا ان ذكره جاء على الدراهم ولم نثر على دنائير في ايامه . ثم ظهر التغلب وتسلط آل بويه ، قال ابن الاثير :

« وصل معز الدولة الى بغداد ١١ جمادى الاولى سنة ٣٣٤ هـ ودخل في ١٢ منه الى المستكفي بالله وبايعه وخلع الخليفة على معز الدولة ولقبه ذلك اليوم معز الدولة ، ولقب اخاه عليها عماد الدولة ، ولقب اخاه الحسن ركن الدولة ، وأمر أن تضرب ألقابهم وكناهم على الدنانير والدراهم ١٠٠٠ هـ^(١) . ولم تضرب النقود في ايامه باسمائهم وانما ضربت في ايام المطيع لله وبعد ذلك لم تضرب النقود مستقلة باسماء الخلفاء ، كما أنه لم يظهر اسم ولاية العهد في النقود ودام الحال الى ايام القادر بالله في الدرهم العدل المذكور سابقاً ولم يكن ديناراً فلا يمثل الدنانير الاميرية . والغالب بالله كان لقب ولي العهد ابن الخليفة فانه لقب بـ (الغالب بالله) في ربيع الاول سنة ٣٩١ هـ وتوفي سنة ٤٠٦ هـ^(٢) ، ولم يشاهد في كتب التاريخ الا في سنة ٤٦٢ هـ على اننا لم نثر على نماذج منه في مجاميع النقود كما انه لم يعرف استمرار الضرب . وما شاع او ذكر في رحلة بنيامين ولعله كان المضروب في سنة ٤٦٢ هـ ، فالتاريخ غامض والدنانير الموجودة لاتعين الغرض .

(١) ابن الاثير ج ٨ ص ١٦١

(٢) ابن الاثير ج ٩ ص ٥٧ و ١٠٧ .

والظاهر أن الدنانير الأميرية يراد بها ما ضرب في التاريخ المذكور
فما بعده لان الفاصلة بينها وبين الدنانير الأميرية الاولى طويلة العهد ،
والشهرة تضاف الى الوقت القريب • وقد رأينا في ايام الخليفة الناصر بعض
النقود مضروبة باسم (عدة الدنيا والدين ابي نصر محمد) مقروناً باسم
الخليفة^(١) ، وكان عدة الدنيا والدين ولي عهد الخليفة الناصر وولي الخلافة
بعده باسم (الظاهر بالله) •

وعلى كل حال قد علمنا عن النقود الأميرية من الوقائع التاريخية ،
وفي المتاحف ما يعين الفرض ، ولعل الأيام تكشف أكثر عما ضرب مما يطلق
عليه (الدينار الأميرى) فكان لهذه الرحلة الأثر المحمود في البيان عن هذا
الدينار وعينت وزنه بالنظر للدينار المرباطي ، وعرف ما كان يكتب عليه من
نماذجه المشهودة فلم يبق خفاء •

٢ - الدينار المرباطي :

ان الرحالة بنيامين جعل اتصالاً وثيقاً بين الأميرى والمرباطي بالوجه
المبين في النص المنقول عنه فاقضى ان نعين الدينار المرباطي • وهذا جاء
عنه في الحطط التوفيقية بما يكشف عن مقداره ونوعه ، قال :

« بعد الأموية وصل الدينار الى ٣٩٦ من الغرامات ، مع ذلك كان في
زمن محمد الثاني من خلفاء اشيلىة وزن الدينار ١٨ ر ٤ من الغرامات ، ودينار
يوسف بن تاشفين^(٢) المؤرخ سنة ٤٩٠ هـ كان وزنه ١٩ ر ٤ ، ودنانير من أتى
بعده منها ما هو ١١ ر ٤ ومنها ما هو ١٥ ر ٤ ، جعلوا النسبة بين الدينار والدرهم
كما كانت في زمن عبدالملك اعني كالنسبة بين عددي ١٠ و ٧ الخ • • ١ هـ •

وهذا النص عين ان نقودهم بصورة عامة شرعية فكل عشرة دراهم
بوزن سبعة دنانير • وأيد ذلك النقود الموجودة للامير يوسف بن تاشفين

(١) اسماعيل غالب : (مسكوكات تركمانية) ص ٩٤ و ٩٩ وغيرهما •

(٢) من ملوك المرابطين جاء بعد ابي بكر بن عمر ، وهذا أول
وتاشفين ثان •

واخلافه الى عهد بنيامين او ما يقرب منه ، ولم تفاوت هذه النقود في الوزن تفاوتاً كبيراً ويؤيد ذلك مراجعة نفس النقود والاطلاع على أوزانها • ولكن يتعسر علينا ضبط الدينار الاميرى أيام بنيامين اذ لم يشر عليه ولا على امثاله فلا نستطيع ان نقطع بمقابلة الوزن • والفائدة في اننا علمنا وجود (الدينار الاميرى) وأوزان بعضها وان كنا لا نتمكن من تعيين الشائع •

٣ - الفلورين او الفلورى :

(مرّ البحث عنه في هذا الكتاب) • فجاءت هذه الرحلة مصححة لما هنالك ولما جاء في كتب عديدة من انه ضرب في فلورنسة سنة ١٢٥٢ م فكان اقدم بكثير •

وجاء في أقدم نصوصنا انه (فلورى) في (الشرفنامه) وفي فذلكة كاتب جلبى ، الا انه ورد احيانا بلفظ (فلورين) • ومن الضرورى استعمال ما استعملناه فلا وجه للخروج عليه • وتاريخ هذا النقد وتطوره في البلاد معروف ، الا انه لم يذكر بالضبط تاريخ ضربه لأول مرة • وان بنيامين ذكره عند الكلام على خراج استبول في اليوم الواحد^(١) •

٥ - النقود المغربية

من الفاظهم الشائعة في النقود : الدورو والريال والبسيطة والبلون والضبلون وهذا يسمون به الاسبان أحد مسكوكاتهم الكبيرة الحجم واهل المغرب اطلقوه بالتبع على كل ما فوق (اللويز) من المسكوكات الذهبية وذكر الاستاذ الكرملى (الدبلون) او (الدينون)^(٢) •

والضبلون يجمعونه على ضبلونات • وتطلق على الدنانير الاسلامية • والمغربية منها : (الحفصي) و (الموحدى) ، و (المديني) و (الزناتى) و (السعدى) و (العلوى) •

(١) رحلة بنيامين ص ٨٠ •

(٢) النقود العربية ص ١٠٦ و ١٧٣ ومجلة المجمع العلمى العراقى

ج ١ ص ٢٦٧ •

ومن هذه (النقود الشاكرية) ، وهذه فى أحد وجهيها بدائرة فى الوسط (لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد) • وحول الدائرة (محمد رسول الله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله) • أما الوجه الثاني ففى وسط دائرته (محمد رسول الله - الامام الشاكر لله) • وحول الدائرة (بسم الله • ضرب هذا الدينار سنة سبع وثلاثين وثلثمائة) •

والشاكر لله هو « محمد بن الفتح الخارجى المعروف بـ واسول ابن ميمون المصفرى الصفرى الذى ثار بسجلماسة ، وادعى الخلافة وتلقب بالشاكر لله وتسمى بأمر المؤمنين وكان أميراً عادلاً ، يرد الحقوق ويقيم السنن ، مالكي المذهب • قال ابن ابى زرع فى كتابه (الانيس المطرب بروض القرطاس فى اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس) (ج ١ ص ١٣٣) : « وضرب بها السكة ، وكتب عليها اسمه • وسكته معروفة بالشاكرية • وكانت فى غاية الطيب • » ١ هـ

وكان قد نزل عليه جوهر الصقلي فتى المعز الفاطمي بسجلماسة وحاصره حتى دخلها عليه عنوة بالسيف ، وسار به أسيراً موثقاً بالحديد الى مدينة فاس سنة ٣٤٩ هـ وحاصرها وأسر أميرها احمد بن ابى بكر الزناتى • ثم رجع بهما الى مولاة المعز وغيرهما جاء بهما بأقفاص من خشب • ثم حملهم الى المهديّة وسجنهم بها حتى ماتوا بعد أن طيف بهم فى القيروان^(١) • وهذه النقود بعيدة عنا • ويصعب علينا تعيين أوضاعها من كل الوجوه • الا اننا لا نترك امر التلخيص عنها ليكون العربى على علم من انتشار الدول العربية فى تلك الاصقاع ومقدار توسعها فى ادارتها ، أو الاتصال بحكوماتها ، وما عملوا من نقود فى مختلف عصورهم ، وتطورها فى ضروب ادارتهم ، ولعل فى هذا الاجمال ما يشرح أوضاع هذه النقود •

ولا شك ان الضيلون ، والبلون ، والدورو ، والبسيطة كل هذه

(١) البصائر عدد ١٥٨ فى ٤ حزيران سنة ١٩٥١ م والنقود موضحة فى كتب المسكوكات المختلفة مثل مجموعة الاستاذ ستانلى لين بول وغيره •

تحتاج الى ما يو ضح معانيها ، ويبصر بالمراد منها • ولا شك أن الغربيين
اتصلوا بنا لا سيما الاسبانيون • فلا يخلوا الامر من أثر قلّ أو عظم ومن المهم
معرفة ذلك من وجوهه • وقد توضح لنا المراد من النقود الشاكرية وهذا
لا يكفي • وانما نريد ان نعرف النقود الاخرى • فان مصطلحاتها تدعو الى
مثل هذا الشرح • والله ولي الامر •

شكر وثناء

اني أشكر الاساتذة الافاضل الذين ساعدوني وعاونوا في نشر هذا
الكتاب مهما كان نوع هذه المساعدة واثني على عواطفهم النبيلة وأخص
بالذكر منهم كلاً من محمود الملاح وكوركيس عواد وابراهيم الوندائي
ورشيد الصوفي فلهم فائق الشكر •

تحت الطبع

تاريخ علم الفلك في العراق

وعلاقاته بالاقطار الاسلامية والعربية

فهارس الكتاب

١ - فهرس المواضيع

٨٦	تنكه ، نقود المشعشين	٣	المقدمة ، نظرة عامة
	الدولة الصفوية ، حكومة	٦	الدينار والدرهم
٨٨	ذى الفقار	١٤	النقود العباسية فى العراق
٩٠	النقود والاوزان	١٥	الدراهم والدنانير والفلوس
٩٢	كتب الاوزان	١٩	دور الضرب
	تطور الاوزان وتاريخ التشريع	٢٢	الوزن والسنجات
٩٧	فيها	٢٥	العيار
١٠٧	النقود فى العهد العثمانى	٢٩	نقود المغول
١٠٩	المراجع	٣٠	البالش
١١٢	النقود العراقية	٣٢	الجاو
١١٣	الدنانير العراقية	٣٧	الدناكش
١١٥	الدراهم العراقية	٣٩	النومان
١٢٠	الفلوس العراقية	٤٠	النقود فى ايران وما جاورها
	النقود والتاريخ السياسى فى	٤٤	النقود فى عهد المغول والایلخانين
١٢٣	هذا العهد	٥٥	نقود المتغلبة
	النقود العثمانية قبل عهد	٥٨	نقود الجلايرية
١٢٨	الاصلاح	٦١	نقود آل تيمور
١٢٩	الدنانير	٦٣	التاريخ السياسى والنقود
١٣٢	آلتون		الاثر الشرعى والقانونى فى
١٣٤	الشامى	٧٢	النقود
١٣٥	السلطانى	٨٠	نقود التركمان
١٣٦	الاشرفى	٨١	دولة قره قوينلو
١٤٠	النقود الفضية	٨٤	دولة آق قوينلو

نقود الدولة الافشارية ، نقود	١٤١	الآقجة
١٧٦ الزنديين	١٤٣	المحمديات
١٧٧ نقود القجارية	١٤٥	هشتى ، البارة
النقود الايرانية الجديدة ،	١٤٦	القرش
١٧٩ النقود الهندية	١٤٨	الزلطية
١٨٠ كلمة الختام	١٤٩	الشامى
١٨١ ملحقات : الششقلة	١٥١	الفوارى
١٨٤ التصوير فى النقود	١٥٢	الجرخى ، الريسة
١٨٦ نقود الافراح والصلات	١٥٣	الفلوس
١٩٣ نقود المتغلبة	١٥٤	النقود العثمانية فى عهد الاصلاح
١٩٨ نقود المغول	١٥٥	الاوراق النقدية
٢٠١ الاوسمة فى عهد المغول	١٦١	النقود الجديدة
٢٠٤ النقود فى رحلة ناصر خسرو	١٧٠	النقود الايرانية نقود الصفويين
٢٠٨ النقود فى رحلة بنيامين	١٧١	الاشرفى
٢١٣ النقود المغربية	١٧٢	التومان
٢١٥ شكر وثناء	١٧٣	العباسية ، الشاهية

٢ - فهرس الكتب

الارطال والاوزان ٩٤	الآراء (جريدة) ١١
الأشربة (كتاب -) ٩١ ، ٩٢	أصف نامه (قوانين آل عثمان) ١٤١
أصول مسكوكات عثمانية واجنبية	١٤٨ و
١١٠	أحسن التواريخ ٩٠
الاعلام باعلام بيت الله الحرام ١٢٤	الاحكام السلطانية ٩٨
١٥٧ ، ١٤١ ، ١٣٦ ، ١٢٧ ، ١٢٥	الاحكام السلطانية لابن ابي يعلى ٨٧
الف ليلة وليلة ٧ ، ٦	الاحكام السلطانية للماوردي ٨
الاموال ٨	اخبار الزوراء ١٤٩
الانيس المطرب ٢١٤	الحراج (كتاب -) ١٣ ، ١٠٤

تاريخ الدولة العثمانية ١١
 تاريخ راشد ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ،
 ١٧٣ ، ١٧٤
 تاريخ السلانيكي ١٣٥
 تاريخ السلحدار ١٥٣
 تاريخ صولاق زاده ٩٠
 تاريخ عثمان انجمنى ١١١
 تاريخ العراق بين احتلالين ٨ - ١٠ ،
 ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٣٩ ،
 ٤٢ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
 ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٩ ،
 ٧٠ ، ٧١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ،
 ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩ - ٩٨ ، ١٤٣ ،
 ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٠١
 تاريخ علم الفلك فى العراق ٢٥
 تاريخ الغرابى ١٤٣
 تاريخ كزیده ٩ ، ٣٤
 تاريخ لطفى ١٢٢
 التاريخ المالى لتركيا ١٥٦
 تاريخ مصر ٩٩ ، ١٠٠
 تاريخ مصر الحديث ٢٥
 تاريخ نادر شاه ١٧٦
 تاريخ نعيما ١١٤ ، ١١٦ ، ١٤٦
 تاريخ واصف ١٠
 تاريخ وصاف ٩ ، ٣٠ - ٣٥ ، ٤٠ ،
 ٦٠ ، ٢٠١

الاوزان الشرعية ٩٧
 أوهم الخواص ١٥٧
 ايضاح المقال فى الدرهم والمثقال
 ٧٤ ، ٧٧
 الايضاح والبيان ٩٦
 بداية المجتهد ٦
 بدايع الزهور ١٢٥
 بذل المجهود فى مسألة تغير النقود
 ٧٦ ، ٧٧
 برهان قاطع ٣٣ ، ٣٧
 البصائر (جريدة) ٢١٤
 بهجة المشتاق ١١٠
 بيان الاوراق النقدية ٧٩
 بيمان (مجلة) ٢٣ ، ٤٠ ، ١٧٢ ،
 ١٧٤
 تاج العروس ١٨ ، ٧٤
 تاريخ آل سلجوق ١٩٣
 تاريخ ابن الجزرى ٧٠
 تاريخ ابن واضح اليعقوبى ١٣
 تاريخ اتابكة الموصل ٢٢
 تاريخ احمد جودت ١٠ ، ١١١
 تاريخ احمد راسم ١١٢ ، ١٥٤
 تاريخ ادبيات ايران ٣٤ ، ٦٥
 تاريخ أوراق نقدية ١١١
 تاريخ بجوى ١٣٠
 تاريخ الخلفاء ٢٣ ، ٢٤

توير الابصار ٧٧
 توحيد الموازين ٩٧
 التوراة ٩١ ، ١٨٣
 الثقافة (مجلة) ١٨٩
 جامع التواريخ ٩ ، ٣١ ، ٤٥
 الجوائب (جريدة) ١٦٤
 جونس (تقرير -) ١٣٨ ، ١٥١
 جهان گشاي جويني ٩ ، ٦٥
 الحاوي للاعمال السلطانية ١٩ ، ٢٥
 الحرية (جريدة) ٢٨
 حوادث المائة السابعة ٣٣ ، ٣٧ ،
 ١٨٨ ، ٥٢
 الحوليات الاثرية السورية ١٥
 خطاب جاويد بك ١١٠
 الخطط التوفيقية ٢٦ ، ٩٧ ، ١١١ ،
 ١١٢ ، ١٣٧
 دائرة المعارف الاسلامية ١٩ ، ١٣٧ ،
 ١٩٣
 دائرة المعارف الايطالية ١٢٩
 دائرة المعارف البريطانية ١٣٢
 دائرة المعارف للبستاني ١٢٦
 دائرة المعارف التركية ١٨٩
 دائرة المعارف العبرية ١٨٤
 الدر الثمين في علم الموازين ٩٥
 الدر المختار ٧٤
 الدرر الكامنة ٥٣ ، ٧٥

تاريخ هامر ١٣٦
 تحديد الطول والمقاييس والموازين
 ٩٧
 تحرير المقادير الشرعية ٩٣
 التحفة السعدية ٤١
 التراتيب الادارية ٥
 تراث العرب العلمي ٢٥
 تراجم مشاهير الشرق ٩٧
 تصوير افكار (جريدة) ١٥
 التصوير عند العرب ١٨٩ ، ١٩١ ،
 ٢٠٣
 تطور الاوزان ٩٧
 التعريف بالمؤرخين ٩ ، ٤٤ ، ٦٠ ،
 ٦٨ ، ٦٩
 تعرفه النقود المغربية ١٣٦ ، ٢٠٦
 تقرير درويش باشا ١٤٩ ، ١٥١ ،
 ١٧٣ ، ١٧٥
 تقويم مسكوكات عثمانية ١٣٥ ،
 ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٥ ، ١٥١ ،
 ١٦٤ ، ١٧٣
 تقويم مسكوكات قديمة اسلامية
 ١٩١
 التقويم الدائمي ١١٠
 تقويم وقائع ١٦٢
 تنبيه الرقود على مسائل النقود ٧٥
 ٧٧

رسالة الكندي ٩٤
 رسـملى عثمانلى تاريخى ١١٩ ،
 ١٢٢ ، ١٢٥
 روضات الجنات ٩٣
 روضة الصفا ٣٤ ، ٣٥
 روضة المتقين ٩٣
 الزوراء (جريدة) ٢٧ ، ٢٨ ، ١٠٠
 الزيج الايلخانى ٥٢
 سالنامه ثروت فنون ١١١
 سجل عثمانى ٢٠ ، ٢١
 سليماننامه ٩٠
 سفرنامه ناصر خسرو ٢٠٤
 سومر (مجلة) ٢٧ ، ٤٧ ، ٥٦ ،
 ٥٧ ، ٨٢ ، ١٩٠
 سياحة ماركو پولو ٣٢
 سياحـتنامه حدود ١٤٩ - ١٥٢
 شرح تنوير الابصار ٧٧
 شرح درة الفواص ١٠٣
 شرح القانون ٩٥
 شعراء بغداد وكتابتها (كتاب -)
 ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٥٠ ، ١٥١
 الشرفنامه ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ١٣٠
 الشعب (جريدة) ٢٨
 شيرو خورشيد ٢٠٤
 صبح الاعشى ٦ ، ٢٠ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
 ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٩ ، ١٢٩ و ١٣٠ ،

الدستور ١٠١ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ،
 ١٦٩ ، ١٦٥
 دفتر مسكوكات عثمانية ١١١
 دفتر المقتصد ١١٠
 دول اسلامية ٦٢
 الديارات للشابشتى ١٩٠
 الدينار الاسلامى ١٢
 ذخائر التراكيب ٩٥
 رتـهاوز ١٣٢
 رحلة بنيامين ١٣٠ ، ٢٠٨ - ٢١٠ ،
 ٢١٣
 رحلة تاورينة ١٣١ ، ١٣٣
 رد المختار ١٤٧
 رسالة ابن رشد ٩٣
 رسالة الاوزان ٩٣ ، ٩٥
 رسالة الاوزان والمكايل ٩٦
 رسالة التـن والقهوة فى العراق ١٤٩
 رسالة السبكى ٩٧
 رسالة الفـقران ١٥
 رسالة فى بيان الدينار والدرهم ٧٦
 رسـالة فى تحرير وزن المتقال
 والدرهم ٩٦
 رسالة فى المكايل والموازن ٩٦
 رسالة فى النقود ١١٢
 رسالة القزوينى ١٠٣
 رسالة القمولى ٩٦

فهرس المشهد الرضوى ٩٧
 قاموس دوزى ١٩ ، ١٣٧
 قاموس الرياضيات ١٤٢ ، ١٤٣
 قاموس شمس الدين سامى ٩٩
 القاموس المحيط ١٨ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٢٠
 القانون لابن سينا ٩٥
 القانون وشرحه للقطب الشيرازى ١٠٣
 القضاء (مجلة ، بغدادية) ٢٠
 قلب نجد والحجاز ١٦٩
 قوانين الدواوين ٢٠
 الكامل ٢٢ ، ٢٠٦ ، ٢١١
 الكبائر (كتاب -) ١٨٦
 كشف الاوزان فى اصطلاح الميزان ٩٥
 كشف الظنون ٩٤ ، ١٢٧
 كشف النقاب عن النصاب ٩٥
 كلشن خلفا ٩٠ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥
 كليات القانون ٤١
 كنز الرغائب ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٤
 الكنز المدفون ٢٣ ، ١٠٥
 لسان الخواص ٩٤
 لسان العرب ٩٢ ، ١٨١
 لغت جفتاى ٣٠ ، ٣٧ ، ٣٨

١٣٦ ، ٢٠٦
 صحائف الاخبار ٩٠
 الصحاح ١٨٢
 صهاريج اللؤلؤ ٥٠
 ظهر الاسلام ١٩١
 عالم آراى عباسى ١٧٢ ، ١٧٤
 عثمانلى مؤلفرى ١٠
 عقد الجمان ٧٠
 العقد المنير ١٥٢ ، ١٧٢
 العمدة فى الاوزان ٩٧
 العملة المصرية ٢٠٤
 عيون الاخبار فى النقود والآثار ٩ ، ١٠ ، ١٦
 عيون الشفاء ٩٥
 غرفة التجارة (مجلة) ٣ ، ٦ ، ١١ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٩٠ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ١٩٨
 فتح القدير ٧٤
 فتوح البلدان ١٥ ، ١٦
 فذلکة ١٣٠
 الفلوس الاسلامية ١٢١ ، ٢٠٤
 الفنون الاسلامية (مجلة) ٢٠
 فهرس دار الكتب المصرية ٩٣ ، ٩٦

المسكوكات (مجلة) ٥٥	لغت وصاف ٣٩
مسكوكات اسلامية ١١٧ ، ١١٦	مباحث عراقية ١١٦ ، ١٢٠
مسكوكات اسلامية تقويمى ٩ ،	المباحث المالية ١١٠
٨٢ ، ٥٨ ، ٥٥ ، ٣٥ ، ٢٨	مجلة الاحكام العدلية ٧٦
١٢٢ ، ١٢٠ ، ١١٧ ، ١١٦	مجمع الجوامع ٩٥
١٣٠	المجمع العلمى العراقى (مجلة) ١١ ،
مسكوكات تركمانية ١٩٧ ، ٢١٢	٢١٣ ، ١٤٦
مسكوكات عثمانية ٢١ ، ٢٨ ، ٨٤	المجمع العلمى العربى بدمشق
٨٩ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ،	(مجلة) ١٢ ، ٢٤ ، ١٨١
١١٩	مجموعة رسائل ابن عابدين ٧٥
مسكوكات عثمانية وأجنبية ١٥٦	مجموعة القوانين والانظمة ٧٩ ،
مسكوكات قديمة اسلامية قتالوغى	١٠١
٤٤ ، ٥٨ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٢٠٢	مجموعة الفنون ٣٦ ، ١١١ ، ١٥٦
مصطلحات الاوزان الشرعية ٩٥	مجموعة ستانلى لين بول ٢١٤
المسطلح الشريف ٦٨	محاضرة الاوائل ١٤٣
المعاهد الخيرية ٢١	محيط المحيط ١٦٩
معجم البلدان ٤٢	مختصر التاريخ ١٣
معجم لاروس ١٣٠	المخطوطات العربية ٩٤ ، ٩٦
معجم المطبوعات ٢٥ ، ٩٦ ، ٩٨	مخطوطات الموصل ٩٤
المعرب ٩٩	المدخلات ١٨١
معلمة التوراة ٩١	مرآة الحرمين ١١
مقالات توحيد بك ١١١	مروج الذهب ١٩١
المقتبس (مجلة) ٢٦ ، ٤١ ، ٩٤	مسالك الابصار ٩ ، ١٧ ، ٢٩
المكيال والميزان ٩٦	٤٠ ، ٤١ ، ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٨
ملى نوسال ١٢٦ ، ١٦١	٩٨ ، ١٣٦
منتخب المختار ٤٠ ، ٤١ ، ٧٠	المسكوكات ٨٥

١٥	النقود (كتاب)	٩٦	الموازين والمكاييل
٥٠	النقود للبلاذري	٦٨	الموسيقى العراقية
١١٢ ، ٥٠ ، ١٠	النقود العربية	٢٠	الميزان
١٦٦ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٥٢			ميزان الحكمة ٢٣ ، ٢٥ ، ٩٣
٢١٣ ، ١٩١ ، ١٦٩			ميزان المقادير ٩٣ ، ٩٤ ، ١٧٣
١١٠	النقود القديمة والاسلامية		التبراس ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣
٦٩	نكت الهيمان	٢٠٦	
	النميتات (مجلة) ٨٥ ، ٨٨		نتائج الوقوعات ١١ ، ١٢٩
١٦٢	نوسال ثروة فنون		ترجمة القلوب ٩ ، ٤٤ ، ٦٠
٩٦	وجيزة في عالم قواعد الاوزان		نظرة في كتاب النقود العربية ١١
١٢٧	ورقات في الوفيات		نقد واعتبار مالي ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦
	الوزراء (كتاب) ٩٩ ، ١٠٥		٤٣ ، ١١٠ ، ١٣٣ ، ١٣٧
١٢٤	الهلال (مجلة)		١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٥٨ ، ١٦٠
١٩٢	يتيمة الدهر		١٦٢ ، ١٦٣

٣ - فهرس الاماكن

١١٣ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٣٣	آسيا	٣٨
١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٦	احساء ١٥٤ ، ٢٠٨	
١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٦ - ١٥٨	اذر بايجان ٤٢ ، ٦٩	
١٧٥ ، ١٨٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٣	اربل ١٧ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٤	
٣٣	استقولهم	٥٩ ، ١٥٦ ، ١٩٥ ، ٢٠٠
٢١٢	اشيلية	٢٠٣ ، ٥٧
٢٠٧	اصفهان	٥٧ ، ٥٦
١١٥	اعظمية	٢٠٩ ، ٢١٠
١٣٥	افريقيا	اسبانيا ١٣٤ ، ١٤٦ ، ٢٠٩
	المانيا ١٣٤ ، ١٥٥	استنبول ٢٨ ، ٤٣ ، ٧٦ ، ٧٧
١٣٥	ام الغزلان	٨٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١١

بنديّة ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٧	١٦٩	امريكا
بولاق ١٠٥		اناضول ٦٢ ، ١٥٤
بولندا ١٤٨	١٤٨	انكلترا
بوهيميا ١٤٨	٥٨	انگورية (انقرة)
بيروت ٥٠		اوربا ١٣ ، ١٦ ، ٦٠ ، ١٣٠ ،
تبت ٣٥		١٨٠
تبريز ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٦ - ٦٠ ، ٧٠	٦٦	ايا صوفيا
١٧٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣		ايران ١٣ ، ٣٠ ، ٣٦ - ٤٣ ،
تركيا ٣٨ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٨٠	١٠٨ ، ١٠٠ ، ٧٥ ، ٦٩ ، ٦٢	
تفليس ٥٥ ، ١٧٥	١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ،	
تكية الملا سعد الدين ٢١	١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٥ ،	
تونس ١١٣ ، ١٣٦	١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،	
جامع العبدالية ١١٨	١٩٠ ، ١٩٢	
جامع القلعة ٢١	١٤٨ ، ١٣٢ ، ١٣٠ ، ١٢٩	ايطاليا
جامع نازنده ٢١	١٨٠	
الجانب الشرقي (الرصافة) ٢١		ايلة ١٨١
جرماتيا ١٨٠		باريس ٢٠
الجزائر ١١٣ ، ١٣٦		بايبورت ٥٨
الجزيرة ٥٦ ، ٦٢		بخارى ٣٨
چفتيان ٧٠		برلين ٢٠٤
الجمعية العلمية العشمانية ١١١	٥٦ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥١ ، ١٦	بصرة
جوبوق ٦٢	٥٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٤٣ ، ١٥١	
حبشة ١٣٣	١٥٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧	
حجاز ١٦٨	٢٠٢	بطرس برج (لنين غراد)
حرّان ١٩٥		بغداد (مكررة)
حصن كيفا ٥٦ ، ٥٧	١٤٨	بلاد الحيك

دسفل ٨٧ ، ٨٨	حلة ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٨٢ ، ٨٧ ،
دقوقا ١٧	١١٣ ، ١١٤
دمشق ١٢ ، ٢٤ ، ٧٠ ، ٧٧ ،	حويزة ٨٧
٩٢ ، ١٨١	حيدر آباد دكن ٩٣
ديار بكر ٦٨ ، ٦٩	خان الاورتمه ٢١
الرميثة ١٥٢	خان الزور ٢١
روان ١٧٥	خراسان ٧٢ ، ٧٤
روسية ٣٧ ، ٣٩ ، ١٥٥ ، ١٨٠	خزانة اسعد ٧٦
روما ١٥٥	خزانة ايا صوفيا ١٧ ، ٢٠
الزبيد الغربى ١٣٥	الخزانة التيمورية ٩٥
سامراء ٢١٠	الخزانة الجزائرية ١٣٦ ، ٢٠٦
سجلماسة ٢١٤	الخزانة الوطنية ٢٠
السكة خانه (محلة) ٢١	خزانة المتحف العراقى ٩ ، ١٢
السلهوه ١٣٥	الخطا ٣٠ - ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٧
سنجار ٤٦	خضر الياس (محلة -) ٢٧ ، ٢٨
سوريا ٧٧	خلاط ٥٨
سوق السكه خانه ٢١	خوارزم ٣٠ ، ٤٢
سيواس ٥٦ ، ٥٨	خوزستان ٨٧
السويد ١٥٥	دار الآثار العراقية ٦٨ ، ١١٤ ،
الشم ٧٤ ، ٧٧ ، ١٠٥ ، ١٣٤ ،	١١٥ ، ١٩٠
١٣٦ ، ١٤٨ ، ١٥١	دار الضرب ١١٠ ، ١٦٢ ، ١٦٥
الشرق الاقصى ٢٩	دار الضرب (لولو) ١٩٩
شوشتر (تستر) ٥٩ ، ٧٧	دار ضرب المنقر ١٥٣
شيراز ٥٩ ، ٢٠٧	دار ضرب العيار ٢٦ ، ٩٦
صقلية ١٣٠	دار الكتب المصرية ٧٧ ، ٩٥ ، ٩٦
	دجلة ٢٧ ، ٢٨

كرمان ٥٦	الصين ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ،
كش ٦١	٣٦
كنيسة اللاتين ١٠	طرابلس الغرب ١١٣ ، ١٣٦
كوفة ١٦	طوشان طاشي ١٥٣
لندن ٦٢	طهران ٢٠٤
ماردين ٤٧ ، ٥٧ ، ٦٢	عانة ١٠٥
ما وراء النهر ٦١ ، ٧١	العراق (مكرر)
المتحف البريطانية ١٩٩	عراق العرب ٦٨
المتحف التركي ٤٣	العمادية ٦٠ ، ٢٠٨
متحف دمشق ١٥ ، ٤٦	علمدار شرية ٣٤
المتحف العراقي ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧ ،	فاس ٢١٤
٥٣ ، ٥٥ ، ١١٦	فلوجة ٣٨ ، ٨٦
المتحف البريطانية ٣٣ ، ٤٣	فرانسة ١٤٨ ، ١٦٠ ، ١٨٠
المجر ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٨	فلسطين ١٤٨
مجلس النواب ١١١ ، ١٦٠	فلورنسة ١٣٠
مدرسة مرجان ٢١	فوار ١٥٢
مدينة السلام ١٨٩ ، ٢١١	قاهرة ١٣٣ ، ٢٠٤
مراكش ١٣٦	قرطاجنة ١٥٥
مرو رود ٥٨	قرقيسية ٥٧
مصر ١١ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٣٧ ،	قزوين ٢٠٣
٣٨ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨٢ ،	القفجاق ٤٢
٩٣ ، ٩٦ ، ١١١ ، ١١٣ ،	قلاع الاسماعيلية ٤٧
١٢٣ - ١٢٦ ، ١٣٤ ، ١٣٦ -	قيروان ٢١٤
١٣٨ ، ١٦٩ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ،	قيصرية ٥٦ - ٥٨
١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ -	الكاظمية ٢٨
مطبعة الترقى ٩٢	الكرخ ٢٧

المطبعة العامرة ١٠١	نجف ٨٧ ، ١٤٦
المطبعة الشرقية ٢٠٨	نصيبين ١٩٥
مطبعة المعارف العثمانية ٩٣	نمسا ١٨٠
المغرب ٢٥ ، ٢٠٨	نيسابور ٢٠٦ ، ٢٠٧
مكة ٧٤ ، ١٠٥	واسط ٥٤ ، ٦٠ ، ٨٧
منتفق ١٥١	همدان ٥٦
الموصل ٤٤-٥٠ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٧٠	الهند ٣٠ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٦٢ ، ١٢١ ،
٨٢ ، ٨٩ ، ١١٤ ، ١٩٤	١٧٦ ، ١٦٨
١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٠	هور ابن نجم ١٣٥
مهديّة ٢١٤	هولندا ١٣١ ، ١٣٤
الميدان (محلة) ٢١	يدي قلة ١٢٥
نجد ١٥٤ ، ١٦٨ ، ١٦٩	يمن ١٣٦ ، ١٤١ ، ١٦٨

٤ - فهرس الاشخاص
(مع حفظ الالقاب)

آدولف وايل ٥٥	ابن دحية الكلبي ١٨٩
اباقا (السلطان) ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٦ ،	ابن دريد ١٨٢
٢٠٠	ابن خلكان ١٩٣
ابراهيم الدروبي ٧٠	ابن رشد ٦
ابراهيم شاه ٦٩	ابن زولاق ٢٠٦
ابراهيم الوندأوى ٢١٥	ابن الساعي ٦٧
ابن ابي زرع ٢١٤	ابن سينا ٤١ ، ٩٥
ابن الأثير ٢٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ،	ابن الطقطقي ٦٧
٢١١	ابن قتيبة ٩٠
ابن الأخضر ٤٨	ابن مماتى ٢٠ ، ٢٥
ابن اياس ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٢٥	ابن الناقد ٥٠
ابن بطوطة ٣٢	ابن الهمام ٧٤

٢٠٠	ابوبكر (رض) ٨٢ ، ٢٠٢
احمد جودت باشا ١٠	ابو بكر بن عمر ٢١٢
احمد الحسيني ١١٠	ابو تمام ٥٠
احمد راسم ١١ ، ١٢٢ ، ١٢٥	ابو الثناء محمود الالوسي ٤٠
احمد زكي باشا ٢٥	ابو جعفر المنصور ١٨٨ ، ٢١٠
احمد بن طولون ٢٦	ابو الحسين بجكم ٢٦ ، ١٩١
احمد ضياء ٥٨ ، ٨٢ ، ١١٤	ابو حنيفة (الامام) ٧٥ ، ٧٦
احمد عبدالرزاق الخالدي ٣٣ ،	ابو سعيد (السلطان) ٥٢ ، ٥٧ ،
٣٤	٦٨ ، ٦٩ ، ١٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣
احمد كسروي ٢٣ ، ٦٠ ، ٦١ ،	ابو سعيد الد هلي ٧٠
١٧٢ ، ٢٠٤	ابو شجاع بويه ٢٠٧
ارباخان ٥٤ ، ٥٥	ابو الفرج البيهقي ١٩٢
ارتنا ٦٩	ابو القاسم الجرفادقاني ٩٤ ، ٩٥
ارتين القزاز ١٦٢	ابو مسلم الخراساني ١٨٨
ارسطو ٤٠	ابو المظفر سليمان خان ١٦
الاسكندر ٤٠	ابو يعلى ٩٧
ارغون بن ابغا ٤٩ ، ٥١ ، ٦٦ ، ٦٧	ابو يوسف (الامام) ١٣ ، ٧٥ ،
اسماعيل (الشاه) ١٧٠	٧٦ ، ١٠٤
اسماعيل غالب ٨٩ ، ١١٣ ، ١٥٦ ،	احمد بن ابي بكر الزناتي ٢١٤
٢١٢	احمد اغا عبدالله ٢١
اغوب چلبى دوز ١٦٢	احمد ايلخان ٤٩
افرا سياب ١٤٣	احمد تكو دار ٤٨
انسناس ماري الكرملي (الاستاذ)	احمد توحيد ٨٢ ، ٨٣
١٠ ، ٧٨ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ،	احمد تيمور باشا ١٨٩ ، ٢٠٣
١٥١ ، ١٦٣ ، ٢١٣	احمد الجلايري (السلطان) ٥٩ ،
انو شروان خان ٥٨	٦٢ ، ٧١ ، ٨٣ ، ١٢٠ ، ١٤٧ ،

تیمور لنگ (تیمور کورکان) ۶۰ ،	اورخان ۱۴۰ - ۱۴۳
۶۱ ، ۶۴ ، ۷۱	اولجایتو ۲۰۰
جاوید بک ۱۱۰	اوغری احمد ۸۵
جرجی زیدان ۲۵ ، ۹۷	اوکتای قآن ۳۱ ، ۶۱ ، ۷۱
جعفر آل کاشف الغطاء ۹۶	اولغ بک ۶۳
جعفر البرمکی ۲۲ ، ۱۸۹	أویس بهادر خان ۵۹
جعفر الصادق (الامام -) ۸۶ ،	باسقال ۱۱۱
۸۷	بایدو (السلطان -) ۳۵ ، ۵۱
جعفر بن یحیی ۱۸۸	بایزید (السلطان -) ۱۴۲
جفتای ۳۱	بحر علی ۱۳۵
جلال الدین حسین ۵۹ ، ۷۱	بدر الدین لؤلؤ ۴۵ ، ۱۹۵
جمال الدین یوسف ۸۲	براون ۳۴
جمیل صدقی الزهاوی ۸	برسبای ۱۳۷
جنکیز خان ۹ - ۳۱ ، ۴۳ ، ۶۱ ،	البستانی ۱۲۶
۵۴ ، ۶۷ ،	بشیر فرنیس ۱۳۱
الجوالقی ۹۹	البلاذری ۱۵ ، ۱۶ ، ۵۰
چوبان ۶۹	البنداری ۱۹۳
جودت باشا ۷۷ ، ۱۱۱	بنیامین ۱۳۰ ، ۲۰۸ ، ۲۱۱ ، ۲۱۳
جونس ۱۳۹ ، ۱۵۱	البهائی (الشیخ -) ۹۷
جوهر الصقلی ۲۱۴	پیر بو داق (پیر بو طاق) ۲۷ ، ۸۲
جهان شاه ۵ ، ۸۲	الیضاوی ۶۸
الجهشیاری ۹۹ ، ۱۰۵	تاج الدین الدقندی ۶۰
چینکسنگ ۳۴	تاورنیة (تافرنية) ۱۲۹ ، ۱۳۱ ،
حافظ احمد باشا ۱۱۴	۱۳۳ ، ۱۴۵ ، ۱۴۸
الحجاج بن یوسف ۱۳ ، ۱۵ ، ۱۶	توقاش ۶۲
حسام الدین یولق ۱۹۵ ، ۱۹۶	تیکسن ۹۶

داود الناقد ۱۵
 دراستل دوقلى ۱۵۶
 درویش باشا ۱۵۰ ، ۱۵۱ ، ۱۷۲ ،
 ۱۷۵
 دوزى ۱۳۶ ، ۱۴۸
 دوندی ۸۳
 ذو الفقار ۸۸ ، ۹۰ ، ۱۱۴ ، ۱۱۵
 الذهبى (المؤرخ -) ۱۹۰ ، ۲۰۴
 رابینو ۸۸
 الراضى بالله الخليفة ۱۹۱ ، ۳۱۱
 رشيد الصوفى ۲۱۵
 رشيد الدين الهمذانى ۴۰ ، ۶۷
 ركن الدولة ۲۱۱
 ركن الدين اسماعيل ۴۶
 ركن الدين قليج ارسلان ۱۹۸
 روجر الثانى ۱۳۰
 زكى محمد حسن ۱۸۹
 زنباور ۸۷
 زين الدين على كوچك ۱۹۵
 سان لويس ۱۴۸
 السبكى ۹۷
 ستانلى لين پول ۵۶ ، ۵۷ ، ۸۶ ،
 ۸۷ ، ۲۱۴
 السرى بن الحكم ۲۰۵
 سعد الدين الدورى ۲۱
 سعد الدين محمد الساوجى ۴۱

حسام الدين النجفى ۹۴
 الحسن (الامام -) ۸۷
 حسن الجبرتى ۹۵
 حسن الطويل ۸۵
 حسن فريد ۱۶۲
 حسن الكبير (الشيخ -) ۵۶ ، ۵۸ ،
 ۵۹ ، ۶۸ ، ۷۰ ، ۷۱
 حسن الیشمچى ۱۳۰
 الحسين (الامام -) ۸۴ ، ۸۷
 حسين (الامير -) ۶۱
 حسين خان العقيلي ۹۵
 حسين عبدالرحمن ۲۰۴
 حمد الله المستوفى ۴۳ ، ۴۶
 حمدى بك ۲۸
 حمورابى ۹۰ ، ۹۷ ، ۱۸۳ ، ۱۸۴
 خادم داود باشا ۱۲۵
 خداينده (خرينده) ۱۹ ، ۴۰ ،
 ۴۲ ، ۵۲ ، ۶۷
 الحفاجى ۵۲
 خليل ادهم ۲۸ ، ۸۹
 الخليل بن احمد ۱۸۲
 خليل رفعت ۲۸
 خوارزم شاه ۵ ، ۳۰ ، ۶۳ - ۶۶
 دانا خليل ۸۵
 داود باشا ۱۱۹ ، ۱۲۲ ، ۱۴۰
 داود الجلبى ۹۴

- سعيد باشا ٧ ، ١٢١
 سلمان صالح ٢٨
 سليم الاول ١٣٢ ، ١٣٧
 سليم الثالث ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٥١
 سليم الثاني ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٥ ،
 ١٢٧ ، ١٣٣ ، ١٧٣
 سليمان خان ٥٧
 سليمان سودى ١١٠ ، ١٣٨ ، ١٥٦
 سليمان فيضى ١٥١
 سليمان شاه ٦٩ ، ١٩٧
 سليمان القانونى ٢١ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
 ١١٤ ، ١٣٩ ، ١٧٣
 سوتاي ٦٩ ، ٧٠
 سيدى على ٢٧
 سيف الدولة ١٩١
 سيف الدين غازى الاول ١٩٤
 سيور غتمش ٦١ ، ٦٢ ، ٧١
 السيوطى ٢٣ ، ١٢٧
 شاخت (البارون -) ١٠
 شاه رخ ٦٣
 شاه شجاع ٦٠ ، ٦١ ، ٧١
 شمس الدين سامى ٩٩
 شمس الدين محمد بن الجزرى
 ٧٠ ، ٦٩
 صانئ بك خاتون ٥٧ ، ٢٠٠
 الصاحب بن عباد ١٩
 صادق خان ١٧٦
 صادق كمونة ١٣٥
 صالح زكى ١٤٢
 صالح طعمة ٤٦
 صالح المشهدانى ٢٨
 صبحى باشا ٩ ، ١٠ ، ١٦
 صرغاي جوبان ٧
 صلاح الدين الايوبى ١٩٦ ، ٢٠٤
 طاهر الجزائرى ٧٠
 طاهر بن الحسين ٢٠٥
 الطحطاوى ٧٤
 طفا تيمور ٦٩ ، ٢٠٠
 الطفرائى ١٥٧
 طوغاي ٦٩ ، ٧٠
 طهماسب (الشاه) ٩٠ ، ١٧٠
 الظاهر بالله ٢٣ ، ٢١٢
 ظهير الدين الكازرونى ١٣
 العادل (الحليفة -) ١٩٦
 عادلة خاتون ١٤٩
 العاضد ١٩٦
 عباس الثانى (الشاه -) ٩٧
 عباس الكبير ١٤ ، ١٧٠ ، ١٧١ ،
 ١٧٣
 العباس بن المستعين بالله ٢١٠
 عبد الحميد الاول ١٣٨ ، ١٣٩ ،
 ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠

علاء الدين الجويني ٦٠ ، ٦١
 علاء الدين كيقباد ١٩٧ ، ١٩٨
 علاء الدين محمد ٧٠
 علي (الامام -) ٥٣ ، ٦٠ ، ٨٢ ،
 ٨٤ ، ٨٧ ، ٢٠٢
 علي باشا ١٤٣
 علي باشا الاويرات ٥٦
 علي البغدادي (السيد -) ٩٥
 علي الرضا (الامام -) ٢١٠
 علي رضا باشا ١٢١
 علي سيدى ١٢٦
 علي غالب آل أدهم ١٤٢
 علي بن ماهان ٢٢
 علي مبارك ١١١
 عماد الدولة ٢١١
 عماد الدين زنكى ١٩٤
 عمر بن الخطاب (رض) ١٣ ، ٥٠ ،
 ٨٢ ، ٩٨ ، ١٥٥ ، ٢٠٢
 عمر بن المتوكل ١٢٤ ، ١٢٥
 عمر بن هبيرة ١٣ ، ١٥
 عين علي ١١٧
 غازان (السلطان -) ٣٣ ، ٣٥ ،
 ٤٢ ، ٥٢ ، ٢٠٠
 الغالب بالله ٢١١
 الغرابي ١٤٣
 غياث الدين كيخسرو ١٩٧ ، ١٩٨

عبد الحميد الثاني ١٥٩
 عبدالرحمن الحازني ٢٥ ، ٩٣
 عبدالعزيز (السلطان) ١٤٣ ، ١٦٢
 عبدالعزيز القاهر ٢١١
 عبدالقادر الطرابلسي ٩٣
 عبدالله تاتارجق ١١١
 عبدالله بن الراضي ٢١١
 عبدالله بن زياد ١٦
 عبدالله الشاوي ١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ،
 عبدالمجيد (السلطان) ١٢١ ، ١٤٠ ،
 ١٤٣ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٣
 عبدالملك بن مروان ١٣ ، ١٥ ،
 ١٦ ، ٢١٢
 عبيدالله بن يحيى ١٩٠
 عثمان الثالث ١١٣
 عثمان ذو النورين ٨٢ ، ٢٠٢
 عثمان المتوكل ١٢٤ ، ١٢٥
 عز الدين جهان ٥٧
 عز الدين حسين ١٣٥
 عز الدين مسعود ١٩٤
 عز الدين كيكائوس ١٩٧ ، ١٩٨
 عز الدين مظفر ٣٤ ، ٣٥
 عزرة حداد ٢٠٨
 عطا ملك الجويني ٢٠١
 عطاء الله العجمي ٩٣
 علاء الدين باشا ١٤٣

الكندى ٩٤
 كوركيس عواد ١٢ ، ٧٧ ، ٩٤ ،
 ١٣١ ، ١٩٠ ، ٢١٥
 كيخا توخان ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٠ ،
 ٥١ ، ٢٠٠
 ل . ا . ماير ١٢
 لويس شيخو ١٤١
 الليث ١٨٢
 مارسيل ٢٥
 مارسيل يوسف حنا ٢٠٦
 ماركو پولو ٣٢ ، ٣٥
 الماريا تريزا ١٤٦
 المأمون (الخليفة -) ٢٠٥ ، ٢١٠
 الماوردي ٩٧
 المتقى لله ٢١١
 المتوكل على الله ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٩٠ ،
 ١٩٣ ، ٢١٠ ، ٢١١
 المجلسي ١٧١
 محسن بن محمد المشعشع ٨٧
 محمد (الامام) ٧٥ ، ٧٦
 محمد الامين (الامير -) ٢١٠
 محمد (السلطان -) ٥٦
 محمد باشا الكرجي ١٤٥
 محمد باقر الحسيني ٩٧
 محمد باقر المجلسي ٩٤
 محمد بن عابدين ٧٥ ، ٧٧

فاروق (الملك -) ١٦٧
 فتح على شاه ١٧٧
 فرهن ٥٥ ، ٥٧
 فؤاد (الملك -) ١٦٧
 فون روبرت ٥٥
 الفيروز آبادي ١٠٦
 فيشل ١٤٦
 القادر بالله ٢٠٧ ، ٢١١
 القاسم بن ابي الحديد ٢٤
 قاسم بن قلطو بغا ١٦
 قاضي الدين اليزدي ٩٧
 القاهر بالله ٢١١
 القرمانى ١٢٥
 قره عثمان ٨٤
 القزويني ٩٧ ، ١٠٣
 قطب الدين مودود ١٩٤
 القطب الشيرازي ٤١ ، ٤٢ ، ٩٥ ،
 ١٠٣
 القطب الملكي ١٣٦ ، ١٤١
 القلقشندي ٢٠ ، ٢٥ ، ١٢٩ ،
 ١٣٦
 قوتلق خان ٦١
 فيلاي قاآن ٣٦
 كاتب چلبى ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢١٣
 الكازروني ٦٧
 كريم خان الزند ١٧٦

محمود (السلطان -) ١٤٧ ، ١٥١ ،

١٦٤ ، ١٦٥

محمود الاول ١٣٨

محمود الثاني ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،

١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٦

محمود حمدي الفلكي ٩٧ ، ٩٨

محمود الحمزاوي ٧٧

محمود سيور غتمش ٦١

محمود شكري الالوسي (الاستاذ -)

٩٤

محمود غازان ٥١ ، ٥٢ ، ٦٧

محمود الملاح ١٢٠ ، ٢١٥

مختار المصري ٩٧

مدحت باشا ١٠٠ ، ١٦٥

مراد الثالث ١١٤

مراد الرابع ١١٤ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ،

١٥٩

المستعصم (الخليفة -) ١٧ ، ٢٦ ،

٢٨ ، ١٨٨

المستعين بالله ٢١٠

المستكفي بالله ٢١١

المستمسك بالله ١٢٥ ، ١٢٦

المستنجد (الخليفة -) ١٥ ، ١٧ ،

١٨ ، ٢٧

المستنصر (الخليفة -) ٢٣

المسعودي ١٩١

محمد تقى المجلسي ٩٣ ، ٩٤

محمد الثالث (السلطان -) ١١٤ ،

١٤٣ ، ١٤٤

محمد الرابع (السلطان -) ١١٥

محمد خدا بنده ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٧ ،

٢٠٠

محمد رشاد ١٤٣٣

محمد سليم الراضي ١٢١

محمد طه آل نجف ٩٥

محمد بن عبدالله التمرتاشي ٧٦ ،

٧٧

محمد علي باشا ١٦٧

محمد علي صبيح ٦

محمد علي عوني ٤٠ ، ١٣٠

محمد غنبرجي ٧٠

محمد غياث الدين ٥٥

محمد الفاتح ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ،

١٤٥

محمد الفتح الخارجي ٢١٤

محمد كرد علي ٩٢

محمد مبارك ٥٨

محمد المقصم ٢٨

محمد مندور ٢٠

محمد المهدي (الامير -) ٢١٠

محمد المولى خلافة بغداد ١٤٧

محمد وحيد ٣٥

میر خوتد ۵۸
میر علی ۱۳۵
نادر شاه ۱۷۶
ناصر الدین شاه ۱۷۸
ناصر خسرو ۲۰۴ ، ۲۰۶ ، ۲۰۷
الناصر لدين الله (الخليفة -) ۱۷ ،
۱۹ ، ۲۷ ، ۴۳ ، ۶۳ ، ۶۴ ،
۲۱۲
ناصر النقشبندی ۱۲ ، ۲۸
نجم الدين ابو القاسم ۹۵
نجم الدين الانصارى ۹۶
نجم الدين حيدر ۴۸
نظام الدين الحكيم ۶۸
النويرى ۱۳۰
واسول بن ميمون ۲۱۴
وصاف ۶۰ ، ۲۰۱
هارون الرشيد (الخليفة -) ۲۲ ،
۱۸۸ ، ۱۸۹ ، ۲۱۰
هولاكو ۲۷ ، ۲۹ ، ۴۱ ، ۴۴ ،
۴۸ ، ۶۶ ، ۶۷ ، ۱۹۹
هونغ وو ۳۳
ياقوت الحموى ۴۲
يحيى بن الحكيم ۴۱
يحيى الحشاش ۲۰۴
يعقوب سر كيس ۱۱ ، ۸۴ ، ۱۱۴ ،
۱۱۶ ، ۱۱۹ ، ۱۴۶ ، ۱۶۶

مصطفى (السلطان-) ۱۱۳ ، ۱۲۳ ،
۱۲۷ ، ۱۳۸ ، ۱۴۷ ، ۱۵۴
مصطفى جواد ۳۲
المطيع لله (الخليفة -) ۱۷ ، ۲۵ ،
۱۹۳ ، ۱۹۲
مظفر الدين گو گبرى ۱۹۵
المعز بالله ۲۱۰
المعصم (الخليفة -) ۲۶ ، ۲۸
معز الدولة ۲۱۱
المعز الفاطمى ۲۶ ، ۲۱۴
م . غنى زاده ۲۰۴
المقتدر بالله (الخليفة-) ۱۹۰ ، ۱۹۳ ،
۲۱۰ ، ۲۱۱
المقريزى ۱۵ ، ۲۶ ، ۹۶ ، ۱۱۰
مقصود بك ۸۵
المنائى ۱۱۲
منكو (مونكا) ۴۴ ، ۴۷ ، ۶۵ ، ۶۶
منيف باشا ۳۶ ، ۱۱۱
موسى خان ۵۶ ، ۷۰
موسى الهادى (الخليفة -) ۲۲
المولى خواجه زاده ۱۴۳
المهدى (الامام -) ۱۷۷
المهدى (الخليفة -) ۱۵ ، ۱۶
المهدى بن المحسن ۸۷ ، ۸۸
مهدى الموسوى ۹۵ ، ۹۶
مهرن ۲۰۲

يوسف حنا ١٣٦
يوسف ينالتكين ١٩٥

يلدرم بايزيد ٦٢
يوسف اليان سر كيس ٢٥
يوسف تاشغين ٢١٢

٥ - فهرس الشعوب والعشائر والملل والاسر

افشارية ١٧٦
اكراد ١٧٨ ، ٧٠
الالمان ١٤٨
الامويون (الدولة الاموية) ١٤ -
١٦ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ١٢٣ ، ١٨٥
الانكليز ٦٢ ، ١٣٥ ، ١٨٠ ، ٢٠٩
ايرانيون ٥٨ ، ١٠٩ ، ١٨١ ، ٢٠٠
٢٠٨
اينور ٣٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٦ - ٥٩ ،
٩٥
ايلخان (ايلخانية) ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٥ ،
٥٢ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩
الباطنية ٦٩
البرامكة ٢٠١
بنو عبيد ١٩٦
البوشيتي ٢٨
البهلوية ١٧٩
البويهيون ٢٢ ، ٦٣ ، ١٢٣
التتار (التتر) ٦٨ ، ٧٠
الترك ٣١ ، ٣٧ - ٣٩ ، ١١١ ،
١٣١ ، ١٣٢ ، ٢٠١

آق قوينلو ٢٨ ، ٣٩ ، ٦٢ ، ٨٤ ،
٨٧ ، ٢٠٣
آل ادهم باشا ١٤٢
آل ارتق ١٩٥ ، ١٩٧
آل باش عيان ١٥٤
آل بكتكين ١٩٥
آل بويه ١٩٣
آل تيمور ٦١ ، ٧١ ، ٨٣
آل الجيه جي ٢١
آل سبكتكين ١٩٣ ، ٢٠٦
آل سلجوق ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٩
آل سيد جواد ٩٥
آل عثمان ١٢٦ - ١٢٨
آل مظفر ٦١ ، ٧٠ ، ٢٠٣
آل نجف ٩٥
ابقائية ٤٩
اتابكة ٤٤ ، ١٩٤
اتابكة اربل ١٩٥ ، ١٩٦
اتابكة خوارزم ١٩٤
اتابكة الموصل ١٩٤ ، ١٩٥
اسبان (اسبانيون) ٢١٣ ، ٢١٥
الاسماعيلية ٦٥ ، ٦٦

١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ،
 ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ،
 الضمانيون (الدولة الثمانية) ٧ ، ٩ ،
 ٢٠ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٨ - ٤٠ ،
 ٨٤ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ -
 ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ،
 ١٣٠ - ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،
 ١٥٦ - ١٦٣ ، ١٧٤ ،
 ١٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ،
 العرب ١٠ ، ٣٦ ،
 فاطميون ٢٦ ، ١٩٦ ،
 الفرس ١٣ ،
 الفرنسيون ٢٣ ، ٢٥ ، ١١١ ، ١٧٠ ،
 القجاريون ١٧٨ ،
 قره قونلو ٢٨ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٢٠٣ ،
 الكسروية ١٢ ،
 المرابطون ٢٠٩ ،
 المتغلبة ١٩٣ ،
 المشاهدة ٢٨ ،
 المشعشون ٨٦ - ٨٨ ، ١٥٤ ،
 مضر ٦٨ ،
 المغول ٨ ، ١١ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ ،
 ٢٧ - ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٨ - ٧١ ،
 ٧٩ - ٨٤ ، ١٢٤ ، ١٤١ ، ١٧٥ ،
 ١٧٦ ، ١٩٨ - ٢٠٣ ،
 الممالك ٧ ، ١٢٤ ،

التركمان ٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨٠ ،
 ٩٠ ، ٢٠٣ ،
 جراكسة ١٢٤ ،
 الجلايرية ٤٢ ، ٥٨ - ٦٢ ، ٧٠ ،
 ٧١ ، ٨٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ،
 الحجازيون ١٠٤ ،
 حمير ١٨٢ ،
 خوارزميون ٦٣ ، ٦٥ ،
 الدولة الايوبية ١٩٦ ،
 الدولة اللؤلؤية ١٩٥ ،
 ربيعة ٦٨ ،
 الروس ٣٨ ،
 الروم ٦٩ ، ٨٥ ، ١٨١ ، ١٩٤ ،
 ٢٠٣ ،
 زند ١٧٦ ،
 سامانيون ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،
 السلجوقيون (السلجقة) ٢٢ ، ٤٠ ،
 ٤٤ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٢٣ - ١٢٩ ،
 ١٤١ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ،
 الصفويون (الدولة الصفوية) ٨٨ ،
 ١٧٠ ،
 الصقلية ١٤٨ ،
 العباسيون (الدولة العباسية) ١٤ ،
 ١٥ ، ١٨ - ٢١ ، ٢٦ - ٢٩ ،
 ٤٣ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٥ ،
 ٧١ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،

اليهود ۱۸۴

موصولو ۹۰

۶ - فهرس الالفاظ

ايل ۴۵ ، ۱۸۲	آغ شاهى ۱۷۸ ، ۱۷۹
ايلجى ۶۶	آقچه (نقد) ۳۸ ، ۴۰ ، ۱۱۷ ،
ايلخان ، الحان (امير قطر -) ۴۵	۱۱۸ ، ۱۳۴ ، ۱۴۱ ، ۱۴۴ -
ايكو (نقد -) ۱۴۶ ، ۱۷۰	۱۴۶ ، ۱۵۳ ، ۱۷۱ - ۱۷۴
بارة بارات (نقد -) ۱۱۷ - ۱۲۲ ،	آلون ، آلتين (ذهب ونقد) ۱۳۲ ،
۱۳۴ ، ۱۴۵ - ۱۴۹ ، ۱۶۷ ،	۱۳۶ ، ۱۳۸ ، ۱۷۹
۱۷۴ ، ۱۷۵	آلون تمغا ۲۰۱
باقر پارة (نقد -) ۱۵۴	آلون مجيدية (نقد -) ۱۶۲
بالش ، بالشة ، بالشت ، باليش	آلتيلق (ازهریات -) ۱۶۴
(نقد -) ۳۰ - ۳۳ ، ۳۶ ، ۳۹	آنة (نقد -) ۱۸۰
۱۵۵	ابو خيال (نقد -) ۱۶۹
پاون (نقد -) ۱۸۰	اردب ۱۰۳ ، ۱۰۶
پای (نقد -) ۱۸۰	ارش ۷۲
پايزة سرشير ۲۰۱	استار ۱۰۳ ، ۱۰۵
بجكم ۲۶	اشرفى ، شريفى (نقد -) ۱۳۵ -
بدرة (ربوة) ۳۹ ، ۱۷۷	۱۳۷ ، ۱۷۱ ، ۱۷۲ ، ۱۷۷
برآة ۱۵۶	اغا الينگچرية ۱۳۱
بريزة (نقد) ۱۶۷	انج ۱۰۱
البسيطة (نقد -) ۲۱۴	اندازة ۱۰۰
بغدادى ، بغداديات (نقد -) ۱۱۶ -	اونس ۱۰۱
۱۱۹ ، ۱۴۱ ، ۱۷۳	اوردو ۱۵۸
بقچه (نقد -) ۱۴۱	اونلق ۱۱۷ ، ۱۷۵
بلوك ۳۱	اويغرية ۴۸ ، ۵۰ ، ۵۶ - ۵۹
بليون (نقد -) ۲۱۴	ايرجى ۳۵ ، ۳۶

جاوخانة ٣٤ ، ٣٦	بنبات (نقد -) ١٧٨
جئيل ٣٧	البندقى (نقد -) ١٣١
جرخى (نقد -) ١١٩ ، ١٥٣	بنس (نقد -) ١٣١
الجمفرية (نقد -) ١٨٩ ، ٢٠١	بنكنوت (عملة ورقية -) ١٥٩
جنيه (نقد -) ١٦٧ ، ١٦٩	بوصة (انج) ١٠١
جورك ١٦٣	بول (نقد -) ١٧٨
جوليات ١٧٠	بونو ١٥٦
جه ١٤١	بهن آباد ١٧٨
جيقين ١٣٢	بيجوة (نقد -) ١٧٨
جينسك ٦٦ ، ٦٧	بيزة (نقد -) ١٨٠
حادورة ٢٨	بيشلك ، بيشلغ (نقد -) ١١٧ -
حجر القاتول ٢٧	١١٩ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٧٥
حجر الميزان (سك ترازو -) ٢٣	ترك ١٠٥
الحفصى (نقد -) ٢١٣	تعريفه (نقد -) ١٦٨
خراريب (الخروبة -) ١٩ ، ٢٤ ، ١٠٢	تغار (طغار) ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٥
خردلة ١٠٢	تقليسة (نقد -) ١٦٦
خردة (صرافة -) ١٢٠	تمغا (تمغة -) ٣٢ ، ٣٨ ، ٢٠١
خندكارى (خنكارى -) ٩٨	التمن (الرز) ١١٨
خيرية (نقد -) ١١٥	تنكة (نقد -) ٨٦
داخل بالش ٣٦	تومان (نقد -) ٣٩ - ٤١ ، ١٧١ -
دار الصرف ١٣	١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٧٩
دانق (نقد -) ١٣	الثقل ٩١
دانة ٣٩ ، ١٦٦	چارك (جاريك -) ١٠٥
الدبلون ، الدبنون (نقد -) ٢١٣	جالون (غالون -) ١٠٧
داراز دكانى (نقد -) ٣٨	جاو (جاد -) ٧ ، ٣١ - ٣٦ ، ٥٠ ، ١٥٥

الدينار العبدى ١٥	دراز دهكاني ١٥٤
الدينار القوقى (القوفى -) ١٨١	الدراهم الاحدية ١٥
دينار المتقى ١٩٣	الدراهم البغلية ١٨١
دينار مجرى ١٣٢	دراهم السواد ٤٦
دينار مرسل ١٧ ، ٦٠	درست طلا ٢٠٠
دينار مغربى ١٩٣	درجى ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٠
دينار مقتدرى ١٩٣	درم ١٧٢
دينار المكفى ١٩٣	الدرهم الاحدى ١٥
دينار نخة ١٨١	الدرهم المدل ٢٠٥ ، ٢٠٧
دينار الهرزى (الهرزى -) ١٨١	دفينة ٢٧
الدينار الهرقلى ١٨١	دناكش ، تنكة ، تنكجة (نقد -)
ذراع السوق ١٠٠	٣٧ - ٣٩ ، ٤٩ ، ٨٦ ، ١٧٥
ذهب تيزاب ١٦٧	دورو (نقد -) ٢١٤
ذهب الصرة ١٢٨	دويم ، دهيم (نقد -) ١٦٦
الذهب المحبوب ١٣٨	دوق (دوكا ، دوكات -) ١٢٩ ،
ربعية ١٥٠ ، ١٦٢	١٣٤
ربوة ١٧٧	دوكرة ١٦٦
رسوم البيتية (خانه -) ١٧٥	الدينار الاحمر ٦٠
روبية ٣٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٧٦ ،	الدينار الاحمدى ١٩٣
١٨٠	الدينار الاخشىدى ١٩٣
الرومى الجديد ١٣٩	الدينار الاميرى ٢٠٨ - ٢١٢
الرومى العتيق ١٣٩	دينار ايلة ١٨١
ريال (نقد -) ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٦٧ -	دينار بندقى ١٣٢ ، ١٣٣
١٧٠ ، ١٧٩	دينار خماروى ١٩٣
زر اسلامبول ١٣٨	دينار الراضى ١٩٣
زر محبوب ١٣٧ ، ١٤٠	الدينار الرومى (القيصرى -) ١٨١

شاهي ، شاهية (نقد -) ٩٨ ،
 ١١٦ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ،
 ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨
 شاهية بيضاء ١٧٨
 شب برات (ليلة البراة -) ١٥٦
 شبر (انكسر -) ١٨٤
 ششتكاتي ٣٧ ، ٣٨
 ششقلة ٢٤ ، ١٨١ ، ١٨٢
 شك ١٥٦
 شلن ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٨٠
 شوشة ، شوشتي ، شوشي (نقد -)
 ١٦٩
 صاع ١٠٤
 صبة ١٨٢
 ضبلون (نقد -) ٢١٤
 طازجة ٤٢
 طاقة (نقد -) ٣٧ ، ٢٠٥
 طالر (نقد -) ١٤٦
 طسوج ١٠٢
 طشت ٩٩
 طغراء (طرة -) ١١٥ - ١١٧ ،
 ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٧ ، ١٥٧
 طغرائي (طغراکش -) ١٣٧ ،
 ١٥٧
 الطنكير (نقد -) ١٦٩
 طويلة ١٥٤

زلطة ، زولوطه ، زولته (نقد -)
 ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٤٨ ، ١٤٩
 الزناتي (نقد -) ٢١٣
 زنجيرلي (ابو الزنجيل -) ١٣٨
 ستر ٣٨
 سرگن ١٢٥
 السعدى (نقد -) ٢١٣
 سفتجة ١٥٦
 سكن (نقد -) ١٣٢ - ١٣٤
 سكة ٦
 سكة حسنة (نقد -) ١٣٢
 السكة السلطانية (آلة -) ٧
 السلطاني (نقد -) ١٣٥
 سلطانين (نقد -) ١٣٣ ، ١٣٤
 سند لأمر ١٥٦
 سو ١٣١
 السلهوة ١٣٥
 سنجات (صنجات -) ٢٢ - ٢٥ ،
 ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٨٢
 السوداء الوافية (نقد -) ١٨١
 سينكو ، سيمكو (نقد -) ١٦٩
 شاقول (شقل -) ٩١ ، ١٨٢
 الشاكرية (نقد -) ٢١٤ ، ٢١٥
 شامي (نقد -) ١٤٧ - ١٥١
 شاه (شهشاه -) ١٣٤ - ١٣٦ ،
 ١٧٣

فلورى ، فلورين (نقد -) ١٣٠ ،	العباسية ، العباسيات (نقد -) ١٢٠ ،
٢١٣ ، ١٣٧ ، ١٣٢	١٤٣ ، ١٧١ - ١٧٨
فندقى (نقد -) ١٣٨	عثمانى (نقد -) ١١٨ ، ١٤١
الفوارى (نقد -) ١٥١	العدلى القتيق (نقد -) ١٣٩
القآآن ٢٧ ، ٦٦	العدلية الجديدة (نقد -) ١٣٩
القادرية (نقد -) ٢٠٥	العلوى (نقد -) ٢١٣
القار ٩١ ، ١٨٢	العوال ١٧ ، ٦٠
القاسانية (نقد -) ٢٠٥	الغار ١٨٢
انقبان (القفان -) ٢٥	الغان ٩١ ، ١٨٢
قدم ١٠١	الغرة ٧٢
قراضة ٢٤	غرام (جرام -) ١٠٠
قران (نقد -) ٣٩ ، ٤٠ ، ١٧٦ ،	عرش (قرش -) ١٤١
١٧٧	غروسيو ١٤٨
قرش (قروش -) ١١٨ ، ١١٩ ،	غروسيوس ١٤٨
١٤٠ - ١٤٢ ، ١٤٧ - ١٤٩ ،	فتة (نقد -) ١٧٨
١٥١ ، ١٥٦ - ١٦٣ ، ١٦٦ -	القتيل ١٠٢
١٧٣	فرائة ١٢٠
القرش الابيض ١٦٧	فراطة ١٢٠
قرش احمر ١٣١ ، ١٤٧ ، ١٤٨	فرانسة (نقد -) ١٦٨
قرش اسدى ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٠	الفرق ٩٢
قرش اسود ١٤٨	فرمان (فرامين -) ١١٧ ، ١٢٣ ،
القرش الجديد ١٥ ، ١٤٧	١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ،
القرش الحميدى ١٤٩ - ١٥١	١٦١ ، ١٦٢
قرش رائج ١٥٢ ، ١٥٣	فرنق ، فرنك (نقد -) ١٢٩ ، ١٦٧
قرش رومى ١٢٠ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ،	الفلس الاحمر ١٧ ، ١٨ ، ١٥٤
١٥١	

ليرة ، ليرا (نقد -) ١٣١ ، ٧٨ ،
 ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٥٩ - ١٦٥
 مانقر ، مانقر (نقد -) ١٤٢ ، ١٥٣ ،
 ١٥٤
 المبالغ الهوائية (الطائفة -) ١٦٥
 متر ١٠٠
 متليك (نقد -) ١٤٧ ، ١٥٢
 المجري ، فلورى المجر (نقد -)
 ١٣١
 مجيدى (نقد -) ١٤٣ ، ١٥١ ،
 ١٦٢ - ١٦٥ ، ١٦٩
 المحمديات ، المحمدية (نقد -) ١١٧ ،
 ١٤٣ ، ١٤٤
 المد ١٠٣ ، ١٠٤
 مدالية ٢٠١
 مدين ، مدينى (نقد -) ١٦٦ ، ٢١٣
 المرابطى (نقد -) ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،
 ٢١٢
 مشاركة ١٠١
 المعاملة ٦ ، ٧ ، ٢٤ ، ٣٧
 مكك ٩٨
 مكوك ١٨ ، ١٠٤ ، ١٠٦
 مليم ١٦٧ ، ١٦٨
 ممدوحى ، ممدوحية (نقد -)
 ١٤٠ ، ١٥٣
 من ٣٨

قرش قلب ١٦٧
 قره تمغا ٢٠١
 قزل قروش ١٣١
 قزل مانقر ١٥٤
 قشنى وياكى ٢٠١
 قطمير ١٠٣
 قفلة ١٠٢
 قفيز ١٠٣ ، ١٠٦
 قمرى (نقد -) ١٤٧ ، ١٥٣
 القوائم النقدية ١٥٩
 القور ٩١
 قيراط ٩٨
 كبشة (نقد -) ٧
 كمبالة ١٥٦
 گمرى (نقد -) ١٩٣
 الكر ١٠٣ ، ١٠٦
 كروان ، گرون (نقد -) ١٣١ ،
 ١٣٤
 كفشة ١٦٩
 الككار ٩١ ، ١٨٢
 كيرا ٩١
 الكليجة ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦
 لتر ١٠٠
 لك ٤٠
 لويز (نقد -) ٢١٣

الورق (نقد -) ٦	منا ٩١ ، ١٠٣ - ١٠٦ ، ١٨٢
ورقة (نقد للعملة الورقية -) ١٥٣	منگنة (نقد -) ١٧٨ ، ٤٠
ورقة ، ورقة (نقد -) ١٥٢	مونكون ١٥٣
وزنة ١٠٥	نادرية ١٧٦
الوسق ١٠٤	تتا ١٨٢
وكانى ٣٧	نر (نريات -) ١٢٠
وبية (وبيات -) ١٠٣ - ١٠٦	نخة ١٨١
الهباء ١٠٣	النش ١٠٤
هشتكانى ٣٧ ، ٣٨	النقىر (نقد -) ١٠٢
هشتى ١٤٥	نكلة ، نقلة (نقد -) ١٦٨
همايونى ٨٩	النواة ١٠٣
ياردة ١٠١	نوين (امير تومان -) ٤١
ياسا ٣٥	نيروز ١٨٩
يالدوز (يالدیز -) ١٣٣ ، ١٣٧	نیشان ٢٠٢
يرليغ ١٣٧ ، ٢٠١	الواشى ١٨١

٧ - فهرس التصاوير للنقود (نماذج)

- ١ - نقود اتابكة الموصل وقد ادركوا عهد المغول • ونقود الايلخانيين •
- ٢ - بعض نقود المتغلبة ، والجلاليرية ، وقراقوينلو ، والصفوية •
- ٣ - بعض نقود آل تيمور ، ونماذج نقود العثمانيين •

ملحوظات :

- ١ - هذه النقود ذهبية عدا نقود قرانيلو ، ونقود آل تيمور فانها من فضة •
- ٢ - النقود كلها متشابهة وتضارع النقود العباسية الا ما كتب عليها من اسماء • وتتفاوت اتقاناً •
- ٣ - ضرب النقود كلها كان على وتيرة وبواسطة (السكة) الا أيام الاصلاح عند العثمانيين فانه كان بالآلات ميكانيكية • واول نقد لها كان فى

السنة الخامسة من سني السلطان عبدالمجيد (سنة ١٢٦٠ هـ) وذكرناه
في آخر نقودهم وباقيها صار يضرب بصورة فنية على هذا النمط .

٤ - اكتفينا بالنماذج . والاصل معروض في المتاحف وفي فهارس النقود
(قتالوغ) . والنقود الفضية منتشرة بكثرة ومشاهدة لا سيما ما كان
بعد الاصلاح اى التنظيمات الحيرية .

تصحيح سهو

ورد في ص ٥٣ سطر ١٥ سهو صحيحه ما يأتى :
يشابهها في خفة الوزن عقله

١ - الكتب المطبوعة للمحامى عباس العزاوى

سعر المجلد الواحد

فلس

٥٠٠	تأريخ العراق بين احتلالين ١ - ٨ مجلدات
٥٠٠	عشائر العراق ١ - ٤ مجلدات
٥٠٠	التعريف بالمؤرخين
٥٠٠	تأريخ النقود العراقية لما بعد العهد العباسية
٢٥٠	منتخب المختار في علماء بغداد
٢٥٠	مجموعة عبدالفقار الأخرس في شعر عبدالغنى جميل
٢٠٠	رحلة المنشي البغدادي نقلت عن الفارسية
٢٥٠	الموسيقى العراقية في عهد المغول والتركمان
٢٥٠	الكاكاية في التأريخ
١٥٠	ذكرى أبى التناء الألويسي
(نفذ)	تأريخ اليزيدية وأصل معتقدتهم

النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس لابن دحية الكلبي (طبعة وزارة المعارف)
سمط الحقائق في عقائد الاسماعيلية (طبعة المعهد الفرنسى للدراسات العربية
بدمشق) .

علم الفلك وتاريخه في العراق (جزآن) طبعه المجمع العلمى العربى بدمشق

٢ - الكتب المعدة للطبع

- تاريخ الضرائب في العراق (سيظهر قريباً)
- تاريخ العراق بين احتلالين المجلد الاول بتصحيحات و اضافات
- عشائر العراق المجلد الاول بتصحيحات و اضافات
- تاريخ اليزيدية (طبعة جديدة)
- تاريخ اربل
- تاريخ الادب العربي والتركي والفارسي في العراق
- تاريخ شهر زور - السليمانية -
- تاريخ العقيدة الاسلامية
- الشبك والقزلباش في العراق
- تاريخ علم الفلك في العراق وعلاقاته بالاقطار الاسلامية والعربية •
- تاريخ عقيدة الشيعة والكشفية في العراق
- تاريخ العمراني
- تاريخ التكايا والطرق في العراق
- خواطر في المجتمع الاسلامي
- تاريخ المعاهدة الحسرية •